المستقبل العربي

العنف والاصلاح الدستوري في السعودية
متروك الفالح

نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد
نعومي كلاين

أزمة دارفور (السودان): تعدّد الأبعاد وتنوّع الإشكاليات
عماد عواد

ماذا حصل في سجن أبو غريب بالعراق؟
المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال (البنتاغون)

الأسرة العربية: رؤى ومقاربات (ملف):

- الأسرة العربية: مقاربات نظرية
الطاهر لبيب
- منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية
يعقوب قبانجي
- العولمة وتحوّلات الأسرة في الخليج العربي
باقر النجار
- المعلوماتية وانعكاساتها السلبية على الطفل العربي
صبري مصطفى البياتي

كتب وقراءات:
- من أجل إصلاح جامعة الدول العربية
- الإصلاح البرلماني
- نهاية الإنسان: نتائج الثورة البيوتقنية (فوكوياما)

مؤتمرات:
- أزمة المشتقات النفطية في العراق وسبل معالجتها
- الندوة الدولية حول مستقبل القانون الدولي

- موجز يوميات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية

تشرين الأول (أكتوبر)
٢٠٠٤/١٠
العدد ٣٠٨
السنة السابعة والعشرون

يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

قواعد النشر في المجلة

دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة المستقبل العربي بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربيين والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ أن يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في **الكتب**: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في **المجلات**: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ المطلوب أن يكون النص مطبوعاً على الحاسوب، ومرفقاً بالقرص تجنباً للأخطاء المحتملة، أو إرسال النص بالبريد الالكتروني، ويرجى مراعاة صف الهمز في مواقعه الصحيحة وكذلك تنوين الفتح الذي لا بد أن يظهر.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد اقصى، والمقالة على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز (٥٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات على شكل تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد ابرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد اقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف وصدقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى اصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ اي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط باي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة السابعة والعشرون العدد ثلاثمئة وثمانية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

المحتويات

□ **العنف والإصلاح الدستوري في السعودية** ..... متروك الفالح ٦

مقالة لافتة تعرّف العنف وتحلّل أسبابه ومتغيّراته الراهنة مشيرةً إلى أن المخرج الصحيح من دوامته هو في ولوج الإصلاح الدستوري الذي يدخل المواطن السعودي إلى دائرة السلطة، ويحدّ بالتالي من الاختلالات القائمة.. وأن التأخر في ذلك سيعقّد مهمة الحكومة، إذ سوف يعتبر عرضها لو تمّ مستقبلاً أمراً غير مقبول من قوى الاعتراض والعنف إذا ما أصبح لديها اليد الطولى في الساحة.

□ **بغداد: السنة الصفر**
نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد ..... نعومي كلاين ٢٥

مؤخراً أعلنت صحيفة **فايننشال تايمز** العراق "أخطر مكان في العالم لإقامة مشاريع أعمال".

في مقالتها هذه، تستنتج الكاتبة أن السخرية التاريخية الكبرى التي تتكشف في العراق هي أن إصلاحات العلاج بالصدمات التي كان يفترض أن تخلق للمحافظين الجدد ازدهاراً اقتصادياً من خلال نهب العراق قد أدّت إلى تأجيج مقاومة جعلت إعادة الإعمار فيه مستحيلة، وكذلك الاستثمار.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

□ أزمة دارفور:

تعدّد الأبعاد وتنوّع الإشكاليات ..... عماد عوّاد ٤٨

إذا كانت للحكومة المركزية في الخرطوم مسؤولية في ما يخصّ النزاع في دارفور، فهل صحيح أن النيات الأمريكية حقيقية في إشاعة الديمقراطية والحكم الرشيد في ذلك الإقليم، أم أن لها مآرب أخرى؟ ما تداعيات قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ على مستقبل الأزمة وتعدّد أبعادها؟ أسئلة نجيب عنها هذه المقالة.

تقرير

□ **ماذا حصل في سجن أبو غريب في العراق؟**
التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال
من جانب وزارة الدفاع (الأمريكية) ٦٥

الأسرة العربية: رؤى ومقاربات (ملف)

■ **الأسرة العربية: مقاربات نظرية** ..... الطاهر لبيب ٧٩

دراسة بانورامية تتناول الرؤى والمقاربات المتصلة بالأسرة في الدراسات العربية من خلال تقسيمها إلى رؤى ثلاث: التماسكية والبنيوية والتطورية، مستنجةً أن الصعوبات في تعريف الأسرة تعود إلى خلل في البناء النظري لهذه الرؤى جميعاً.

■ **منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية** ..... يعقوب قبانجي ١٠٣

موضوع هذه المقالة هو القيم العائلية في الإطار المجتمعي العربي بالاستناد إلى عينة من الأعمال البحثية العربية من خلال تقصّي الخيط الرابط لكل منها وتفكيك حلقاته بهدف ردّه إلى مرجعيته الموجّهة.

■ **العولمة ومستقبل الأسرة في الخليج العربي** ..... باقر النجار ١٢٩

تتطرق هذه المقالة إلى معالجة حالة التحوّل المتسارع التي تخضع لها منطقة الخليج العربي بفعل مساهمة عمليات العولمة بآلياتها المختلفة في خلق حالة يتساكن فيها القديم مع الجديد، ووفود مشكلات ومعضلات اجتماعية جديدة وتأثير ذلك كله في الأسرة والمجتمع.

■ **المعلوماتية وانعكاساتها السلبية على الطفل العربي** ..... صبري مصطفى البياتي ١٤٣

تعالج هذه المقالة التأثيرات السلبية لعصر المعلوماتية في الطفل العربي داعيةً إلى أن الإنقاذ يكون بالتعاون بين المنظمات الحكومية والمؤسسات العلمية والثقافية العربية لإنتاج دراسات جدية بعيدة عن "هوس الكومبيوتر" الذي يجتاح العالم اليوم.

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

□ **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن (محمد جمال باروت (محرر))** ..... أحمد محفوظ بيه ١٥٤

□ الإصلاح البرلماني
(علي الصاوي (محرر)) ..... ولاء علي البحيري ١٥٩

□ نهاية الإنسان: نتائج الثورة البيوتقنية
(فرنسيس فوكوياما) ..... محمد سعدي ١٦٣

□ كتب مختارة (موجز) ١٦٩

مؤتمرات

□ تقرير عن: ندوة «أزمة المشتقات النفطية في العراق وسبل معالجتها»
عمان، ٢٨ – ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ..... لمى مضر الأمارة ١٧٥

□ تقرير عن: الندوة الدولية حول «مستقبل القانون الدولي»
مراكش، ١١ – ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ ..... ادريس لكريني
وسعيد أغريب ١٨٦

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٩٢

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ٢٠٠

آراء الكتّاب لا تُعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

العنف والإصلاح الدستوري في السعودية

متروك الفالح

أستاذ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية ـ قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

العنف ظاهرة قديمة قدم البشرية. ومع التغيرات الضخمة في هيكلة المجتمعات وبنائها وتنوعها وتقاطع أطرافها واحتياجاتها ومصالحها، ومع التقدم التقني في عناصر القوى المادية، وكذلك في عناصر نقل المعلومة بالصورة الفورية، أخذ العنف يتزايد في انتشاره وفي آثاره، وبالتالي ولد قلق الناس واهتمامهم المتزايد ومتابعتهم في كل مكان. وإذا كان العنف ظاهرة موجودة في كل زمان وفي معظم المجتمعات بدرجة أو بأخرى، فإن الذي يهمنا هنا هو ملاحظة أن منطقتنا العربية وبلداننا العربية تشهد في معظمها درجات متزايدة من العنف وصل بعضها إلى حالة من الصراع الاجتماعي المفتوح (الحرب الأهلية). ولما كانت السعودية من البلدان العربية التي بدأت تشهد، وبخاصة منذ أحداث أيلول/ستمبر ٢٠٠١م، وبالذات منذ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣م، أعمالاً متصاعدة من العنف، فإن معالجة الموضوع من حيث العلاقة بين العنف والإصلاح ـ وبخاصة مدى تأثير الأول في مستقبل الأخير ـ هي من القضايا الأساسية المتصلة بفكرة ومطالب الإصلاح الدستوري في السعودية.

في مناقشة العلاقة بين العنف والإصلاح الدستوري، ننطلق من محطات أساسية ذات صلة بالعنف، ومنها:

- تعريف مفهوم العنف وتحديده.
- مناقشة متغيرات العنف (تفسير العنف) في السعودية.
- العنف والإصلاح الدستوري.

أولاً: في مفهوم العنف

إن أية معالجة لقضية ذات صلة ببعض المفاهيم تحتاج أن تحدد تلك المفاهيم من خلال تعريف يوضح مكوناتها وخصائصها. وعليه يمكن من خلال سياق علم الاجتماع السياسي تعريف العنف على أنه: كل تصرف أو سلوك بشري ينزع إلى استخدام قدر من القوة القسرية

(بما في ذلك الإكراه والأذى الجسدي الذي يتضمن الضرب والأذى النفسي وغيرهما) وبخاصة الاستخدام غير المشروع للسلاح ولتقنيات التعذيب التقليدية والحديثة، أو المخالف المنتهك لحقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في التعامل مع أو إدارة العلاقات الإنسانية، بما في ذلك وبدرجة أساسية الاختلافات في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبهدف تحقيق غايات في تلك المجالات تتراوح بين الإخضاع والضغط والتعديل والتهميش (الإقصاء)، وبين الاستئصال والتصفية والتغيير الشامل لتلك العلاقات وبالذات أطرافها (فواعلها)، وقد يطال أذاه آخرين غير مستهدفين. هذا السلوك البشري القسري غير السلمي يحدث بين الأفراد أو الجماعات أو السلطات بعضها تجاه بعض داخل مجتمع معين، أو بين مجتمعات معينة وعناصر معينة.. ويتولد أساساً من تقاطع أو تداخل أو تضافر عناصر من بيئات في تلك المجتمعات صغيرة أكانت أم كبيرة، رئيسة أم فرعية، حبلى بتعقيداتها من اختناقات واختلالات في تلك المجالات. وفي مرحلة لاحقة قد يصبح العنف والعنف المضاد مغذيين لتلك البيئات المحفزة، وربما مدمرين لها.

إذا كان العنف ظاهرة موجودة في كل زمان وفي معظم المجتمعات بدرجة أو بأخرى، فإن الذي يهمنا هنا هو ملاحظة أن منطقتنا العربية وبلداننا العربية تشهد في معظمها درجات متزايدة من العنف وصل بعضها إلى حالة من الصراع الاجتماعي المفتوح.

وبناء على ذلك فإن هذا التحديد أو التعريف للعنف يتضمن العناصر والمكونات والخصائص الرئيسة التالية:

١ ـ سلوك بشري مع الآخرين ـ أو تجاههم أو بينهم.

٢ ـ غير سلمي (مسلح ـ قسوة ـ تعذيب... الخ).

٣ ـ غير مشروع، وهذا يعني أن هناك عنفاً مشروعاً، كمقاومة الاحتلال أو الاستعمار.

٤ ـ مخالف أو منتهك لحقوق الإنسان الأساسية، وهذا يعني أن الحق المشروع للدول والحكومات في ممارسة العنف من أجل فرض السلم الأهلي يجب ألا ينتهك حقوق الناس الأساسية، بما في ذلك عدم الاعتقال والسجن و التعذيب والتحقير والإكراه النفسي للمتهم... الخ.

٥ ـ مجاله العلاقات الإنسانية «الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية».

٦ ـ أهدافه وغاياته : إلحاق قدر من الأذى يتراوح بين الإخضاع أو الضغط أو التعديل أو التهميش وبين الاستئصال والتصفية والتغير الشامل لتلك العلاقات وأطرافها البشرية من أفراد أو جماعات أو سلطات، أو بعضها على الأقل.

٧ ـ أطرافه : الأفراد والجماعات والسلطات (الحكومات) بعضها تجاه بعض في مجتمع بعينه، وبين مجتمعات مختلفة أو بعض عناصرها مع العناصر الأخرى.

٨ ـ ومن خلال أهداف العنف وأطرافه، فإن هناك أنواعاً منه. فهناك العنف الأسري والعنف الثقافي والعنف السياسي الذي قد يأخذ أشكالاً متعددة، بما في ذلك الصراع أو العنف الاجتماعي المفتوح أو الحرب الأهلية.

٩ ـ إنه ناتج مركب من اختلال بيئة مجتمعات تلك الأطراف أو بعضها واختناقاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أو من عوامل داخلية، أو من تقاطع أو تداخل بين عناصر من بيئات مجتمعات مختلفة (عوامل خارجية).

١٠ ـ إن للعنف تداعيات قد تلحق الأذى والضرر بغير المستهدفين أصلاً: الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالأطراف مباشرة. وقد يؤدي العنف والعنف المضاد ودورتهما إلى أن يكون ذلك العنف منتجاً ومغذياً لتلك البيئات المختلة، وقد يؤدي إلى دمارها.

ثانياً: في تفسير العنف في السعودية[١]

١ ـ البيئة والعوامل الداخلية

لكل حالة أو ظاهرة عوامل مكونة لها. والعنف كظاهرة اجتماعية هو الآخر منتج مركب من عوامل متصلة ببيئة داخلية، أو بتداخل من عوامل بيئة خارجية، أو بخليط منهما معاً. والعنف الذي عرفناه آنفاً هو تعريف مجرد عام، بمعنى أنه يشمل جميع أنواع العنف وأطرافها المحتملة وغاياتها المحتملة. ولكننا هنا نريد أن نركز على حالة أو ظاهرة العنف التي تجري في السعودية، وبخاصة منذ أيار/مايو ٢٠٠٣ م، رغم أن جذورها تمتد في بعض العقود السابقة. إن العنف الذي يجري في السعودية هو من نوع العنف العام أو السياسي، ذلك أن أطرافه «بعض الفئات من المجتمع والسلطة وغاياته تبدو سياسية»، وذلك على رغم تداخل الغايات والأطراف الأخرى، وكذلك البيئات المولدة لها.

إن الخطاب الرسمي، وكذلك الثقافي والفكري والإعلامي الموازي، يقدم العنف «أو الإرهاب» على أنه ناتج عن الغلو والتطرف في الأفكار وبعض الخطاب الديني، باعتبار ذلك أفكاراً ضالة ومنحرفة، وأنها تعود في جزء كبير منها إلى تأثر أطرافه (بمن في ذلك عناصر من الخارج) بالفكر الإخواني (الإخوان المسلمون). على أن علم الاجتماع السياسي لا يقبل التفكير الأحادي للظواهر، إذ ليس هناك ظاهرة اجتماعية يمكن تفسيرها فقط بالاعتماد على عامل واحد مهما كانت أهميته. ومع ذلك فلنفترض أن ذلك التفسير الأحادي للعنف (الارهاب) هو صحيح من باب الجدل العلمي، فنقول **أولاً**، إذا كان ذلك صحيحاً، فمن الذي سمح بذلك الفكر والخطاب الديني المتطرف؟ ومن الذي قبل بإدخاله في البلد و السلك التعليمي والتربوي؟ أليست

---

(١) عن نظريات العنف وتفسيرها، انظر: متروك الفالح، **نظريات العنف والثورة: دراسة تنوعية مقارنة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث، ١٩٩١). وعن تفصيلات شاملة عن دراسات ونظريات وأبحاث العنف، هناك الدراسة الشاملة التالية: Ekkart Zimmermann, *Political Violence, Crises, and Revolutions: Theories and Research* (Boston, MA; Cambridge, MA: Schenkman Pub. Co.,1983).

الدولة (الحكومة في السعودية) هي التي سمحت بدخول عناصر من الإخوان المسلمين من مصر والشام ؟ وكانت تدعم الاتجاهات الإسلامية ونشاطها وأطرها ومرجعيتها التنظيمية في فترة الستينيات بالذات في صراع مع مصر (الناصرية) وما بعدها، وفي سياق الحرب الباردة العربية والحرب الباردة العالمية (أمريكا والسوفيات)؟ ونقول **ثانياً** إن هناك عناصر من المنخرطين في العنف أو الإرهاب لهم صلة بالجهاد في أفغانستان في فترة الصراع الأفغاني والمقاومة ضد السوفيات. وهذه العناصر ـ بمن فيها عناصر من القاعدة على رأسها أسامة بن لادن ـ كانت الدولة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية هما اللتين تغذيانها وتدعمانها حتى انسحبت القوات السوفياتية من أفغانستان في أواخر عام ١٩٨٩ م[٢].

ونقول **ثالثاً** إن الفئات المنخرطة في أعمال العنف والإرهاب الحالية هي في أكثرها عناصر شابة لا تتجاوز أعمارها الخامسة والعشرين، وهو ما يدل على أن تلك الفئات والعناصر هي وليدة وإنتاج البيئة السعودية ذاتها حتى لو ركزنا على مسألة ثقافية بعينها وخطاب ثقافي بعينه، ذلك أنهم نتاج المدارس أو الجامعات السعودية أو المعاهد التعليمية والمرتبطة أساساً بسياسات التعليم الحكومية. فمن هو المسؤول يا ترى عن إنتاج تلك السياسات التعليمية الحكومية ؟

وعليه فإنه في سياق تحليل علم الاجتماع السياسي لظاهرة العنف في السعودية، يمكن قبول أن الخطاب الديني له بعد تفسيري للعنف، ولكن هذا الخطاب الديني، من حيث قيمه ومقولاته في التطرف والغلو، ليس إلا عاملاً واحداً وفي سياق مجموعة عوامل أخرى. وهو ليس العامل الحاسم بذاته في تفسير العنف، على أية حال. في تعريف العنف نجد ضمن مكوناته كمفهوم أنه منتج أو ناتج مركب من بيئة فيها اختلالات واختناقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك نقول إنه في سياق العوامل الداخلية فإن البيئة السعودية، وانغلاقها، وتقاطعات وتضافر عواملها هي المولدة للعنف ـ رغم المجال السياسي في العلاقة بين الدولة والمجتمع وفي سياق الممارسات والسياسات الحكومية ـ تكون الأوفر حظاً في توليد ذلك العنف، وهي المسؤولة عنه بدرجة أساسية. وسنبين ذلك ونفصله في ما يلي:

أ ـ **في المجال الثقافي**: إضافة إلى مسألة مسؤولية الخطاب الديني لغلو وتطرف قيمه ومقولاته، وبغض النظر عن كونه ذا صلة بمصادر خارجية (الإخوان مثلاً)[٣]، فإن السياسات الحكومية خلال العقود الماضية، وبالذات الثلاثة الأخيرة، ولا تزال مستمرة في الثقافة والتعليم بما في ذلك المجال الديني وكذلك في الاعلام، هي التي ولدت تلك الإقصاءات المتعلقة بتلك

---

(٢) لم يعد المسؤولون السعوديون يتحرجون من الإشارة إلى هذا الدور السعودي في مقابلاتهم، وآخرها ما ورد على لسان الأمير «تركي الفيصل» السفير السعودي الحالي في بريطانيا، ورئيس الاستخبارات السعودية السابق، والمسؤول عن الملف الأفغاني في تلك الفترة: وردت أقوال واعترافات تركي الفيصل في برنامج وثائقي عن السعودية، بثته شبكة التفزة البريطانية BBC يوم السبت، ٢٨/٨/٢٠٠٤ م. الساعة ١٠ ـ ١١ صباحاً بتوقيت الرياض.

(٣) وزير الداخلية الأمير نايف يربط دائماً ذلك بتلك العناصر الإخوانية التي أتت إلى المملكة منذ الستينيات من القرن الماضي فصاعداً.

المجالات بما فيها مسألة الخطاب الديني وتطرفه وغلوه. ففي المجال التعليمي، هناك سيادة أحادية التعاليم لمدرسة ترتبط بالمدرسة الوهابية، وهذا واضح في المناهج التعليمية ابتداء بالابتدائية وانتهاء بالجامعات، وحتى في التخصص في الجوانب الشرعية حيث تغلب عليها تعاليم المدرسة الوهابية وفهمها. إضافة إلى ذلك فهناك في المدارس والجامعات السعودية سواء أكانت دينية أم غيرها غياب للحوار والمناقشات. ويسود التلقين والحفظ والتوجيه بدون مناقشة، فلا رأي آخر، ولا تركيز على تطوير وسائل أساليب الفهم.

> **إن للعنف تداعيات قد تلحق الأذى والضرر بغير المستهدفين أصلاً: الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالأطراف مباشرة. وقد يؤدي العنف والعنف المضاد ودورتهما إلى أن يكون ذلك العنف منتجاً ومغذياً لتلك البيئات المختلة، مؤدياً إلى دمارها.**

وفي الجانب الثقافي العام، والإعلامي الصحافي تحديداً، فإن هناك رؤية واحدة في الغالب تمثل الدولة وسياساتها مع غياب واضح ومتعمد للرأي الآخر. وفي موازاة ذلك هناك كبت وقمع ثقافي، وبخاصة على مستوى غياب الندوات والمحاضرات و المؤتمرات الداخلية، والتضييق على المثقفين في المشاركة في تلك المؤتمرات الموازية في الخارج بما في ذلك المنع من المشاركة في البرامج الفكرية والثقافية والسياسية في القنوات الفضائية العربية. وكذلك قلة معارض الكتاب وندرتها، وهي تخضع أصلاً لدرجة كبيرة من الرقابة، كما هي حال وسائل المعلومات الحديثة كالانترنت مثلاً، ومواقعها حيث هناك منع وحذف لكثير من المواقع وأحياناً قفل ومنع لها،وبخاصة إذا كان مصدرها أو أصحابها من المثقفين من أبناء البلد، هذا فضلاً عن غياب مراكز الترفيه. من هنا، فإننا أمام منهجية مبرمجة من عملية متواصلة للتجهيل تؤدي حتماً إلى انغلاق الرأي والبصيرة والحوار، وبخاصة على مستوى الشباب الناشئ للتو. لذلك ليس غريباً عليهم التشدد والتطرف وعدم التسامح والجنوح أو النزوع باتجاه العنف، وخصوصاً في ضوء تضافر العوامل الأخرى في المجالات الأخرى كما سوف تتكشف، تالياً، في مناقشة الأجزاء المتبقية من عوامل العنف.

ب ـ **في المجال الاجتماعي والاقتصادي والنفسي**: حيث إن هناك تداخلاً كبيراً بينهما، ونلاحظ اختلالات في السياسات والممارسات الحكومية فيهما. أولاً هناك سوء توزيع للثروة والموارد في سياق التنمية لتوفير الخدمات والحاجات الأساسية للناس في كافة المناطق وعلى نحو متوازن. ثمة خلل كبير في بعض المناطق والأرياف لحساب بعض المناطق أو أجزاء منها، وكذلك في المراكز (المدن أو أجزاء منها)، إذ ليس كل المدن ـ بما فيها المدن الرئيسية مثل الرياض أو جدة مثلاً ـ تخلو من هذا الخلل حيث لا تتوازن الخدمات في كافة أحيائها. إضافة إلى ذلك وفي موازاته، هناك هدر للمال العام سواء تعلق الأمر بإدارة الأموال العامة، وبخاصة في سياق الميزانية العامة للدولة فضلاً أو ما هو خارجها، وهو ما يعني قدراً غير قليل من الفساد المالي تحديداً، طالما لا توجد آلية مجتمعية قانونية «دستورية» للرقابة والمحاسبة. لذلك ليس غريباً مع غياب أو وجود خلل في العدالة الاجتماعية أن يكون هناك قدر متعاظم من التظلم

والتضجر الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي (Collective Social Injustice & Frustration and Relative-deprivation)[٤] لدى قطاعات متزايدة من السكان، وبخاصة في بعض المناطق، ومنها الجنوبية والشمالية، وكذلك قرى وأرياف المناطق الأخرى، إضافة إلى هوامش وأطراف حتى المدن الرئيسية. وليس غريباً أن تجد أعداداً من المتخرطين في أعمال العنف (الإرهاب) يتحدرون من تلك الأجزاء أو الأحياء الاجتماعية أو المناطقية. ومن هنا يلاحظ تمركز فئات وعناصر من المطلوبين في أحياء من أطراف مدينة الرياض مثل السويدي والنسيم والشفاء... إلخ.

عندما نتكلم عن حالة التظلم الاجتماعي والجماعي والحرمان النسبي لدى فئات وقطاعات من أبناء البلد، وبخاصة في بعض المناطق وبعض الأجزاء الأخرى، فإننا لا نتكلم بالضرورة عن الفقر والإفقار على المستوى الفردي، ذلك أن الأفراد المنخرطين في العنف قد يكونون أغنياء بذاتهم، ولكنهم انطلاقاً من الإحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة وإدراكه والتفكير فيه بعمق على مستوى البعد الجماعي لجماعة ما في منطقة ما، فإنهم غالباً ما ينفسون عن ذلك بالانخراط أو الانحراف في عمليات العنف، إن لم يكن بغيرها من الانحرافات. ولعل من المفارقات العجيبة أن الحكومة السعودية وحتى وقت قريب لم يتجاوز السنتين تقريباً اعترفت بوجود حالة الفقر داخل المدن الرئيسية بما في ذلك مدينة الرياض، حيث قام ولي العهد الأمير عبد الله بزيارة أحد الأحياء الفقيرة فيها. قبل ذلك لم يكن أحد يعرف من المسؤولين عن تلك المسألة، بل لا يريد أن يثيرها، وذلك لتناقضها الفاضح مع قدرات الدولة المالية الهائلة مقابل عدد سكان غير كبير في البلد. وإذا كانت تلك مفارقة عجيبة، فالأعجب أيضاً مفارقتان متلازمتان: المفارقة **الأولى** هي أن الإعلام السعودي لم يتطرق قبل هذه الزيارة إلى الواقع الاقتصادي المتردي لفئات اجتماعية من المواطنين، وبخاصة في سياق حالة وواقع الفقر. وهو إثبات آخر على تبعية الإعلام وعدم استقلاليته في تناول المواضيع العامة والتي تدل على تهميش واضح للرأي الآخر. والمفارقة **الثانية** هي أن الحكومة السعودية أقرت قبل وبعد زيارة الأمير عبد الله لذلك الحي الفقير في الرياض استراتيجية لمكافحة الفقر في البلد، ولكن هذه الاستراتيجية خصص لها أو جمع لها مبلغ يتراوح بين مائتين إلى ثلاثمائة مليون ريال سعودي. في المقابل ومع اندلاع أعمال العنف منذ أيار/مايو ٢٠٠٣ م خصصت الحكومة لمكافحة العنف والإرهاب أكثر من ٥مليارات ريال سعودي، وذلك في ميزانية عام ١٤٢٤ ـ ١٤٢٥هـ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م. وفي كل هذا وذاك يتكشف دور الإعلام المسيطر عليه بأحادية الرأي والتوجه الرسمي، فهو لا يثير القضايا إلا بالضوءالأخضر، ويتوقف مع الضوء وعند الخط الأحمر.

ـ في سياق مسألة مكافحة الفقر ومكافحة العنف أو الإرهاب والمبالغ المخصصة لها، هناك عدة ملاحظات منها :

---

(٤) عن التعليم والتضجر الاجتماعي والحرمان النسبي وعلاقاتها بالعنف، انظر: K. Feierabend [et al.], eds., *Anger, Violence, and Politics: Theories and Research* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1972), and Tedd Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

رغم أن أحداً لا ينازع في حاجة الأمن إلى أموال وموارد تخصص، إلا أن الأمن يمكن الوصول إليه بطريقة التنمية المتكاملة المتوازنة لكافة المواطنين والمناطق، وبما يعني ضمان حاجاتهم المادية الأساسية وكراماتهم الإنسانية في مجال الحقوق والحريات. وهذا النهج حتى الآن لم يتبع بعد. فهل الأمن هو المنهج الأفضل لمعالجة قضية الإرهاب والعنف ؟

وفي ميزانية مكافحة الفقر وما خصص للعام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ م نحن أمام المعادلة التالية:

$$\frac{٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠}{٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠} = \frac{١}{١٦,٦} = \frac{١}{١٧}$$

بمعنى أن هناك ريالاً واحداً مخصصاً للفقر مقابل سبعة عشر ريالاً يصرف للأمن، وهذا الأخير فقط لميزانية عام واحد، بينما الأول (الفقر) قد تكون ميزانيته تشمل عدة سنوات.

ـ في كل ذلك، من يقرر ماذا ومتى وكم هي تلك الأموال ؟ وكيف تصرف، وعلى أي أساس؟ في النهاية يبقى المواطن يتفرج على لجان تشكل باسمه لمعالجة أوضاعه وحاجاته دون أن يكون شريكاً في عملية صنع تلك السياسات. ويبقى المواطن الفقير، بشكل خاص، خارج تلك الدوائر وصناعتها، وقد تصله تلك الأموال وقد لا تصله. وعلى أية حال فليس هناك ضمان قانوني أو دستوري لتحقيق ذلك. لذلك ليس غريباً أن مجموعات من هؤلاء المواطنين الفقراء، والذين قد ازدادوا فقراً مع الوقت، قد تشكل بيئة خصبة للاختطاف باتجاه العنف، بغض النظر عن المسوغات سواء أكانت دينية أم اقتصادية، واعية أم جاهلة.

وعليه، فإنه في سياق قليل علم الاجتماع السياسي لظاهرة العنف في السعودية، يمكن قبول أن الخطاب الديني له بعد تفسيري للعنف، ولكنه ليس إلا عاملاً واحداً في سياق مجموعة عوامل أخرى. وهو ليس العامل الحاسم بذاته في تفسير العنف.

ج ـ **في المجال الاجتماعي أيضاً** هناك تهميش للناس من خلال هدم وتدمير البنى الاجتماعية التقليدية من الأسر أو العائلات أو العشائر والقبائل... إلخ. في المقابل لم تعمل الحكومة على إيجاد بدائل من بنى وأطر اجتماعية حديثة تستوعب الأفراد والفئات الاجتماعية بحيث يمكن أن ينخرطوا فيها مع الآخرين في نشاطات سليمة تدافع عن حقوقهم ومصالحهم، وتفصح عن رغباتهم تجاه الدولة وفي الوقت نفسه تقدم لهم إمكانية أن يحددوا آلية للمشاركة والمحاسبة والرقابة سواء تعلق الأمر بهم كمجموعات أو بينهم وبين الدولة (السلطات) أو ما يسمى بالاحتساب على السلطة، وفي ما بينهم من خلال جمعيات واتحادات أهلية مدنية. مع غياب تلك المؤسسات والجمعيات الحديثة في الوقت الذي تدمر فيه المؤسسات والبنى التقليدية، فإن كافة المواطنين والناس عموماً أفراداً و جماعات، وبخاصة الشباب، لا يجدون وسيلة وإطاراً يعملون من خلالهما فيفصحون عن رغباتهم ومطالبهم وحقوقهم بطريقة سليمة تجاه الدولة وتجاه بعضهم البعض، لذلك ليس غريباً في سياق تلك الوضعية من فقدان الأطر الاجتماعية الأهلية والمدنية المستقلة، وكذلك بالتلازم مع ضعف الدمج بين الجماعات والمناطق (الوحدة

الوطنية) من خلال سوء إدارة الموارد، وكذلك سوء إدارة التنمية وتوازناتها (الخلل في العدل والعدالة الاجتماعية)، أن هناك قدراً من الضعف في الانتماء والولاء للدولة والسلطة. وهذا ما يفسر نزوع أفراد وفئات من المجتمع إلى منح ولائهم لقيادات وزعامات خارج البلد ـ كما هو ملاحظ عند أولئك المرتبطين بالقاعدة مثلاً .

د ـ **في المجال السياسي** تتبدى كل تلك الاختلالات السابقة وتتمظهر جلياً باعتبارها امتداداً وانعكاساً لبنية السياسة والدولة وممارساتهما. ولعل المعضلة الكبرى في كل هذا وذاك من اختلالات تعود إلى طغيان «الاستبداد» وشموليته لمناحي الحياة، وأحياناً لمجالات كثيرة بأدق تفصيلاتها. نحن أمام دولة ذات «سلطة مطلقة» لا فصل فيها للسلطات، ولا وجود لمشاركة شعبية من خلال سلطة نيابية لها سلطة رقابية ومحاسبة على السلطة التنفيذية. لا سلطة قضائية مستقلة بإجراءات وهياكل ومعايير، ولا وجود لآليات وأطر اجتماعية للاحتساب الجماعي على السلطة وفي ما بينها، وبالتالي ليس غريباً أن يفتقد العدل لأسس إقامته، وأن يختل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتغيب الحريات، وتنتهك بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والتجمع المدني السلمي، وتهدر الحقوق، ويستشري الفساد المالي والإداري، ويهدر المال العام دون حسيب أو رقيب، طالما ليس هناك دستور وحكومة دستورية.

والسؤال هنا، ما هي العلاقة بين قضية الاستبداد السياسي والعنف؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال عدة محاور متصلة بمسألة الاستبداد وكون الدولة والحكومة «كسلطة» حكومة ذات سلطة مطلقة شمولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاستبداد يعني في الوقت ذاته القمع والقهر والإقصاء للمجتمع أفراداً وجماعة. إن عدم وجود فصل السلطات يعني أن صناعة القرار محصورة بفئة معينة ومقصورة عليها،أما الشعب فإنه خارج السلطة والعملية السياسية وصناعة القرار بالذات. إذاً هناك إقصاء للمواطن من السياسة ومن صناعة القرار، أي أن هناك قرارات تتخذ في مجال السياسة الداخلية والخارجية في ظل تهميش لرأي الشعب، الأمر الذي يعني احتمال وجود قدر من الاعتراض الشعبي على عدد من القرارات، لكن الحكومة (السلطة) تتصرف دون استشارة شعبها. من ذلك مثلاً قرار الإذن بدخول القوات الأمريكية الأراضي السعودية أثناء وبعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠، وقد استمر ذلك الى الآن، وكذلك ما يتصل بتواصل ضرب العراق ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣ م في مناطق الحظر، وبخاصة في الجنوب انطلاقاً من الأراضي السعودية، وكذلك تحالفات الدولة وقراراتها في ما يتعلق بغزو أفغانستان عام ٢٠٠١م، والاحتلال الأمريكي للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣م فصاعداً. وينطبق ذلك على قرارات القيادة السعودية «المبادرة للتطبيع مع إسرائيل» في مؤتمر قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢م. هذه القرارات المنفردة بمعزل عن الشعب أثارت ولا تزال تثير كثيراً من تحفظ الناس عموماً، وبعض الفئات خصوصاً، بما في ذلك المجموعات الدينية التي ترى حدوداً للتعامل مع الأجنبي، والتي يرى بعضها عدم جواز دخول تلك القوات أرض الجزيرة العربية (السعودية بلاد الحرمين) أو التصالح والتطبيع مع الكيان الصهيوني، ولذلك فإن عناصر من الشباب «الجهادي» في هذا السياق هم من الذين انضموا إلى عناصر القاعدة في الاعتراض المسلح على الوجود الأمريكي في السعودية.

إضافة إلى ذلك فإن الاستبداد يقابله القمع والكبت والقهر في كافة المستويات، وبالتالي فإن متنفساتها البديلة هي العنف في غياب المتنفسات المدنية السلمية؛ وهي المشاركة وإبداء الرأي والتعبير والاعتراض السلمي. عندما يشارك الشعب من خلال من يثق بهم ممن يمثلونه، فإنه هو الذي يتحمل تلك القرارات إذا ما اتخذت، ذلك أنه لا بد من أن يناقشها ويخصها ويخضعها للمداولة والتعديل، وربما لعدم اتخاذها إذا وجد أنها تتعارض والمصلحة العليا للوطن.

ثانياً: في الممارسات الحكومية الأمنية والمسألة الحقوقية في ظل الاستبداد والسلطات الشمولية المطلقة في أي بلد ـ بما في ذلك السعودية ـ فإن هناك ميلاً واضحاً لانتهاج سياسات أمنية لمعالجة كثير من مظاهر عدم الرضا والاعتراض على السياسات الحكومية. هذه السياسات الأمنية تميل إلى عدم وجود ضوابط وأنظمة محددة، إذ لا وجود لدستور مقيد للسلطات. وحتى عندما تتبنى الدولة «أنظمة ما» وكذلك حتى عندما تقر الدولة ـ السلطة (الحكومة السعودية) بعض المواثيق الدولية ـ مثلاً في مجال حقوق الإنسان، ومنها حقوق المتهم ـ فإنها لا تلتزم بها، كذلك ليس غريباً أن تنتهكها، وذلك لغياب الرقابة والمحاسبة الدستورية القانونية الشعبية. ولذلك فإن السلطات الأمنية وخلال العقود الماضية، منذ الستينيات من القرن الماضي فصاعداً، مارست انتهاكات في مجال حقوق الإنسان وبالذات في سياق حقوق المتهم والمعتقلين، ابتداءً بطريقة الاعتقالات، ومروراً بأصناف ممارسات التعذيب والعزل الانفرادي الطويل والإهانات والمدة الطويلة للسجن والاعتقال دون محاكمات، وانتهاء بالفصل والطرد من الأعمال والوظائف الحكومية. وتلك الممارسات الأمنية، وبخاصة في السجون تم تدوينها وكتابة تقارير مفصلة عنها من قبل بعض الذين سجنوا أنفسهم، وقدمت لمسؤولي وزارة الداخلية.

إضافة إلى ذلك، فإن أولئك العناصر من الذين انخرطوا في الجهاد (الجهاد الأفغاني) وعادوا بعد خروج السوفيات، لم يجدوا معاملة تليق بهم من الدولة، بل لم تقم الدولة باستيعابهم واحتوائهم، وإنما تم إهمالهم وتهميشهم رغم أن الحكومة كانت أساساً تدفع بهم إلى أفغانستان لمقاومة السوفيات هناك. وإذا كان هذا أكثر حدوثاً في ما قبل صدور وتطبيق نظام الإجراءات الجزائية منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، فإنه للأسف لا يزال هناك الكثير من تلك الممارسات والانتهاكات المتواصلة، كما أن كثيراً من المعتقلين أو المتهمين لا يعرفون حقوقهم بما في ذلك حقهم في أن يكون لكل منهم محام (وكيل) للدفاع عنه أمام المحكمة وفي أثناء التحقيق معه. وكيف لهم أن يعرفوا وليس هناك ثقافة حقوقية في البلد وقد ساهمت الدولة أصلاً في غيابها. وحتى أولئك المعتقلين الذين يعرفون بعض حقوقهم، مثل حقهم في توكيل محام عنهم، فإنهم في الغالب يحرمون من هذا الحق، أو تماطل الأجهزة الأمنية في تحقيقه، أو تعطله وتعرقل فاعليته إذا ما تم. ولعله من المفارقات أن هذه الممارسات الحكومية الأمنية المنتهكة لحقوق الإنسان تمارس بينما تعلن الدولة ممثلةً بوزارة الداخلية تطبيق نظام الإجراءات الجزائية الذي يتضمن نصوصاً ومواد تمنع تلك الممارسات، وذلك في تعارض صارخ مع ما وقعت عليه المملكة من اتفاقيات دولية تمنع تلك الممارسات، وبخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعتها السعودية في عام ١٩٩٧م. وإذا كانت تلك الانتهاكات تطال في الأصل أي مواطن، إلا أنها تركز على فئات من المواطنين، وعلى أولئك الذين هم من الفئات

والعناصر «الجهادية» بالذات، وبالتالي فإن الممارسات الأمنية التي تمثل انتهاكات لحقوق ولكرامة الإنسان داخل السجن، أو في الإقصاء خارج السجون، جعلت من هؤلاء الأفراد أو المؤيدين لهم ينزعون على نحو متزايد باتجاه العنف والانخراط فيه. طبعاً هذا التحليل لا يعفي أهل العنف من تحمل مسؤولية ممارساتهم، ولا يعني بأي حال من الأحوال أنه ليس لهم دور ومسؤولية في تواصل العنف.

هـ ـ في السلطة القضائية والأحكام التعزيرية المفتوحة:

في موازاة الممارسات الأمنية داخل السجون وخارجها، ودون ضوابط وقانون ومحاسبة، فإنه أيضاً وفي سياق الاستبداد والسلطة المطلقة وعدم وجود فصل السلطات وآلية الرقابة والمحاسبة، وبالذات من السلطة القضائية تجاه السلطة التنفيذية والنيابية، فإن السلطة القضائية نفسها تعاني إشكالية كبرى تتصل بمسألة عدم تمكينها من ممارسه استقلالها عن السلطة التنفيذية. في سياق نظرية «ولي الأمر» يصبح القاضي الأصل ولي الأمر والقضاة وكلاء للقاضي الأصل (ولي الأمر ـ صانع القرار ـ الملك ومن ينوب عنه) وكذلك في سياق قاعدة «أن ولي الأمر أدرى بالمصلحة»، طالما أنه لا يناقض مناقضة صريحة نصاً قطعياً، وكذلك بأن ولي الأمر يحسم الخلاف بين الجهات، وبخاصة بين أقوال القضاة في حال اختلافهم في مسألة ما، وفي غياب مدونة واضحة وفعلية ومحددة لأحكام وعقوبات التعزير، وبشكل عام في سياق غياب معايير دولية وإجراءات وهياكل تعزز من استقلال السلطة القضائية كمؤسسة وتضمنها بما في ذلك عدم علنية وشفافية المحاكم وجلساتها السرية رغم أن نظام الإجراءات الجزائية المطبق منذ أيار/مايو ٢٠٠٣ قصاعداً يجيز ذلك، فإن القضاء ـ وبخاصة في القضايا التعزيرية، ومنها على وجه التحديد القضايا السياسية والمتصلة بالشأن العام ـ قد يصدر أحكاماً قاسية في بعضها تصل إلى درجة الإعدام، أو أحكاماً قاسية طويلة الأمد، وكل ذلك تماشياً ـ لا قناعة ـ مع رضاء الحاكم ورغباته وتداخلاته. من هنا فإن الأحكام القاسية أوالتعسفية التي صدرت ولا تزال تصدر بتأثيرات وتدخلات من الحاكم ضد المعتقلين، وبخاصة المنخرطون في نشاطات «جهادية» أو في الشأن العام قد ولدت عند أولئك العناصر ـ وبخاصة الفئات الأولى ـ شعوراً بالتهميش والإقصاء من الدولة، وعزز لديهم سلوك طريق العنف تحت أي مبرر أو مسوغ.

> رغم أن أحداً لا ينازع في حاجة الأمن إلى أموال وموارد تخصص، إلا أن الأمن يمكن الوصول إليه بطريقة التنمية المتكاملة المتوازنة لكافة المواطنين والمناطق، وبما يعني ضمان حاجاتهم المادية الأساسية وكراماتهم الإنسانية في مجال الحقوق والحريات.

٢ ـ البيئة والعوامل الخارجية والعنف في السعودية

البيئة الخارجية وعواملها وصلتها بالعنف في السعودية ترتبط أساساً ببعدي السياسات الأمريكية في المنطقة العربية، وبالعلاقات السعودية الأمريكية وما يتصل بهما من تداخل، بما

في ذلك ما يمكن تسميته بالتحالف السعودي ـ الأمريكي أو التبعية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية من منظور مختلف، وتداخل كل من هذين البعدين في البعد الداخلي، في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعلى محور بنية الدولة والسلطة فيهما.

أ ـ مرحلة ما قبل عام ٢٠٠١ م

يمكن القول دون تفصيل إن هناك عدة عناصر ولدت تلك البيئة وتداخلها مع البيئة السعودية وعواملها، وكان لها أثر واضح في اندلاع العنف بداية ثم تطوره وتصاعده في المرحلة الثالثة من تلك العناصر، وهي ذات صلة قوية بالعلاقات السعودية ـ الأمريكية وبالسياسات السعودية في المنطقة :

ـ أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ودخول القوات الأمريكية الأراضي السعودية واستخدامها إياها في الحرب على العراق عام ١٩٩١ م، ثم لاحقاً ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣ لشن الضربات الجوية و تطبيق منطقتي الحظر الجوي وبالذات في جنوب العراق، وكذلك في تطبيق «الحصار» القاتل على الشعب العراقي.. وقد تم ذلك كله بموافقة أو بغض النظر من السلطات السعودية، ولكن دون موافقة شعبية، بل كان هناك عدم رضا، وبخاصة بعد انتهاء العمليات العسكرية في ١٩٩١م، واستمرار القوات والطائرات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية لشن الضربات الجوية ضد العراق، وتطبيق الحصار عليه. ذلك الحصار الذي دام أكثر من اثنتي عشرة سنة، وقتل فيه مئات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ كان محل استياء واضح من قبل الشعب، حيث إن إخوانهم وأشقاءهم في العراق يقتلون ويحاصرون دون ذنب، وفي محاولة لإخضاع العراق والمنطقة وبمساهمة عربية، بما فيها مساهمة من بلدانهم ودولهم تجاه العمليات الأمريكية في العراق.

ـ في الوقت نفسه استمرت السياسات الأمريكية الداعمة لإسرائيل دبلوماسياً وعسكرياً ومالياً وتقنياً. وتلك السياسات تدعم ممارسة مصادرة الحقوق الفلسطينية من خلال قصف الأراضي وقتل الفلسطينيين وهدم المنازل، وقلع الأشجار، وكلها كانت محل غضب متزايد من قبل الشعوب العربية بما في ذلك الشعب السعودي. هذا الغضب بدأ يتزايد أيضاً مع محاولة السياسات الأمريكية سواء في العراق أو في دعم إسرائيل إخضاع المنطقة عن طريق اتفاقيات التسوية سواء تعلق الأمر بأوسلو أو بدول عربية، وبمزيد من الترتيبات الاقتصادية (مشروع الشرق أوسطية وشمال أفريقيا) منذ عام ١٩٩٤ فصاعداً والذي رغم أنه توقف عام ١٩٩٦ فإنه كان ينظر إليه على أنه امتداد لمشروع شمعون بيريس (الشرق الأوسط الجديد) الذي طرح منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وبعد ضرب وتدمير القوة العراقية، وارتكز على أربعة أسس أو قوى، تبدأ كلها بحرف «M» وهي «the Four M's»:

ـ السوق (المنطقة العربية) Market

ـ المال الخليجي (العربي) Money

ـ العقل اليهودي Mind

ـ اليد العاملة البشرية العربية Men

ويلاحظ أن الذي يدير هو العقل اليهودي، وأن له «الهيمنة»، ومعادلتها على النحو التالي:

New Middle East = 4M's (Market + Money + Mind + Man)

ومن ثم فقد ولدت السياسات الأمريكية في المنطقة بما انطوت عليه من هيمنة وإخضاع وما يترافق معها من إذلال ومآس في العراق وفلسطين غضباً عارماً لدى الشعوب العربية ومنها الشعب في السعودية الذي بدأت عناصر فيه، بما في ذلك عناصر متصلة بالقاعدة، بالقيام بأولى عمليات العنف في عام ١٩٩٥ في الرياض، ثم بالخبر عام ١٩٩٦م ضد الوجود العسكري الأجنبي في السعودية. ثم مع توالي الأحداث منذ ١٩٩٨ تفجيرات نيروبي ودار السلام وما نتج عنها من ضرب أفغانستان والسودان في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨م، ثم الضربات الصاروخية للعراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨م ولمدة ثلاثة أيام متواصلة وفي أثناء أيام رمضان الأولى، وما تلا ذلك من محاولة غزو العراق (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م) وعلى خلفية امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وعودة مفتشي الأسلحة، وتفتيش حتى القصور الرئاسية في العراق، وما ارتبط بتلك الأزمة من إهانات للشعب العربي عموماً، بما في ذلك أبناء السعودية الذين نظروا إلى تلك السياسات الأمريكية في العراق ليس فقط على أنها إهانة للعراقيين وحدهم، وإنما لهم أيضاً. من هنا بدأت مشاعر من التعاطف في السعودية تتكون وتتعاظم مع أسامة بن لادن والقاعدة وأفغانستان والعراق والمقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها ومنها حماس والجهاد. وبعدها تأتي الانتفاضة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م على خلفية التعسف الصهيوني وتدنيس القدس الشريف والمقدسات، وما يعقب ذلك من عمليات مقاومة فلسطينية، والإرهاب الإسرائيلي المتواصل ضد البشر والشجر والحجروكل مناحي الحياة.. وفي ضوء ذلك ينطلق المزيد من المشاعر المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل في البلاد العربية، وتنطلق مظاهرات شعبية منددة بالاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك في السعودية في كل من الجوف والظهران والقطيف، وقليل منها في الرياض (بنات جامعة الملك سعود) وجدة.

ب ـ مرحلة ما بعد ٢٠٠١ م

إذا كانت مرحلة ما قبل عام ٢٠٠١ م قد هيأت تلك الأرضية من المشاعر المعادية للسياسات الأمريكية في المنطقة، سواء تعلق الأمر بالعراق أو فلسطين، ومن خلالهما بمحاولة فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، فإن أحداث ١١/٩/٢٠٠١ م والتي هي انعكاس لتلك السياسات أو رد عليها، وما أسفرت عنه من هجمات قاتلة على مفاصل القوة المادية الاقتصادية والمالية الأمريكية هيأت المزيد من السياسات المتشددة والعدوانية الأمريكية تجاه البلدان العربية والإسلامية على خلفية مشاركة الأشخاص التسعة عشر في تلك الهجمات، وهم من العرب والأكثرية منهم من السعودية تحديداً. من هنا أتى ما سمي بـ «الحرب الأمريكية على الإرهاب»، والمقصود بالإرهاب هو «العربي الإسلامي»، وبالذات تلك الجماعات «الجهادية»، ومن أبرزها عناصر القاعدة في كل مكان، وخصوصاً في أفغانستان. وستكون السعودية ساحة جديدة لتلك الحملة الأمريكية على ما سمي «بالإرهاب»، ولكن بطريقة مباشرة وعن طريق فرض مزيد من الاستجابة الرسمية السعودية للطلبات الأمريكية في هذه السياقات. تلك الحرب الأمريكية على «الإرهاب» كان ينظر إليها إسلامياً وعربياً، وتحديداً «شعبياً»، على

أنها حملة صليبية جديدة. أو لم يقلها الرئيس الأمريكي «الابن» حتى لو قيل إنها زلة لسان، أو أنه لا يقصد معانيها ودلالاتها التاريخية؟

تلك الحملة الأمريكية على الإرهاب شملت التالي:

أ ـ غزو أفغانستان في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١ واحتلالها وتدمير حركة وحكومة طالبان وتشتيت عناصر القاعدة واعتقال مئات من العرب الأفغان إلى معتقل غوانتنامو، وإن لم تستطع القضاء أوالقبض على أبرز قياداتها ومنها أسامة بن لادن والظواهري.

ومع ذلك تبقى البيئة الداخلية وتقاطعها مع البيئة الخارجية، وبالذات في سياق الاستبداد الداخلي، وكذلك في سياق تقاطعاته مع الخارج الأمريكي حاسمة في توليد العنف. وذلك كله يعني أن تلك البيئة واختلالاتها هي التي تعمل على تفريخ عناصر إضافية لجماعات العنف وعناصره.

ب ـ غزو واحتلال العراق في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتدمير الدولة العراقية ومؤسساتها ونظامها والإطاحة بها على مرأى من القيادات العربية وشعوبها.

ج ـ أثناء ذلك كله كانت هناك خطوات لمحاصرة التحويلات المالية والتبرعات للعناصر والمنظمات الجهادية، بما في ذلك حركات المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد) ومصادرة الأرصدة والأموال باعتبارها إرهابية. وشملت أيضاً الجمعيات الخيرية الإسلامية والعربية التي كانت تنشط في المشاريع والإغاثة الإسلامية لعدد من البلدان الإسلامية وفي بعض دول الأقليات، واعتقال كثير من العرب والمسلمين في أمريكا وفي أوروبا. كذلك كانت هناك ضغوط في تلك المجالات في معظم البلاد العربية في قضايا التعليم ومناهجه، وتبادل المعلومات حول العناصر الناشطة في الجهاد في أفغانستان أو الشيشان أو العراق أوجنوب شرق آسيا، بمن فيهم العناصر في السعودية.

د ـ في ثنايا تلك الإجراءات والحروب العدوانية الأمريكية كانت الجرائم الصهيونية في فلسطين على قدم وساق، وقد وصلت إلى تدمير البنى التحتية للسلطة الفلسطينية وعناصرها الأمنية وحصار رئيسها عرفات وفرض تغييرات إجبارية على هيكلة السلطة الفلسطينية. وقد تم جزء كبير منها أمام الرؤساء والملوك العرب في قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢ التي قدمت السعودية فيها مبادرة «التطبيع مع إسرائيل»: السلام مقابل الأرض، والتي تبنتها القمة لتصبح مبادرة عربية، وكل ذلك نتيجة استجابة لضغط الإدارة الأمريكية. وقد استمرت الممارسات القمعية الوحشية الصهيونية ضد الأهل والأراضي والممتلكات في فلسطين وبمباركة أمريكية منذ ذلك الوقت (٢٠٠٢) حتى الآن (٢٠٠٤) ولا تزال متواصلة، وفي ظل حكومات دول عربية خاضعة للخارج وسيدة على الداخل. وهذا وذاك أصل البلاء والداء.

وفي سياق ذلك كله، وبما يتصل بالمجتمع في السعودية وعلاقاته في السلطة، كان المجتمع في قطاعات غير قليلة منه غاضباً على ما تم في أفغانستان والعراق وبخاصة استخدام القواعد والأراضي السعودية لتنفيذ بعض من أجزاء تلك الحروب والغزوات والاحتلال. كل ذلك مثل

ضربة لكثير من الناس في مشاعرهم تجاه حكومتهم وخضوعها للرغبات الأمريكية، وبالتالي تولد لديهم مزيد من الشعور بفقدان الدولة لسيادتها ومشروعيتها، وبخاصة من الزاوية الدينية «الإسلامية»، إذ كيف تقبل دولة وحكومة تعلن عن نفسها أنها عربية مسلمة بضرب بلد إسلامي، ثم بضرب بلد عربي مجاور؟ هذا فضلاً عن منع السلطات الدينية في السعودية ممثلة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أئمة المساجد من القيام بدعاء القنوت ضد أمريكا في حربها على كل من أفغانستان والعراق، والدعوة للأفغان والمجاهدين وكذلك للعراقيين بالنصر ضد الغزاة. إضافة إلى ذلك فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السعودية ضد الجمعيات الخيرية والتبرعات المالية وجمعها وتوزيعها وبمراقبة مستشارين أمريكيين في البنوك، وبخاصة ما يتصل بقضايا تتصل» بالجهاد» ومنها ما يتعلق بفلسطين، وكذلك إقفال جمعيات خيرية، والتعديل في المناهج التعليمية حسب الرغبة والمطالب والضغوط الأمريكية، و التنسيق المعلوماتي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عناصر ومواطنين قد يكون لهم صلة بالنشاطات «الجهادية» السابقة، وصولاً إلى مزيد من التنسيق الاستخباري في ملاحظة ومطاردة تلك العناصر واعتقالها.. وقد تتطور الأيام لتكشف وجود قوة مهام مشتركة في هذه التنسيقات، كل ذلك أشعل مزيداً من المشاعر الغاضبة لدى قطاعات من المجتمع ضد الوجود الأمريكي، وكذلك ضد تحالفات الدولة السعودية أو انصياعها للضغوط الأمريكية سواء ما تعلق الأمر منها بأفغانستان أو العراق أو فلسطين، بما في ذلك ما يتصل بـ «مبادرة التطبيع» أو الإجراءات التي اتخذتها منذ نهاية عام ٢٠٠١م فصاعداً في سياق الحملة الأمريكية على الإرهاب. ولهذا ينفجر العنف أو «الإرهاب» بداية في الجوف (بمقتل الدكتور حمد الوردي في ١٧/٢/٢٠٠٣ م) ولكنه يأخذ البدايات الحقيقية له بتفجيرات الرياض في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ م وما بعدها ليطال أماكن عديدة في الرياض والقصيم والمدينة وجدة ومكة والجوف والرياض، وبعض هذه المدن تتكرر فيها أحداث العنف أو الإرهاب أكثر من مرة. ويمتد العنف إلى المراكز النفطية في كل من ينبع ثم الخبر، وقبلها بضرب دائرة الأمن السعودية، ثم يتجه إلى قتل الأفراد الأجانب أو اختطافهم وقتلهم.ويبدو أن الهدف من ضرب تلك الأماكن الحيوية واختطاف الأفراد وقتلهم هو ضرب المقومات الاقتصادية للدولة وعلاقتها بالمستثمرين والعاملين الأجانب بمن في ذلك العاملون في قطاعات ذات صلة بالأمن أو الجيش أو الحرس الوطني. والهدف هو محاولة الضغط على الأجانب ودولهم لسحب رعاياهم، وبالتالي تحييد الصراع بين السلطة وبين أهل العنف أو «الإرهاب»، وإذا كان الأمر كذلك فإن السلطات السعودية سوف تقوم أيضاً وبمساعدة أمريكية ـ أقلها معلوماتية ـ وإن كان هناك إعلان بعد ضرب دائرة الأمن، بتشكيل «قوة مهام مشتركة»[٥]. وهذه السياسات الأمنية التعاونية ستزيد، وقد تولد مزيداً من التعبئة لعناصر إضافية، وبخاصة في سياق النظر إلى تلك القوة المشتركة (قوة المهام المشتركة) على أنها تعطي لأهل العنف «الإرهاب» ـ في نظر فئات اجتماعية مفترضة عليها ـ مشروعية مقاومة الوجود الأمريكي في السعودية، وكذلك ضد تحالف السلطة مع

---

(٥) عن قوة المهام المشتركة بين السعودية وأمريكا في مجال مكافحة الإرهاب أو العنف، انظر: «السفارة السعودية في واشنطن: الرياض اعتقلت ٦٠٠ مشتبه وفككت العديد من خلايا «القاعدة»،» **الشرق الأوسط**، ٤/٦/٢٠٠٤.

الأمريكيين في هذه الحرب والحملة على الإرهاب أو العنف. من هنا فإن هناك خوفاً من أن دائرة العنف أو العنف المضاد وبغض النظر عن مبرراته ومسوغاته ومشروعيته أو عدم مشروعيته، ستزداد يوماً بعد آخر لتصل إلى مرحلة الصراع الاجتماعي المفتوح (الحرب الأهلية).

> إن المخرج الصحيح هو ولوج الإصلاح الدستوري الذي يدخل المواطن إلى دائرة السلطة فيحد من الاستبداد، ويقضي على الاختلالات في كافة المجالات، ويؤكد الحقوق والحريات العامة ويصونها من خلال فصل السلطات،ومن خلال سلطة نيابية منتخبة لها سلطات رقابية ومحاسبية، ويتيح للمواطن الحق في المشاركة في القرارات.

هذا الاحتمال الأخير يتوقف على أمور منها مدى الدعم المجتمعي للعنف أو الإرهاب وأهله، وكذلك على مسألة الحلول التي يمكن أن تتبناها الدولة لمواجهة العنف على الإرهاب وعناصره، وهل ستكون حلولاً أمنية فقط أم تكون هناك حلول سلمية مدنية إصلاحية. وقبل الوصول إلى مسألة العلاقة بين العنف والإصلاح نود فقط الإشارة سريعاً إلى مسألة الدعم أو التأييد الشعبي للعنف وأهله وعناصره. فقبل تفجيرات أيار/مايو ٢٠٠٣ م وفي ما يخص القاعدة، وبخاصة أثناء حرب وغزو أفغانستان، وأيضاً في سياق الحرب والغزو الأمريكي للعراق فإن هناك تأييداً ملحوظاً من قبل فئات وقطاعات غير قليلة من المجتمع في السعودية للقاعدة وزعيمها أسامة بن لادن. وهذا التأييد أو الدعم لا يعنيان بالضرورة أن الناس المتعاطفين يقبلون بكل معتقدات وتوجهات القاعدة ورموزها، ولكن التأييد والتعاطف يندفع تحت عنوان أن تلك الحركة وقيادتها وعناصرها وخلاياها تقوم بأعمال فيها مقاومة للسياسة الأمريكية والصهيونية في المنطقة العربية والإسلامية. ولذلك ليس غريباً أن يكون هناك أكثر من ٧٠ بالمئة من الكويتيين يتعاطفون مع القاعدة في سياستها المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، فكيف إذاً بالسعوديين، والذين تشير بعض التقارير الاستخبارية إلى أن أكثر من ٨٠ بالمئة منهم يؤيدون القاعدة في حربها ومقاومتها للسياسات الأمريكية في المنطقة. ولذلك فإننا نتذكر، وهذا ما يقع في تلك النسبة، أنه أثناء الحرب والغزو الأمريكي لأفغانستان، وكذلك ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ م كانت صور بن لادن تبث بشكل مكثف بين الجوالات في السعودية. طبعاً مع بداية انفجارات الرياض في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ فصاعداً، وبخاصة مع تضاعف التفجيرات في مجمع المحيا بالرياض ثم في دائرة الأمن، ثم في اختطاف وقتل بعض الغربيين، فإنه من المؤكد أن هناك انخفاضاً في نسبة التأييد لتلك العناصر الفاعلة في العنف أو الإرهاب، وهناك أيضاً عدم اتفاق أو موافقة أعداد متزايدة من الشعب بقبول بعض منها على الأقل[٦]. ومع ذلك تبقى البيئة الداخلية كما أشرنا إليها وتقاطعها مع

---

(٦) ومع ذلك فإن استغراب عدد من الكتاب الإعلاميين بعدم قيام أئمة المساجد بالقنوت على الإرهابيين في السعودية يدل على وجود التعاطف، وكذلك مطالبة الأمير عبد الله بعدم السكوت وبخاصة من بعض القيادات الدينية، ولذلك أصدر عدد منهم بياناً في رفضهم للعنف ومنهم د. سلمان العودة، وسفر الحوالي وناصر العمر... الخ إضافة إلى إن وزارة الأوقاف أصدرت أمراً تلزم فيه أئمة المساجد بالقنوت ضد الإرهابيين، في ذلك انظر: «السعودية وزارة الشئون الإسلامية تلزم الأمة والخطباء بالقنوت على الإرهابيين،» **الحياة**، ٥/٦/٢٠٠٤، ص ١ ـ ٢.

البيئة الخارجية وبالذات في سياق الاستبداد الداخلي وممارساته الداخلية، وكذلك في سياق تقاطعاته مع الخارج الأمريكي حاسمة في توليد العنف. وذلك كله يعني أن تلك البيئة واختلالاتها هي التي تعمل على تفريخ عناصر إضافية لجماعة وعناصر العنف، بل إن الاعتقالات المتزايدة منذ عام ٢٠٠١ م فصاعداً، وبخاصة عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ م، والتي تجاوزت الآلاف[٧] سواء في سياق الاعتقال، أو التحفظ المؤقت ـ وبما يتضمنه من تجاوزات أمنية بما في ذلك استمرار الانتهاكات لحقوق المتهم ـ تعني أن هناك نسبة من المجتمع وفئاته تشكل مخزوناً فيه قدر من الالتزام بالانخراط في تلك العمليات (العنف أو الإرهاب) وليس فقط التعاطف، وذلك المخزون يمكن أن يقدر تقريباً ما بين ١٠ آلاف إلى ٤٠ ألفاً ممن لديهم القابلية للانخراط بالعنف وبتلك الجماعات[٨].

ثالثاً : في العنف والإصلاح الدستوري

المحور الأخير في هذه الورقة يتناول العلاقة بين العنف والإصلاح، وهل أهل العنف أو الإرهاب يطالبون بالإصلاح، وهل لديهم أصلاً مشروع إصلاحي ؟ وهل المخرج من العنف هو باتباع السياسات الأمنية الصارمة، أم ماذا؟

توصلنا في مناقشة وتحليل عوامل «العنف» إلى إن الاستبداد وهو أصل الداء والبلاء، وأن منتجاته وفروعه في الاختلالات في السياسات والممارسات الحكومية،وفي كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدرجة أكبر، وكذلك في تحالفاته وتقاطعاته مع البيئة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) وتجاهل استشارة الشعب وموافقته، وفي غياب آليات المحاسبة الدستورية.

وبناء على ذلك يمكن اختصار متغيرات العنف عن طريق المعادلة التالية:

«الاستبداد» (والممارسات وكذلك في التحالفات الخارجية) = الجهل و التجهيل + الفقر والإفقار + القمع والكبت والإقصاء والتهميش = العنف. وهذه المعادلة لا تنفي ولا تلغي دور أهل العنف في تلك الدائرة من العنف والعنف المضاد. ولذلك من مخاطر تواصل العنف والعنف المضاد أن يتحول إلى دائرة عبثية تهلك الحرث والنسل الأخضر واليابس، وبخاصة في احتمالات تحولها إلى حرب أو صراع اجتماعي مفتوح، وهذا أمر وارد في ضوء:

أولاً، استمرار خلل السياسات الرسمية نفسه.

---

(٧) عن تلك الأعداد رغم أنها لا تكشف كل الحقيقة، انظر: «السفارة السعودية في واشنطن: الرياض اعتقلت ٦٠٠ مشتبه وفككت العديد من خلايا «القاعدة»».

(٨) يمكن الوصول إلى تلك النسب بطريقة حسابية تقديرية افتراضية على النحو التالي: سكان السعودية ٢٠ مليوناً يستبعد منهم الأجانب والنساء والأطفال والشيوخ ٢٠ ـ ٦ بالمئة = ١٤ مليوناً، الـ ١٤ مليوناً ـ ٥٠ بالمئة نساء = ٧ ملايين ٧×٧٠ + ١٠٠ شباب بين العشرين والأربعين، الناتج يساوي ٥ ملايين ٥×٨٠ + ١٠٠ تعاطف عام = ٤ ملايين، ولنفترض أن ١ بالمئة من هؤلاء لديهم القابلية للانخراط ٤,٠٠٠,٠٠٠ ×١÷١٠٠ الناتج ٤٠,٠٠٠ شخص تقريباً لديهم القابلية للانخراط في العنف، ولكن هذا العدد يحتاج إلى توفر معطيات محددة ليصبح حقيقة مؤكدة.

ثانياً، في احتمال فشل الإدارة الأمريكية في العراق، وكذلك عدم ولوج الإصلاح في السعودية.

طبعاً إن أهل العنف لا يطالبون أصلاً بالإصلاح، وليس لديهم مشروع إصلاحي، ولذلك فإن هناك مسؤولين وكتاباً وباحثين يستغربون الربط ما بين الإصلاح و العنف. المشكلة في هذا الفهم هي أنهم يعتقدون أن هناك عدداً من أهل العنف، فإذا ما تم قتلهم أو اعتقالهم فسوف ينتهي الأمر. وهذا يعني أن أولئك لا ينظرون إلى البيئة المولدة والداعمة للعنف أو الإرهاب وأهله. البيئة المولدة ـ كما قلنا ـ هي تلك البيئة السعودية في طبيعتها وانغلاقها وبصفة أساسية في بيئة الدولة ـ السلطة، في الاستبداد والسياسات الحكومية والممارسات المتولدة عنه، والتي لا تزال كما هي لم تتغير، منذ ما بعد عام ٢٠٠١ م وحتى أوائل عام ٢٠٠٤ م حيث تتواصل أسس ومقومات وعناصر تلك السياسات الحكومية وبنيتها أصلاً، ألا وهي السلطة المطلقة والاستبداد.

إن الاتجاهات الرسمية والسياسات الحكومية لا تزال ترى أن بإمكانها معالجة العنف أو الإرهاب من خلال سياسة أمنية صارمة تتم فيها ملاحقة ومطاردة وقتل واعتقال العناصرالذين يبدو عددهم للجهات الرسمية عدداً محدداً، وفي سياق تعاون أمني ومعلوماتي، وحتى في سياق تشكيل «قوة مهام مشتركة» سعودية ـ أمريكية أعلنت مؤخراً.إضافة إلى ذلك، فقد صدرت مبادرة جديدة تتضمن إصدار «عفو» عن أولئك من العناصر المشاركة أو المرتبطة «بأهل العنف»، والذين لم يتورطوا في أعمال قتل، ولم يقبض عليهم حتى الآن، إذا سلموا أنفسهم خلال شهر من تاريخ صدور القرار. وجاء في خطاب الأمير عبد الله الذي ألقاه نيابة عن الملك فهد بهذا الشأن: لذلك فإننا نعلن وللمرة الأخيرة بأننا نفتح باب العفو والرجوع للحق وتحكيم الشرع الحنيف لكل من خرج عن طريق الحق وارتكب جرماً باسم الدين وما هو إلا الفساد في الأرض، ولكل من ينتمي إلى تلك الفئة التي ظلمت نفسها ممن لم يقبض عليهم في عمليات الإرهاب فرصة الرجوع إلى الله ومراجعة أنفسهم، فمن أقر بذلك وقام بتسليم نفسه طائعاً مختاراً، في فترة أقصاها شهر من تاريخ هذا الخطاب فإنه آمن بأمان الله على نفسه، وسيعامل وفق شرع الله في ما يتعلق بحقوق الغير[٩].

ولنا ملاحظات على ماتقدم هي:

١ ـ بالنسبة الى السياسات الأمنية الصارمة، فإننا لا نعتقد أنها هي الحل، بل لن تكون الحل، ذلك أن العنف يولد العنف. إضافة إلى ذلك فهناك اعتقاد خاطئ لدى بعض المسؤولين وغيرهم أن أولئك العناصر المنخرطة في أعمال العنف أو الإرهاب محدودة العدد ويمكن استئصالها بإلقاء القبض عليهم أو قتلهم أو بالاعتقالات المكثفة. وهذه فكرة خاطئة، ذلك أن

---

(٩) في ٢٣ /٦/ ٢٠٠٤م أعلن العفو في تفصيلات الخبر، انظر كلمة ألقاها ولي العهد السعودي تمهل ألوف الفئات الضالة شهراً للرجوع إلى الحق وتحكيم الشرع، انظر: «السعودية: مهلة أخيرة مدتها شهر للإرهابيين لتسليم انفسهم،» **الشرق الأوسط**، ٢٤/٦/ ٢٠٠٤. هذا وقد مرت المدة المحددة للعفو ولم يستسلم سوى عدد لا يتجاوز الأربعة، منهم اثنان، أحدهما مقعد والآخر تاجر سلاح. ولم يستسلم من الأساسيين المطلوبين (القائمة المطلوبة) أحد حتى هذه اللحظة، وقد اعتقل أحدهم بعد تجاوز مدة العفو وهو الزهراني.

هؤلاء أصلاً إنما تقدمهم البيئة، والبيئة لم تتغير بعد. ولذلك كما أشرنا سابقاً، فإن تلك السياسات الأمنية الصارمة ستولد أو تدفع بذلك المخزون من العناصر التي لديها «القابلية» للانخراط فعلاً. فوق هذا وذاك فإن مزيداً من التعاون الأمني السعودي ـ الأمريكي سواء في سياق تبادل المعلومات أو في أطر جديدة بالإعلان عن إنشاء «قوة مهام مشتركة» لمحاربة الإرهاب في السعودية يعني مزيداً من صب الزيت على النار، وهذا قد يكون كارثياً في ضوء خروج أمريكا من العراق مهزومة من المقاومة العراقية والتي تضم فيها عناصر عربية ولربما سعودية. كل ذلك قد يوفر مقومات ومسوغات إضافية لصراع اجتماعي مفتوح محتمل في السعودية.

إن مزيداً من التعاون الأمني السعودي ـ الأمريكي يعني مزيداً من صب الزيت على النار، وذلك قد يكون كارثياً في ضوء خروج أمريكا من العراق مهزومة أمام المقاومة العراقية.

٢ ـ بالنسبة إلى العفو، فرغم أنه خطوة جيدة إلا أن فيه قدراً من الغموض وعدم الوضوح، ذلك أن العفو مشروط، وقد تترتب عليه محاكمات وأحكام طويلة المدى. والأفضل لو أصدر عفواً صريحاً بإنهاء القضايا وتعليقها، وأن تحدد فترة حبس محددة معلنة. إضافة إلى ذلك، فإن تلك الخطوة على كونها خطوة جيدة، لا يمكن لها أن تفي بالغرض دونما إصلاح، وإصلاح حقيقي.

إن المخرج الصحيح هو ولوج الإصلاح الدستوري الذي يدخل المواطن إلى دائرة السلطة، فيحد من الاستبداد، ويقضي على الاختلالات في كافة المجالات، ويؤكد الحقوق والحريات العامة ويصونها من خلال فصل السلطات، وسلطة نيابية منتخبة (مجلس شورى ملزم) لها سلطات رقابية ومحاسبية، يتيح للمواطن الحق في المشاركة في القرارات وصنع السياسات. إضافة إلى ضمان وجود سلطة قضائية مستقلة بتمكينها من خلال إجراءات وهياكل ومعايير لتستطيع المساهمة في توفير العدالة والمساواة والكرامة وحفظ الحقوق والحريات للأفراد،على أن تكون السلطة القضائية مستقلة من خلال تلك المعايير والإجراءات والهياكل وفي سياق فصل السلطات ذات الصلاحيات الرقابية ضمن آلية وهياكل الدستور، والذي لا بد لكي تصبح له روح أن يصوت عليه شعبياً.

هذا الإصلاح الدستوري سيولد بيئة جديدة يمكن من خلالها امتصاص تلك الاختلالات في كافة المجالات وإعادة الاعتبار للمواطن من خلال إقامة العدل وضمان الحقوق والحريات والكرامة والحق في المشاركة والتعبير. هذه البيئة الدستورية والتي تعني حكومة دستورية ذات سلطات غير مطلقة، وفي سياق محاسبة ومراقبة ومشاركة شعبية على مستوى مؤسسات السلطة،وبخاصة النيابية (مجلس الشورى المنتخب الملزم) وعلى مستوى المشاركة والمساهمة في تشكيل جمعيات المجتمع الأهلي المدني في كافة المجالات ليتاح للمواطن الانخراط في تلك الجمعيات والاتحادات والإفصاح عن رغباته وآرائه. فإذا وصلنا إلى سلطة مقيدة، حكومة دستورية، بإصلاح دستوري نستطيع أن نلغي عوامل العنف ومكوناته ودعائمه وحوافزه في كافة المجالات، بما في ذلك تصحيح العلاقة بين الدولة والخارج على أسس تنطلق من مصالح

الشعب وحقوقه وكرامته، عبر مشاركة المواطن في السياسات، بما فيها السياسة الخارجية للدولة، وبالتالي إنهاء سلبيات الممارسات الحكومية داخلياً وسلبيات تحالفها خارجياً باعتبارها (أي السلطة المقيدة) ضوابط شعبية (إرادة ومشاركة شعبية ورقابة على تلك السياسات). عندها يمكن أن تتولد أولاً شرعية جديدة وصلبة للدولة والأسرة تقوم على «تعاقد» بين المجتمع والسلطة «الأسرة»، يضمن حقوق المجتمع وحرياته، ويوفر الفرص للأسرة لممارسة الحكم في السلطة بالمشاركة أو الشراكة الدستورية مع الشعب أو من يمثله. وثانياً، في تلك البيئة نستطيع أن نلغي الاختلالات، وأن نجفف بطريقة سليمة هادئة مصادر العنف وأسبابه. وبالتالي فإنه مع الوقت ومع تحقق تلك الإصلاحات على الأرض فإننا سوف نجد أن تلك العناصر المنخرطة في العنف قد أخذت تتقلص بشكل كبير، وبدأت تتلاشى فعلياً، ذلك أن الدعم والمخزون القابل للعطاء ينتهي. وفي سياق الإصلاحات الدستورية لا يمنع من اتباع السياسات الأمنية الموازية، ولكن بطريقة تقلل من الإقصاء والتهميش المباشر، بما في ذلك حقوق المتهم، وفي الوقت نفسه تركز على الحلول الإصلاحية السلمية الدستورية السلمية لتوفير الأمن من خلال إدخال المواطن في صلب العملية السياسية لكي يشعر أنه بالفعل جزء من السلطة، وأن السلطة جزء منه. عندها فقط يمكن لنا أن نخرج من دائرة العنف. أما أية طريقة غير ذلك فإنها فقد تطيل العنف وتزيده وتفجره إلى صراع اجتماعي مفتوح (حرب أهلية)، والتي يخشى في حالة اندلاعها من أن تولد آثاراً أكبر في الدولة والمجتمع، كما أن الدول الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، قد ترفع يدها عن الوضع حتى يثبت. وعندها قد تقرر التدخل في الوقت المناسب.

إن التأخر في دخول عملية الإصلاح الدستوري في الوقت الحاضر ومع احتمال اندلاع «صراع اجتماعي مفتوح» سيعقد مهمة الحكومة مستقبلاً ويجعلها أكثر صعوبة، إذ سوف يعتبر عرضها لو تم مستقبلاً أمراً غير مقبول من قوى الاعتراض والعنف إذا ما أصبح لديها اليد الطولى في الساحة □

بغداد: السنة الصفر
نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد(*)

نعومي كلاين
كاتبة ومعلقة سياسية أمريكية.

بعد شهر واحد فقط قضيته في بغداد وجدت ما كنت أبحث عنه. لقد سافرت إلى بغداد بعد عام من بدء الحرب، في ذروة ما كان ينبغي أن يكون ازدهار البناء، إنما بعد أسابيع من البحث لم أر قطعة واحدة من الآلات الثقيلة، خلا الدبابات وناقلات الجنود. ثم رأيتها: رافعة إنشاءات. كانت ضخمة وصفراء اللون ومهيبة، وعندما ألقيت نظرة سريعة عليها من ناحية حي تجاري مزدحم ظننت أنني أوشك في النهاية على أن أرى شيئاً من إعادة الإعمار الذي سمعت كثيراً عنه. لكن عندما اقتربت أكثر لاحظت أن الرافعة لم تكن في الواقع تعيد بناء أي شيء، ولا حتى واحد من المباني الحكومية التي نسفها قذف القنابل، والتي لا تزال ترقد أنقاضاً في أنحاء المدينة، ولا واحدة من خطوط الكهرباء الكثيرة التي بقيت في أكوام ملتوية حتى بعد أن كانت حرارة الشمس قد بدأت تخف. لا، إنما كانت الرافعة تنصب لافتة ضخمة فوق سطح بناية من ثلاثة طوابق: سنبلة: **عسل طبيعي ١٠٠ بالمئة، صنع في العربية السعودية.**

عندما رأيت اللافتة لم أتمالك نفسي من التفكير في شيء كان السناتور جون ماكين (John MaCain) قد قاله في تشرين الأول/أكتوبر. قال إن العراق «إناء عسل ضخم يجتذب أعداداً كبيرة من الذباب». وكان الذباب الذي أشار إليه ماكين شركات هاليبيرتون وبيكتيل وكذلك الرأسماليون المغامرون الذين تدافعوا إلى العراق في الطريق الذي مهدته لهم عربات القتال برادلي والقنابل الموجهة بأشعة الليزر. أما العسل الذي اجتذبهم فلم يكن مجرد العقود بلا عطاءات وثروة نفط العراق الشهيرة، إنما عشرات الآلاف من فرص الاستثمار التي يقدمها لهم بلد فتح لتوه عنوة على مصراعيه بعد عقود من الانغلاق، أولاً بفعل سياسات صدام حسين الاقتصادية القومية ثم بفعل عقوبات الأمم المتحدة الخانقة.

(*) نشرت هذه المقالة في شهرية **هاربرز ماغازين** الأمريكية، عدد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وترجمتها **المستقبل العربي** كاملة دون أي تدخل (المحرر).

وبينما كنت أتطلع إلى لافتة إعلان العسل كنت أتذكر أيضاً التفسير الأكثر شيوعاً لما أصاب العراق. وهي شكوى رددها كل واحد من جون كيري إلى بات بيوكانان: أن العراق يتخبط في مستنقع الدم والحرمان لأنه لم تكن لدى جورج و. بوش «خطة لما بعد الحرب». والمشكلة الوحيدة في هذه النظرية هي أنها غير صحيحة. فلقد كانت لدى إدارة بوش بالفعل خطة لما ستفعله بعد الحرب؛ وكانت ببساطة أن يفرش أكبر قدر ممكن من العسل، ويقعد منتظراً قدوم الذباب.

تنبع نظرية العسل في تفسير إعادة إعمار العراق من **أشد الاعتقادات ازدهاراً بين المهندسين الأيديولوجيين للحرب: أن الجشع خير. وليس خيراً لهم ولأصدقائهم فحسب، إنما هو خير للإنسانية وخير ـ يقيناً ـ للعراقيين. فالجشع يخلق الأرباح التي تخلق النمو، الذي يخلق الوظائف والمنتجات والخدمات وكل ما عدا ذلك مما يمكن أن يرغبه أي شخص. وإذاً فإن دور الحكومة الجيدة هو أن تخلف الظروف الأمثل للمؤسسات للسير في الطريق الذي يدفعها فيه جشعها الذي لا نهاية له**(*) حتى تستطيع بدورها أن تلبي احتياجات المجتمع. والمشكلة أن الحكومات ـ حتى حكومات المحافظين الجدد ـ نادراً ما تجد الفرصة للبرهنة على صحة نظريتها المقدسة: فعلى الرغم من إنجازاتهم الأيديولوجية الهائلة فإن جمهوريي جورج بوش ـ في داخل أذهانهم ـ قد ضربهم تدخل الديمقراطيين والنقابات العنيدة وأنصار البيئة الفزِعون.

كان يفترض أن يغير العراق هذا كله. في مكان ما على الأرض، كانت هذه النظرية ستوضع في النهاية موضع الممارسة العملية في أكثر أشكالها اكتمالاً ورفضاً للحلول الوسط. كان بلد مؤلف من ٢٥ مليوناً سيعاد بناؤه كما كان قبل الحرب؛ وكان يتعين أن يُزال وأن يختفي. وفي مكانه كانت ستبرز صالة عرض براقة للاقتصاد الحر، يوتوبيا (مدينة فاضلة) لم ير العالم لها مثيلاً أبداً. إن كل سياسة تحرر المؤسسات المتعددة الجنسيات لكي تمضي في سعيها لجني الربح كانت ستوضع في محلها: دولة منكمشة، قوة عمل مرنة، حدود مفتوحة، حد أدنى من الضرائب، لا رسوم جمركية بالمرة، لا قيود على الملكية الخاصة. وبالطبع كان سيتعين على شعب العراق أن يتحمل ألماً لبعض الوقت: كانت الأصول التي في السابق امتلكتها الدولة، ستذهب لخلق فرص جديدة للنمو والاستثمار. كانت الوظائف ستفقد، مع تدفق طوفان المنتجات الأجنبية عبر الحدود، وكانت الأعمال المحلية والمزارع العائلية ـ لسوء الحظ ـ ستعجز عن المنافسة. ولكن وفقاً لما يعتقد مؤلفو هذه الخطة، كان هذا سيصبح ثمناً ضئيلاً يدفع مقابل الازدهار الاقتصادي الذي كان من المؤكد أن يتفجر ما إن تتوفر الظروف الملائمة، ازدهار من القوة بحيث كان البلد سيعيد عملياً بناء نفسه.

إن الحقيقة أن هذا الازدهار لم يأت أبداً وأن العراق يستمر في الارتعاش تحت تفجيرات من نوع مختلف تماماً ينبغي أن لا يلقي اللوم عنها على غياب خطة. الأحرى أن اللوم يقع على الخطة نفسها، وعلى الأيديولوجيا العنيفة فوق العادة التي بنيت عليها هذه الخطة.

(*) الحرف الأسود للتشديد مضاف من **المستقبل العربي** حيثما وجد في ترجمة المقالة (المحرر).

يعتقد ممارسو التعذيب أنه حينما تمارس الصدمات الكهربائية على أجزاء مختلفة من الجسم في آن واحد فإن من يخضعون لهذا التعذيب يصبحون مرتبكين بشأن الموضع الذي منه يأتيهم الألم إلى حد أنه يجعلهم عاجزين عن المقاومة. إن دليلاً لوكالة المخابرات المركزية (سي. آي. إي.) فضت عنه السرية، عنوانه «الاستجواب في المخابرات المضادة» ويرجع صدوره إلى عام ١٩٦٣، يصف كيف أن صدمة توجه إلى السجناء تفتح «تياراً مؤقتاً» قد يكون قصيراً لأقصى حد ـ تيار إحياء متوقف، نوعاً من الصدمة النفسية أو الشلل... وفي هذه اللحظة يكون المصدر معرضاً أكثر بكثير للإيحاء، أكثر تقبلاً بكثير للانصياع». وتنطبق نظرية مماثلة على علاج الصدمة الاقتصادية، أو «العلاج بالصدمات»، المصطلح القبيح ذاته الذي يستخدم لوصف التنفيذ السريع لإصلاحات السوق الحرة التي فرضت على التشيلي في أعقاب انقلاب الجنرال أوغستو بينوشيه. وتذهب هذه النظرية إلى أنه إذا كانت «التكيفات» الاقتصادية المؤلمة تحدث بسرعة وفي أعقاب انقطاع اجتماعي مزلزل كما في حرب أو انقلاب أو انهيار حكومي، فإن السكان سيصعقون وينشغلون بضغوط البقاء اليومية إلى حد أنهم ـ هم أيضاً ـ سيدخلون في حالة إحياء متوقف ويصبحون عاجزين عن المقاومة. وكما أعلن وزير مالية بينوشيه الأدميرال لورنزو غوتوزو «ينبغي أن يقطع ذيل الكلب بضربة سريعة واحدة».

كانت هذه في جوهرها المقولة المطبقة في العراق، **وتماشياً مع الاعتقاد بأن الشركات الخاصة هي أكثر مناسبة من الحكومات لكل مهمة تقريباً، قرر البيت الأبيض خصخصة مهمة خصخصة اقتصاد العراق** الذي كانت تسيطر عليه الدولة. وكانت وكالة المعونة الدولية الأمريكية قد بدأت ـ قبل شهرين من بداية الحرب ـ في صياغة أمر عمل ليسلم إلى شركة خاصة لتشرف على «نقل العراق إلى نظام اقتصادي مستدام يدفعه السوق». وتقول الوثيقة (المحتوية على هذا الأمر) أن الشركة الفائزة (التي تبين في ما بعد أنها إحدى الشركات المتفرعة من مؤسسة «KPMG» وهي بيرنغ برنت (Bearing Print) ستحظى بميزة مناسبة هي ميزة الحصول على الفرصة الفريدة للتقدم السريع في هذه المنطقة، الفرصة التي تتيحها عملية التشكيل الراهنة للظروف السياسية وهو ما حدث على وجه الدقة. **ويعترف بول بريمر ـ الذي قاد الاحتلال الأمريكي للعراق من ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى أن استقل طائرة مبكرة خارجاً من بغداد يوم ٢٨ حزيران/يونيو ـ بأنه عندما وصل «كانت بغداد مشتعلة، بالمعنى الحرفي للكلمة، وأنا أستقل السيارة من المطار». ولكن قبل أن تخمد نيران عملية «الصدمة والهلع»، عملية الانقضاض العسكري أطلق بريمر علاج الصدمة الخاص به، دافعاً باتجاه تغييرات أكثر ضراوة في صيف قائظ واحد من كل ما تمكن صندوق النقد الدولي من إحداثه خلال ثلاثة عقود في أمريكا اللاتينية.** ويصف جوزيف ستغليتز (Joseph Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل وكبير الاقتصاديين السابق للبنك الدولي، إصلاحات بريمر بأنها «شكل أشد تطرفاً من علاج الصدمات حتى من ذلك الذي اتبع في العالم السوفياتي السابق».

لقد تحددت حدة لهجة بريمر مع أول عمل قام به بعد توليه وظيفته: **فصل ٥٠٠ ألف عامل حكومي، معظمهم جنود، إنما بينهم أيضاً أطباء وممرضات ومدرسون وناشرون**

وطابعون. وبعد ذلك فتح حدود البلد على مصراعيها للواردات بلا أية قيود على الإطلاق: لا رسوم جمركية، لا تفتيش، لا ضرائب. أعلن بريمر ـ بعد أسبوعين من وصوله ـ أن العراق «مفتوح للبيزنيس» (للأعمال الحرة).

بعد شهر واحد من ذلك كشف بريمر النقاب عن التحفة الأساسية في إصلاحاته. قبل الغزو كان اقتصاد العراق غير النفطي تحت سيطرة ٢٠٠ شركة مملوكة للدولة، وكانت هذه الشركات تنتج كل شيء من الأسمنت إلى الورق إلى الغسالات الآلية. ثم، في حزيران/يونيو طار بريمر إلى قمة اقتصادية في الأردن حيث أعلن أن هذه المؤسسات ستخصخص فوراً. وقال «إن وضع مشروعات الدولة غير الكفوءة في أيدي القطاع الخاص أمر جوهري للإحياء الاقتصادي للعراق». سيكون أضخم بيع ضمن عملية تصفية دولة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

غير أن هندسة بريمر الاقتصادية كانت بالكاد قد بدأت، في أيلول/سبتمبر، ولكي يحفز المستثمرين الأجانب على المجيء إلى العراق، **وضع موضع التنفيذ مجموعة من القوانين لم يسبق لها مثيل في سخائها تجاه المؤسسات المتعددة الجنسيات.** فكان هناك الأمر رقم ٣٧ الذي خفض معدل الضرائب على المؤسسات من نحو ٤٠ بالمئة إلى ما لا يزيد عن ١٥ بالمئة. وكان هناك الأمر رقم ٣٩ الذي سمح للشركات الأجنبية بأن تمتلك نسبة ١٠٠ بالمئة من الأصول العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية. وأفضل حتى من هذين **أصبح بإمكان المستثمرين أن يأخذوا نسبة ١٠٠ بالمئة من الأرباح التي كونوها في العراق إلى خارج البلد، فلم يعد مطلوباً منهم أن يعيدوا استثمارها، ولا أن يدفعوا عنها ضرائب.** وبمقتضى الأمر رقم ٣٩ أصبح بإمكانهم أن يوقعوا إيجارات أو عقوداً تدوم لمدة أربعين عاماً. ورحب الأمر رقم ٣٠ بالبنوك الأجنبية إلى العراق في ظل الشروط المواتية ذاتها. كان كل ما بقي من سياسات صدام حسين الاقتصادية قانوناً يحظر النقابات والمساومة الجماعية.

وإذا بدت هذه السياسات مألوفة، فذلك لأنها هي ذاتها القوانين التي تضغط الشركات المتعددة الجنسيات من أجلها في جميع أنحاء العالم على الحكومات الوطنية وفي اتفاقات التجارة الدولية. ولكن، **على حين أن هذه الإصلاحات لا تدخل إلا جزئياً، أو في نوبات، فإن بريمر قد أطلقها جميعاً، كلها دفعة واحدة. وبين ليلة وضحاها انتقل العراق من كونه البلد الأكثر عزلة في العالم إلى كونه ـ على الورق ـ السوق الأوسع انفتاحاً.**

في البداية بدا أن نظرية العلاج بالصدمات تصمد: فالعراقيون ـ الذين كانوا يرزحون تحت عنف عسكري واقتصادي على السواء، كانوا أكثر انشغالاً بأن يبقوا على قيد الحياة، فلم يدبروا رداً سياسياً على حملة بريمر. كان القلق بشأن خصخصة شبكة الصرف ترفاً لا يمكن تخيله حيث نصف السكان يفتقرون إلى مياه الشرب النقية؛ والنقاش حول الضريبة الموحدة يمكن أن ينتظر حتى تعود الأضواء، وحتى في الصحافة الدولية غطت على أنباء قوانين بريمر الجديدة بسهولة الأنباء الأكثر إثارة عن الفوضى السياسية وارتفاع معدلات الجريمة.

كان بعض الناس يوجهون انتباههم طبعاً إلى هذه القوانين. فلقد فاضت في ذلك الخريف معارض تجارة «إعادة بناء العراق» في واشنطن، لندن، مدريد، وعمان. ووصفت مجلة

ايكونوميست (البريطانية) العراق تحت حكم بريمر بأنه «حلم رأسمالي»؛ وانطلقت موجة من المؤسسات الاستشارية الجديدة واعدة بمساعدة الشركات على الوصول إلى السوق العراقية، ومجالس مديريها مزدحمة بالجمهوريين ذوي الاتصالات الجيدة. وكانت الشركة الأبرز هي «استراتيجيات بناء الجسور» التي بدأها جو أولباو (Joe Allbaugh) ـ وهو مدير سابق لحملة بوش ـ تشيني الانتخابية. وقد أعلن أحد الشركاء في هذه الشركة بحماس: «أن الحصول على حقوق توزيع منتجات بروكتر وغامبل (Procter & Gamble)[*] يمكن أن يكون منجم ذهب». فباستطاعة محل واحد تملأه صناديق سيفن إليفن (7-eleven) حتى آخره أن يروي ثلاثين محلاً عراقياً، وباستطاعة محل كبير تابع لسلسلة وول مارت (Wal-Mart) (السوبر ماركت الأمريكية) أن يستولي على البلد كله».

تنبع "نظرية العسل" في تفسير إعادة إعمار العراق لدى المهندسين الأيديولوجيين للحرب من أن الجشع خير، لا بالنسبة إليهم وإلى أصدقائهم فحسب وإنما هو خير بالنسبة للإنسانية وبالنسبة إلى العراقيين!

وسريعاً ما انتشرت شائعات بأن (مطاعم) ماكدونالدز ستفتح فروعاً لها في وسط المدينة في بغداد، وكان التمويل جاهزاً تقريباً لإقامة فندق فاخر من سلسلة فنادق ستاروود (Starwood)، وجنرال موتورز تخطط لبناء مصنع للسيارات. وعلى الجانب المالي ستصبح لمؤسسة هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية (HSBC) فروع في جميع أنحاء البلد. وكانت مجموعة سيتي غروب (المصرفية) تستعد لتقديم قروض كبيرة تضمنها مبيعات النفط العراقي مستقبلاً، وكان الناقوس سيدق على طريقة بورصة نيويورك للأوراق المالية في بغداد كل يوم.

خلال أشهر قليلة فقط كانت خطة ما بعد الحرب لتحويل العراق إلى مختبر للمحافظين الجدد قد تحققت. ولكان يمكن أن يوفر ليو شتراوس (Leo Strauss) الإطار الفكري لغزو العراق على نحو استباقي، ولكن أستاذاً غيره من جامعة شيكاغو ـ هو ملتور فريدمان ـ مؤلف البيان المناهض للحكومات، كتابه بعنوان **الرأسمالية والحرية** ـ والذي وفر الدليل المرشد إلى ما يمكن عمله ما أن يصبح البلد قد تأمن في أيدي أمريكا. لقد مثل هذا انتصاراً هائلاً لأكثر الأجنحة أيديولوجية في إدارة بوش. لكنه كان أيضاً شيئاً أكثر من هذا: ذروة صراعي سلطة متداخلين، أحدهما بين المثقفين العراقيين الذين يقدمون النصائح للبيت الأبيض عن استراتيجيتها لما بعد الحرب، والآخر داخل البيت الأبيض نفسه.

وكما أوضح المؤرخ البريطاني ديليب هايرو (Dilip Hiro) في كتابه **أسرار وأكاذيب: عملية حرية العراق وبعدها** كان المنفيون العراقيون الذين يدفعون باتجاه الغزو منقسمين على نحو واسع إلى معسكرين. من ناحية كان «البراغماتيون» الذين يؤيدون التخلص من صدام ومن حاشيته المقربة، وتأمين الوصول إلى النفط، وإدخال إصلاحات السوق الحرة على نحو

(*) شركة أمريكية عملاقة متعددة الجنسيات تنتج «السلع العائلة والشخصية» والمنتجات الصحية للإناث وكذلك مستحضرات التجميل وأطعمة الأطفال وما إلى ذلك (المحرر).

بطيء. وكان كثيرون من هؤلاء المنفيين جزءاً من «مشروع مستقبل العراق» الذي وضعته وزارة الخارجية (الأمريكية) والذي تولد عنه تقرير من ثلاثة عشر مجلداً عن كيفية استعادة الخدمات الأساسية والانتقال إلى الديمقراطية بعد الحرب. ومن ناحية أخرى، كان معسكر «السنة الصفر»، أولئك الذين يعتقدون أن العراق كان ملوثاً إلى درجة أنه يحتاج إلى أن يحك لينظّف ويعاد صنعه من الصفر. وكان الداعية الرئيس إلى المقاربة البراغماتية هو أياد علاوي، وكان في السابق بعثياً رفيع المستوى مسقط من عين صدام وبدأ العمل لحساب وكالة المخابرات المركزية (سي. آي. إي.)، أما الداعية الرئيس للسنة الصفر فكان أحمد الجلبي، الذي كانت كراهيته للدولة العراقية بسبب مصادرتها ممتلكات عائلته أثناء ثورة ١٩٥٨ تتغلغل في أعماقه إلى حد أنه يتوق لأن يرى البلد كله وقد احترق تماماً وسوي بالأرض ـ بمعنى كل شيء فيها، عدا وزارة النفط التي كانت ستصبح نواة العراق الجديد، عنقود الخلايا التي تخرج منها أمة بأكملها. وقد وصف هذه العملية بأنها «إزالة البعث بالكامل».

وكانت تدور معركة موازية بين البراغماتيين والمؤمنين الحقيقيين داخل إدارة بوش. كان البراغماتيون رجالاً من أمثال كولن باول وزير الخارجية والجنرال جاي غارنر(*) أول مبعوث أمريكي إلى العراق بعد الحرب. وكان خطة هذا الجنرال مستقيمة بما فيه الكفاية: إصلاح البنية التحتية، إجراء انتخابات سريعة وقذرة، ترك العلاج بالصدمات لصندوق النقد الدولي ليقوم به، والتركيز على تأمين قواعد عسكرية أمريكية على غرار الفيلبين. وقد صرح لهيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي.) أعتقد أن علينا أن ننظر من الآن إلى العراق باعتباره محطتنا للتزود بالفحم في الشرق الأوسط. كذلك اقتبس عن تي. إي. لورانس(**) قوله «أفضل لهم أن يقوموا بعملهم على نحو ناقص من أن نقوم نحن به لصالحهم كاملاً». ومن الجانب الآخر كان هناك الفريق المعتاد من المحافظين الجدد: نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد (الذي امتدح «إصلاحات بريمر الكاسحة» باعتبارها «بعض من أكثر القوانين استنارة وانفتاحاً بشأن الضرائب والاستثمار في العالم الحر») ونائب وزير الدفاع بول وولفويتز، وربما أكثرهم مركزية وكيل وزير الدفاع دوغلاس فيث. وبينما وضعت وزارة الخارجية تقريرها عن مستقبل العراق، كان المحافظون الجدد قد وضعوا عقد وكالة التنمية الدولية الأمريكية مع شركة بيرنغ بوينت لإعادة صياغة اقتصاد العراق: في ١٠٨ صفحات ذكرت «الخصخصة» ما لا يقل عن إحدى وخمسين مرة. وبالنسبة إلى المؤمنين الحقيقيين في البيت الأبيض بدت خطط الجنرال غارنر للعراق بعد الحرب خططاً غير طموحة إلى حد يدعو لليأس. لماذا يرضى المرء بمجرد محطة تزود بالفحم حينما يكون بإمكانه أن يملك سوقاً حرة نموذجية؟ لماذا ترضى بالفيلبين حينما يكون بإمكانك أن تنطلق نحو العالم؟

(*) جاي غارنر (Jay Garner) أول من شغل منصب الحاكم الإداري الأمريكي للعراق، ولم يبق في المنصب سوى شهر واحد ليحل محله بول بريمر (المحرر).

(**) لورنس ((T. E. Lawrence (1888-1935) الضابط البريطاني الذي عرف باسم «لورانس العرب» والذي أقام علاقات قوية مع بعض القوى العربية ضمن استراتيجية محاربة الدولة العثمانية للقضاء على نفوذها في الأقطار العربية إبان الحرب العالمية الأولى (المحرر).

أصبح أصحاب نظرية السنة الصفر العراقيون حلفاء طبيعيين للمحافظين الجدد في البيت الأبيض: فقد كان كراهية الجلبي الشديدة لدولة البعث تناسب تماماً كراهية المحافظين الجدد للدولة بوجه عام، فامتزج جدولا أعمالهما بلا أي مجهود. ومعاً أصبحا يتخيلان غزو العراق نوعاً من النشوة (الدينية): حيث كانت بقية العالم ترى موتاً، كانوا هم يرون ميلاداً ـ بلداً يتم خلاصه عن طريق العنف، يتطهر بالنار. لم يكن العراق يدمر بصواريخ كروز والقنابل العنقودية والفوضى والنهب؛ إنما كان يولد من جديد. فكان يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يوم سقوط بغداد، أول أيام السنة الصفر.

أصبح أصحاب نظرية السنة الصفر العراقيون حلفاء طبيعيين للمحافظين الجدد في البيت الأبيض.. فكان يوم ٩ نيسان/أبريل أول أيام السنة الصفر.

بينما كانت الحرب جارية، لم يكن قد اتضح بعد إذا كان البراغماتيون أو أصحاب نظرية السنة الصفر هم الذين ستسلم إليهم السيطرة على العراق المحتل. ولكن السرعة التي تم بها اجتياح البلد بصورة مذهلة زادت رأس المال السياسي للمحافظين الجدد، ذلك أنهم كانوا يتنبأون بأن يكون الغزو مجرد «رقصة زنجية» من بدايته إلى نهايته. وبعد ثمانية أيام من هبوط جورج بوش على ظهر حاملة للطائرات تحت شعار «المهمة أنجزت» كان الرئيس قد استسلم لرؤية المحافظين الجدد لتحول العراق إلى دولة شركات نموذجية من شأنها أن تفتح المنطقة كلها. وفي يوم ٩ أيار/مايو اقترح بوش «إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية ـ شرق أوسطية خلال عشر سنوات»، وبعد ثلاثة أيام أرسل بوش بول بريمر إلى بغداد ليحل محل جاي غارنر الذي خسر: سينتمي العراق إلى المؤمنين.

كان بريمر ـ وهو دبلوماسي من عهد ريغان تحول إلى مقاول ـ قد برهن مؤخراً على قدرته على تحويل التراب إلى ذهب بأن انتظر شهراً واحداً بالضبط بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ليطلق شركة أمنية باسم «ممارسة استشارات الأزمات» (Crisis Consulting Practice)، تبيع «تأمينات ضد مخاطر الإرهاب للشركات المتعددة الجنسية. وكان لبريمر مساعدان على الجبهة الاقتصادية: توماس فولي (Thomas Foley) ومايكل فلايشر (Michael Fleisher) رئيسا «تنمية القطاع الخاص» التابعة لسلطة التحالف المؤقتة. فولي مليونير متعدد الملايين من مدينة غرينيتش بولاية كونيتيكت، صديق قديم لأسرة بوش و«رائد» في حملة بوش ـ تشيني الانتخابية، وصف العراق بأنه كاليفورنيا حديثة من حيث «الاندفاع إلى الذهب». أما فلايشر فهو رأسمالي مغامر، شقيق المتحدث الرسمي السابق باسم البيت الأبيض آري فلايشر. ولم تكن لدى أي من هذين الرجلين خبرة دبلوماسية على مستوى عال، وكلاهما يستخدم التعبير الشائع في الشركات عن البحث عن اختصاصي في إنجاز «التحول الكامل». وحسب ما يقول فولي فإن هذه بالتحديد أهلتهما بصورة فريدة لإدارة اقتصاد العراق لأنه «أم كل عمليات التحول الكامل».

شعارات أخرى كثيرة لسلطة التحالف المؤقتة كانت على القدر ذاته من الأيديولوجية. المنطقة الخضراء، المدينة داخل مدينة التي تقطن فيها مقر قيادة الاحتلال في قصر سابق

لصدام، كانت مليئة بجمهوريين صغار السن آتين مباشرة من مؤسسة التراث(*)، وقد عهد إليهم جميعاً بمسؤولية ما كان لهم أن يحلموا أبداً بتوليها في الوطن (أمريكا). جاي هولين (Jay Hallen) ذو الأربعة والعشرين عاماً الذي قدم طلباً للحصول على وظيفة في البيت الأبيض، عهد إليه بمهمة إطلاق بورصة بغداد للأوراق المالية. سكوت ايروين (Scott Erwin) ابن الحادية والعشرين المتدرب السابق لدى ديك تشيني ذكر في رسالة بالبريد الالكتروني إلى بيته «أنني أساعد العراقيين في إدارة الأمور المالية ووضع ميزانية لقوى الأمن». فماذا كانت وظيفته المفضلة في آخر سنواته في الكلية الجامعية قبل أن يتولى هذه الوظيفة؟» كانت في الوقت الذي أقضيه في قيادة سيارة بيع الآيس كريم». في تلك الأيام الأولى كانت المنطقة الخضراء تشعر وكأنها شيء قريب من فيالق السلام، بالنسبة لأناس كانوا يظنون أن فيالق السلام هي مؤامرة شيوعية. كانت فرصة للنوم على سرير نقال وارتداء حذاء عسكري وإطلاق صيحة «إنني قادم»، هذا كله تحت حراسة من جنود حقيقيين على مدار الساعة.

أما فرق محاسبي مؤسسة كي. بي. إم. جي. ورجال بنوك الاستثمار وأفراد مصانع الأفكار والجمهوريين صغار السن التي تسكن المنطقة الخضراء ففيها شيء مشترك مع بعثات صندوق النقد الدولي التي تعيد تنظيم اقتصادات بلدان نامية من الأجنحة الرئاسية في فنادق شيراتون في أنحاء العالم. هذا ما عدا اختلافاً واحداً مهماً بشكل ما: في العراق لم يكونوا يتفاوضون مع الحكومة لقبول «التعديلات الهيكلية» التي يقترحونها مقابل منحها قرضاً، كانوا هم الحكومة.

مع ذلك فإن خطوات صغيرة قليلة قد اتخذت لجلب السياسيين العراقيين الذين عينتهم الولايات المتحدة إلى داخل هذه الدائرة. كان إيغور غايدار (Yegor Gaidar) ـ العقل المدبر لمزاد خصخصة روسيا الذي جرى في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، والذي أعطى موجودات البلد للأقليات الحاكمة ـ مدعواً لتقاسم حكمته في مؤتمر بغداد. وقد جيء أيضاً بماريك بيلكا (Marek Belka)، الذي أشرف كوزير مالية على العملية ذاتها في بولندا. وكان العراقيون الذين برهنوا على أنهم الأكثر موهبة في النطق بسطور قالها المحافظون الجدد قد اختيروا ليؤدوا أدوار ما تدعوه وكالة التنمية الدولية الأمريكية «أبطال سياسة محليين، رجال من أمثال أحمد المختار الذي قال لي عن مواطنيه «إنهم كسالى. العراقيون بطبيعتهم متواكلون جداً... ويتعين أن يعتمدوا على أنفسهم فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن يبقوا على قيد الحياة في عالم اليوم. «وعلى الرغم من أنه لا يملك أية خلفية في الاقتصاديات وأن وظيفته السابقة كانت قراءة نشرة أخبار باللغة الإنكليزية على التليفزيون، فإن المختار عين مديراً

(*) «Heritage Foundation» هي واحدة من أكثر «مصانع الأفكار» الأمريكية تعبيراً عن أفكار اليمين الجمهوري. تأسست في عام ١٩٧٣، لكنها لم تكتسب شهرة بين مصانع الأفكار الأمريكية إلا مع صعود رونالد ريغان الجمهوري اليميني إلى السلطة في بداية عام ١٩٨١. وقد عين ريغان بين أعضاء إدارته عدداً من فعاليات «مؤسسة التراث» منهم ريتشارد آلان مستشاره للأمن القومي وجين كيرباتريك سفيرته لدى الأمم المتحدة. وتعلن المؤسسة عن رسالتها أنها «صياغة ودعم سياسات عامة محافظة تقوم على مبادئ المشروع الحر، والحكومة المحدودة، والحرية الفردية، والقيم الأمريكية التقليدية، ودفاع وطني قومي» (المحرر).

للعلاقات الخارجية في وزارة التجارة ويقود مهمة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

كنت أتابع الجبهة الاقتصادية للحرب لنحو عام قبل أن أقرر أن أذهب إلى العراق. حضرت المعارض التجارية عن «إعادة بناء العراق» ودرست قوانين بريمر للضرائب والاستثمار، واجتمعت بمقاولين في مكاتبهم المنزلية في الولايات المتحدة، وأجريت مقابلات مع مسؤولين حكوميين في واشنطن ممن يصنعون السياسات. ولكن بينما كنت أستعد للسفر إلى العراق في آذار/مارس لأرى هذه التجربة في «يوتوبيا» السوق الحرة عن كثب، كان قد أصبح واضحاً بصورة متزايدة أن الأمور لا تسير كلها وفقاً للخطة. كان بريمر يشتغل على أساس النظرية القائلة بأنك إذا ما بنيت يوتوبيا شركات فإن الشركات ستأتي على الفور، ولكن أين هي؟ كان أصحاب الملايين العديدة الأمريكيون سعداء بقبول دولارات دافع الضرائب الأمريكي ليعيدوا إنشاء شبكتي الهاتف أو شبكات الكهرباء، ولكنهم لم يكونوا يصبون أموالهم الخاصة في العراق. لم تكن قد ظهرت بعد محلات ماكدونالدز أو سوبر ماركت وول مارش في بغداد: وحتى بيع مصانع الدولة الذي أعلن عنه بثقة شديدة قبل تسعة أشهر لم يكن قد تحقق.

.. غير أن بريمر لم يستسلم.. إن القانون الدولي يحظر على المحتلين بيع موجودات الدولة ذاتها، ولكنه لا يقول أي شيء عن الحكومات العميلة التي يعيّنها المحتلون!

كان بعض هذا الجمود عائداً إلى المخاطر المادية من إقامة مشروعات في العراق. إنما كانت هناك أكثر خطورة أيضاً. فعندما مزق بريمر دستور العراق البعثي ووضع محله ما حيّته مجلة **إيكونوميست** البريطانية في إشارة موافقة منها بأنه «قائمة رغبات المستثمرين الأجانب»، كانت هناك جزئية صغيرة لم يذكرها بريمر: كان هذا كله غير شرعي. كانت سلطة التحالف المؤقتة تستمد سلطتها القانونية من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣، الذي صدر في أيار/مايو ٢٠٠٣، والذي اعترف بالولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما المحتلين الشرعيين للعراق. وقد أعطى هذا القرار لبريمر سلطة الانفراد بصنع القوانين في العراق. ولكن القرار ذكر أيضاً أن على الولايات المتحدة وبريطانيا «أن تفيا بالتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك بشكل خاص معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقات لاهاي لعام ١٩٠٧». وكانت كلتاها (جينف ولاهاي) قد خرجتا إلى الوجود كمحاولة لوضع نهاية للاتجاه التاريخي البائس بين قوى الاحتلال لأن تعيد كتابة القواعد بما يجعلها تستطيع أن تنتزع اقتصادات الدول التي تقع تحت سيطرتها. وبهذا الهدف نصب عينيها فإن المعاهدات تنص على أنه يتوجب على المحتل أن يلتزم بقوانين البلد القائمة ما لم «يمنع بصورة مطلقة» من عمل ذلك. كما أنها تذكر أن محتلاً «لا يملك المباني العامة والعقارات والغابات والموجودات الزراعية» للبلد الذي يحتله وإنما هو بالأحرى «المدير الإداري» والوصي الذي يحافظ عليها آمنة حتى يعاد إقرار السيادة. فكان هذا هو الخطر الحقيقي على خطة السنة الصفر: فحيث إن أمريكا لا تملك موجودات العراق، لم يكن باستطاعتها من الناحية القانونية أن تبيعها، الأمر الذي كان يعني أن باستطاعة حكومة عراقية تأتي إلى السلطة بعد أن ينتهي الاحتلال ـ أن تقرر أنها تريد الاحتفاظ بشركات

الدولة في أيدي القطاع العام، كما هو الحال السائد في منطقة الخليج، وأن تمنح المؤسسات الأجنبية من تملك نسبة ١٠٠ بالمئة من الموجودات الوطنية. فإذا ما حدث ذلك يمكن أن تصادر الاستثمارات التي تمت بمقتضى أحكام بريمر، تاركة المؤسسات بلا حق في العودة، لأن استثماراتها كانت قد انتهكت القانون الدولي من البداية.

بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر بدأ المحامون المختصون بالتجارة في تقديم المشورة لزبائنهم من المؤسسات بأن لا يذهبوا إلى العراق بعد، وأن من الأفضل لهم أن ينتظروا إلى ما بعد المرحلة الانتقالية. وقد ارتاعت شركات التأمين إلى حد أنه لم تكن لتُقدم واحدة من المؤسسات الكبرى على تأمين مستثمرين ضد «المخاطر السياسية»، وهو مجال المخاطر العليا التي فيها يحمي قانون التأمين الشركات ضد تحول الحكومات إلى وطنية أو اشتراكية فتصادر ممتلكاتها.

وحتى السياسيين الذين عينوا من قبل الولايات المتحدة ـ والذين أظهروا طاعة تامة حتى الآن ـ كانوا قد بدأوا يفقدون أعصابهم بشأن مستقبلهم السياسي هم أنفسهم في حالة ما إذا مضوا في طريق خطط الخصخصة. لقد أخبرني وزير الاتصالات حيدر العبادي عن أول اجتماع له مع بريمر. «قلت له: انظر، إننا لا نملك تفويضاً ببيع أي شيء من هذا. الخصخصة مسألة كبيرة. وعلينا أن ننتظر حتى تصبح هناك حكومة عراقية». وكان وزير الصناعة محمد توفيق أكثر صراحة حتى من هذا: «إنني لن أقوم بشيء غير قانوني. هذا هو الوضع».

كذلك أخبرني العبادي وتوفيق كلاهما عن اجتماع ـ لم ينشر أبداً في الصحافة ـ عقد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. في ذلك الاجتماع الذي ضم ٢٥ عضواً من مجلس الحكم العراقي، وكذلك ٢٥ عضواً من الوزراء المؤقتين، قرروا بالإجماع أن لا يشاركوا في خصخصة الشركات المملوكة للدولة العراقية أو في خصخصة البنية التحتية التي يملكها القطاع العام.

غير أن بريمر لم يستسلم. **إن القانون الدولي يحظر على المحتلين بيع موجودات الدولة ذاتها، ولكنه لا يقول أي شيء عن الحكومات العميلة التي يعينها المحتلون. وكان بريمر ـ في الأصل ـ قد تعهد بأن يسلم السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة انتخاباً مباشراً، ولكنه ذهب في تشرين الثاني/نوفمبر إلى واشنطن لاجتماع خاص مع الرئيس بوش وعاد من هناك ومعه خطة باسم «الخطة ب». وفي يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير كان الاحتلال سينتهي رسمياً إنما ليس فعلياً. كان سيستعاض عنه بحكومة معينة، اختارتها واشنطن. ولن تكون هذه الحكومة ملزمة بالقوانين الدولية التي تمنع المحتلين من أن يبيعوا موجودات الدولة**، ولكنها ستكون ملزمة بـ «دستور انتقالي»، وثيقة من شأنها أن تحمي استثمارات بريمر وقوانينه للخصخصة.

وهذه الخطة كانت تنطوي على مخاطر. فقد كانت المهلة التي حددها بريمر بالثلاثين من حزيران/يونيو قريبة إلى حد يثير الانزعاج، وقد اختيرت لسبب أقل من أن يكون سبباً مثالياً: وهو أن يكون باستطاعة الرئيس بوش أن يطلق النفير لنهاية احتلال العراق على طريق حملته الانتخابية. فإذا ما مضى كل شيء حسب الخطة سيكون بريمر قد نجح في أن يفرض على حكومة عراقية «ذات سيادة» تنفيذ إصلاحاته غير المشروعة. غير أنه إذا لم تسر الأمور وفقاً

لما يرمي إليه فإنه سيكون مجبراً على المضي قدماً في عملية التسليم يوم ٣٠ حزيران/يونيو لأنه بحلول هذا الوقت يكون كارل روف ـ وليس ديك تشيني (نائب الرئيس) أو دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع) هو صاحب الأمر والنهي(*). وإذا وصل الأمر إلى نقطة يتعين فيها الاختيار بين الايديولوجية في العراق وقابلية جورج و. بوش للانتخاب، فإن كل واحد سيعرف لمن سيكون الفوز.

في البداية، بدت «الخطة ب» في وضع صحيح على خط السير. لقد أقنع بريمر مجلس الحكم العراقي بأن يفعل كل ما أراده منه: الجدول الزمني الجديد، الحكومة الانتقالية، والدستور الانتقالي. حتى أنه **استطاع أن يسرب إلى الدستور نصاً جرى إغفاله تماماً. هو المادة ٢٦. وقد نصت هذه المادة على أنه طوال مدة بقاء الحكومة الانتقالية «ستبقى فاقدة المفعول القوانين واللوائح والأوامر والتوجيهات التي أصدرتها سلطة التحالف المؤقتة...»** ولا يمكن أن يتم تغييرها إلا بعد أن تجري الانتخابات العامة.

كان بريمر قد وجد هذه الثغرة القانونية: ستكون هناك فرصة زمنية من سبعة أشهر حينما يكون الاحتلال قد انتهى رسمياً، ولكن قبل الوقت المحدد لإجراء الانتخابات العامة. وخلاف هذه الفرصة لن تعود المحظورات التي تفرضها معاهدات لاهاي وجنيف على الخصخصة مطبقة، إنما ستسري قوانين بريمر الخاصة، والفضل في ذلك يرجع إلى المادة ٢٦. ويمكن للمستثمرين الأجانب ـ خلال هذه الأشهر السبعة ـ أن يأتوا إلى العراق وأن يدفعوا عقوداً بمدة أربعين سنة لشراء موجودات عراقية. **فإذا ما قررت حكومة عراقية منتخبة مستقبلاً أن تغير القواعد يكون باستطاعة المستثمرين أن يرفعوا دعاوى قضائية مطالبين بتعويضات.**

غير أنه كان لبريمر عدو شديد المراس: آية الله العظمى علي السيستاني، أرفع رجال الدين الشيعة شأناً في العراق. ولقد **حاول السيستاني أن يمنع خطة بريمر عند كل منعطف لها، داعياً إلى انتخابات مباشرة فوراً وإلى دستور يكتب بعد تلك الانتخابات وليس قبلها. وكلا الأمرين ـ لو نفذ ـ كان شأنه أن يغلق الفرصة الزمنية المتاحة لقوانين بريمر للخصخصة.** ثم ـ في ٢ آذار/مارس، مع رفض الأعضاء الشيعة في مجلس الحكم التوقيع على الدستور الانتقالي ـ انفجرت خمس قنابل أمام مساجد في كربلاء وبغداد فقتلت قرابة ٢٠٠ من المصلين. وحذر الجنرال جون أبي زيد القائد العام للقوات الأمريكية في العراق من أن البلد على حافة حرب أهلية، وخشية هذا الاحتمال تراجع السيستاني ووقّع السياسيون الشيعة على الدستور الانتقالي. كانت حكاية مألوفة: صدمة هجوم عنيف مهد الطريق لمزيد من العلاج بالصدمات.

(*) كارل روف (Karl Rove) هو مدير مكتب الشؤون السياسية في البيت الأبيض، وبهذه الصفة هو المستشار السياسي الأول للرئيس بوش للشؤون الداخلية، وتطلق عليه الصحافة الأمريكية وصف «دماغ بوش». وقد سبق أن أدار حملة بوش الانتخابية الأولى (٢٠٠٠) التي أوصلته إلى الرئاسة، وهو يقود الآن حملة إعادة انتخابه. ولهذا تقول كاتبة هذه المقالة أنه سيكون صاحب الكلمة الفاصلة حتى يوم انتخابات الرئاسة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل (المحرر).

عندما وصلت إلى العراق بعد أسبوع من ذلك، كان المشروع الاقتصادي يبدو قد عاد يسير على قضبانه من جديد. وكان كل ما بقي لبريمر ليفعله أن يحصل على المصادقة على دستوره الانتقالي بقرار من مجلس الأمن، ثم يصبح باستطاعة المحامين وسماسرة التأمين الذين توترت أعصابهم أن يهدأوا وأن تبدأ أخيراً عملية بيع العراق. في الوقت نفسه كانت سلطة التحالف المؤقتة قد أطلقت حملة هجومية جديدة ورئيسة من العلاقات العامة الرامية إلى إعادة طمأنة المستثمرين إلى أن العراق لا يزال مكاناً آمناً ومثيراً لإقامة مشروعات أعمال. وكانت القطعة الجوهرية في تلك الحملة هي «معرض الوجهة المقصودة بغداد»، وهو عرض تجاري ضخم للمستثمرين المحتملين تقرر عقده في أوائل نيسان/أبريل في أرض المعارض الدولية في بغداد. وكان هذا أول حدث من نوعه داخل العراق، وكان منظموه قد أسموا المعرض التجاري «د. بي. اكس»(*). كما لو كان شيئاً من قبيل سباق الدراجات في الطرقات الموحّلة يُقيمه مشروب «ماونتين دو» (Mountain Dew) ربما يتفق مع موضوع له صبغة رياضة قصوى. سافر توماس فولي إلى واشنطن ليعلن في جمع من المديرين التنفيذيين أن المخاطر في العراق أقرب إلى «القفز بالمظلات من الهواء أو ركوب دراجة بخارية، وهي مخاطر مقبولة للغاية بالنسبة لكثيرين».

إلا أنه بعد ثلاث ساعات من وصولي إلى بغداد كنت أجد هذه التطمينات أصعب ما تكون على الاعتقاد. فلم أكن قد أخرجت أمتعتي بعد من حقائبي حينما امتلأت غرفتي في الفندق بالشظايا وتحطمت النوافذ في قاعة الاستقبال (اللوبي) في الفندق. وعبر الشارع كان فندق جبل لبنان قد قذف بالقنابل، وكان هذا في تلك اللحظة أضخم هجوم من نوعه منذ النهاية الرسمية للحرب. وفي اليوم التالي قذف بالقنابل فندق آخر في البصرة، ثم قتل رجلا أعمال فنلنديان كانا في طريقهما إلى اجتماع في بغداد. وفي النهاية اعترف البريغادير جنرال مارك كيميث بأن ثمة نمطاً وراء ما يجري: «لقد بدأ المتطرفون يتحولون عن الأهداف الصعبة... وهم الآن يخرجون عن دربهم ليوجهوا ضرباتهم إلى أهداف أضعف». وفي اليوم التالي أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تحديثاً لنشرتها «نصائح للمسافرين»، أن ثمة تحذيراً قوياً إلى المواطنين الأمريكيين ضد السفر إلى العراق». وبدا أن المخاطر الجسدية من إقامة مشروعات عمل في العراق آخذة في الإفلات من السيطرة. ولم يكن هذا ـ مرة أخرى ـ جزءاً من المخطط الأصلي. **فحينما وصل بريمر للمرة الأولى إلى بغداد كانت المقاومة المسلحة بطيئة للغاية إلى حد أنه كان يستطيع أن يمشي في الشوارع مع حد أدنى من الحراسة الأمنية. وخلال أول أربعة أشهر قضاها في منصبه، كان قد سقط ١٠٩ قتلى من الجنود الأمريكيين بالإضافة إلى ٥٧٠ جريحاً. وخلال الأشهر الأربعة التي تلت ذلك، حينما كانت طريقة بريمر في العلاج بالصدمات قد وضعت موضع التنفيذ تضاعف تقريباً عدد الضحايا الأمريكيين، إذ قتل ١٩٥ جندياً وجرح ١٦٣٣.** وهناك كثيرون في العراق يذهبون إلى أن هذه الأحداث مترابطة وأن إحدى مهمات بريمر كانت العامل الواحد الأضخم الذي رفع المقاومة المسلحة.

(*) الحروف الأولى من عبارة «معرض الوجهة المقصودة بغداد» بالإنكليزية «Destination Baghdad Exposition» (المحرر).

خذ ـ على سبيل المثال ـ أول ضحايا بريمر. **الجنود والعمال الذين فصلهم دون معاشات تقاعد أو تعويضات نهاية خدمة لم يختفوا جميعهم بهدوء. كثيرون منهم ذهبوا مباشرة لينخرطوا في صفوف المجاهدين، مشكلين العمود الفقري للمقاومة المسلحة.** «نصف مليون شخص هم الآن في حالة فقر، وعند هذا تستطيع أن ترى محبس الماء الذي يستمر في إمداد المقاومة. يقول حسين قبة رئيس مجموعة الأعمال العراقية البارزة «قبة الاستشارية»: هذه وظيفة بديلة. كذلك كان من ضحايا سياسة بريمر الاقتصادية الآخرين أولئك الذين لم يذهبوا بعيداً في هدوء. إذ تبين أن كثيرين من رجال الأعمال قرروا القيام باستثماراتهم الخاصة ـ في المقاومة. إن نقودهم هي التي تبقي ـ جزئياً ـ على المقاتلين ممسكين برشاشات كلاشينكوف ومدافع آر. بي. جي.

كان لبريمر عدو شديد المراس.. فقد حاول السيستاني أن يمنع خطته عند كل منعطف داعياً إلى انتخابات مباشرة فوراً وإلى دستور يكتب بعد تلك الانتخابات لا قبلها.. إلى أن حدثت تفجيرات كربلاء.

تمثل هذه التطورات تحدياً للمنظور الأساسي للعلاج بالصدمات: كان المحافظون الجدد مقتنعين بأنهم إذا ما أتوا بإصلاحاتهم على وجه السرعة وبلا رحمة سيكون من شأن العراقيين أن يصدموا إلى حد يعجزون معه عن المقاومة. ولكن بدا أن الصدمات قد أحدثت أثراً مضاداً؛ فبدلاً من الشلل الذي تنبأوا بحدوثه، حفزت الصدمات كثيراً من العراقيين على العمل، وكان كثير من هذا العمل متطرفاً. وقد وصف حيدر العبادي وزير الاتصالات العراقي الأمر على هذا النحو؛ إننا نعرف أن هناك إرهابيين في البلد، ولكنهم لم ينجحوا في السابق، إذ كانوا معزولين. أما الآن، ولأن البلد كله تعيس، وعدد كبير من الناس بلا وظائف، فإن هؤلاء الإرهابيين يجدون آذاناً صاغية.

كان بريمر الآن على خلاف، ليس فقط مع العراقيين الذين عارضوا خطته، إنما أيضاً مع القادة العسكريين الأمريكيين المكلفين بإخماد المقاومة التي تغذيها سياساته. بدأت تثار تساؤلات تعكس هرطقة: بدلاً من فصل الناس من وظائفهم، ماذا لو خلقت سلطة التحالف المؤقتة وظائف بالفعل للعراقيين؟ وعوضاً عن الاندفاع إلى بيع مؤسسات العراق المائتين المملوكة للدولة، ماذا عن إعادتها إلى القيام بأعمالها؟

من البداية لم يكن المحافظون الجدد الذين يديرون شؤون العراق قد أظهروا شيئاً سوى الاحتقار تجاه الشركات العراقية المملوكة للدولة. وتمشياً مع المرح الكارثي للسنة الصفر التي قالوا بها، فإنه عندما هبط النهابون على المصانع أثناء الحرب لم تحرك القوات الأمريكية ساكناً. وقد أخبرني صباح أسعد ـ وهو مدير إداري لمصنع ثلاجات خارج بغداد، بأنه بينما كان النهب جارياً على قدم وساق، ذهب إلى قاعدة قريبة للجيش الأمريكي وتوسل إليهم أن يقدموا مساعدة، «طلبت من أحد الضباط في القاعدة أن يرسل جنديين وعربة لمساعدتي على طرد الناهبين. كنت أصرخ. وقال لي الضابط «آسف، إننا لا نستطيع أن نفعل أي شيء، نحتاج إلى أمر من الرئيس بوش». وهناك في واشنطن هز دونالد رامسفيلد كتفه مستهزئاً. «الناس الأحرار أحرار في أن يقعوا في أخطاء

وأن يرتكبوا جرائم وأن يفعلوا أشياء سيئة».

وحين نرى بقايا مستودع أسعد الذي تبلغ مساحته مساحة ملعب لكرة القدم فإننا نفهم لماذا ألمت بفرانك غيهري(*) أزمة فنية بعد ١١ أيلول/سبتمبر وظل لوقت قصير عاجزاً عن تصميم تكوينات تماثل أنقاض البنايات الحديثة. إن مصنع أسعد المنهوب والمحترق يبدو بدرجة ملحوظة شبيهاً بنسخة من عمل لغيهري مصنوع من معدن ثقيل هو تمثال غوغنهايم في مدينة بلباو بإسبانيا، مع موجات من الصلب ملتوية بفعل النار، راقد على أكوام ذهبية جميلة إلى حد مخيف. مع ذلك لم يكن كل شيء قد ضاع، فالناهبون كانوا ذوي قلوب طيبة، وقد أخبرني أحد رسامي أسعد ـ موضحاً أنهم تركوا أدوات وآلات خلفهم ـ لقد استطعنا أن نعمل من جديد. ولأن الآلات لا تزال هناك فإن مديرين كثيرين للمصانع في العراق يقولون إنهم لن يستغرقوا وقتاً طويلاً ليعودوا إلى الإنتاج الكامل. إنهم يحتاجون إلى مولدات للطوارئ لكي يستطيعوا مواجهة فترات انقطاع التيار اليومية، وهم يحتاجون إلى رأسمال لقطع الغيار وللمواد الأولية. فإذا ما حدث هذا سيكون معناه أن كثيراً من المواد الأساسية التي تمس الحاجة إليها لإعادة البناء ـ الاسمنت والصلب والطوب والأثاث ـ يمكن أن يتم إنتاجها داخل البلد.

لكن هذا لم يحدث. على الفور في أعقاب نهاية الحرب اعتمد الكونغرس ٢,٥ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، وأعقب ذلك بإضافة ١٨,٤ مليار دولار في تشرين الأول/أكتوبر. مع ذلك فإنه في تموز/يوليو ٢٠٠٤ كانت مصانع العراق المملوكة للدولة قد استثنيت على وجه التحديد من عقود إعادة الإعمار. وبدلاً من هذا ذهبت المليارات كلها إلى الشركات الغربية، حيث جرى استيراد معظم المواد اللازمة لإعادة الإعمار بنفقات باهظة من الخارج.

ومع وصول نسبة البطالة إلى مستويات عالية بلغت ٦٧ بالمئة أصبحت المنتجات المستوردة والعمال الأجانب الذين تدفقوا عبر الحدود مصدراً لازدراء شديد في العراق، ومع ذلك شكلوا صنبوراً مفتوحاً آخر لزيادة أشغال المقاومة. ولا يتعين على العراقيين أن ينظرا بعيداً باحثين عمن يذكرهم بهذا الظلم، فهو معروض في الرمز الخطر الماثل دائماً للاحتلال: الحائط المضاد للتفجيرات. فإن جدران الأسمنت المسلح التي ترتفع عشرة أقدام موجودة في كل أنحاء العراق، تفصل الأشخاص المحميين في الفنادق الفاخرة والمساكن الفخمة والقواعد العسكرية وطبعاً في المنطقة الخضراء، عن أولئك الذين لا تشملهم حماية والمكشوفين للضربات. وإذا لم يكن هذا كافياً فإن كل الجدران المضادة للتفجيرات مستوردة من كردستان، أو من تركيا أو حتى من مناطق أبعد، وهذا على الرغم من حقيقة أن العراق كان

(*) فرانك غيهري (Frank Gehry) فنان معماري أمريكي كندي المولد (١٩٢٩) اشتهر بتصميماته لعدد من أهم القاعات والأبنية ذات الطابع التشكيلي المعاصر، مثل مدرجات كونكورد المسرحية في شمال كاليفورنيا وقاعة والت ديزني الموسيقية. اختاره متحف الفن الحديث الأمريكي لأداء مهمة تحويل مستودع قديم إلى فضاء معارض معاصر عندما كان المتحف نفسه لا يزال قيد الإنشاء. وقد امتدح كثيراً حتى انه ظل حتى الآن إلى ما بعد انتهاء بناء المتحف بسنوات. وعرف عن غيهري بعد ذلك اهتمامه بتحويل مستودعات كبيرة إلى قاعات عرض فنية رائعة. ومن هنا إشارة الكاتبة إليه. وهو حاصل على عدد من الجوائز العالمية الرفيعة (المحرر).

واحداً من صناع الاسمنت الكبار وكان يمكن أن يكون كذلك مرة أخرى. فهناك سبعة عشر مصنعاً للأسمنت مملوكة للدولة في انحاء البلد، ولكن معظمها معطل أو يعمل بنصف قدرته. وحسب معلومات وزارة الصناعة فإن أياً من هذه المصانع لم يتلق عقداً واحداً للمساعدة في إعادة الإعمار، على الرغم من أن هذه المصانع تستطيع أن تنتج الجدران وأن تفي بحاجات أخرى إلى الأسمنت بنفقات أقل بدرجة كبيرة. **إن سلطة التحالف المؤقتة تدفع ما يصل إلى ألف دولار مقابل الجدار الواحد المضاد للتفجيرات. ويقول الصناع المحليون أن باستطاعتهم أن يصنعوه مقابل مائة دولار.** ويقول الوزير توفيق أن هناك سبباً بسيطاً واحداً يفسر لماذا يرفض الأمريكيون أن يساعدوا مصانع الأسمنت العراقية على العمل من جديد: إن بين أولئك الذين يتخذون القرار لا يؤمن واحد بالقطاع العام.

> تمثل التطورات التي حققتها المقاومة حدياً للمنظور الأساسي للعلاج بالصدمات: كان المحافظون الجدد مقتنعين بأنهم إذا ما أتوا بإصلاحاتهم على وجه السرعة وبلا رحمة سيكون من شأن العراقيين أن يصدموا إلى حد العجز عن المقاومة!

قال توفيق بالفعل أن شركات أمريكية عديدة كانت قد أعربت عن اهتمام قوي بشراء مصانع الأسمنت المملوكة للدولة. ويؤيد هذا اعتقاداً سائداً على نطاق واسع في العراق بأن هناك استراتيجية متعمدة لإهمال مؤسسات الدولة حتى يمكن أن تباع بسعر أرخص كثيراً، وهي ممارسة معروفة بشعار «التجويع وبعد ذلك البيع».

لقد حول هذا النوع من العمى الأيديولوجي محتلي العراق إلى سجناء لسياساتهم الخاصة، يختبئون خلف أسوار تؤجج بحكم وجودها ذاته فإن الغضب إزاء الوجود الأمريكي، ومن ثم تغذي الحاجة إلى مزيد من الجدران. وفي بغداد أطلق على حوائط الأسمنت هذه اسماً شعبياً للتدليل هو: حيطان بريمر.

وبينما نمت المقاومة أصبح واضحاً بصورة عاجلة أنه لو مضى بريمر قُدماً في خططه لبيع شركات الدولة فإن من شأن ذلك أن يزيد العنف سوءاً. لم يكن هناك شك أن من شأن الخصخصة أن تتطلب فصل العاملين من الوظائف: وتقدر وزارة الصناعة أن قرابة ١٤٥ ألفاً من العمال سيتعين فصلهم من الخدمة لجعل الشركات مرغوباً فيها لدى المستثمرين، حيث كل من أولئك العمال يعول عائلة من خمسة أفراد في المتوسط. وبالنسبة لمحتلي العراق الواقعين تحت الحصار كان السؤال: هل يقبل ضحايا علاج الصدمات هؤلاء مصيرهم أم أنهم سيتمردون؟

وقد وصل الجواب، بطريقة أقرب إلى أن تكون درامية، في واحدة من أكبر الشركات المملوكة للدولة، هي الشركة العامة للزيت النباتية. إن هذا المجتمع المؤلف من ستة مصانع ينتج زيت الطعام وصابون غسيل الأيدي وصابون غسيل الملابس وكريم الحلاقة وشامبو الشعر. على الأقل هذا ما أخبرني به أحد موظفي الهاتف الذي أعطاني كتيبات من ورق لامع وبرنامات تتحدث عن أدوات حديثة وعن أحدث وآخر التطورات في مجال هذه الصناعة.

ولكنني حينما اقتربت من مصنع الصابون اكتشفت مجموعة من العمال ينامون خارج المبنى المظلم. وركض مرشدي صائحاً في سيدة ترتدي معطف مختبر أبيض، وفجأة غرق المصنع في النشاط: الأضواء أنيرت، المحركات دارت والعمال الذين كانوا لا يزالون يفركون عيونهم من أثر النوم بدأوا يملأون زجاجات من البلاستيك سعة لترين بسائل زاهي الأزرق الفاتح الذي يستخدم في آلات غسيل الصحون.

سألت ندى أحمد ـ المرأة ذات المعطف الأبيض ـ لماذا لم يكن المصنع يعمل قبل دقائق قليلة مضت. فشرحت لي أنهم لا يملكون إلا قدراً من الكهرباء والمواد يكفي لدوران الآلات في المصنع لمدة ساعتين اثنتين في اليوم، ولكن حينما يصل ضيوف ممن يمكن أن يكونوا مستثمرين محتملين أو مسؤولين من الوزارة، أو صحفيين، فإنهم يقومون بتشغيلها. وشرحت أن هذا يتم لمجرد العرض. وخلفنا كانت تقبع دزينة من آلات ضخمة تغطيها ملاءات من البلاستيك علاها الغبار ومؤمنة بشرائط لاصقة.

في ركن قصي مظلم من المصنع عبرنا برجل مسن وقد انحنى على كيس مملوء بأغطية زجاجات من البلاستيك الأبيض. وكان يمسك بشفرة معدنية رفيعة مغمورة في كتلة من الشمع، وبعناية كان يشذب حواف كل من هذه الأغطية البلاستيكية، تاركاً كومة من الحواف تحت قدميه. وشرح إلى المشرف عليه معتذراً: إننا لا نملك قطع غيار للتوضيب على النحو السليم ولهذا يتعين عليها قطعها باليد. إننا لم نتلق أي قطع من ألمانيا منذ أن بدأت العقوبات. ولاحظت أنه ـ حتى على خطوط التجميع في المصنع، التي كانت تعمل بصورة اسمية لم تكن هناك أية مكننة: فالزجاجات كانت توضع تحت أنابيب الدفق باليد لأن أحزمة النقل لا تنقل، وسدادات الزجاجات ما إن تضعها الآلات كانت تثبت في أماكنها بمطارق خشبية. وحتى المياه لتشغيل المصنع كانت تستخرج من بئر من خارج المبنى وترفع من البئر باليد وتحمل إلى الداخل بالأيدي.

لم يكن الحل الذي اقترحه المحتلون الأمريكيون يقضي بإصلاح حال المصنع، إنما ببيعه، وهكذا فإنه عندما أعلن بريمر مزاد الخصخصة في وقت يرجع إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٤ كان هذا من بين أوائل الشركات المذكورة. مع ذلك فعندما زرت المصنع في آذار/مارس لم يكن هناك من يريد أن يتحدث عن خطة الخصخصة؛ إن مجرد ذكر هذه الكلمة داخل المصنع فال يثير حالات صمت محرج ونظرات تحديق ذات مغزى. ولقد بدا هذا قدراً غير طبيعي من الإخفاء بالنسبة لمصنع للصابون، وحاولت أن أصل إلى عمق الأمر حينما أجريت مقابلة مع المدير المساعد. ولكن المقابلة نفسها كانت غريبة بدرجة مساوية. كنت قد أمضيت نصف أسبوع في الإعداد لها، ووضعت الأسئلة مكتوبة لأحصل على موافقة عليها، ولأحصل على رسالة موقعة ترخص بهذا من وزير الصناعة، وسئلت وفتشت عدة مرات. ولكن عندما بدأت في النهاية هذه المقابلة رفض المدير المساعد أن يبلغني باسمه أو يدعني أسجل الحوار. قال «إن أي مدير يذكر في الصحافة يهاجم بعد ذلك». وعندما سألته عما إذا كانت الشركة معروضة للبيع أعطاني هذه الإجابة المراوغة: لو أن القرار كان قرار العمال فإنهم ضد الخصخصة؛ ولكن إذا كان القرار شأن المسؤولين الكبار والحكومة فإن الخصخصة أمر والأوامر لا بد أن تتبع».

تركت المصنع وأنا أشعر بأنني عرفت أقل ما كنت أعرف عندما وصلت إليه. ولكن على طريق الخروج من البوابات سلم حارس أمن شاب مذكرة إلى مترجمي. أراد منا أن نقابله بعد ساعات العمل في أي مطعم قريب «لتعرفوا ما الذي يجري فعلاً في أمر الخصخصة». كان اسمه محمود، وكان شاباً في الخامسة والعشرين من عمره له لحية مهندمة وعينان سوداوان كبيرتان. (لاعتبارات سلامته حذفت اسم عائلته).

إن شركات أمريكية كانت قد أعربت عن اهتمام قوي بشراء مصانع الأسمنت المملوكة للدولة.. هناك استراتيجية متعمّدة لإهمال مؤسسات الدولة حتى يمكن أن تباع بسعر أرخص كثيراً..

بدأت قصته في تموز/يوليو، بعد أسابيع قليلة من إعلان خطة بريمر للخصخصة. كان مدير الشركة في طريقه إلى العمل عندما أطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلاً. وتكهنت التقارير الصحفية بأن المدير إنما قتل لأنه كان مؤيداً لخصخصة المصنع، ولكن محمود كان مقتنعاً بأنه قتل لأنه كان يعارض الخطة». ما كان ليبيع المصنع أبداً كما كان الأمريكيون يريدون. هذا هو السبب في أنهم قتلوه».

استبدل الرجل القتيل بمدير جديد، مظفر جعفر. وبعد وقت قصير من توليه المنصب دعا جعفر إلى اجتماع مع المسؤولين في الوزارة لمناقشة بيع مصنع الصابون، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى فصل ثلثي العاملين فيه. وكان يقف في حراسة هذا الاجتماع ضباط أمنيون من المصنع. انصتوا بكل انتباه إلى خطط جعفر وبسرعة نقلوا الأنباء المزعجة إلى زملائهم العمال. يتذكر محمود قائلاً «لقد صُدمنا. ذلك أنه إذا اشترى القطاع الخاص شركتنا فإن أول شيء سيفعلونه هو خفض طاقم العاملين ليحققوا أرباحاً أكثر. وسنجبر نحن على مصير شاق للغاية لأن المصنع هو الطريقة الوحيدة لعيشنا».

سارت مجموعة من سبعة عشر من العمال ـ وقد أخافهم هذا الاحتمال ـ إلى داخل مكتب جعفر لمواجهته بشأن ما سمعوه. «ولسوء الحظ لم يكن هناك، كان هناك المدير المساعد، الشخص الذي قابلته». هكذا قال لي محمود. واندلع شجار: ضرب أحد العمال المدير المساعد، وأطلق أحد الحراس الشخصيين ثلاثة أعيرة نارية نحو العمال. وعندئذ هاجم الجمع الحارس الشخصي وأخذ بندقيته، وقال محمود «طعنوه بسكين في ظهره ثلاث مرات. وقد أمضى شهراً في المستشفى». وفي شهر كانون الثاني/يناير وقع ما هو أكثر عنفاً. أطلق الرصاص على جعفر المدير وابنه وهما في طريقهما إلى العمل وأصيبا إصابات بالغة. وأبلغني محمود أنه ليست لديه أدنى فكرة عمن كان وراء ذلك الهجوم، ولكنني كنت قد بدأت أفهم لماذا يحاول مديرو المصانع في العراق أن يبقوا في الظل.

في ختام لقائنا سألت محمود **ما الذي يمكن أن يحدث إذا ما بيع المصنع على الرغم من اعتراضات العمال**، فقال لي وهو ينظر في عيني ويبتسم بحنو «**هناك خياران، إما أننا سنشعل النار في المصنع وندع النيران تلتهمه حتى تسويه بالأرض، أو فإننا سننسف أنفسنا داخله. ولكنه لن يخصخص**».

فإذا كانت هناك أبداً لحظة يكون فيها العراقيون في حالة تشتت ذهني إلى حد لا يمكنهم معها أن يقاوموا العلاج بالصدمات، فمن المؤكد أن هذه اللحظة قد مضت. لقد أصبحت علاقات العمل ـ كأي شيء آخر في العراق ـ رياضة دموية. إن العنف في الشوارع يصرخ عند بوابات المصانع، مهدداً بأن يحرقها. والعمال يخشون من فقدان وظائفهم باعتباره حكماً بالإعدام، والمديرون بدورهم يخشون عمالهم، وهي حقيقة تجعل الخصخصة أكثر تعقيداً بصورة متميزة من توقعات المحافظين الجدد.

في مدينة البصرة بالذات وضعت الصلات بين الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع حدة المقاومة في أكثر التعبيرات خطورة. في كانون الأول/ديسمبر كانت نقابة تمثل عمال النفط تتفاوض مع وزارة النفط من أجل زيادة في المرتبات. وعندما **لم تصل المفاوضات إلى أي نتيجة عرض العمال على الوزارة خياراً بسيطاً: زيادة مرتباتهم التافهة وإلا فإنهم سينخرطون في المقاومة المسلحة. وتلقوا زيادة معتبرة.**

بينما كنت أغادر مكان اللقاء مع محمود تلقيت خبراً يفيد بأن هناك مظاهرة كبرى خارج المقر الرئيس لسلطة التحالف المؤقتة. كان مؤيدو رجل الدين الشاب الراديكالي مقتدى الصدر يحتجون على إغلاق صحيفتهم، **الحوزة**، من جانب الشرطة العسكرية. وكانت سلطة التحالف المؤقتة قد اتهمت «الحوزة» بنشر مقالات مزيفة «يمكن أن تشكل خطراً حقيقياً باندلاع العنف». وذكرت ـ على سبيل المثال ـ مقالة زعمت أن بريمر «ينتهج سياسة تجويع للشعب العراقي لجعل الناس منشغلين بتدبير خبزهم اليومي حتى لا تكون لديهم فرصة للمطالبة بحرياتهم السياسية والفردية». وقد بدت لي هذه المقالة أقل شبهاً بأدبيات الكراهية منها بملخص لوصفة ميلتون فريدمان(*) لاستخدام العلاج بالصدمات.

قبل أيام قليلة من إغلاق هذه الصحيفة كنت قد ذهبت إلى الكوفة أثناء صلاة الجمعة لأستمع إلى الصدر في مسجده. وكان قد شن هجوماً ضد الدستور الانتقالي الجديد الذي وقعه بريمر، واصفاً هذا الدستور بأنه «وثيقة ظالمة، إرهابية». وكانت رسالته في شعائر صلاة الجمعة واضحة: يمكن أن يكون آية الله العظمى علي السيستاني قد تراجع بشأن الدستور، ولكن الصدر ومؤيديه لا يزالون مصممين على محاربته. وهم إذا نجحوا سينسفون خطة المحافظين الجدد الموضوعة بعناية لكي يضعوا في مركز الصدارة في الحكومة التالية القوانين التي تمثل قائمة رغباتهم. وكان بريمر بإغلاق الصحيفة قد أعطى الصدر إجابته: إنه لن يتفاوض مع هذا الشاب المغرور؛ إنما هو بالأحرى سيتعامل معه بأسلوب القوة.

عندما وصلت إلى المظاهرة كانت الشوارع مزدحمة برجال يرتدون السواد، هم أولئك الذين سيتحولون عاجلاً إلى جيش المهدي الأسطوري. وقد فاجأني أنه إذا كان محمود قد فقد

(*) ميلتون فريدمان (Milton Friedman) أحد أبرز الاقتصاديين الرأسماليين الأمريكيين. ولد عام ١٩١٢، ولا يزال يحاضر كاستاذ في جامعة ستانفورد. حصل عام ١٩٦٧ على جائزة نوبل في علم الاقتصاد (حيث نظمت ضده مظاهرات بسبب زيارته لتشيلي قبل ذلك بعام في بدايات عهد الدكتاتور أوغستو بينوشيه، واشاد اثناء تلك الزيارة بما أسماه المعجزة التشيلية). أهم كتبه: **حرية الاختيار، الرأسمالية والحرية، ولماذا الحكومة هي المشكلة** (المحرر).

وظيفته الأمنية في مصنع الصابون، فإنه يمكن أن يكون الآن واحداً منهم. **فهؤلاء هم جنود الصدر المترجلون: الشبان الذين أغلقت الأبواب بوجوههم خطط المحافظين الجدد الكبرى للعراق، الذين لا يرون أية إمكانيات للحصول على عمل، والذين لم تر أحياؤهم السكنية شيئاً من إعادة البناء التي وعدوا بها. لقد خذل بريمر هؤلاء الشبان وفي كل مجال فشل فيه كان مقتدى الصدر قد بدأ يتيح بطريقة تنطوي على بعد النظر.** وفي أزقة الشيعة من بغداد إلى البصرة تنسق شبكة مراكز الصدر نوعاً بديلاً من إعادة الإعمار يمول بالهبات. فترسل هذه المراكز تقنيين كهربائيين لإصلاح خطوط الكهرباء وخطوط الهاتف، وتنظم أعمال جمع القمامة، وتقيم مولدات كهربائية للطوارئ، وتسيّر مراكز لإمدادات الدعم، وتوجه حركة السير حيث لا تعمل الإشارات الضوئية. وهم ينظمون أيضاً ـ نعم هم يفعلون ـ الميليشيات أيضاً. وقد أخذ الصدر ضحايا بريمر الاقتصاديين والبسهم الأردية السوداء وأعطاهم رشاشات كلاشينكوف يعلوها الصدأ. وقد حمت ميليشياته المساجد ومصانع الدولة حينما لم تحمها سلطات الاحتلال، ولكنها في بعض المناطق ذهبت إلى أبعد من ذلك، ففرضت الشريعة الإسلامية بحماس مفرط بإشعال النار في محلات بيع الخمور وترهيب النساء غير المحجبات. والحقيقة أن الصعود الفلكي لنوع الأصولية الدينية التي يمثلها الصدر هو نوع آخر من رد الفعل العكسي الناتج عن علاج الصدمات الذي استخدمه بريمر: فلو أن إعادة البناء وفرت وظائف وأمناً وخدمات للعراقيين لكان الصدر قد حرم من مهمته ومن كثير من أتباعه الذين عثر عليهم مؤخراً.

في الوقت ذاته الذي كان أتباع الصدر يطلقون صيحات «لتسقط أمريكا» خارج المنطقة الخضراء، كان ثمة شيء يحدث في جزء آخر من البلد من شأنه أن يغيّر كل شيء. فقد قتل أربعة من الجنود المرتزقة الأمريكيين في الفلوجة وعلقت جثثهم المتفحمة الممزقة الأوصال كما تعلق أكاليل النصر فوق نهر الفرات. وكان من شأن هذه الهجمات أن تثبت أنها ضربة ساحقة للمحافظين الجدد، ضربة لن يستطيعوا أبداً أن يفيقوا من أثرها. فمع صور ما حدث لم يعد الاستثمار في العراق يبدو شيئاً يشبه حلماً يراود رأسمالياً. إنما بدا كابوساً مخيفاً من كوابيس المقابر وقد تحول إلى واقع.

كان اليوم الذي غادرت فيه بغداد أسوأ من هذا كله. كان الفلوجة تحت الحصار والبريفادير جنرال كيميث كان يهدد «بتدمير جيش المهدي». وفي النهاية كان قرابة ألفي عراقي قد قتلوا في الحملتين التوأمين. أوصلوني إلى نقطة تفتيش أمنية على بعد عدة أميال من المطار، ثم حملت في حافلة مزدحمة بالمتعاقدين المحملون بحقائب حشيت بأمتعتهم على وجه السرعة. وعلى الرغم من أن أحداً لم يطلق على هذا وصف إخلاء إلا أنه كان بالفعل إخلاء: على مدى الأسبوع التالي غادر العراق ١٥٠٠ متعاقد وبدأ بعض الحكومات يسيّر جسراً جوياً لنقل مواطنيه إلى خارج البلد. وعلى متن الحافلة لم يتكلم أحد؛ كنا جميعاً منصتين لنيران مدافع الهاون نشرئب بأعناقنا لنرى وهج النار الأحمر. وقرر شخص يحمل حقيبة عليها اسم شركة كي. بي. إم. جي. أن يخفف وطأة الجو السائد. سأل ركاب الحافلة الصامتين: «هل توجد درجة لرجال الأعمال على الحافلة؟» وأجابه أحدهم: «ليس بعد».

حقاً، قد يمضي وقت طويل قبل أن تصل درجة رجال الأعمال حقاً إلى العراق. عندما

وصلنا إلى عمان علمنا أننا خرجنا في الوقت المناسب تماماً. في صباح ذلك اليوم اختطف ثلاثة مدنيين يابانيين وكان مختطفيهم يهددون بإحراقهم أحياء. وبعد يوم فُقد نيكولاس بيرغ ولم يره أحد إلى أن ظهر على السطح الفيلم الواضح الذي صور عملية قطع رأسه، رسالة أشد إثارة للذعر للمتعاقدين الأمريكيين من الجثث المتفحمة في الفلوجة. تلك كانت بداية موجة عمليات اختطاف وقتل للأجانب، معظمهم من قطاع الأعمال، من ألوان الطيف المختلفة للأمم: كوريا الجنوبية، إيطاليا، الصين، نيبال، باكستان، الفيلبين، تركيا. وبنهاية شهر حزيران/يونيو كان أكثر من تسعين متعاقداً قد نقلت الأخبار موتهم في العراق. وعندما اختطف سبعة من المتعاقدين في حزيران/يونيو طالب خاطفوهم الشركة بأن تلغي كافة عقودها وتسحب موظفيها من العراق. أوقف كثير من شركات التأمين بيع بوليصات التأمين على الحياة للمتعاقدين، وبدأ بعضها الآخر يفرض أقساطاً تصل قيمتها إلى ١٠ آلاف دولار أسبوعياً من أجل التأمين على مدير تنفيذي غربي واحد، وهو الثمن نفسه الذي ذكرت تقارير أن بعض المقاومين يعرضونه مقابل أمريكي ميت.

من جانبهم قرر منظمو معرض «الوجهة المقصودة بغداد» DBX ـ معرض بغداد التجاري التاريخي ـ أن ينقلوا مكانه إلى مدينة ديار بكر السياحية الجميلة في تركيا، على بعد ٢٥٠ كيلو متراً فقط من الحدود العراقية. مشهد عراقي طبيعي، إنما بدون أولئك العراقيين الحقيقيين. وبعد ثلاثة أسابيع كان ظهر خمسة عشر شخصاً فقط في مؤتمر أقامته وزارة التجارة (الأمريكية) في مدينة لانسنغ بولاية ميشيغان، حول الاستثمار في العراق. حاول مضيف المؤتمر ـ عضو الكونغرس الجمهوري مايك روجرز ـ أن يطمئن مستمعيه المتشككين بالقول بأن العراق «شأنه شأن أي حي فظ في أي مكان من أمريكا». وكان واضحاً أن المستثمرين الأجانب ـ أولئك الذين عرض عليهم كل ما يمكن تخيله من حوافز السوق الحرة ـ لم يقنعوا، إذ لم يبد لهم أثر حتى الآن. وقد وصف الأمر بصراحة تامة كايث كراين ـ وهو اقتصادي كبير في مؤسسة راند (Rand) كان قد عمل مع سلطة التحالف المؤقتة ـ «لست أعتقد أن باستطاعة مجلس إدارة شركة متعددة الجنسيات أن توافق على استثمار كبير في هذه البيئة. فإذا كان الناس يطلقون النار على بعضهم بعضاً فإن من الصعب فعلاً تنفيذ مشروعات أعمال». وأخبرني حامد جاسم خميس، مدير أكبر شركة لتعبئة زجاجات المشروبات الخفيفة في المنطقة أنه «لا يستطيع أن يجد أي مستثمرين، على الرغم من أنه حصل على الحقوق الحصرية لإنتاج البيبسي في وسط العراق. لقد أجرى عدد كبير من الأشخاص اتصالات معنا من أجل أن يستثمروا في المصنع، ولكن هؤلاء الناس مترددين الآن حقاً». وقال خميس إنه لا يستطيع أن يلومهم؛ فلقد نجا خلال خمسة أشهر من محاولة اغتيال، ومحاولة لاختطافه بسيارة، ومن قنبلتين زرعتا على مدخل مصنعه، واختطاف ابنه.

وعلى الرغم من أن مؤسسة هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية (HSBC) قد منحت أول ترخيص لبنك أجنبي للعمل في العراق خلال أربعين عاماً، إلا أنها للآن لم تفتح أية فروع لها، وهو قرار ربما يعني فقدان الترخيص الممنوح كلية. كذلك فإن شركة «بروكتر وغامبل» جمدت مشروعها المشترك، وكذلك فعلت شركة «جنرال موتورز». أما الداعمون الماليون الأمريكيون لفندق «ستاروود» الفاخر فقد أصابته برودة الجمود، وسحبت شركة سيمنز إي. جي. معظم

موظفيها من العراق. ولم يدق الناقوس بعد في بورصة الأوراق المالية في بغداد، بل الحقيقة أنك لا تستطيع حتى أن تستخدم البطاقات الائتمانية في اقتصاد العراق الذي يقتصر استخدام النقود السائلة وحدها. أما شركة «استراتيجيات الجسور الجديدة» ـ الشركة التي كانت قد تبجحت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي حول كيف أن متجر وال مارث الضخم يستطيع أن يستولي على البلد، فإنها تبدو الآن وقد أصابها تواضع واضح. فماكدونالدز لن يفتح فرعاً في وقت قريب بأي حال، وفقاً لما صرح به إد روجرز أحد الشركاء في هذه الشركة لصحيفة **واشنطن بوست**. وكذلك الحال بالنسبة لمتاجر وال مارث. وقد أعلنت صحيفة **فايننشال تايمز** (البريطانية) العراق «أخطر مكان في العالم لإقامة مشاريع أعمال». إنه لإنجاز كبير: في محاولة تصميم أفضل مكان في العالم لإقامة مشاريع أعمال، نجح المحافظون الجدد في خلق المكان الأسوأ، والدعوى الخطابية الأكثر بلاغة للمنطق الذي يهدي الأسواق الحرة التي تخلصت تماماً من اللوائح المنظِّمة.

> إن قتل أربعة من الجنود المرتزقة الأمريكيين في الفلوجة وتعليق جثثهم كان ضربة للمحافظين الجدد: فمع صور ما حدث لم يعد الاستثمار في العراق حلماً يراود رأسمالياً، بل كابوساً مخيفاً حوّل إلى واقع!

والعنف لم يؤد فقط إلى إبقاء المستثمرين بعيداً: لقد أجبر بريمر أيضاً ـ قبل أن يرحل ـ على أن يتخلى عن كثير من سياساته الاقتصادية المركزية، فأصبحت خصخصة شركات الدولة غير مطروحة على الطاولة، وعوضاً عن هذا فإن عديداً من شركات الدولة قد طرحت للتأجير إنما بشرط أن يوافق المستثمر على أن لا يفصل موظفاً واحداً. وآلاف من عمال الدولة الذين كان بريمر قد فصلهم أعيد توظيفهم مجدداً ودفعت زيادات كبيرة في المرتبات في القطاع العام ككل. وأما الخطط التي كانت ترمي إلى التخلص من برنامج حصص الغذاء فقد ألغيت هي الأخرى. إذ لا يبدو أبداً أن الوقت ملائم لحرمان ملايين من العراقيين من وسيلة التغذية الوحيدة التي يعتمدون عليها.

وقد جاءت الضربة النهائية لحلم المحافظين الجدد في الأسابيع التي سبقت نقل السلطة كان البيت الأبيض وسلطة التحالف المؤقتة مندفعين باتجاه حمل مجلس الأمن الدولي على أن يمرر قراراً يتبنى خطتهما لتسليم السلطة. وكانا قد قاما بعملية لوي أذرع من أجل إعطاء الوظيفة الأعلى للعميل السابق لوكالة المخابرات المركزية أياد علاوي، وهو تحرك سيضمن أن يصبح العراق ـ في أقل القليل ـ محطة التزود بالفحم للقوات الأمريكية وفقاً لما كان جاي غارنر يتطلع أصلاً. ولكن إذا كان مستثمرو الشركات الكبرى سيأتون إلى العراق مستقبلاً، فإنهم سيحتاجون إلى ضمان أقوى بأن قوانين بريمر الاقتصادية ستبقى. ولم تكن هناك سوى طريقة وحيدة لتحقيق هذا: توجَّب أن يصادق قرار مجلس الأمن على الدستور الانتقالي، الذي صان وجود قوانين بريمر طالما بقيت الحكومة الانتقالية. غير أن السيستاني اعترض مرة أخرى، هذه المرة بصورة لا لبس لها، قائلاً إن الدستور «قد رفضته غالبية الشعب العراقي». وفي يوم ٨ حزيران/يونيو أقر مجلس الأمن

بالإجماع قراراً بتبني خطة تسليم السلطة ولكنه لم يشر على الإطلاق إلى الدستور. وفي مواجهة هذه الهزيمة البعيدة الأثر احتفل جورج و. بوش بالقرار باعتباره انتصاراً قوياً، انتصاراً جاء في الوقت المناسب لفرصة لالتقاط صور الحملة الانتخابية في قمة الدول الثماني في ولاية جورجيا.

مع دخول قوانين بريمر مرحلة الإهمال فإن الوزراء العراقيين يتحدثون بالفعل بصورة علنية عن فسخ العقود التي وقعتها سلطة التحالف المؤقتة. وقد رفضت خطة القروض التي كانت قد تقدمت بها مجموعة سيتي غروب المصداقية باعتبارها إساءة استخدام لإيرادات العراق النفطية. ويهدد وزير الاتصالات العراقي بإعادة التفاوض على العقود التي كانت قد وقعت مع ثلاث مؤسسات للاتصالات تزود البلد بخدمة الهاتف الخليوي، وهي خدمة تعيسة إلى حد كارثي. وأما الشركات اللبنانية والأمريكية التي جرى استئجارها لتسيير شبكة تليفزيون الدولة فقد أبلغت بأنها يمكن أن تفقد تراخيصها لأنها ليست عراقية. وقال حامد الكفائي، وهو متحدث باسم مجلس الحكم، في أيار/مايو «سوف نرى إذا كان بإمكاننا تغيير العقد. فليست لديهم فكرة عن العراق» وبالنسبة لمعظم المستثمرين فإن هذا الافتقار التام إلى اليقين القانوني يجعل العراق ببساطة مخاطرة من الضخامة بحيث لا يمكن خوضها.

ولكن، **بينما نجحت المقاومة العراقية في إخافة الموجة الأولى من المغيرين من المؤسسات فإنه لا يكاد يوجد شك في أنهم سيعودون. وأياً كان الشكل الذي ستكون عليه الحكومة العراقية التالية ـ قومية، أو إسلامية أو حكومة سوق حرة، فإنها سترث ديناً ساحقاً قيمته ١٢٠ مليار دولار.** ثم ـ وكما في كل البلدان الفقيرة في أنحاء العالم ـ سيظهر رجال من ذوي الحلل ذات اللون الأزرق الغامق من صندوق النقد الدولي على الباب، حاملين قروضاً ووعوداً بازدهار اقتصادي، شرط أن يتم إدخال تعديلات هيكلية معينة من شأنها ـ بطبيعة الحال ـ أن تكون مؤلمة في البداية ولكنها تستحق التضحية في النهاية. والحقيقة أن هذه العملية بدأت بالفعل: فصندوق النقد الدولي يقف متأهباً للموافقة على قروض بقيمة تتراوح بين ٢,٥ و٤,٢٥ مليار دولار، في انتظار أن يتم الاتفاق على الشروط. وبعد تعاقب لا نهائي من المواقف الأخيرة الشجاعة وبعد أن تهدر أرواح كثيرة إلى حد مفرط، **سيصبح العراق بلداً فقيراً شأنه شأن أي بلد آخر، حيث السياسيون قد صمموا على إدخال سياسات مرفوضة من الغالبية الساحقة من الشعب، وما يترتب على ذلك من كل الحلول الوسط غير المكتملة. والأمر الذي لا شك فيه أن السوق الحرة ستأتي إلى العراق، ولكن حلم المحافظين الجدد بتحويل البلد إلى يوتوبيا للسوق الحرة قد مات بالفعل، راح ضحية حلم أكبر، هو فترة رئاسية ثانية لجورج و. بوش.**

إن السخرية التاريخية الكبرى للمأساة التي تتكشف في العراق هي أن إصلاحات العلاج بالصدمات التي كان يفترض أن تخلق ازدهاراً اقتصادياً يعيد بناء البلد قد أدت عوضاً عن ذلك إلى تأجيج مقاومة جعلت إعادة الإعمار في النهاية مستحيلة. لقد أطلقت إصلاحات بريمر من عنانها قوى لم يتنبأ بها المحافظون الجدد ولا هم استطاعوا أن يأملوا أن يسيطروا عليها، قوى من أنواع المقاومة المسلحة داخل المصانع إلى عشرات الآلاف من الشبان العاطلين عن العمل الذين يسلحون أنفسهم. هذه القوى حولت السنة الصفر في العراق إلى المرآة التي تقف أمام ما

كان يتطلع إليه المحافظون إليه أنفسهم: لا يوتوبيا للشركات إنما ديستوبيا(*) متوحشة، حيث يمكن أن يؤدي بك مجرد الذهاب إلى اجتماع أعمال بسيط إلى أن تسحل أو تحرق حياً أو يقطع رأسك. وهذه الأخطار كبيرة إلى حد أن الرأسمالية العالمية في العراق قد تراجعت، مؤقتاً على الأقل. وبالنسبة للمحافظين الجدد لا بد أن يكون هذا التطور بمثابة صدمة: ذلك أن إيمانهم الأيديولوجي بالجشع يظهر أقوى من الجشع ذاته.

كان العراق للمحافظين ما كانته أفغانستان لطالبان: المكان الوحيد على الأرض الذي يستطيعون فيه أن يرغموا كل واحد على أن يعيش وفقاً لأكثر التأويلات حرفية وتصلباً لنصوصهم المقدسة. ولقد يظن المرء أن النتائج الدامية لهذه التجربة ستحدث أزمة إيمان: ففي البلد الذي يملكون فيه حكماً طليقاً مطلقاً، وحيث لا وجود لحكومة محلية لإلقاء اللوم عليها، وحيث الإصلاحات الاقتصادية تقدم في أكثر صورها إحداثاً للصدمة وأشدها اكتمالاً، فإنها خلقت ـ عوضاً عن سوق حرة نموذجية ـ دولة فاشلة لا يستطيع مستثمر يفكر بطريقة سليمة أن يمسها. مع ذلك فإنه ليس محتملاً من محافظي المنطقة الخضراء وسادتهم في واشنطن أن يعيدوا فحص عقائدهم الجذرية أكثر ما يحتمل من قادة طالبان أن يميلوا إلى البحث داخل أرواحهم حينما تنزلق دولتهم الإسلامية لتصبح عصابات لتجارة الأفيون ورقيق الجنس. فحينما تهدد الحقائق مؤمنين حقيقيين فإنهم ـ ببساطة ـ يغلقون أعينهم ويوغلون في الصلاة.

وهذا هو بالضبط ما فعله توماس فولي. لقد غادر الرئيس السابق لتنمية القطاع الخاص العراق بلداً كان قد وصفه بأنه «أم كل التحولات» وقبل وظيفة يؤدي فيها عملية تحويل أخرى، وظيفة رئيس مشارك للجنة إعادة انتخاب جورج بوش في ولاية كونكتيكت. وفي يوم ٣٠ نيسان/أبريل في واشنطن ألقى خطاباً في حشد من المقاولين عن احتمالات مشاريع الأعمال في بغداد. كان ذلك يوماً شاقاً لإلقاء خطاب متفائل: ففي صباح ذلك اليوم كانت قد ظهرت الصور الأولى عن أبو غريب، بما فيها صورة السجين الذي ألبسوه طرطوراً وثبّتوا أسلاكاً كهربائية بيديه. كان هذا نوعاً آخر من علاج الصدمات، بمعنى أكثر حرفية من المعنى الذي كان فولي يساعد في إدارته، ولكنه ليس مقطوع الصلة به تماماً. قال فولي لذلك الحشد «أياً كان ما تشاهدون فإنه ليس سيئاً إلى الحد الذي يبدو به» □

(*) «Dystopia» هي الكلمة التي تناقض في المعنى كلمة يوتوبيا (Utopia) فإذا كانت هذه الأخيرة تعني بالعربية «مدينة فاضلة» فإن ديستوبيا تعني مدينة فاسدة أو فاسقة (المحرر).

أزمة دارفور:
تعدّد الأبعاد وتنوّع الإشكاليات

عماد عواد

مدير أبحاث في العلاقات الدولية، ومتخصص في القضايا الأفريقية والشرق أوسطية.

تمثّل أزمة دارفور نوعاً من أنواع الصراعات الداخلية التي عهدتها القارة الأفريقية بين حكومة مركزية من جانب، وحركة تمرّد مسلحة من جانب آخر. وعلى الرغم من ذلك، فإن طبيعة الأطراف المتورطة فيها ونوعية مطالبها، فضلاً عن المنحى الخطير الذي اتخذته منذ ذلك التاريخ قد ميّزها من العديد من غيرها من الصراعات الداخلية التقليدية. وعلى الصعيد الإقليمي الأفريقي، امتدت الأزمة لتمسّ التشاد المجاورة التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين الفارين من أعمال العنف في الإقليم، وهددت بالامتداد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة عبر احتمال تدفق اللاجئين إلى تلك الدولة، في وقت عايشت فيه موقفاً داخلياً هشّاً. وقد ترتّب على ذلك البعد الإقليمي إثارة مسؤولية الاتحاد الأفريقي ومجلسه الوليد، المنوط به مسؤولية السلم والأمن في القارة، خاصة مع تصديق الحكومة السودانية على البروتوكول المنشئ له وحصولها على عضويته في نيسان/أبريل الماضي لمدة عامين[1]. أما على المستوى الدولي، فقد كان من شأن الانتهاكات التي تمّ رصدها في الإقليم لحقوق الإنسان، والعدد الكبير لضحايا الصراع، سواء أكان في شكل قتلى أم لاجئين أم مشرّدين داخلياً، أن يثير اهتمام المجتمع الدولي، حيث ساد الشعور بالقلق وتعالت الأصوات بضرورة التدخل لوضع نهاية للأزمة التي تعدّدت التعبيرات في توصيفها. وفضلاً عن زيارات العديد من كبار المسؤولين الدوليين للسودان بغرض الضغط على الحكومة المركزية لإيجاد مخرج من الأزمة وإنهاء عمليات العنف، تدخلت منظمة الأمم المتحدة من خلال زيارة أمينها العام للخرطوم وإقليم دارفور في تموز/يوليو الماضي واعتماد مجلس الأمن للقرار رقم ١٥٥٦ في الثلاثين من الشهر نفسه.

(١) Emad Awwad, «Un conseil pour la paix et la sécurité en Afrique,» *Défense Nationale* (Paris) (octobre 2003).

وتسعى الدراسة لتناول تلك الأزمة عبر ثلاثة محاور رئيسية: يتعلق **أولها** بطبيعة الصراع وأبعاده، و**ثانيها** بالجانب الإنساني للصراع والمواقف المختلفة تجاهها. أما المحور **الثالث**، فإنه يتصل بإشكاليات مفاوضات السلام الرامية الى إنهاء الأزمة.

وقد يكون من المفيد قبل تناول تلك المحاور بالتفصيل الإشارة إلى عدد من الملاحظات المبدئية:

١ ـ وجود خلاف كبير حول تعريف طبيعة الصراع وأسبابه، ففي حين رأى فيه النظام السوداني جزءاً من مؤامرة دولية لتفتيت السودان، فإنه عمد كذلك الى التركيز على طبيعته السياسية الداخلية من خلال اتهامه لحزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه د. حسن الترابي بتوفير غطاء سياسي لحركات التمرد في دارفور وتزويدها بالكوادر[٢]. أما في ما يخص حركتي التمرد فإنهما حرصتا على التأكيد على أنهما تسعيان لوضع نهاية للتهميش الذي عاناه الإقليم على مدار عقود طويلة والحصول على تقاسم عادل للثروة والتمثيل المتساوي في المناصب السياسية. وقد تضمنت هذه المطالب في طياتها تلميحات إلى تبنّي الحكومة المركزية في الخرطوم لسياسة تمييز ضد «القبائل الأفريقية» القاطنة في الإقليم. وعلى الصعيد الدولي، تمّ التركيز على الجانب الإنساني للصراع من خلال تعبيرات امتدت من «انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان» إلى «التطهير العرقي» و«الإبادة الجماعية».

٢ ـ قدمت أزمة دارفور مثلاً واضحاً عن الدائرة المفرغة التي عهدتها القارة الأفريقية على مدى عقود من الزمان، والتي بدا من الواضح صعوبة الخروج منها. وقد تمثلت العناصر الرئيسية لتلك المعادلة الصعبة في ما يلي: اندلاع الصراع (بما يصاحبه من مواجهات)، ثم القمع (بما يتضمنه من درجات متعددة ومتصاعدة لانتهاك حقوق الإنسان بلغت في بعض الأحيان مرتبة المذابح وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي)، والنزوح الجماعي للسكان، سواء في شكل مشردين (في مناطق نائية) أو لاجئين (من خلال عبور الحدود إلى دولة مجاورة). ويصاحب كل ذلك عادة مطالبة المجتمع الدولي بتقديم المساعدات الإنسانية واستنزاف موارد وطاقات البلاد في تمويل العمليات العسكرية أو تلك الخاصة بفرض النظام والأمن .

٣ ـ بدت أزمة دارفور في جذورها وتطوراتها على أنها تطرح شكلاً من أشكال مواجهة جديدة من نوعها يتواجه فيه العرب والأفارقة. وقد تمّ احتواء ذلك الخطر من خلال قيام العديد من الدول العربية بتقديم مساعدات إنسانية للمتضررين في الإقليم، فضلاً عن مشاركة جامعة الدول العربية في اللجنة السداسية التي شكّلها مؤتمر مفاوضات أبوجا في آب/أغسطس الماضي لتقديم تصور عن طريقة تسوية الأزمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الدورة غير العادية لمجلس الجامعة التي عقدت في الثامن من آب/أغسطس قد أصرّت على دعوة كل من ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن رئيس المفوضية الأفريقية للمشاركة في

---

(٢) حديث خاص لوزير الدولة للشؤون الداخلية السوداني والمسؤول عن ملف الأمن في دارفور، انظر: أحمد محمد هارون، للجزيرة نت في القاهرة في ٧/٨/٢٠٠٤.

جلساتها. كذلك نصّ البيان الختامي الصادر عن الاجتماع على قرار المجلس تقديم الدعم الكامل لجهود الاتحاد الأفريقي في قيادة الجهود الرامية إلى إيجاد حلّ للأزمة ودعوة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وبخاصة منها الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، إلى المشاركة بفعالية في فريق مراقبي وقف إطلاق النار وقوات حمايته[٣].

> يرجع اسم إقليم دارفور إلى قبائل الفور المؤلفة من المزارعين السود القاطنين منطقة جبل مرّة. وقد تمّ ضمّ مملكتهم إلى السودان عام ١٩١٦.

٤ ـ أظهرت أزمة دارفور حجم التحدّيات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأهداف والمبادئ التي قام على أساسها، حيث طرحت قضايا جوهرية تتعلق بالحكم الرشيد وقدسية الحياة البشرية واحترام القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن إثارة الشكوك حول مدى قدرته على تجنب وقوع الصراعات وسرعة التعامل معها، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري لمواجهة أوضاع تتعلق بانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

٥ ـ جاءت أزمة دارفور لتطرح تساؤلات حول حقيقة دور الولايات المتحدة، ومن ورائها بريطانيا، في العالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة: هل انطلق ذلك الدور من نيات حقيقية تسعى لإشاعة الديمقراطية والحكم الرشيد على النحو الذي تضمنه الطرح الخاص بفكرة «الشرق الأوسط الكبير»؟ هل يمكن تفسير الاهتمام الكبير الذي أولته الولايات المتحدة لتلك الأزمة باعتبارات انتخابية تتعلق بالتنافس بين مرشحيها للحصول على أصوات الناخبين من أصول أفريقية، أم أن الأمر تعلّق باستراتيجية عامة تهدف إلى السيطرة على الثروات البترولية في المنطقة؟ كيف يمكن تفسير التناقض بين إعلان المملكة المتحدة عن استعدادها لإرسال قوات إلى دارفور، وما كشفته إحدى الصحف البريطانية[٤] عن قيام بريطانيا بتوريد كميات كبيرة من الأسلحة الى الحكومة السودانية في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢؟ وفي ضوء توجّه الصراع مع جبهة تحرير جنوب السودان نحو تسوية سياسية، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه يتعلق بمعرفة ما إذا كانت تلك المعدات العسكرية قد ذهبت إلى القوات النظامية والميليشيات التابعة لاستخدامها في مواجهة التمرد الذي بدأ يطل برأسه في دارفور.

---

(٣) انظر بيان مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن الأوضاع في دارفور في ٨/٨/٢٠٠٤.

(٤) أكدت صحيفة *Evening Standard* في عددها الصادر في الرابع والعشرين من آب/أغسطس أن السودان استورد ما يقارب ١٨٤ طناً من الأسلحة وقطع الغيار والذخائر من المملكة المتحدة في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وقد سبّب هذا الإعلان ـ في وقت كان يقوم فيه وزير الخارجية البريطاني لمعسكر للاجئين في دارفور ـ حرجاً كبيراً للحكومة البريطانية. وقد صرحت سلطات الجمارك أنها لم تجد أي أثر لمثل تلك الصادرات موضع الجدل، في حين أوضح عدد من الخبراء أن الأمر قد لا يتعلق بأسلحة بريطانية، وإنما يتعلق بأسلحة تم بيعها من قبل تجار سلاح يقيمون في لندن. انظر في هذا الخصوص: *Le Figaro*, 25/8/2004.

أولاً: طبيعة الصراع وأبعاده

مما لا شك فيه أن مشكلة إقليم دارفور ترجع جذورها إلى عقود من الزمان، وقد ركزت الحكومة السودانية ذاتها على ذلك، حيث أكدت مراراً أن الأمر يتعلق بصراع تاريخي على النفوذ أو الموارد، وأنه لم يسر في خط واحد. وكان من الواضح أن الخرطوم تسعى من وراء ذلك لدحض الادعاءات بوجود تطهير عرقي في الإقليم، وقد وصفتها بأنها «واحدة من الأكاذيب الكبيرة التي يروّجها الإعلام الغربي». ودلّل المسؤولون الحكوميون على صحة ذلك بالإشارة إلى وجود قتال عنيف جرى في آب/أغسطس بين قبيلتي الزغاوا والفور، وكلتاهما تنتمي إلى القبائل الأفريقية(٥).

وفي حقيقة الأمر، سادت إقليم دارفور حالة من التوتر الكامن الذي تبلور تدريجياً ليأخذ أشكالاً عدة من أشكال الصراع، ولينتهي بصراع معلن محدّد المعالم بين طرفين رئيسيين. وقد تمثل الأمر بالفعل في احتكاكات مستمرة دارت أساساً بين القبائل العربية البدوية من جانب، والقبائل الأفريقية التي تعمل في الزراعة من جانب آخر، وهي الاحتكاكات التي بلغت حدّ المواجهات الدامية بين الطرفين في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨، وكذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨. وقد أسفرت تلك المواجهات الأخيرة، وما رافقها من أعمال قتل وسياسة الأرض المحروقة عن فرار ما يقارب مائة ألف لاجئ إلى الأراضي التشادية. ومنذ عام ٢٠٠١ تعدّدت أحداث العنف وسرقة الماشية في القرى التابعة للقبائل الأفريقية، وتركت الوتيرة المنتظمة لتلك الأعمال لدى تلك الضحايا الانطباع بأن محاولة ما «للتطهير العرقي» قد بدأت(٦). وخلال تلك الفترة، لم تحظ الأوضاع في دارفور باهتمام يذكر، سواء من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو آلية التنبؤ وإدارة وتسوية المنازعات التي تمّ إنشاؤها عام ١٩٩٣. ومع حلول الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلم والأمن محل المؤسسات القديمة، لم يتغيّر الوضع عما كان عليه في ما يخص ذلك الإقليم، حيث استمرت الأنظار عالقة بتطورات عملية التسوية السلمية للصراع بين الشمال والجنوب في السودان، وذلك على الرغم من تفجّر الوضع في دارفور وتحوله إلى نزاع مسلح بين قوات التمرد من جانب، والقوات المسلحة السودانية من جانب آخر، في آذار/مارس ٢٠٠٣. ولكن ألم تحجب أحداث دارفور الضوء عن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه مع جبهة تحرير جنوب السودان، والذي تمّ الإعلان عنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؟ وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية وآليتها لمنع وتسوية المنازعات قد عاشت مهددة بشبح أحداث رواندا عام ١٩٩٤، فهل من المقدّر على الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلم والأمن أن يطارده شبح أزمة دارفور؟

تأسست في عام ٢٠٠٢ «جبهة تحرير دارفور» التي ترأسها المحامي عبد الواحد محمد نور، معتمدة على قوات الدفاع الذاتي المشكلة من ساكني القرى من قبائل الفور. ومن أجل

---

(٥) حديث خاص لوزير الدولة للشؤون الداخلية السوداني والمسؤول عن ملف الأمن في دارفور، انظر: أحمد محمد هارون، للجزيرة نت في القاهرة في ٧/٨/٢٠٠٤.

(٦) Jean-Louis Peninou, «Désolation au Darfour,» *Le Monde diplomatique* (juin 2004), pp. 16-17.

إبراز حقيقة اتساعها لتشمل القبائل الأفريقية الأخرى (المسا ليت ـ الزغاوا ـ البرتس)، تمّ تغيير اسم الجبهة عام ١٩٩٣ ليصبح «جيش تحرير السودان» الذي ضمّ بين صفوفه ما بين عشرة آلاف وأربعة عشر ألف مقاتل مدرب. وفضلاً عن ذلك، تأسست «حركة العدالة والمساواة» برئاسة خليل إبراهيم، العضو السابق في الحزب الإسلامي الذي تزعمه د. حسن الترابي، ومن سلالة سلطان تانا سابقاً التي قامت بهجمات متعددة في إقليم دارفور الشمالي. وفي الرابع والعشرين من شباط/فبراير ٢٠٠٣ بدأ «جيش تحرير السودان» حركة تمرد في منطقة جبل مرّة، في حين كثفت «حركة العدالة والمساواة» هجماتها على المواقع الحكومية في إقليم دارفور الشمالي.

لقد جاءت أزمة دارفور لتطرح تساؤلات حول حقيقة دور الولايات المتحدة وبريطانيا في العالم الإسلامي. فهل انطلق ذلك الدور من نيات حقيقية لإشاعة الديمقراطية والحكم الرشيد، أم أن الأمر يتعلق بالسيطرة على الثروات النفطية في المنطقة؟

مما لا جدال فيه أن مسؤولية الحكومة المركزية في الخرطوم واضحة في ما يخصّ ذلك النزاع. فليس فقط كانت تقع عليها مهمة ضمان الأمن لكافة سكان الإقليم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو القبلية، ولكن كان لزاماً عليها كذلك أن تطبق مبادئ الحكم الرشيد والسعي لتحقيق التنمية المتوازنة والتقسيم العادل للثروات. وجاءت أزمة دارفور لتظهر أن الأمور قد سارت في اتجاه مخالف. ألم يندلع تمرّد ضمّ في صفوفه الأغلبية الساحقة من القبائل «الأفريقية» في الإقليم؟ ألم ينتقد قادة التمرد النظام الحاكم في الخرطوم بمحاباة القبائل من الأصول «العربية» ضد تلك من الأصول «الأفريقية السوداء»، ناظرين بعين الريبة والشك إلى الانعكاسات السلبية لمثل تلك السياسة التي كان من شأنها تدعيم القبائل الأكثر ميلاً إلى العنف من بينها، في وقت تولّى فيه العديد من رموزها مناصب حكومية وإدارية؟ وفضلاً عن ذلك، فإن المتمردين سعوا لتقاسم ثروات الإقليم الذي كشفت شركات تنقيب أجنبية عن وجود البترول والنحاس واليورانيوم فيه. وفي مطلبهم هذا، لم يكن غائباً عن نظرهم الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين كل من الخرطوم وحركة تحرير جنوب السودان حول تقاسم الثروات. وانطلاقاً من ذلك، فإن متمرّدي دارفور ـ على خلفية من التوتر العرقي ـ كانوا يسعون للحصول على «العدالة»، مراهنين في ذلك على أسلوب القوة الذي بادلتهم السلطة المركزية إياه دون وجود مسعى حقيقي لمعالجة جذور الأزمة.

جاءت مجموعة من الشكوك والمخاوف لتضخّم من تدهور الوضع في دارفور، سواء من قبل السلطات السودانية أو المتمردين أو التشاد المجاورة. وفي ما يتعلق بشكوك النظام السوداني، فقد نبعت أساساً من اعتبارات دولية أكثر منها داخلية، وتمحورت حول «الخبرة العراقية» من جانب، وتاريخ العلاقات المتوترة بين الخرطوم وواشنطن من جانب آخر. ففي خلفية حساباتهم، رأى قادة النظام تشابهاً كبيراً بين المواقف الأمريكية ـ البريطانية تجاه الموقف في دارفور وتلك التي اتخذتها تجاه النظام العراقي المخلوع. واستناداً إلى ذلك، لم يتوان النظام السوداني عن استهداف الولايات المتحدة. ففي مرحلة أولى لم تتردّد الخرطوم في توجيه

اللوم الى واشنطن، وقامت بالتركيز على حقيقة أن واشنطن ليس لديها دروس لتعطيها في مجال احترام حقوق الإنسان في ضوء الفضيحة المتعلقة بسوء معاملة العراقيين المحتجزين في سجن أبو غريب في العراق. وكان ذلك على خلفية احتجاج الولايات المتحدة على انتخاب السودان لعضوية لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في الخامس من أيار/مايو الماضي، انطلاقاً مما اعتبرته عمليات «تطهير عرقي» في منطقة دارفور، وإزاء انسحاب الوفد الأمريكي من جلسة التصويت، شنّ المندوب السوداني هجوماً لاذعاً على تصرف الوفد الأمريكي، قائلاً إنه «يذرف دموع التماسيح» ويغضّ البصر عن فظائع ارتكبها الجنود الأمريكيون في العراق بحق مدنيين وسجناء على حدّ سواء. ومع تطور الأمور وإعلان رئيس أركان الجيش البريطاني ـ مايكل جاكسون ـ عن استعداد بلاده لإرسال خمسة آلاف جندي على الفور إلى دارفور ـ اتهم السودان كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتدخل في شؤونه الداخلية، واتباعهما إزائه التكتيك نفسه الذي تمّ اتباعه مع نظام الرئيس السابق صدام حسين، محذراً من أية محاولة للتدخل العسكري فيه. ولم يقتصر هذا الموقف على التصريحات الرسمية فحسب، وإنما تجاوزها إلى المستوى الحزبي، حيث حذر أمين عام حزب المؤتمر الحاكم بدوره من أية محاولة للتدخل في السودان.

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ الذي تمّ اعتماده في الثلاثين من تموز/يوليو ٢٠٠٤، قد أشار إلى أن المجلس، في إعادة تقييمه للتقدم الذي يتمّ إحرازه، قد يلجأ إلى المادة رقم ٤١ من الميثاق[٧]، وهي المادة ذات الصلة بالعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، وليس اللجوء إلى القوة، تزايدت حدّة المخاوف السودانية، وهو الأمر الذي انعكس في عدد من التطورات على درجة عالية من الأهمية:

١ ـ تصريحات المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية في الثاني من آب/أغسطس ٢٠٠٤ التي اعتبرت قرار مجلس الأمن بمثابة «إعلان حرب» على السودان. فطبقاً للواء محمد بشير سليمان، فإن مهلة الشهر المنصوص عليها في القرار لم تكن إلا مجرد «فترة إعداد» من أجل شنّ الحرب ضد السودان. واتهم المتحدث العسكري الولايات المتحدة وبريطانيا ـ وغيرهما من القوى الغربية ـ بالإعداد للهجوم العسكري على بلاده في أعقاب فشل العقوبات الاقتصادية والمقاطعة السياسية المفروضة عليها .

٢ ـ التظاهرة التي ضمّت ما يقارب مائة ألف مشارك، والتي تمّ تنظيمها من قبل حزب المؤتمر الحاكم في الرابع من آب/أغسطس ٢٠٠٤ لشجب قرار مجلس الأمن. وفي حقيقة الأمر، فإن الحزب الحاكم قد أراد من ذلك توجيه رسالة واضحة إلى واشنطن. فطبقاً لمسؤولي الحزب، فإن التظاهرة الشعبية كانت بمثابة تحذير موجّه إلى إدارتي الرئيس الأمريكي جورج دبليو

---

(٧) نصت المادة السادسة من القرار على ما يلي: «... يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ٣٠ يوماً، ثم كل شهر بعد ذلك، تقريراً عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحرزه، من تقدم في هذا الصدد، ويعرب عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن حكومة السودان، في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة». انظر نص القرار في الوثيقة S/RES/1556 (2004) على موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت: <http://www.un.org>.

بوش، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، من قيامهما بإرسال قوات إلى السودان .

٣ ـ تنظيم الحكومة السودانية في منتصف آب/أغسطس احتفالاً وعرضاً عسكرياً ضخماً بمناسبة اليوبيل الذهبي لتأسيس الجيش السوداني. وقد بثت إذاعة أم درمان عشية ذلك خطاباً أكدت فيه قدرة الحكومة على «إنهاء العصيان وإحلال الأمن والسلام الاجتماعي وحماية وحدة البلاد وسلامتها».

أظهرت أزمة دارفور حجم التحديّات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأهداف والمبادئ التي قام على أساسها.

وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن السودان قد اتخذ موقفاً مخالفاً تماماً من فرنسا على الرغم من قيام الأخيرة بنشر عناصر من قواتها الموجودة في التشاد على الحدود بين البلدين في مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقد رجع ذلك أساساً إلى المواقف التي سبق أن تبنتها فرنسا من قضية الغزو العسكري للعراق من جانب، والى الموقف الفرنسي المعلن تجاه الأزمة السودانية، والمتمثل في أن تسوية مسألة دارفور لا يمكن أن تتمّ «دون السودان أو ضد السودان» من جانب آخر .

وفي ما يتعلق بجامعة الدول العربية، فإنها أخذت بعين الاعتبار المخاوف السودانية، حيث تضمّن البيان الصادر في أعقاب الاجتماع الطارئ على مستوى الوزراء في القاهرة، في الثامن من آب/أغسطس، رفض التهديد بالتدخل العسكري في المنطقة أو التهديد بفرض عقوبات ضد السودان. وفضلاً عن ذلك، دافع الموقف الجماعي العربي عن مطلب الحكومة السودانية المطالب بإعطائها المزيد من الوقت لتسوية أزمة دارفور.

أما في ما يخص المتمردين فقد بدوا ـ تساندهم في ذلك منظمات دولية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ـ متشككين في نيات الخرطوم وأساليبها في التعامل مع الأزمة بغية التخفيف من حدة الضغوط الدولية عليها. وعلى سبيل المثال، أكد مسؤولون في «حركة العدالة والمساواة» أن القوات التي يضخّها النظام السوداني لـ «ردع المهاجمين وحماية السكان» ليست من قوات الشرطة فقط، وإنما تضمّ عناصر من ميليشيات الجنجويد[٨] التي تمّ دمجها في الشرطة. وقد بدا وكأن تلك التأكيدات قد حظيت بصدقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي أشار في الحادي عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى أن قيام الخرطوم بإرسال قوات الشرطة إلى المنطقة وفقاً للاتفاق الذي جرى معه في الثالث من الشهر ذاته يمكن أن يمثل خطوة أولى في طريق تحقيق الأمن «شريطة أن يتعلق الأمر بالنوع الجيد من الشرطة». وفي موضوع متصل، أبدى المتمرّدون تشكّكهم في نيات الحكومة في ما يخصّ موضوع نزع سلاح ميليشيات الجنجويد. وطبقاً لمصادرهم، فإن التحرك الحكومي للوفاء بذلك الالتزام سيستهدف العناصر التشادية التي سبق إدماجها سراً في صفوف الجنجويد منذ عام ٢٠٠٣. وجاءت المعلومات التي وردت

(٨) مصطلح يقصد به الميليشيات البدوية من أصول عربية في دارفور، وتعني «الفرسان على ظهور الجمال والخيول والمسلحين بالكلاشينكوف».

في بعض الصحف الأجنبية[٩]، والتي نقلت عن بعض تلك العناصر تعرضها لتهديدات بالقبض عليها من قبل الحكومة، لتزيد من تعقيد الأمور وحرج النظام السوداني. كذلك، اتهمت حركات التمرد ـ مدعومة في ذلك من منظمة العفو الدولية وبعض المنظمات الأمريكية غير الحكومية ـ بالقيام على غرار عمليات «غسيل الأموال»، بـ «تنظيف» الجنجويد من الاتهامات المنسوبة إليها، وذلك من خلال إدماجهم في الجهاز الجديد للقوات الخاصة الذي تمّ ضمه إلى الشرطة. وفضلاً عن ذلك، تخوّف المتمردون من قيام الحكومة بالسعي لتفتيت وحدة صفوفهم. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالبيان الذي صدر في السابع من آب/أغسطس الماضي عن محافظ شمال دارفور، والذي أعلن استسلام ٢١٠ من عناصر «حركة العدالة والمساواة» للسلطات، الأمر الذي سارعت الحركة إلى تكذيبه. وطبقاً لرواية زعيمها، فإن الحكومة قد قامت باستئجار ست سيارات نقل لمدنيين تشاديين تمّ استقدامهم من التشاد ـ مقابل مبالغ من المال ـ وتزويدهم بالسلاح من أجل إظهارهم على أنهم من عناصر التمرّد.

وانطلاقاً من تلك الشكوك، وجّه قائد «جيش تحرير السودان» في الحادي عشر من آب/أغسطس الماضي، رسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، طالبهما فيها بحماية ملايين النازحين من خطر الموت الوشيك الذي ينتظرهم على حدّ تعبيره، داعياً الزعيمين الى عدم التقيّد بمهلة الشهر التي منحها مجلس الأمن الدولي للخرطوم قبل التدخل دولياً في الإقليم. وأتت تصريحات الزعيم المعارض بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على اتهام الأمم المتحدة للخرطوم بشنّ هجمات باستخدام المروحيات الحربية على السكان في إقليم دارفور غربي السودان، وكذلك اتهمت مليشيات الجنجويد بشنّ هجمات هناك أدت إلى نزوح المزيد من السكان[١٠].

اتسم موقف التشاد بحدودها المشتركة مع السودان وصلاتها بالقبائل «الأفريقية» في إقليم دارفور بالدقة البالغة. وفي هذا الخصوص، يكفي التذكير بأن الرئيس التشادي نفسه هو من قبائل «الزغاوا»، إحدى القبائل الأفريقية التي رفعت راية التمرد على الخرطوم. وفي عام ١٩٩٠ كان عبد الله أبو بكر الذي تولّى القيادة العسكرية لحركة جيش تحرير السودان في ما بعد، من بين قادة الحملة العسكرية الناجحة التي وضعت الرئيس إدريس دبي على قمة رأس السلطة في ندجامينا[١١]. وفي تلك الظروف، فإنه يمكن تفهم دقة موقف الرئيس دبي إزاء قيام المليشيات العربية بملاحقة القبائل الأفريقية في الإقليم من جانب، وإقدام سلاح الجو السوداني على قصف مواقع اللاجئين داخل الأراضي التشادية، في وقت تواتر فيه عبور مليشيات الجنجويد الحدود التشادية لمهاجمة تلك المواقع من جانب آخر. وفضلاً عن ذلك، ساورت الرئيس التشادي شكوك تتصل بقيام الخرطوم بتسليح ومساندة بعض معارضيه الذين

---

(٩) انظر: *Le Monde*, 8/7/2004.

(١٠) يلاحظ أنه لم يصدر تعقيب فوري من طرف الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية على تلك الدعوة، إلا أن نائب المتحدث الرسمي باسم الخارجية البريطانية كان قد أشار في تصريحاته في العاشر من آب/أغسطس إلى أن ثمة دلائل إيجابية لتعاون الخرطوم في حل الأزمة.

(١١) Peninou, «Désolation au Darfour,».

شاركوا في عمليات انتهاك الحدود البرية بين البلدين. وعلى الرغم من توصل كل من الرئيس السوداني والتشادي في العاشر من تموز/يوليو الماضي إلى اتفاق على تسيير دوريات عسكرية مشتركة لمراقبة وتأمين الحدود، فإن ذلك الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ في ضوء اشتراط الجانب التشادي توافر الظروف المؤاتية لذلك، وعلى رأسها نزع سلاح القوات غير الرسمية بما في ذلك ميليشيات الجنجويد. وفي تلك الظروف، فإنه يمكن تفهم قرار الرئيس الفرنسي في مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٤، والمتعلق بنشر مائتي جندي من القوات العسكرية الفرنسية الموجودة في التشاد لتأمين الحدود بين البلدين. وطبقاً للسفير الفرنسي في ندجامينا، فإن مهمة أولئك الجنود شملت القيام بدوريات على طول الحدود مع السودان بالتنسيق مع القوات المسلحة التشادية، ومراقبة الموقف لتكون هذه القوات شاهدة على الانتهاكات التي قد تقوم بها ميليشيات الجنجويد للأراضي التشادية. وبعيداً عن تلك المهمة المعلن عنها، فإنه يمكن النظر إلى الانتشار العسكري الفرنسي ـ حتى وإن كان رمزياً ـ على أنه رسالة هدفت إلى طمأنة مخاوف الرئيس التشادي. ألم يتمّ اتخاذ القرار الرئاسي مباشرة في أعقاب جولة أفريقية قام بها وزير الخارجية الفرنسي قادته إلى كل من الخرطوم وندجامينا؟

ثانياً: الجانب الإنساني للصراع

منذ وقت مبكر من اندلاع الأزمة، تعدّدت التقارير التي أفادت عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور. وعلى سبيل المثال، أصدرت المنظمة الأمريكية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان (Human Rights Watch) في السابع من أيار/مايو الماضي تقريراً تحت عنوان «دارفور قد دمرت: التطهير العرقي من قبل قوات الحكومة والمليشيات في غربي السودان». وقد قضت المنظمة مدة ٢٥ يوماً في غربي دارفور والمنطقة المجاورة، قامت خلالها بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الريفية المأهولة سابقاً من قبل قبائل الفور والمساليت[١٢]. ومن جانبها، أصدرت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) تقريراً في التاسع عشر من تموز/يوليو الماضي بعنوان «دارفور: الاغتصاب كسلاح في الحرب»[١٣] ركزت فيه على «العنف الجنسي الذي تمّت ممارسته على نطاق واسع، وغالباً بطريقة منهجية، من جانب ميليشيات الجنجويد وبعض الجنود الحكوميين»[١٤].

---

(١٢) أبرز التقرير، من بين أشياء أخرى، أنه قد تمّ إشعال الحريق في القرى بشكل منهجي وليس بشكل عشوائي، وكثيراً ما تمّ حرقها مرتين وليس مرة واحدة. كذلك تعرضت المواشي والحوانيت والآبار والمضخات والبطانيات والملابس للسلب والإتلاف. كذلك أشار التقرير إلى ارتكاب الجنجويد أعمال قتل واغتصاب ونهب بدون عقاب في المخيمات، كما قامت بسرقة مواد الإغاثة الشحيحة التي تمّ إيصالها إلى الفئات المهجرة. انظر: <http://www.hrw.org>.

(١٣) في اليوم التالي لنشر التقرير نفى السفير السوداني في لبنان حدوث اغتصاب في دارفور، قائلاً: «إذا حدثت حالات اغتصاب في دارفور، فإنها لا تتعدى الحالتين».

(١٤) أوضح التقرير أن المعلومات التي عرضها، تمّ تجميعها من شهادات أفراد يمثلون نسبة ضئيلة من الأفراد الذين غادروا منازلهم وقراهم بسبب الصراع، وبناء على ذلك توصل التقرير إلى أن المعلومات المقدمة لا تمثل إلا جزءاً ضئيلاً من حقيقة العنف الذي تمت ممارسته ضد النساء في خضم أزمة دارفور. انظر الوثيقة رقم (AFR 54/076/2004) على موقع المنظمة: <http://www.amnesty.org.>.

وقد كشفت المنظمة الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان (Human Rights Watch) في العشرين من تموز/يوليو عن أنها حصلت على وثائق سرية[١٥] من الإدارة المدنية في دارفور تثبت تورط مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة السودانية في سياسة دعم المليشيات «الجنجويد». وذهبت المنظمة إلى القول بأن قوات الحكومة السودانية والميليشيات المدعومة منها مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب و«تطهير عرقي» شملت هجمات جوية وبرية على المدنيين من المجموعات الإثنية ذاتها التي ينتمي إليها أعضاء مجموعتي المتمردين في دارفور، وتمّ قتل آلاف المدنيين واغتصاب مئات النساء والبنات، وحصل تشريد بالقوة لأكثر من مليون شخص من بيوتهم ومزارعهم في الإقليم. وفي هذا الصدد، قال المدير التنفيذي لقسم أفريقيا في المنظمة، بيتر تاكير أمبودا: «إن المماثلة بين قوات الحكومة والميليشيات هي أمر عبثي ـ كلاهما ذات الشيء»، مضيفاً أن الوثائق تبيّن «أن نشاط الميليشيات لم يغض النظر عنه فحسب، وإنما تمّ دعمه من قبل مسؤولين في الحكومة تحديداً»[١٦].

> الكونغرس الأمريكي هو الطرف الوحيد الذي ذهب إلى أبعد من ذلك مستخدماً مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف ما يحصل في دارفور!

أما على الصعيد الرسمي، فقد تجنب الأمين العام للأمم المتحدة الدخول في ما وصفه بجدل غير مفيد، مكتفياً باعتبار الموقف في دارفور على أنه «الأزمة الإنسانية الأكثر خطورة التي يمر بها العالم. ومن جانبهما، عبّر كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن قلقهما إزاء المعلومات التي تشير إلى انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان في الإقليم، وتعدّدت مشروعات القرارات المقدمة من قبل الإدارة الأمريكية إلى مجلس الأمن الدولي في هذا الصدد. وكان الكونغرس الأمريكي هو الطرف الوحيد الذي ذهب إلى أبعد من ذلك مستخدماً مصطلح «الإبادة الجماعية». ففي قرار تمّ إصداره بالإجماع، في الثاني والعشرين من تموز/يوليو الماضي، طالب الكونغرس إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بتسمية العنف الدائر في دارفور باسمه، أي «الإبادة الجماعية»، واتخاذ الإجراءات الدولية المناسبة لوضع نهاية لذلك. كذلك نصّ القرار على أنه على الإدارة أن تبحث جدياً، في حالة فشل الأمم المتحدة في ذلك، إمكانية

---

(١٥) رفض وزير الخارجية السوداني اتهامات المنظمة بشكل قاطع، واعتبرها «ملفقة مائة بالمائة».

(١٦) طبقاً للمنظمة، فإن هناك سلسلة من الوثائق الرسمية بالعربية صادرة عن السلطات الحكومية في شمال وجنوب دارفور تعود تواريخها إلى شباط/فبراير و آذار/مارس ٢٠٠٤ يدعو فيها مسؤولون حكوميون إلى تجنيد أعضاء ودعم المليشيات بما فيه المؤن والذخيرة، وأن يتم تسليمها لقادة جنجويد معروفين ومعسكرات. ويكلف أمر آخر صادر في شباط/فبراير «كافة قوى الأمن في المنطقة بغض النظر عن نشاطات موسى هلال قائد الجنجويد المعروف في شمال دارفور»، كما توصي الوثيقة بـ «أهمية عدم التدخل في تحجيم صلاحيتهم»، وتمنح قوى الأمن في شمال محافظة دارفور صلاحية «غض النظر عن التجاوزات الطفيفة التي يقوم بها بعض الجانحين من المجاهدين بحق المدنيين المشكوك في انتمائهم للتمرد». انظر: <http:// www.hrw.org>.

الشروع في تدخل متعدد الأطراف، أو حتى المنفرد، من أجل منع ذلك. وقد أصرّ رئيس الكتلة الجمهورية التي تمثل الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي، بيل فرست، في العاشر من آب/ أغسطس، في أعقاب زيارته لمخيمات اللاجئين في التشاد على اعتبار أن ما يجري في إقليم دارفور هو «إبادة جماعية»[١٧] وعلى الرغم من امتناع الإدارة الأمريكية طول شهر آب/ أغسطس عن استخدام ذلك المصطلح رسمياً، فإنها انتهت بتبنّيه رسمياً، حيث صرح وزير الخارجية الأمريكي، كولين باول، في شهادة أدلى بها في التاسع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن الإدارة قد «خلصت إلى أن إبادة جماعية ارتكبت في دارفور، وأن حكومة السودان وميليشيات الجنجويد تتحملان المسؤولية». وقد رافق ذلك تقدم الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يطالب بإجراء تحقيق شامل ـ دون أي قيود ـ في ما أسماه الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي التي حدثت في دارفور، كما يجدّد التهديد بفرض عقوبات على الخرطوم، مشيراً للمرة الأولى إلى أن تلك العقوبات قد تشمل القطاع النفطي.

وفي ما يتعلق بالاتحاد الأفريقي، فإنه بالنظر إلى الكمّ الضخم من المبادئ والأهداف والقدرات التي نصّ عليها البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس للسلم والأمن تابع للاتحاد الأفريقي[١٨]، ومقارنة ذلك مع الحقائق على أرض الواقع في السودان بصفة عامة، ودارفور بصفة خاصة، تبرز على السطح العديد من المفارقات وأوجه القصور، مما ألقى بظلال من الشك حول قدرة الاتحاد ومجلسه على الانتقال من مرحلة النظرية إلى التطبيق بشكل يضفي عليه صدقية، ويمكّنه من أن يلبّي مطالب شعوب القارة وتطلعاتها. فقد جاءت تطورات النزاع في دارفور لتبرز هشاشة تطبيق المبدأ المتصل بتكريس قدسية الحياة البشرية على ميادين الصراعات، بشكل يجعل من ذلك المبدأ نظرياً أكثر منه عملياً. ففي ما يخصّ احترام القانون الدولي الإنساني وحق التدخل باسمه، يلاحظ أن الاتحاد الأفريقي ـ على أعلى المستويات ـ قد سارع خلال مؤتمره المنعقد في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى الإشارة إلى أنه «حتى وإن كان الوضع الإنساني في دارفور خطيراً، فإنه لا يمكن وصفه بأنه إبادة جماعية». وهكذا، فإنه باتخاذه ذلك الموقف، فإن الاتحاد الأفريقي قد استبعد فكرة التدخل العسكري باسم القانون الدولي الإنساني، والمنصوص عليها في البيان التأسيسي له. فهل يتعلق الأمر بالرغبة في تجنب إثارة حفيظة السودان بغية تأمين تعاونها مع الجهود التي يمكن بذلها من قبل الاتحاد؟ أم أن مثل هذا الموقف ينبع من الرغبة في تجنب الانقسامات داخل الاتحاد بين مؤيد ومعارض؟ ومن دون الخوض في تلك التفاصيل التي تتسم بالحساسية السياسية، فإن الواقع

---

(١٧) يلاحظ أن تصريحات السيناتور الأمريكي جاءت في أعقاب التقرير الذي أعدته بعثة من خبراء الاتحاد الأوروبي قامت بزيارة منطقة دارفور. وقد تضمن التقرير الإشارة إلى أن التجاوزات التي تحدث هناك لا ترقى إلى حد وصفها بـ «الإبادة الجماعية» على الرغم من عمليات القتل التي تحدث هناك. وقال رئيس البعثة، بيتر فيث، إن هناك عمليات قتل في الخفاء وحرق للقرى بشكل واسع، «ولكننا لسنا في وضع يصل إلى حد الإبادة الجماعية».

(١٨) انظر البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المواد ٣، ٤، ٥، ٦ و١٣.

كان يتحدث عن نفسه: لقد تمّ رصد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في دولة من دول الاتحاد وعضو في مجلسه للسلم والأمن، وتراكمت الشهادات على أعمال عنف تمّ ارتكابها بوتيرة منتظمة في وقت تمتع مرتكبوها فيه بالحصانة وعدم العقاب. وبعبارة أخرى، فقد تعلق الأمر بما أطلق عليه البيان التأسيسي للاتحاد الأفريقي «الطبيعة المقدسة» للحياة البشرية والقانون الدولي الإنساني. وقد تمثلت المشكلة الرئيسية في الاتهامات التي تمّ توجيهها للسلطات السودانية بمساندة «فرسان الشيطان» الذين أقدموا على تلك الانتهاكات الجسيمة. وعلى صعيد آخر، عجز المجلس عن النشر الفوري لمراقبين لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، واستغرق الأمر أشهراً لنشر عدد محدود منهم لا يتناسب مع ضخامة الرقعة الجغرافية لمنطقة النزاع التي تزيد في مساحتها على الأراضي الفرنسية!

أما في ما يتعلق بالقوات المحدودة التي تمّ إقرارها في بداية شهر تموز/يوليو لحماية المراقبين، فإن طلائعها لم تصل إلى المنطقة قبيل منتصف شهر آب/أغسطس ليكتمل عددها البالغ ثلاثمائة جندي في بداية آب/أغسطس الماضي. وفضلاً عن ذلك، فإنه في الوقت الذي دار فيه الحديث عن وجود أزمة إنسانية كبيرة، فإن الاتحاد الأفريقي لم ينخرط في أي مرحلة من المراحل، في عملية تنسيق وإدارة الأعمال الإنسانية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، وتمّ ترك الموضوع برمته إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي طالما دقت ناقوس الخطر مذكرة بأهمية عامل الوقت في ضوء قرب بداية موسم الأمطار الذي من شأنه أن يعقّد من عملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى العديد من المناطق نظراً لوعورة الطرق، بما يعنيه ذلك من موت محقق للمزيد من الأرواح البشرية التي تعاني الخراب والتدمير والسلب والنهب.

ثالثاً: إشكاليات مفاوضات السلام

بعد فشل جولة المفاوضات التي نظمها الاتحاد الأفريقي في منتصف تموز/يوليو الماضي نتيجة لمغادرة وفود حركتي التمرد للعاصمة الإثيوبية، بعد طرحهما للعديد من الشروط، وعلى رأسها نزع أسلحة ميليشيات الجنجويد واختيار مكان آخر للمفاوضات، أجرى الاتحاد اتصالات مع طرفي النزاع أسفرت عن الاتفاق على عقد جولة جديدة للمفاوضات في أبوجا، في نيجيريا، في الثالث والعشرين من آب/أغسطس، تحت رعاية الرئاسة الحالية للاتحاد الأفريقي. وقد سبق عقد لقاء أبوجا جلسة تمهيدية تمت في ليبيا في ضوء طلب الحكومة السودانية التدخل الشخصي للرئيس الليبي لمحاولة إنهاء النزاع. وقد جرت مفاوضات أبوجا بإشراف الرئيس أوباسانجو، وبرئاسة الاتحاد الأفريقي، وشارك فيها موفدان من كل من ليبيا والتشاد والكونغو برازافيل وأوغندا، فضلاً عن حضور مكثف من قبل الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا.

في أعقاب حصولها على التأييد الواضح من المجتمع الدولي والدعم الثابت من قبل مجلس الأمن الدولي، أملت المنظمة في أن تتمكن محادثات أبوجا التي رعاها رئيس دورتها الحالية من أن تقنع العالم بأن ما يتم خلالها نو مغزى، إلا أنه يلاحظ أن مسار تلك المفاوضات سرعان ما كشف عن عمق الفجوة بين مواقف الطرفين المتنازعين المشاركين فيها، حيث عكس التأخير في الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات تمسك كل من طرفيها بمواقفه المبدئية، وقد تجلّى ذلك في

العديد من النقاط. فمن جانب، وعلى الرغم من إعلان الخرطوم قبيل بدء المفاوضات عن استعدادها لتقاسم السلطة والثروة مع سكان الإقليم، فإنها عارضت تخويل «المتمردين» الحق في الحديث باسم سكان دارفور أو أي من أقاليم البلاد، مؤكدة على أن المفاوضات حول اتفاق سياسي يجب أن تجري في دارفور ذاتها. وفي المقابل، أصرّ «المقاتلون» على أن تتصدر المسائل السياسية والاقتصادية جدول الأعمال. ومن جانب آخر، لم تتأخر المحادثات عن المساس بالنقطة الحساسة المتعلقة بنزع سلاح مليشيات الجنجويد الذي طالب به المجتمع الدولي، ورأت فيه حركتا التمرد دليلاً على صدق نيات الحكومة السودانية. ومن جانبها، استمرت الأخيرة على موقفها الرافض لوجود أي صلة تربطها بتلك المليشيات التي دأبت على وصفها على أنها جماعات من «قطاع الطرق» و«الخارجين عن القانون». كذلك ركز الوفد الحكومي المفاوض على أن الخرطوم ستتولى تلك المهمة بالتوازي مع عملية نزع سلاح المتمردين، وهو الأمر الذي قوبل برفض مطلق من جانب حركتي التمرد اللتين اعتبرتا أن رجالهما المسلحين يمثلون الضمان الوحيد لأمن المدنيين في الإقليم محل الصراع.

> تقع على حكومة الخرطوم مهمة ضمان الأمن لكافة سكان إقليم دارفور بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو القبلية، ومن واجبها كذلك أن تطبق مبادئ الحكم الرشيد والسعي لتحقيق التنمية المتوازنة والتقسيم العادل للثروات.

طرح موضوع إرسال قوات حفظ سلام إلى إقليم دارفور نفسه على المفاوضات، حيث بدا التعارض في المواقف، ليس فقط بين الحكومة وحركتي التمرد، ولكن أيضاً بينها وبين الاتحاد الأفريقي. فعلى حين طالبت حركتا التمرد، قبيل بدء المفاوضات، بضرورة وجود عسكري دولي لتوفير الحماية للسكان في الإقليم ووضع حدّ لانتهاكات حقوق الإنسان فيه، اتسم الموقف السوداني بالرفض المطلق لفكرة «الوجود الأجنبي» بأي شكل من أشكاله حتى بدء المفاوضات. وفي الوقت الذي بدأت فيه فكرة إرسال قوات حفظ سلام تشقّ طريقها داخل الاتحاد الأفريقي، سارعت الخرطوم إلى التفرقة بين نقاط ثلاث مختلفة: وجود مراقبين عسكريين، وإرسال قوات لحماية المراقبين، وإرسال قوات حفظ سلام. وعلى حين لم تبد الخرطوم أية معارضة على النقطتين الأولى والثانية ـ الأمر الذي تمت ترجمته عملياً بوجود ما يزيد على مائة مراقب عسكري وثلاثمائة عنصر عسكري من رواندا ونيجيريا لحمايتهم، وصلت طلائعهم منذ منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٤ وتمّ استكمالهم في بداية أيلول/سبتمبر ـ دأب ممثلوها على التأكيد على أن مهمة حماية السكان في الإقليم أو تلك الخاصة بنزع سلاح الميليشيات فيه، تقع على عاتقها وحدها. وفي تبريره لذلك الموقف، أوضح وزير الخارجية السوداني في تصريحاته بأن تولي قوات تابعة للاتحاد الأفريقي لمهمة حفظ الأمن ستسفر عن تمرد القبائل ضدهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تطورات شبيهة بتلك التي عهدها العراق بما تحمله في طياتها من مخاطر كبيرة. كذلك ركّز الوزير السوداني على أن حقيقة تمسك بلاده بذلك الموقف نبع من رغبتها في أن تكلّل مهمة الاتحاد الأفريقي بالنجاح وليس الفشل. أما في

ما يخص المنظمة الأفريقية، فإنه مع زيادة حدّة الأزمة والحصول على معلومات محدّدة من قبل مراقبيها عن استمرار عمليات العنف بأشكالها المختلفة في الإقليم، اتجه الاتحاد الأفريقي تدريجياً إلى تبنّي فكرة إرسال قوة حفظ سلام أفريقية إلى دارفور، وأصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي توجيهات إلى رئيس المفوضية في السابع والعشرين من تموز/يوليو ٢٠٠٤ بإعداد دراسة في هذا الخصوص يتمّ عرضها على المجلس في أقرب فرصة ممكنة وخلال مفاوضات أبوجا سعى المفاوضون ـ دون جدوى فورية ـ إلى إقناع الوفد الحكومي بضرورة إرسال مثل تلك القوات سواء لتوفير الأمن والحماية للسكان في الإقليم أو لتأمين المناطق التي سيتم تجميع عناصر قوات المتمردين فيها».

خاتمة

على الرغم من أن موضوع الدراسة يتناول صراعاً في حالته الديناميكية، فإنه يمكن صياغة عدد من الملاحظات في نهاية التحليل، على النحو التالي:

١ ـ يرجع اسم إقليم دارفور إلى قبائل الفور المؤلفة من المزارعين السود القاطنين منطقة جبل مرّة والذين كانت لهم مملكتهم المستقلة التي تمّ ضمها إلى السودان عام ١٩١٦. وبالنظر إلى أن حركتي التمرد قد ضمتا بين صفوفهما العناصر الأفريقية في الإقليم، وفي غياب أي مطالب بالانفصال، فإن السبب الرئيسي للمشكلة لا يمكن إرجاعه إلى تهميش الإقليم، بل الى إهماله أيضاً، ورغبة قادة التمرد في تقسيم عادل للثروات المعدنية التي تمّ اكتشافها في أراضيهم، وذلك في إطار نظام سياسي يحكم أرجاء البلاد، ويستند إلى مبادئ الحكم الرشيد. وفي ظل غياب وسيلة بديلة للتعبير عن مطالبهم، لجأ المتمردون إلى أسلوب القوة الذي قابلته الحكومة المركزية بالمثل، الأمر الذي سرعان ما تطور مع مرور الوقت إلى ما أطلق عليه الأمين العام للأمم المتحدة «أسوأ مأساة إنسانية يعرفها العالم حالياً».

٢ ـ في ما يتعلق بتوصيف الوضع القائم حالياً في الإقليم والانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي تمّ تسجيلها، فإنه يمكن القول إن الصراع في جوهره ليس صراعاً عنصرياً، وإنما تبلور ذلك البعد مع مرور الوقت في ضوء ممارسات النظام الحاكم في الخرطوم، وهيمنة القبائل الثلاث الكبرى في الشمال على أجهزة الدولة، على النحو الذي أبرزه **الكتاب الأسود** *(Black Book)* الذي تمّ الاحتفاظ به سرياً ونجحت «حركة العدالة والمساواة» عام ٢٠٠٠ بتوزيع نسخ منه[١٩]. وعلى صعيد آخر، بدا النظام السوداني وكأنه مسؤول ـ ولو بشكل لا إرادي ـ عن الاتهامات التي وجهت إليه، وخاصة تلك المتعلقة بممارسة سياسة «التطهير العرقي». وفي هذا الصدد، فانه لا يسعنا إلا الإشارة إلى ما تضمنه تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في السابع من أيار/مايو ٢٠٠٤ [٢٠]، حيث

---

(١٩) Peninou, «Désolation au Darfour,».

(٢٠) «Conseil économique et social, Commission des droits de l'homme, soixante et unième session, point 4 de l'ordre du jour provisoire,» Rapport du haut commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme: Situation des droits de l'homme dans la région du Darfour au Soudan, 7 mai 2004, E/CN.4/2004/3.

نصّ على أن «رد فعل الحكومة السودانية في مواجهة التمرد أسفر عن الأزمة الحالية... والأمر المثير للخوف هو أن ردّ الحكومة على تمرد ـ بدا وكأنه ذو أصل عرقي ـ اكتسب طابعاً عرقياً مستثمراً في جانب كبير الخلافات القبلية القديمة التي تمّ احتواؤها بدرجة كبيرة حتى ذلك الحين».

لم تتردّد الخرطوم في توجيه اللوم الى واشنطن، وقامت بالتركيز على حقيقة أن واشنطن ليس لديها دروس لتعطيها في مجال احترام حقوق الإنسان في ضوء الفضيحة المتعلقة بسوء معاملة العراقيين المحتجزين في سجن أبو غريب في العراق!

٣ ـ لا يمكن بأية حال من الأحوال نفي التأثير السلبي الذي كان لمسألة العراق في مجريات النزاع في دارفور. ففي واقع الأمر، تمكّنت السلطات السودانية، سواء أكانت على حق أم باطل، من استثمار الإخفاقات الأمريكية في تلك الدولة المسلمة، بغية مواجهة الاتهامات التي وجهتها إليها الدبلوماسية الأمريكية. وجاءت العقيدة الأمريكية الجديدة التي تخوّل واشنطن توجيه ضربات وقائية في أي وقت لعدو محتمل من جانب، والاتهامات التي وجهها وزير الخارجية السوداني حول دور إسرائيل في الأزمة من جانب آخر، لتدعيم المواقف السودانية التي وقفت ضد تدخل أجنبي محتمل، خاصة إذا ما كان أمريكياً أو بريطانياً.

٤ ـ إذا ما كانت مسؤولية تسوية الصراع هي في المقام الأول مسؤولية سودانية، فإن حقيقة الشكوك التي تحوم حول علاقة السلطات في البلاد بمليشيات الجنجويد تضع صدقية النظام القائم على تسوية وإدارة الصراع ـ بشكل منفرد ـ موضع تساؤل. وفي هذا السياق، تتوجّه الأنظار مجدداً الى الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلم والأمن. ففي الوقت الذي حظي فيه بتأييد المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، فإنه تقع عليه مسؤولية إيجاد الوسائل لوضع مبادئه موضع التنفيذ. ويمكن القول إن فشل الاتحاد في تنفيذ تلك المهمة، كما كان عليه الحال في منع وقوعها أساساً، سيكون له انعكاسات سلبية، ليس فقط على صدقيته، وإنما كذلك على طموحاته في بناء أفريقيا «تفرض نفسها على الساحة الدولية».

٥ ـ جاء قيام فرنسا، بناء على أمر رئاسي، بالنشر الفوري لعناصر من قواتها الموجودة في التشاد على طول الحدود مع السودان، ليركز الأضواء على بطء الاتحاد الأفريقي في نشر مائة وعشرين مراقباً للهدنة، دون الحديث عن ثلاثمائة عنصر عسكري لحماية هؤلاء المراقبين، في إقليم تزيد مساحته على مساحة أراضي فرنسا. ولعل ذلك الموقف يلقي بظلال من الشك حول قدرة الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلم والأمن ـ بظروفهما وإمكانياتهما الحالية ـ على التدخل في دولة عضو في حالة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، أو حتى بناء على طلب دولة من الدول الأعضاء في مواجهة ظروف استثنائية. وفي هذا الخصوص، فإنه يمكن القول إن معطيات الصراع في دارفور قد وضعت المنظمة الأفريقية الوليدة أمام الواقع بعيداً عن الطموحات التي عكسها بيانها التأسيسي والبروتوكول الخاص بإقامة مجلس للسلم والأمن.

ويستتبع ذلك الإسراع ببناء القدرات اللازمة لمواجهة الأعباء الضخمة الملقاة على عاتق المنظمة.

٦ ـ تناول التقرير المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، في نهاية آب/أغسطس الماضي[٢١]، عرضاً مفصلاً لتطورات الأوضاع في الإقليم بأبعادها الإنسانية والأمنية، كذلك عدد المجالات التي أحرزت فيها الحكومة السودانية تقدماً، وتلك التي عجزت عن الوفاء بتعهداتها بخصوصها. وفي حين تجنّب التقرير التقدم بتوصيات محدّدة، تاركاً ذلك للمجلس، فإن الملاحظات الختامية التي تضمّنها أبرزت أنه في حين أن الصراع قد بدأ بثورة مسلحة ضد حكومة السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٣، فإن «معظم العنف المستهدف نجم عن سياسة الأرض المحروقة التي اعتمدتها المليشيات المسلحة، وأودت إلى التشريد القسري لأكثر من ١,٣ مليون شخص داخل دارفور وعبر الحدود إلى التشاد». كذلك أوضح التقرير أنه «قد ترافق ارتفاع مستوى العداء بين مختلف المجتمعات المحلية والقبائل داخل دارفور مع انهيار الآليات التقليدية لتسوية الخلافات. وستستغرق عملية المصالحة وإعادة بناء الثقة بين أبناء دارفور، ووضع ثقتهم في الحكومة، وقتاً وصبراً، وستتطلب قبل كل شيء التوصل إلى حل سلمي للصراع». وفي ضوء ذلك، عبّر الأمين العام للمنظمة الدولية عن اعتقاده بأنه «يمكن لوجود دولي أكبر أن يراقب تنفيذ الأطراف لالتزاماتهم بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك التزاماتهم بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وهو شرط مسبق لنجاح العملية السياسية، والامتثال للاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها... كما أن من شأن مراقبة سائر أنحاء إقليم دارفور وتسيير الدوريات فيه على نحو فعّال أن يزيد من الإحساس بالأمن، وييسر إيصال الإغاثة الإنسانية». ويتضح من تلك الملاحظات، توجّه الأمين العام للأمم المتحدة لتأييد الأصوات المطالبة لنشر قوة حفظ سلام في الإقليم، مع إعطاء الأولوية في هذا الخصوص للاتحاد الأفريقي. ولعل تعثر مفاوضات أبوجا حول الموضوع الأمني يصبّ في الاتجاه نفسه. وفي هذا الخصوص، فإنه قد يكون من المجدي أن تعيد الحكومة السودانية النظر في موقفها الرافض لوجود قوات حفظ سلام أفريقية، إذا كانت ترغب في تجنب المزيد من الضغوط الدولية التي يمكن أن تبلغ درجات سبق أن أبدت الخرطوم تخوّفها منها.

٧ ـ إن قرار مجلس الأمن الرقم (١٥٦٤) الصادر في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر الماضي[٢٢]، وتأجيل مفاوضات أبوجا حملا مؤشرات سلبية على مستقبل الأزمة. فمن جانب، تبلور اتجاه لدفع المنظمة الدولية ـ للمرة الأولى في تاريخها ـ على التحرك بموجب المادة الثامنة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، الأمر الذي عكسته الفقرة الثانية عشرة من القرار، والتي طلبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم على وجه السرعة «بإنشاء لجنة تحقيق دولية

---

(٢١) تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ والفقرات ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

انظر: Document S/2002/703m 30 August 2004, <http://www.un.org>.

(٢٢) انظر القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٤٠، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، S/RES/1564 (2004).

تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحديد أيضاً ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها». ومن جانب آخر، جاء تأجيل المفاوضات التي استمرت ثلاثة أسابيع في العاصمة النيجيرية، ليؤكد عمق الهوة التي تفصل بين مواقف الأطراف المشاركة فيها، وعدم قدرة الاتحاد الأفريقي – حتى تاريخه – على تذليل الخلافات التي أثيرت حول ملف الأمن، في وقت استمر فيه السودان في تركيز الأضواء على اتهاماته إلى الإدارة الأمريكية في ما يتعلق بالأزمة، مشيراً إلى أن التصريحات التي أدلى بها مسؤولون أمريكيون كبار قد تسببت في «تسميم أجواء المحادثات وإرسال إشارات خاطئة للمتمردين شددوا على إثرها مواقفهم» □

صدر حديثاً

مستقبل العراق

الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية

خير الدين حسيب

«.. لهذه النصوص ـ التي يحتويها هذا الكتاب ـ أكثرُ من قيمة تبرّر قراءتها. أولاها أهمية الخطاب الذي تحمله من موقع وطني عراقي. خطاب يلتزم قضية الوطن، ويلتزم خيار التعبير الشجاع عن الموقف الوطني منها في لحظة حرجة ومفصلية من تاريخ العراق الحديث امتدت تأثيراتُها عميقاً في نسيج المجتمع العراقي، وتضع اليوم مصيره الوطني أمام امتحان تاريخي عسير..

.. وقيمة ثانية تكمن في أن ما قيل لم يُقَلْ من موقع وطني عراقي فحسب، بل من موقع قومي عربي أيضاً. ولأن خير الدين حسيب يمثّل اليوم أحد أكبر رموز هذا الموقع، فإنّ رأيه يعني قسماً كبيراً من النخب السياسية والثقافية خارج العراق وفي عموم الوطن العربي»..

٢٦٨ صفحة

الثمن: ٨ دولارات

أو ما يعادلها

ماذا حصل في سجن أبو غريب في العراق؟

التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال من جانب وزارة الدفاع (الأمريكية)(*)

خلاصة تنفيذية

نظرة أفق

كانت أحداث تشرين الأول/أكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في موعد تغيير المناوبة الليلية في عنبر رقم واحد في سجن أبو غريب أفعالاً وحشية وسادية وبلا غرض. ونعرف الآن أن هذه الإساءات قد وقعت على أيدي أفراد طواقم الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية على السواء. لم تكن الإساءات التي التقطت صورها ـ والتي هي أفعال غير مقبولة حتى في زمن الحرب ـ جزءاً من عمليات استجواب مخوّل بها، ولا هي كانت حتى موجهة إلى أهداف مخابراتية. إنها تمثل سلوكاً منحرفاً وإخفاقاً في القيادة العسكرية والانضباط. مع ذلك، فإننا لا نعرف أن بعض الإساءات الفظيعة في أبو غريب التي لم تلتقط لها صور قد حدثت أثناء جلسات الاستجواب، وأن الإساءات أثناء جلسات الاستجواب جرت في مكان آخر .

وفي ضوء ما حدث في أبو غريب، جرت سلسلة تحقيقات شاملة على يد جهات متعددة في وزارة الدفاع. ومنذ بداية الأعمال الحربية في أفغانستان والعراق اعتقلت العمليات العسكرية والأمنية الأمريكية نحو ٥٠ ألف شخص. ومن هذا العدد ظهرت ادعاءات من نحو ٣٠٠ بوقوع

(*) تألفت «المجموعة المستقلة» التي وضعت هذا التقرير من جيمس شليسنغر (وزير دفاع أسبق) رئيساً، وهارولد براون (وزير دفاع أسبق) وتيلي فاولر (عضو سابق في الكونغرس الأمريكي عن ولاية فلوريدا كانت قد انتقلت من صفوف الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري في عام ١٩٧١)، والجنرال تشارلز هورنر (قائد سابق للسلاح الجوي الأمريكي ـ متقاعد وكان قد قاد الحملة الجوية التي بدأت بها الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١). وقد عين اللجنة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وقامت اللجنة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بتسليم تقريرها النهائي الذي تنشر **المستقبل العربي** خلاصته التنفيذية وتوصياته مترجمة دون أي تدخل. والتشديد هنا من المحرر (المحرر).

إساءات في افغانستان أو العراق أو غوانتانامو. وحتى منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٤، تمّ إجراء ١٥٥ تحقيقاً في هذه الإدعاءات، وأسفرت عن ٦٦ حالة لها أسبابها الجوهرية. وقد حدث ما يقارب الثلث من هذه الحالات عند لحظة الأسر أو التجميع، وفي أحوال كثيرة في ظل ظروف من الارتياب والخطورة والعنف.

لقد وقعت إساءات على درجات مختلفة من القسوة في مواقع متباينة في ظل ظروف مختلفة وسياق مختلف. كانت واسعة الانتشار، وعلى الرغم من أنها أُلحقت بنسبة صغيرة فقط من أولئك المعتقلين، فقد كانت خطيرة سواء من حيث عددها أو تأثيرها. لم تكن هناك إجراءات تحظى بموافقة تستدعي أو تتيح أنواع الإساءات التي حدثت بالفعل. وليس ثمة دليل على وجود سياسة معلنة بممارسة الإساءة من قبل مسؤولين أو سلطات عسكرية على مستوى رفيع. مع ذلك، فإن الإساءات لم تكن مجرد إخفاق من جانب بعض أفراد في اتباع المعايير المعروفة، كما أنها تزيد على كونها مجرد إخفاق قلة من القادة في فرض الانضباط المناسب. إن ثمة مسؤولية مؤسسية وشخصية على السواء على مستويات أعلى.

عيّن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أعضاء «المجموعة المستقلة» التي عُهد إليها بتوفير نصيحة مهنية مستقلة بشأن الإساءات ضد المعتقلين: ماذا سبّبها، وما هي الأعمال التي يتوجب اتخاذها لمنع تكرارها؟ وقد راجعت اللجنة تحقيقات جنائية عديدة وعدداً من تحقيقات القيادة وغيرها من التحقيقات الرئيسة. كذلك أجرت «المجموعة» مقابلات مع أشخاص ذوي علاقة، بمن فيهم وزير الدفاع ونائبه وغيرهما من كبار مسؤولي وزارة الدفاع، والقيادات في سلسلة القيادة العسكرية وأركانهم، وغيرهم من المسؤولين الذين يرتبطون بصفة مباشرة أو غير مباشرة بأبو غريب وعمليات الاعتقال الأخرى. مع ذلك، لم تكن «المجموعة» على اطلاع كامل على المعلومات المتصلة بدور وكالة المخابرات المركزية في عمليات الاعتقال؛ وهذا مجال تعتقد «المجموعة» أنه يحتاج إلى مزيد من التحقيقات والمراجعات. ويتعيّن أن نلاحظ أن المعلومات التي زودت بها «المجموعة» كانت هي تلك المتاحة حتى منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٤.

فإذا ما أصبحت معلومات إضافية متاحة، فإن «المجموعة» يمكن أن تراجعها.

السياسة

بوقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أدرك الرئيس والكونغرس والشعب الأمريكي أننا في حرب مع عدو من نوع مختلف. فالإرهابيون الذين قادوا طائرات الخطوط الجوية لاقتحام مركز التجارة العالمية والبنتاغون لم يكونوا مثل الأعداء المقاتلين الذين اعتادت الولايات المتحدة على محاربتهم في صراعات سابقة. فإن أهدافهم ـ في الحقيقة ـ هي قتل أعداد ضخمة من المدنيين وتوجيه الضربات إلى قلب التماسك السياسي لأمريكا، وإلى قوتها الاقتصادية والعسكرية. وفي الأيام والأسابيع التي تلت ذلك الهجوم طور الرئيس وأقرب مستشاريه سياسات واستراتيجيات للاستجابة. وفي يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ـ وبإجماع فعلي للأصوات ـ أقر الكونغرس قانوناً بالسماح باستخدام القوة العسكرية. وبعد هذا بوقت قصير بدأت الولايات المتحدة عمليات حربية في أفغانستان، وتمّت أولى الاعتقالات

في مزار الشريف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

في يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أصدر الرئيس مذكرة بأنه اتخذ قراراً جازماً بأن معاهدات جنيف لا تنطبق على الصراع مع القاعدة، وإن كانت تنطبق على الصراع مع أفغانستان، إلا أن طالبان هم مقاتلون خارجون على القانون، وبالتالي ليسوا مؤهلين لوضع أسرى الحرب القانوني. مع ذلك، فإن وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة رئاسة الأركان المشتركة (القوات المسلحة الأمريكية) اتفقوا جميعاً على أن معاملة المعتقلين يتوجب أن تتماشى مع معاهدات جنيف. وطبعاً لهذا أصدر الرئيس أمره بأن يعامل المعتقلون «... بطريقة إنسانية وبما يتفق ـ إلى الحد الملائم والمتسق مع الضرورة العسكرية ـ مع مبادئ جنيف». وقبل هذا كانت وزارة الخارجية قد ذهبت إلى أن معاهدات جنيف ـ في تطبيقها التقليدي ـ توفر بنية قانونية معيّنة بقدر كاف يمكن في ظلها للحرب العالمية على الإرهاب أن تشنّ بصورة فعالة. واتفق مع هذا الموقف المستشار القانوني لرئيس هيئة رئاسة الأركان الأمريكية وكثيرون غيره من محامي القوات المسلحة.

في صيف عام ٢٠٠٢، طلب المستشار القانوني للرئيس من مكتب المستشار القانوني لوزارة العدل رأياً بشأن معايير السلوك لعمليات الاستجواب التي يجريها أفراد طواقم أمريكية خارج الولايات المتحدة، وعن مدى انطباق معاهدة تحريم التعذيب. وقد ردّ مكتب المستشار القانوني لوزارة العدل في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ برأي أبدى فيه اعتقاده بأنه لكي يشكّل عمل ما تعذيباً يتعيّن أن يكون بالتحديد بنيّة إلحاق ألم ومعاناة بدنيين أو عقليين قاسيين يصعب تحملهما.

ولزمن طويل، اعتبر الدليل الميداني للجيش رقم ٣٤ ـ ٥٢ (FM 34-52)، بما يحتويه من ١٧ وسيلة استجواب مسموح بها رسمياً، مصدراً أصيلاً لعقيدة الاستجواب داخل وزارة الدفاع. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ طلبت السلطات في (قاعدة) غوانتانامو موافقة على أساليب استجواب تقنية أقوى لمواجهة مقاومة عنيدة من بعض المعتقلين. وردّ وزير الدفاع بقرار في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ يخوّل استخدام ١٦ أسلوباً تقنياً إضافياً في غوانتانامو. ونتيجة لما أثاره من علامات قلق إزاء ذلك المستشار العام للبحرية يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ سحب الوزير رامسفيلد غالبية الإجراءات التي كان قد وافق عليها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وعلاوة على هذا، فإنه أصدر توجيهاً بأن بالإمكان استخدام الأساليب التقنية المتبقية الأكثر عدوانية إنما بعد الحصول على موافقته.

في الوقت نفسه، طلب الوزير من المجموعة القانونية العامة لوزارة الدفاع إقامة مجموعة عمل لدراسة الأساليب التقنية للاستجواب. وترأست هذه المجموعة المستشارة القانونية العامة للسلاح الجوي ماري ووكر، وضمت عدداً كبيراً من الأعضاء من مختلف الأقسام القانونية العسكرية والمخابراتية. كذلك اعتمدت مجموعة العمل اعتماداً كبيراً على المستشار القانوني لوزارة العمل. وقد راجعت مجموعة العمل ٣٥ وسيلة استجواب، وبعد مناقشة واسعة جداً أوصت وزير الدفاع بأربع وعشرين منها. **وأدت الدراسة بوزير الدفاع الى**

إصدار إعلان يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بقائمة من وسائل الاستجواب التي يوافق على استخدامها بشكل حصري تماماً في (قاعدة) غوانتانامو. ولا تزال هذه السياسة منفذة في غوانتانامو.

في التطورات المبدئية لهذه السياسات التي حدّدها وزير الدفاع، لم تكن المصادر القانونية لقضاة القوات المسلحة من المحامين العامين والمستشارين القانونيين العاديين مستخدمة الى أقصى ما يمكن. ولو أنه كانت أتيحت لوزير الدفاع أعداد أكبر من الآراء القانونية ومناقشة أقوى في ما يتعلق بسياسات وعمليات الاعتقال، لكان من الممكن للسياسة التي أعلنها في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن تطور جيداً، وأن تصدر في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وكان من شأن هذا أن يتجنب تغييرات في السياسة هي التي صبغت الفترة ما بين ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

من الواضح أن ضغوطاً مورست من أجل معلومات (مخابراتية) إضافية وأساليب أكثر عدوانية سمحت بها مذكرة وزير الدفاع، قد أدت إلى أساليب استجواب أقوى، أساليب كان هناك اعتقاد بأن ثمة حاجة إليها، وأنها مناسبة في معاملة معتقلين عُرّفوا بأنهم «مقاتلون خارجون على القانون». وفي غوانتانامو لم يستخدم المستجوبون هذه الأساليب الإضافية إلا مع معتقلَيْن اثنين فقط، وتمكنوا بهذا من الحصول على معلومات مهمة وملحّة من حيث الوقت خلال هذه العملية.

وفي أفغانستان، من بداية الحرب حتى نهاية عام ٢٠٠٢، استخدمت كافة القوات الدليل FM 34-52 كقاعدة أساسية لأساليب الاستجواب. مع ذلك، فإنه يبدو أن استجواباً أشد عدوانية مع المعتقلين كان مستخدماً على الدوام. وفي يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ـ كاستجابة لطلب معلومات من الأركان المشتركة لتسهيل جهود مجموعة العمل – نقل قائد قوة المهام المشتركة ـ ١٨٠ قائمة أساليب يجري استخدامها في أفغانستان، بما فيها بعض الأساليب غير الواردة صراحة في الدليل FM 34-52. وكانت هذه الأساليب متضمنة في وثيقة لقوات العمليات الخاصة تتعلق بالإجراءات العملياتية المعتادة، وهي وثيقة نشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وكانت كتيبة المخابرات العسكرية رقم ٥١٩ ـ وهي فصيلة أرسلت إلى العراق لاحقاً ـ قد ساعدت في عمليات الاستجواب دعماً لقوات العمليات الخاصة، وكانت على دراية تامة بأساليبها في الاستجواب.

تمّ تداول المستجوبين وقوائم الأساليب من غوانتانامو وأفغانستان إلى العراق. وأثناء شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس ٢٠٠٣ أرسلت فصيلة المخابرات العسكرية رقم ٥١٩ إلى منشأة الاعتقال في أبو غريب لإجراء عمليات استجواب. وفي غياب أية سياسة صريحة أو إرشاد صريح ـ بخلاف الدليل FM34-52، فإن الضابط المكلف أعد مسودة خطوط هادية للاستجواب كانت أقرب إلى نسخة من إجراءات العمليات المألوفة التي وضعتها قوات العمليات الخاصة. ومن المهم أن نلاحظ أن الأساليب التقنية الفعالة في ظل ظروف تحت السيطرة بعناية في غوانتانامو قد أصبحت أشد إثارة للمشاكل بكثير عندما هاجرت وعندما لم تكن تحت حراسة مناسبة.

بعد طلب من مقر القيادة الأمامية المنتشرة CJTF-7، عهدت رئاسة الأركان إلى القيادة الجنوبية بإرسال فريق مساعد لتقديم النصح بشأن التسهيلات والعمليات، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالفحص وعمليات الاستجواب، وجمع المعلومات بطرق المخابرات البشرية والتكامل بين الوكالات في الأمدين القصير والطويل. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، وصل الميجور جنرال جيفري ميللر لإجراء تقدير لعمليات وزارة الدفاع للاستجواب والاعتقال في العراق في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وكان من المقرر أن يناقش القدرة الراهنة لمسرح العمليات على استغلال المعتقلين بسرعة لأغراض المخابرات القابلة للعمل عليها. وقد جلب معه الخطوط الهادية لسياسة وزير الدفاع الصادرة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ من أجل غوانتانامو، وأعطى هذه السياسة لمقر القيادة الأمامية المنتشرة CJTF - 7 كنموذج يمكن أن يحتذى لسياسة تطبق على نطاق القيادة التي أوصى بإقامتها. **وقد لاحظ الميجور جنرال ميللر أن هذه السياسة تنطبق على مقاتلين خارجين على القانون في غوانتانامو، وليست قابلة للتطبيق بصفة مباشرة على العراق، حيث تنطبق معاهدات جنيف. ونتيجة لدعوة الميجور جنرال إلى سياسات استجواب قوية على نطاق قيادة ـ من ناحية ـ ومن ناحية أخرى نتيجة لطلب توجيه آت من الفصيلة رقم ٥١٩ في ابو غريب، وقّع اللفتنانت جنرال سانشيز(*) في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ مذكرة تخول استخدام دزينة من أساليب الاستجواب، علاوة على ما هو وارد في الدليل الميداني** FM 34-52 **ـ أي خمسة أساليب علاوة على تلك التي تمت الموافقة عليها بالنسبة الى غوانتانامو.**

كان الميجور جنرال ميللر قد أشار إلى أن النموذج الذي أتى به تمّت الموافقة عليه بالنسبة الى غوانتانامو وحدها. مع ذلك، فإن مقر القيادة الأمامي المنتشر لأفغانستان (٧ ـ CJTF) – الذي استخدم تبريراً مستمداً من مذكرة الرئيس في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ التي تحدثت عن «مقاتلين خارجين على القانون» ـ كان يعتقد أن الأمر يستوجب إجراءات إضافية أكثر فظاظة لأن هناك «مقاتلين خارجين على القانون» مندسين مع أسرى حرب أعداء ومدنيين ومعتقلين جنائيين. وأعتقد قائد القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ ـ بناء على نصيحة القاضي مستشار أركانه ـ أنه يملك بالضرورة سلطة القائد في مسرح حرب لإعلان سياسة من هذا القبيل، ولاتخاذ قرارات نهائية في ما يتعلق بتصنيف المعتقلين وفقاً لمعاهدات جنيف. واعتبرت القيادة المركزية سياسة القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ عدوانية بدرجة غير مقبولة، وفي يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ سحب قائد القيادة الأمامية توجيهه الذي كان قد أصدره في أيلول/سبتمبر ونشر أساليب أقوى بصورة طفيفة فحسب من تلك الواردة في الدليل الميداني FM 34-52. وقد سمحت مذكرة السياسة التي أعلنت على مستوى القيادة الأمامية المنتشرة لأفغانستان ـ ٧ بالترجمة في عدد من المجالات، **ولم تضع بصورة ملائمة وصريحة الحدود لأساليب الاستجواب. وقد ساهم وجود التباس وعدم اتساق في سياسات أساليب الاستجواب في الاعتقاد بأن أساليب الاستجواب الإضافي مرضيّ منها.**

(*) القائد العام للقوات الأمريكية في العراق من بداية الغزو حتى آب/اغسطس ٢٠٠٤ (المحرر).

عمليات الاعتقال والاستجواب

من خبرته في غوانتانامو، دعا الميجور جنرال ميللر جنود الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية للعمل متعاونين، على أن تقوم الشرطة العسكرية بـ «تحديد الشروط» لعمليات الاستجواب. وقد تضمّن هذا الدور للشرطة العسكرية التجميع السلبي للمعلومات بشأن المعتقلين، وكذلك دعم الحوافز التي يوصي بها المستجوبون العسكريون. وقد أدت هذه الإجراءات المتضافرة عملها بصورة فعالة في غوانتانامو، خاصة في ضوء النسبة العالية التي قاربت ١ إلى ١ بين الشرطة العسكرية ومعتقلين راضخين في معظمهم. مع ذلك، فإن النسبة في العراق، وبالأخص في أبو غريب ـ بين الشرطة العسكرية ومعتقلين يظهرون عناداً مراراً وتكراراً ـ كانت أصغر بشكل ملحوظ، عند واحد إلى ٧٥ في أبو غريب، ما جعل من العسير حتى متابعة التأكد من وجود السجناء. وبالإضافة إلى هذا، فلأن أبو غريب يقع في منطقة قتال، كانت الشرطة العسكرية مكلفة بالحماية الفعلية للمجمع، وكذلك حراسة قوافل الإمدادات إلى السجن ومنه. وزاد تعقيد هذه المشكلات نقص القيادة والإشراف والدعم التي تمسّ الحاجة إليها للوقوف في وجه مثل هذه الصعوبات.

في أوقات مختلفة، كانت الولايات المتحدة تجري عمليات اعتقال في نحو ١٧ موقعاً في العراق و٢٥ موقعاً في أفغانستان، بالإضافة إلى العملية الاستراتيجية في غوانتانامو. وقد بلغ العدد الإجمالي للمعتقلين الذين وقعوا في قبضة القوات الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ نحو ٥٠ ألفاً، ووصل الرقم الى ذروته ـ ١١ ألفاً ـ في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ وحده.

وفي العراق، لم يكن هناك فقط إخفاق في التخطيط لمواجهة مقاومة كبرى، إنما أيضاً في التكيّف بسرعة وبصورة مناسبة مع المقاومة التي أعقبت عمليات قتالية رئيسة. وكانت خطة الحرب التي وضعتها القيادة المركزية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قد افترضت ـ بصورة مسبقة ـ أن من شأن استقرار حميد وعمليات أمنية أن يسبقا تسليم الأمور الى سلطات العراق. وقد تضمّنت تصورات خطط الطوارئ التي شملتها هذه الخطة، تخريباً لمنشآت إنتاج النفط، ونشوء أعداد ضخمة من اللاجئين جراء الصراع الطائفي.

كانت العمليات القتالية الرئيسة قد أنجزت بسرعة فاقت ما كان متوقعاً. ثم بدأت فترة احتلال ومقاومة نشطة ومتنامية. وعلى الرغم من أن الإحاطة بصدام حسين لقيت مبدئياً ترحيباً من غالبية السكان، فإن الاحتلال أصبح مكروهاً بصورة متزايدة. وسريعاً ما أصبحت منشآت الاعتقال تحتجز إرهابيين عراقيين، وكذلك أجانب، فضلاً عن مزيج من أسرى الحرب الأعداء وغيرهم من المعتقلين الأمنيين والمجرمين، وبالتأكيد بعض المتهمين نتيجة للمنافسات الفئوية. فكانت منشآت الاعتقال السبع عشرة في العراق ـ وأكبرها هو أبو غريب ـ تضمّ أعداداً من المعتقلين تصل إلى ٧ آلاف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، مع قوة حراسة قوامها ٩٠ فرداً فقط من لواء الشرطة العسكرية رقم ٨٠٠. فكان أبو غريب مكتظاً فوق طاقته بصورة خطرة، ويعاني قلة المصادر والتعرض المستمر للهجمات. وقد توفي خمسة جنود أمريكيين نتيجة هجمات بمدافع الهاون على أبو غريب. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٣ قصف أبو غريب ٢٥ مرة بالهاونات، وفي ١٦ آب/أغسطس قتل خمسة من المعتقلين وجرح

٦٧ آخرون في هجوم بالهاون. وأدى هجوم بالهاون في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى قتل ٢٢ معتقلاً.

إن بالإمكان اقتفاء آثار مشكلات أبو غريب في جانب منها بالرجوع إلى طبيعة وتاريخ وحدات الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية مؤخراً في أبو غريب. فلقد حدّدت للواء الشرطة العسكرية رقم ٨٠٠ مهلة سنة واحدة ليخطط لعمليات اعتقال في العراق. وكانت التوقعات الأصلية تتصوّر إقامة اثنتي عشرة منشأة اعتقال في مناطق خلفية غير معادية، مع وجود يتراوح بين ٣٠ ألفاً و١٠٠ ألف من أسرى الحرب الأعداء. وعلى الرغم من أن خطة لواء الشرطة العسكرية رقم ٨٠٠ كانت قد خططت للتدريب على عمليات اعتقال لصيف عام ٢٠٠٢، إلا أنها ألغت خطتها بسبب انقطاع في المتاح من أعداد الجنود والوحدات ناشىء عن تعبئة قوات احتياطي الشرطة العسكرية في أعقاب ١١/٩. وعلى الرغم من أن استعداد اللواء رقم ٨٠٠ قد أكدته قيادة قوات الجيش الأمريكي، إلا أن الانتقال الفعلي لهذه القوة إلى العراق كان متسماً بالفوضى. لقد ألغيت «قائمة انتشار القوة المقسم إلى مراحل زمنية» التي كانت تتضمّن برنامج التدفق المخطط للقوات إلى مسرح العمليات، لصالح أوامر بانتشار جزئي للوحدات قائم على الاستعداد الفعلي للوحدة وقوة طواقم الأفراد. وكان العتاد والقوات يصلان بغير التعاقب المخطط لهما، ونادراً ما كانا يصلان معاً. كان الارتجال هو الأمر اليومي. وبينما تغلّب بعض الوحدات على هذه الصعاب، كانت الكتيبة رقم ٨٠٠ بين أدناها من حيث الأولوية، ولم تكن لديها القدرة على التغلب على النواقص التي كانت تواجهها.

أما الكتيبة رقم ٢٠٥ للمخابرات العسكرية، فقد انتشرت لدعم قوة المهام المشتركة المتجمعة ـ ٧ (مقر القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧) التي تقوم في الأحوال العادية بتزويد عتاد الأسلحة بالقدرة المخابراتية. ومع ذلك، لم تكن كافية لتوفير نوع الدعم الذي تحتاج إليه القيادة الأمامية ـ ٧، خاصة في ما يتعلق بالمستجوبين والمترجمين. وتمّت تعبئة وحدات إضافية لسدّ الفجوات، ولكن بينما كانت وحدات المخابرات العسكرية أكثر استعداداً من نظيراتها في الشرطة العسكرية، كان عدد الوحدات المتاح غير كاف. وعلاوة على هذا، فإن تعاون الوحدات كان ضعيفاً، لأن عناصر من وحدات مختلفة يصل عددها إلى ست كانت مفصولة لمهمة الاستجواب في أبو غريب. وقد تأكدت أهمية هذه المشكلات بانقسام بين طواقم أفراد المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية، بمن فيهم قادة الكتائب أنفسهم.

الإساءات

حتى يوم كتابة هذا التقرير، كان قد وقع نحو ٣٠٠ حادث إساءة مزعومة للمعتقلين عبر «مناطق العمليات المشتركة». وبين ١٥٥ تحقيقاً مكتملاً، أدى ٦٦ تحقيقاً إلى التأكيد بأن معتقلين تحت سيطرة القوات الأمريكية قد أسيء إليهم. وكانت قد صدرت بالفعل العشرات من العقوبات غير القضائية. وثمة حالات أخرى في مراحل مختلفة أحيلت على القضاء العسكري.

ومن حالات الإساءة الست والستين التي تأكد استنادها إلى أدلة جوهرية، فإن ثماني حالات وقعت في غوانتانامو، وثلاثاً في أفغانستان وخمساً وخمسين في العراق.

وكان نحو ثلث الحالات فقط ذا علاقة بالاستجواب، والثلثان الآخران لأسباب أخرى. وكانت هناك خمس حالات وفاة بين المعتقلين نتيجة الإساءة من جانب أفراد طواقم أمريكيين أثناء عمليات الاستجواب. وتوفي كثيرون غيرهم لأسباب طبيعية ونتيجة لهجمات العدو بمدافع الهاون. وهناك ٢٣ حالة وفاة بين المعتقلين لا تزال قيد التحقيق، ٣ في أفغانستان و٢٠ في العراق. ويزعم أن ثمانيَ وعشرين من حالات الإساءة تشمل قوات العمليات الخاصة. ومن بين ١٥ من حالات قوات العمليات الخاصة التي أقفلت ملفاتها، فإن عشر حالات اعتبرت على أنها تفتقر إلى أدلة جوهرية، وخمساً أدت إلى إجراء تأديبي. وقد وجدت مراجعة جاكوبي لعمليات الاعتقال التي نفذتها قوات العمليات الخاصة عدداً من الإساءات والأسباب المتنوعة مماثلاً في اتساعه وضخامته لتلك التي وجدت منتشرة بين القوات التقليدية.

ولقد كان من الممكن تجنب السلوك الشاذ الذي وقع في المناوبة الليلية في زنزانة القسم رقم واحد في أبو غريب لو توفر السليم من التدريب والقيادة والإشراف. وعلى الرغم من أن أعمال الإساءة حدثت في عدد من المواقع، فإن تلك التي وقعت في زنزانة القسم رقم واحد كانت ذات طبيعة فريدة عززتها ميول ضباط الصف المناوبين. ولو أن ضباط الصف هؤلاء تصرفوا كما كان يتصرف أولئك الذين يناوبون نهاراً، لما وقعت تلك الأفعال التي وصفها أحد المشاركين بأنها كانت «لمجرد الهزل».

وفي ما يتعلق بالإساءات في سجن أبو غريب، فإن الأثر قد تضخم بفعل الحقيقة التي خلقتها الصور الفوتوغرافية التي كان لها فعل الصدمة في أنحاء العالم في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. فعلى الرغم من أن القيادة المركزية كانت قد تناولت علناً هذه الإساءات في بيان صحفي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، فقد ظلت الصور حبيسة عملية التحقيقات الجنائية الرسمية. وتبعاً لهذا، فإن أعلى مستويات القيادة، وكذلك الزعامات في وزارة الدفاع، لم تكن قد أبلغت بصورة كافية، ولا كانت مستعدة بدرجة كافية للرد على الكونغرس والرأي العام الأمريكي حينما نشرت الصحف نسخاً من هذه الصور.

السياسة ومسؤوليات القيادة

كانت سياسات الاستجواب في ما يتعلق بالعراق ـ حيث وقعت غالبية الإساءات ـ غير مناسبة أو كانت معيبة في بعض الجوانب على ثلاثة مستويات: وزارة الدفاع، والقيادة المركزية/مقر القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧، وسجن أبو غريب. وكما لاحظنا بالفعل، فإن التغييرات في سياسات الاستجواب التي أدخلتها وزارة الدفاع بين ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ كانت عنصراً ساهم في الارتيابات في الميدان بشأن أي الأساليب التقنية هي المخوّل بها. وعلى الرغم من أن وزير الدفاع قد قصرها تحديداً على غوانتانامو، وتطلبت موافقته الشخصية (وقد أعطيت في حالتين اثنتين فقط)، فإن إجمالي الأساليب الخاصة بغوانتانامو هاجرت إلى أفغانستان وإلى العراق، حيث لم تكن محدودة ولا محمية.

وعلى المستوى العملياتي، في غياب توجيه محدد من القيادة المركزية، اعتمد المستجوبون في العراق على الدليل الميداني FM 34-52، وعلى وسائل غير مرخص بها كانت قد هاجرت من

أفغانستان.وفي يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وقعت القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ أول سياسة لمسرح العمليات بشأن الاستجواب، وهي تلك التي احتوت عناصر من السياسة التي كانت قد تمّت الموافقة عليها لغوانتانامو وعناصر من سياسة قوات العمليات الخاصة. والسياسات التي كانت قد تمّت الموافقة على استخدامها مع معتقلي القاعدة وطالبان ـ الذين لم تمنح لهم حماية معاهدات جنيف ـ أصبحت الآن مطبقة على معتقلين يندرجون فعلاً تحت ضمانات معاهدات جنيف.

لم توافق القيادة المركزية على السياسة المعلنة يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الأمر الذي أدى إلى سياسة أخرى وقّعت يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وهذه كانت تعكس بصورة جوهرية صيغة عام ١٩٨٧ التي مضى زمنها من الدليل الميداني FM 34-52. مع ذلك، فإن صيغة ١٩٨٧ كانت تخوّل المستجوبين السيطرة على كافة جوانب الاستجواب «لتشمل الإضاءة والحرارة، وكذلك الطعام والملبس والمأوى الذي يقدم للمعتقلين». وقد أخرج هذا على وجه التحديد من صيغة ١٩٩٢ الحالية. وأدى هذا بوضوح إلى التباس بشأن أي الممارسات كانت مقبولة. **ولا نستطيع أن نكون على يقين بشأن كم كان يمكن لعدد الإساءات ومدى قسوتها أن يتراجع لو أنه كان هناك إرشاد مبكر ومتسق من مستويات أعلى. مع ذلك، فإن مثل هذا الإرشاد كان مطلوباً، والأحرى أنه كان سيحدث أثراً يحدّ من أعداد الإساءات وقسوتها.**

على المستوى التكتيكي، فإننا نتفق مع استنتاج تحقيق جونز/فاي (Jones/Fay) بأن طواقم أفراد المخابرات العسكرية تتقاسم المسؤولية عن الإساءات في سجن أبو غريب مع جنود الشرطة العسكرية على النحو المذكور في تحقيق تاغوبا (Taguba). لقد وجد تحقيق جونز/فاي ٤٤ حالة إساءة مزعومة، بعضها ذكره أيضاً تقرير تاغوبا. وقد شمل عدد من هذه الحالات أفراد من طواقم المخابرات العسكرية كانوا يوجّهون أعمال أفراد طواقم الشرطة العسكرية. مع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أنه من بين الـ ٦٦ من حالات الإساءة التي أغلقت ملفاتها في غوانتانامو وأفغانستان والعراق التي ذكرها المفتش العام للبحرية الأمريكية، فإن نسبة الثلث فقط كانت لها علاقة بالاستجواب.

وتتفق المجموعة الحالية مع النتائج التي انتهت إليها تحقيقات تاغوبا وجونز/فاي والقائلة بأن مشكلات جسيمة في مجال القيادة في اللواء رقم ٨٠٠ للشرطة العسكرية واللواء رقم ٢٠٥ للمخابرات العسكرية، وتشمل قائد الكتيبة رقم ٣٢٠ للشرطة العسكرية، ومدير المركز المشترك لاستخراج المعلومات والاستجواب، سمحت بالإساءات في أبو غريب. وتتبنى المجموعة الإجراءات التأديبية التي اتخذت نتيجة لتحقيق تاغوبا. وتتوقع المجموعة أن يتخذ تسلسل القيادات إجراءات تأديبية إضافية نتيجة لاستنتاجات تحقيق جونز/فاي.

إننا نعتقد أنه كان يتعيّن على اللفتنانت جنرال سانشيز أن يتخذ إجراء أشد في تشرين الثاني/نوفمبر حينما أدرك المدى الذي بلغته مشكلات القيادة في أبو غريب إذ كانت محاولته لتوجيه النصح للبريغادير جنرال كاربنسكي ـ على الرغم من كونها محاولة حسنة النيّة ـ غير

كافية في منطقة قتال وسط مقاومة خطيرة ومتنامية. وعلى الرغم من أن اللفتنانت جنرال سانشيز كانت لديه مهام أكثر إلحاحاً من التعاطي شخصياً مع عيوب الإدارة والمصادر في أبو غريب، فإن الميجور جنرال ووجداكوفسكي وأركانه كان لا بد من أن يروا أن المطالب الملحّة توضع أمام أعين القيادة الأعلى من أجل الحصول على أصول إضافية. ونحن نتفق مع استنتاجات جونز/فاي بأن اللفتنانت جنرال سانشيز والميجور جنرال ووجداكوفسكي قد أخفقا في تأمين طاقم ملائم للإشراف على عمليات الاعتقال والاستجواب.

مع ذلك، نلاحظ ـ من زاوية مسؤوليات القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ ـ أنها لم تزوّد أبداً بمصادر كاملة لمواجهة حجم مهمتها وتعقيداتها. لقد استغرقت الأركان المشتركة والقيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ والقيادة المركزية وقتاً أطول مما ينبغي للانتهاء من «الوثيقة المشتركة للتزود بالأفراد» (JMD). فلم تتم الموافقة عليها نهائياً حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أي بعد ستة أشهر من بداية المقاومة. وفي وقت ما، كان لدى القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ عدد لا يزيد على ٤٩٥ فرداً فقط من العدد الذي رخص لها به من أفراد الطواقم، وهو ١٤٠٠. فكانت القيادة محملة بتعقيدات إضافية ترتبط بمهمتها لدعم سلطة التحالف المؤقتة.

وما إن أصبح واضحاً في صيف عام ٢٠٠٣ أن هناك مقاومة كبرى متنامية في العراق، مع وجود احتمال أسر عدد كبير من مقاتلي العدو، كان يتعيّن على كبار القادة أن يتحركوا لتلبية الحاجة إلى قوات إضافية من الشرطة العسكرية. ومن المؤكد أنه بحلول تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ـ حينما بلغ القتال ذروة جديدة ـ كان يتعيّن أن يكون القادة والأركان من القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ وصولاً إلى القيادة المركزية، حتى رؤساء الأركان المشتركة، قد عرفوا بأمر أوجه القصور الخطيرة التي تعانيها الكتيبة رقم ٨٠٠ من لواء الشرطة العسكرية في أبو غريب، وأن يكونوا قد استجابوا لها. وكان يتعيّن أن تكون القيادة المركزية وهيئة الأركان المشتركة قد بحثتا على الأقل إضافة قوات إلى مهمة عمليات الاعتقال/الاستجواب. إن تقدير هذه المجموعة هو أنه يتعيّن في المستقبل ـ وبالنظر إلى حساسية هذا النوع من المهام ـ أن يؤمّن مكتب وزير الدفاع لنفسه أن لا يحدث قصور جسيم في مهام الاعتقال/الاستجواب.

كانت هناك خيارات عديدة متاحة لقائد القيادة المركزية ومن فوقه، بما في ذلك إعادة تحديد مواقع أصول الجيش الأمريكي الموجودة بالفعل في مسرح العمليات، والمراقبة العملياتية (OPCON) لوحدات الشرطة العسكرية في المسرح وتعبئة ونشر قوات إضافية من داخل الأراضي القارية للولايات المتحدة. وليس هناك دليل على أن أياً من كبار الضباط المسؤولين بحث أياً من هذه الخيارات. وما كان يمكن ـ وينبغي ـ عمله بسرعة أكبر يتضح من حقيقة أن عملية الاعتقال/الاستجواب في العراق يوجهها الآن ضابط برتبة ميجور جنرال يرفع تقاريره مباشرة إلى قائد القوات المتعددة الجنسيات للعراق (MNFI). إن وحدات زائدة من الشرطة العسكرية ـ مزودة بالأفراد إلى حدّ التمام، ومجنّدة على الوجه الأنسب بالمعدات ـ تؤدي المهمة التي عهد بها من قبل إلى كتيبة واحدة بعدد من الأفراد أقل من المفترض، ذات تدريب سيىء وتجهيز غير كاف وقيادة ضعيفة.

وبالإضافة إلى مشكلات القيادة التي سبق ذكرها في اللواء رقم ٨٠٠ للشرطة العسكرية، كانت هناك سلسلة من علاقات القيادة المتشابكة. تراوحت هذه المشكلات من تسلسل قيادة عسكرية يفتقر إلى الوضوح، إلى علاقة مراقبة تكتيكية للواء رقم ٨٠٠ مع القيادة الأمامية المنتشرة ـ ٧ التي يبدو أن قائد هذا اللواء لم يفهمها فهماً كافياً، وتحديد ملتبس وغير عادي لمسؤوليات الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية في أبو غريب. **والفشل في الاستجابة بصورة ملائمة لتقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في أعقاب زيارتيها لأبو غريب، هو مؤشر على ضعف القيادة في أبو غريب. ولم تكن هذه العلاقات غير المُرضية قائمة في غوانتانامو ولا في أفغانستان.**

خاتمة

لقد عوملت الغالبية الساحقة من المعتقلين في غوانتانامو وأفغانستان والعراق بالطريقة الملائمة، وجرت عمليات الاعتقال في الجانب الأكبر منها بما يتفق مع السياسة والتوجيهات الأمريكية. وقد سلموا كميات كبيرة من معلومات المخابرات التي يمكن العمل على أساسها للتعامل مع المقاومة في العراق، وسلموا معلومات استراتيجية ذات قيمة في الحرب العالمية على الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإن كثيراً من المعلومات في تقرير لجنة التحقيق في أحداث ١١/٩ الذي نشر مؤخراً ـ حول تخطيط وتنفيذ الهجمات على مركز التجارة العالمية والبنتاغون – جاء من استجواب معتقلين في غوانتانامو وغيرها.

وقد أوضحت القاضية ساندرا داي أوكونر ـ في ما كتبت معبّرة عن رأي الأغلبية في المحكمة العليا للولايات المتحدة في **دعوى حمادي ضد رامسفيلد** يوم ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ـ أن «الغرض من الاعتقال هو منع الأفراد المقبوض عليهم من العودة إلى ميدان القتال وحمل السلاح مرة أخرى». ولكن عمليات الاعتقال تفيد أيضاً في تحقيق غرض أساس هو جمع المعلومات. وليست هذه مصالح متنافسة إنما هي أهداف ملائمة يمكن للولايات المتحدة أن تسعى لتحقيقها بصورة قانونية.

وعلينا أن نؤكد أن عشرات الآلاف من الرجال والنساء في البزة العسكرية، يبذلون أقصى جهدهم كل يوم، في ظل أحوال شاقة وخطرة، ليؤّمنوا حريتنا وحرية الآخرين. وبالمعايير التاريخية، فإنهم يوضعون على مستوى بعض من أفضل العسكريين تدريباً وانضباطاً ومهنية من الرجال والنساء في تاريخ أمتنا.

وفي حين أن أي إساءة هي أكثر مما ينبغي، فإننا نرى علامات على أن وزارة الدفاع هي الآن على طريق إلى تناول الإخفاقات الشخصية والمهنية ومعالجة الأسباب الكامنة لهذه الإساءات. ونتوقع لأية حوادث إساءة ممكنة تقع مستقبلاً أن تكتشف بالمثل، وأن تظهر تقارير عنها نتيجة الإحساس ذاته بالنزاهة الشخصية والواجب الذي ميّز كثيرين ممن خرجوا عن مألوفهم ليفعلوا هذا في معظم الحالات. إن الأذى الذي تلحقه هذه الحوادث بالسياسة الأمريكية وبصورة الولايات المتحدة بين الشعوب التي نحتاج إلى تأييدها في الحرب العالمية على الإرهاب وبالروح المعنوية لقواتنا المسلحة، ينبغي ألا تتكرر.

توصيـات

إن جهود وزارة الدفاع للإصلاح ماضية، والمجموعة تشيد بهذه الجهود. ويجري مكتب وزير الدفاع ورؤساء الأركان المشتركة وفروع القوات المسلحة مراجعات شاملة بشأن الطريقة التي تتغير بها العمليات العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة. والآن تدرك فروع القوات المسلحة المشكلات، وتدرس كيفية تكييف مكوّنات القوة والتدريب والعقيدة والمسؤوليات مع مزيج القوات العاملة والاحتياط والحرس (القومي) والمتعاقدين لتضمن أن نكون أفضل استعداداً في الحرب على الإرهاب.

وقد راجعت المجموعة العديد من عمليات التفتيش والتحقيقات والتقديرات التي أسفرت عن ٣٠٠ توصية لأعمال تصحيحية لمعالجة مشكلات ترتبط بعمليات الاعتقال التي تقوم بها وزارة الدفاع. وبالنسبة إلى الجانب الأكبر منها، تتبنّى المجموعة هذه التوصيات. وفي بعض المجالات لا تمضي التوصيات بعيداً إلى حدّ كاف ونحن نزيد عليها. ونقدم توصيات إضافية لمعالجة مجالات ذات صلة لم تغطها تحليلات سابقة.

إن المجموعة المستقلة تقدم التوصيات الإضافية التالية:

١ ـ يتعيّن على الولايات المتحدة أن تفعل المزيد لتحديد سياستها، ما هو قابل للتطبيق منها على وزارة الدفاع، وعلى الوكالات الحكومية الأخرى، وبشأن تصنيف وتحديد الوضع القانوني لكافة المعتقلين في انطباقه على عمليات ومسارح (عمليات) متباينة. ويتعيّن عليها أن تحدّد وضعهم القانوني ومعاملتهم بطريقة تتسق مع الأحكام القانونية الأمريكية، ومع العقيدة العسكرية، ومع التفسير الأمريكي لمعاهدات جنيف. إننا نوصي بتخصيص دعم إضافي عملياتي، وتعيين أفراد طواقم قضاة الأركان في المناصب الملائمة، بغرض تسريع عملية المراجعة لإطلاق سراح المعتقلين.

٢ ـ تحتاج وزارة الدفاع إلى تناول وتطوير عقيدة مشتركة لتحديد التكافل المناسب بين المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية في منشآت الاعتقال. إن معنى التوجه ـ مثل «تحديد الشروط» الذي تستخدمه الشرطة العسكرية للاستجواب ـ يحتاج إلى أن يعرّف بدقة. ولقد حثّ الميجور جنرال تاغوبا على أن تعزز عمليات الاعتقال كافة في ظل مسؤولية قائد واحد يرفع تقاريره مباشرة إلى قائد القوة الأمامية المنتشرة ـ ٧. وقد تمّ إنجاز هذا التغيير بالفعل، ويبدو أنه ينجز المهمة بصورة فعّالة. وبخلاف نقص القيادة، فإن عيوب التدريب في كل من وحدات الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية قد ذكرت غالباً باعتبارها الإجراءات التي تمسّ الحاجة إليها لمنع الإساءة إلى المعتقلين. ونحن نؤيد التوصيات بشأن التدريب التي فصلتها التقارير التي نشرت نتيجة لمراجعات أخرى متعددة.

٣ ـ إن الأمة بحاجة إلى مزيد من المتخصصين في عمليات الاعتقال/الاستجواب، بمن فيهم اللغويون والمستجوبون والمخابرات البشرية ومكافحة المخابرات والشرطة الإصلاحية والعلماء السلوكيون. ولا بد من أن تدرج في الوقت نفسه مرافق التطوير المهني وأنظمة الإدارة الميدانية الوظيفية. وتوافق المجموعة على أن قدراً من استخدام المتعاقدين في عمليات الاعتقال لا بد من أن يستمر في المستقبل المنظور. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة الى الحاجة إلى

مترجمين فوريين ومستجوبين مؤهلين، وسيتطلب هذا إشرافاً صارماً.

٤ ـ يتعيّن أن تشارك قيادة القوات المشتركة في رئاسة فريق عمليات القوات المشتركة المتكاملة من أجل تطوير «مفهوم عملياتي جديد لعمليات الاعتقال في منطقة الحرب الجديدة» التي تشمل الحرب العالمية على الإرهاب. وينبغي أن يركّز هذا في وقت مبكر على عمليات الاعتقال أثناء الحملات المضادة للمقاومة، وعمليات تحقيق الاستقرار التي يمكن أن لا تنطبق فيها مفاهيم مألوفة عن المناطق الأمامية والمناطق الخلفية. كما يتعيّن توجيه الانتباه للإعداد للأحوال التي يتقوّض فيها حفظ القانون في مشكلة العتاد في دولة محتلة أو دولة فاشلة. وتوصي اللجنة بضرورة دراسة فكرة منشأة اعتقال قابلة للانتشار (للنقل) وتنفيذها على نحو ملائم.

٥ ـ من الواضح أن بنية القوة في الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية على السواء غير كافية لدعم القوات المسلحة في هذا الشكل الجديد من أشكال الحرب. ويشير كل تحقيق راجعناه إلى عيوب في بنية القوة بقدر ما. وينبغي أن يكون هنا مزيج من الوحدات العاملة والاحتياطية لكل من المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية. وكذلك هناك حاجة إلى قوات أخرى، إلى جانب الجيش، لتحقيق تحسينات في بنية القوة. فهذه القوات لم يجر تناولها بشكل كاف في التقارير التي راجعتها المجموعة، ونحن نوصي بأن يقوم وزيرا البحرية والسلاح الجوي من جانبهما بمراجعات لبنية القوة لتحسين أداء سلاحيهما في عمليات الاعتقال.

٦ ـ إن سياسة وإجراءات موثقة جيداً بشأن أساليب استجواب متفق عليها هي أمور حتمية لمواجهة الأثر الخطير الراهن الذي يتركه ردّ الفعل إزاء الإساءات على جمع المعلومات (المخابراتية) القيّمة عن طريق عمليات الاستجواب. ونظراً للدور الحاسم للمخابرات في الحرب العالمية على الإرهاب، **فإن عدوانية الأساليب التقنية المستخدمة في الاستجواب لا بد من أن تقاس بقيمة المعلومات المطلوبة، بما يتضمن أهميتها وخطورتها وملاءمتها. وينبغي إعلان سياسة لعمليات الاستجواب في وقت مبكر، وأن تكون أساليب استجواب مقبولة لكل عملية مفهومة بوضوح من جانب أفراد طاقم الاستجواب كافة.**

٧ ـ يتعيّن على أفراد الطواقم كافة الذين يمكن أن يشتركوا في عمليات الاعتقال ـ منذ لحظة الاعتقال حتى لحظة التصرف النهائي ـ أن يشاركوا في برنامج للأخلاق المهنية يزوّدهم ببوصلة أخلاقية دقيقة لإرشادهم في وضع يكون غالباً مفعماً بالتزامات أخلاقية متصارعة. وينبغي أن يكون تطوير مثل هذا البرنامج ذي التوجه الأخلاقي ضمن مسؤولية الفروع المحدّدة للقوات بمساعدة يوفرها رؤساء الأركان المشتركة.

٨ ـ يتوجب تعريف خطوط هادية أوضح لتفاعل وكالة المخابرات المركزية مع وزارة الدفاع في عمليات الاعتقال والاستجواب.

٩ ـ تحتاج الولايات المتحدة إلى إعادة تحديد مقاربتها للقانون الدولي والإنساني المألوف والتعاهدي، وهو ما ينبغي أن يتكيّف مع وقائع طبيعة الصراع في القرن الحادي والعشرين. وحين تفعل الولايات المتحدة ذلك، ينبغي أن تؤكد على مستوى المعاملة بالمثل، على الرغم من تدنّي احتمال أن يشمل هذا القوات المسلحة للولايات المتحدة من جانب بعض أعدائها، وأن

يشمل الحفاظ على القيم المجتمعية للولايات المتحدة والصورة الدولية التي تنتج من الالتزام بالمعايير الدولية المعترف بها.

١٠ ـ ينبغي أن تستمر وزارة الدفاع في تعزيز علاقتها العملياتية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. **وتعتقد المجموعة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحتاج ـ بما لا يقل عن حاجة وزارة الدفاع ـ إلى أن تتكيف مع الوقائع الجديدة للصراع، وهي وقائع تختلف اختلافاً كبيراً عن البيئة الأوروبية الغربية التي استمد منها تفسير اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمعاهدات جنيف.**

١١ ـ سيكون مفيداً كخطوة تنظيمية أن تحدّد بؤرة داخل مكتب وكيل وزارة الدفاع للسياسة. وينبغي للبؤرة الجديدة بشأن شؤون المعتقلين أن تكلف بكافة جوانب سياسة الاعتقال، وأن تكون كذلك مسؤولة عن الإشراف على علاقات وزارة الدفاع مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٢ ـ ينبغي أن يضمن وزير الدفاع توظيفاً فعالاً لقنوات النقل السريع للتقارير بشأن توصيل أخبار سيئة إلى قيادة وزارة الدفاع دون المساس بأية أفعال جنائية أو تأديبية جارية بالفعل. وتوصي المجموعة ببحث اتخاذ إجراءات تكيّف مشتركة على غرار عملية الإخطار الخاصة التي ينفذها السلاح الجوي.

١٣ ـ **تلاحظ المجموعة أن تحقيق جونز/فاي قد ذكر بعض أفراد الطواقم الطبية لإخفاقهم في رفع تقرير عن الإساءة إلى المعتقلين. وكما لوحظ في ذلك التحقيق، ينبغي أن يتضمن التدريب الالتزام برفع تقرير عن إساءة وقعت لمعتقل.** كما تلاحظ المجموعة أن المفتش العام للجيش قد وجد نواقص كبيرة في التدريب، وفي بنية القوة بالنسبة الى النظافة الميدانية والطب الوقائي ومتطلبات العلاج الطبي للمعتقلين. وفيما تقوم وزارة الدفاع بتحسين بنية القوة والتدريب لعمليات الاعتقال، يتعيّن عليها أن توجّه انتباهها إلى الحاجة إلى قيام أفراد الطواقم الطبية بفحص ومراقبة أفراد طواقم الاعتقال والمعتقلين.

١٤ ـ ولسوف يتطلب التكامل بين التوصيات في هذا التقرير، وكافة الجهود الأخرى الجارية بشأن عمليات الاعتقال، مزيداً من الدراسة. ولا بد من تناول تحليل ديناميات البرامج وتأثيرات المصادر، بهدف تقدير نفقات التناوب ونفقات الفرص ذات العلاقة □

الأسرة العربية: مقاربات نظرية(*)

الطاهر لبيب

أستاذ جامعي ـ تونس.

ليس الموضوع، هنا، تناول الأسرة العربية وإنما تناول الرؤى والمقاربات المتصلة بها في الدراسات العربية. ولعل أول ما تكون الإشارة إليه أن «التخصص» العربي في «الأسرة العربية» قلّما يكون فيه تعريف للأسرة، وأن المصطلح نفسه غير ثابت: عائلة، أسرة، عربية، عربية إسلامية، إضافة إلى العائلة/الأسرة المسلمة(١). هكذا يبدو، بدءاً، تناول «الأسرة العربية» مواجهاً لصعوبات غير منتظرة. إن الأسرة غير المحددة، اصطلاحاً، موصوفة بأنها عربية. وهذا يفترض ـ افتراضاً فقط ـ إمكانية دراستها على أنها كذلك. وليس هذا ـ كما سنرى ـ أمراً مفروغاً منه، نظرياً ومنهجياً.

(*) في الأصل ورقة قدمت للاجتماع الإقليمي للخبراء حول تمكين الأسرة العربية الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ اسكوا، بيروت، ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(١) نستعمل كلمة أسرة الأكثر شيوعاً، رغم أنها في بعض الدراسات لا ترادف العائلة. انظر مثلاً: زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٤٣. «كلمة أسرة تحمل في معناها صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في العصر الجاهلي، حينما كان الناس مرتبطين بالقبائل والعشائر والبطون (...) ومن هنا يبدو أن كلمة أسرة هي في نطاق معنى الفعل أَسَرَ، ولعلها صيغة أخرى للفعل أَزَرَ بمعنى ناصر وقوى وشدد بتبديل السين بالزاي، وهذا أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية (.....). أما كلمة عائلة فمستحدثة مشتقة من الفعل «عال» وتكشف لنا عن المعنى المراد بها، كونها مجموعة الأفراد الذين يعيلهم معيل أو كاسب. لذلك نفضل استعمال كلمة أسرة للدلالة على أصغر تشكيلة أو جماعة قبلية وادناها في سلم حساب النسب. أما استعمال كلمة عائلة، فلا يكون، هنا، إلاّ في حالات الاستشهاد بنصوص تستعملها، كما هو الحال، مثلاً، عند هشام شرابي الذي يختار لفظة العائلة (الموسعة) المناسبة لحديثه عن البطركية، تاركاً لفظة الأسرة للعائلة الصغيرة الحجم. انظر، لاحقاً، الجزء المتصل بالرؤية البنيوية: البطركية.

ثم إن الرؤى والمقاربات التي سيكون التوقف عندها ليست إلّا توجهات كبرى، بارزة في الدراسات العربية. وإذا كانت «الرؤى» قد لا تثير إشكالاً، على الأقل في معناها المبسط ـ نظرة إلى المسألة ـ، فإن «المقاربات» التي سيتم إدراجها في هذه الرؤى أغلبها مقولات أو صياغات لمعاينات ليست لها مكونات المقاربة، بدءاً بالجهاز المفاهيمي الذي غالباً ما يبقى متسيباً، بلا ضبط أو مرجعية وبالإشكالية نفسها التي غالباً ما تتحول إلى مجرد «مشكلة» ويتحول معها الباحث إلى «حلّال مشاكل»! هذا ما يفسر أن تصنيف الرؤى والمقاربات لا يحيل، هنا، إلى المدارس المعروفة في العلوم الاجتماعية وإنما يحيل إلى «المادة المتوفرة». ولقد نُظر إلى الرؤى والمقاربات من وجهة سوسيولوجية، مع التركيز على مساهماتها وعلى حدودها النظرية، بوجه خاص. هذه الوجهة دفعت إلى التوقف طويلاً عند الرؤية البنيوية للبطركيّة، نظراً لتماسكها النظري من ناحية ـ بقطع النظر عن الرأي فيها ـ ونظراً لأن البطركية، ضمناً أو صراحة، موضوع مركزي للدراسات عن الأسرة والمرأة في الدراسات العربية. وإذا بدا التوقف غير كافٍ عند الرؤية التماسكية، بمقاربتيها الدينية والتنشيئية، فإن ذلك ليس تقليلاً من وزنهما في الدراسات العربية بقدر ما يعود إلى افتراض عدم الفائدة من عرض تفاصيل شرعية أو قيمية سلوكية معروفة. تبقى المساهمات «النسوية» التي لم يدرجها البحث ضمن تصنيفاته؛ معلوم أن بعضها كانت له الريادة في طرح إشكاليات كبرى في مواجهة «ذكورية» الدراسات العربية، ولكنه بقدر ما كان ممكناً ومبرراً إدراجها في تصنيفات علمية، لا جنسية، بدا صعباً وغير مبرر تمييز المقاربة «النسوية» في مجال البحث العلمي[٢].

وأما «المقارنة» بين الدراسات العربية والأجنبية فهي ليست إلّا من قبيل الإشارة وفي سياق المقاربة السوسيولوجية، تحديداً. إنها غير ممكنة وغير مفيدة بين رصيد نظري ومنهجي متراكم، له صيرورته وتقاليده وبين مساهمات ما زالت متفرقة، أغلبها لا يحمل إلّا توجهات ومقولات عامة يصعب ردها إلى أنساق قابلة للمقارنة. لهذا فإن الإشارة إلى الدراسات الأجنبية هي لتوصيف بعض ملامح الأسئلة فيها، لا أكثر.

أولاً: الرؤية التماسكية

هي رؤية وظيفيّة، أساساً، تقوم على تبرير التراتب والأدوار في الأسرة بالرابط المصلحي أو القيمي بين أفرادها، باعتبارها «جسماً» يحتاج إلى التماسك والانسجام. وهي لهذا، رؤية تستبعد، أصلاً، الصراع وما يتضمنه من استراتيجيات داخل الأسرة. إن مصدر «التماسك» فيها ليس الواقع الاجتماعي وإنما استقلالها عن هذا الواقع. وبما أنها، مع ذلك، من الرؤى

---

(٢) كمثال على قوة الطرح عند الباحثة العربية وعلى قدرته على التطور وعلى المراجعة الذاتية، انظر: كنزة لمراني العلوي: **الأسرة المغربية: ثوابت ومتغيرات**، تقديم فاطمة المرنيسي (الرباط: دار نشر أدنو، ١٩٨٦)، و«في التغير الأسري بالمغرب: ملاحظات على هامش بحث شخصي»، **الاجتهاد**، العددان ٣٩-٤٠ (١٩٩٨). إن نقدها الذاتي للمقاربات « المنطلقة من حساسية إيديولوجية نسوية» يؤكد، في الوقت نفسه، قيمتها كباحثة في سوسيولوجيا الأسرة وعدم جدوى تصنيفها في «نسوية» بحثية.

السائدة فمن المفيد عرض بعض ملامحها في مقاربتين لا تختلفان، جوهراً، ولو اختلفت آليتهما:

١ـ المقاربة الدينية

هناك حديث عن «الأسرة المسلمة»[٣] من وجهة انتماء أعضائها إلى الدين الإسلامي وما يتطلبه هذا الانتماء، تحديداً، من علاقات وقيم وسلوك. ليس لهذه الأسرة تعريف، لا لفظاً ولا اصطلاحاً، وإن كانت لها «أحوال فقهيّة». هناك نسب ونقابةُ نسبٍ ترعاه. وهو نسب أكبر حلقاته ستّ: الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والفخذ والفصيلة. وهذه الأخيرة أقرب إلى «البيت»، دون أن تكون الأسرة أو العائلة، تحديداً. وهناك القرابة القائمة، فقهاً، على الدم أو المصاهرة أو الرضاع. ثم هناك النكاح الذي يبقى عقده الأساسَ الفقهي للأسرة. لذلك فإن «نظام الأسرة»، فقهاً في الإسلام، يبدأ بالنكاح/ الزواج بأركانه ومحرماته وتعدده، الخ... وينتهي بانحلاله ومواريثه. هذا الغياب التعريفي للأسرة واضح في الفكر الإسلامي، بوجه عام، رغم أهمية «التنشئة» الإسلامية التي تُوكل إلى «الأسرة» في وحدتها وتماسكها. لهذا ليس مستغرباً أن لا نعثر في موسوعة **مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي**[٤] عن مصطلح العائلة أو الأسرة، في حين نجد مصطلحات القبيلة والعشيرة والنسب ـ بما فيه الوالدون والمولودون والمناسبون ـ كما نجد النكاح وآدابه، إضافة إلى مكارم الأخلاق وآداب الوالد والولد.

> **تذهب غالبية الدراسات العربية إلى اعتبار البطركية أهم ظاهرة تعيد إنتاجها الأسرة العربية عبر مراحل تطورها، وفي مختلف المجتمعات العربية، بمختلف تشكيلاتها وفي مدنها وأريافها، وفي ما يسود فيها من خطاب قيمي تربوي أو تعليمي.**

هذا، طبعاً، لا ينفي ولا يقلل من أهمية ما قام به بعض الإصلاحيين، إلى اليوم، من إبراز «التعارض الكبير الذي حصل بين طبيعة العلاقات الأسرية التي حاول الإسلام أن يثبتها من خلال مقاصده الأساسية، وبين المسار الذي سلكه عموم الفقهاء في أحكامهم المتعلقة بالأحوال الشخصية»[٥].

---

(٣) انظر مثلاً: **الاجتهاد**، العددان ٣٩- ٤٠ (١٩٩٨).

(٤) سميح دغيم، **موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي**، سلسلة موسوعة المصطلحات العربية والإسلامية (بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٠).

(٥) انظر: صلاح الدين الجورشي، «مظاهر التمييز داخل الأسرة في الفقه الإسلامي القديم»، **المجلة العربية لحقوق الإنسان** (تونس)، العدد ٧ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ٩٨ و١٠٢-٢٠٣. وقد أشار إلى أن «الانزلاق [يبدأ] مع تعريف الزواج الذي يُطلق عليه غالباً مصطلح «النكاح» الذي هو من تعاريفه «عقد تمليك انتفاع بالبضع وسائر بدن الزوجة».

إن الهدف، هنا، ليس استعراض الأحوال الفقهية وما امتد أو تعدل منها في «الأحوال الشخصية» وإنما هو، في مستوى المقاربة، الإشارة إلى أن الرؤية التماسكية الانسجامية لـ «الأسرة» المسلمة لا تقوم على تعريف محدد لهذه «الوحدة» التي أقام الإسلام عليها نظامه الاجتماعي. وهي إشارة مهمّة من وجهة أن ضرورة تطوير علم اجتماع «الأسرة المسلمة» لا تعني إمكانية بناء «علم اجتماع إسلامي» للأسرة، خلافاً لما يتراءى هنا وهناك. ولعل الملف الذي خصصته مجلة **الاجتهاد** للأسرة والمجتمع والدولة مثال مناسب، إذ الإعلان، في تقديم الملف، عن «الأسرة المسلمة» لم يغيّر من طبيعة البحوث الاجتماعية والأنثروبولوجية المقدمة فيه والتي بقيت كما عهدناها، بحوثاً عن الأسرة، لا دخل للإسلام في مقارباتها.

٢ـ المقاربة التنشيئية

تنزع هذه المقاربة إلى إسناد قوة الأصل المؤثر في المجتمع إلى «التنشئة» الأسرية، باعتبار أن الأسرة هي «المؤسسة التربوية الأولى». وهي تضيف إلى تعاريف الأسرة القائمة على الرابطة الزواجية وعلاقاتها ووظائفها أنها «مصدر كل تربية صحيحة يتأثر بها الطفل»[٦]. والتنشئة التي هي «في المفهوم التربوي صلب التربية ومعناها الاصطلاحي»[٧]، هي، من المنظور التربوي السائد في الكتابات العربية مرادف لـ «التطبيع»[٨].

وإذا كان لا أحد يشك في أهمية التنشئة الاجتماعية فإن ميكانيزماتها غير مدروسة بما فيه الكفاية. أما تأثيراتها فأغلبها قائم على افتراضات ومسلمات غير ثابتة علمياً. نبّه إلى ذلك، مثلاً، خلدون النقيب الذي لخص العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية في العائلة والصحبة والطبقة والمدرسة والبيئة والتواصل والدين والسياسة، وأشار إلى ضرورة الاحتراز من «الطريقة التي يعالج بها الكثير من المشكلات الاجتماعية، وربطها ربطاً ساذجاً بالعائلة، إلى درجة أصبحت العائلة الوسيلة التي تفسر بها مشكلات معيّنة، مثل الإدمان على المخدرات، والجريمة، والفشل في الحياة»[٩] وكذلك ضرورة الاحتراز في الحديث عن تأثيرات الوالدين في التنشئة، ومنها ما يتصل بممارسة القوة. وهو ميدان غير واضح جيداً حتى الآن، ولم يعالج معالجة نظرية وافية، ويحفل بتداخل كبير بين تأثير العائلة وتأثير الطبقة[١٠].

وبما أن محصلة التنشئة، بوجه عام، ومن جهة تربوية بوجه خاص، هي الاندماج في الجماعة، بالتربية على ثقافتها وعلى أن الخروج عنها يكلف ثمناً، فإن الرؤية التي من خلالها

---

(٦) إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦)، ص ٦٣.
(٧) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) خلدون حسن النقيب، **في البدء كان الصراع!: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة، عند العرب** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧)، ص ٢٣٠-٢٣١.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

تتم مقاربة التنشئة الأسرية هي من أكثر الرؤى تركيزاً على التماسك والتجانس. وهذا يصح بقدر ما يكون الرجوع إلى التقاليد والرصيد القيمي أو إلى الرافد الديني، كما هو الحال في كثير من الكتابات العربية التي منها كتابات تحمل عناوين سوسيولوجية(١١).

وكما هو معلوم فإن الرؤية التماسكية بمقاربتيها الدينية والتنشيئية، وما يرتبط بهما من اعتبارات سياسية قد أفرزت «تحفظات» على رؤى ومقاربات تحديثية مختلفة، لا على الصعيد العربي والإسلامي فحسب، وإنما كذلك على الصعيد الدولي، مثلما تبينه مداولات بعض هيئات الأمم المتحدة المتصلة بالأسرة والمرأة(١٢).

ثانياً: الرؤية البنيوية: البطركية

١ ـ كان ولا يزال لأطروحات هشام شرابي حول «البنية البطركية» أو «النظام الأبوي»(١٣) تأثير واسع في كتابات عربية تتناول بنية السلطة العربية بصورة عامة، وبنية الأسرة العربية وموقع المرأة فيها بوجه أخص. والواضح أن غالبية هذه الكتابات اختزالية أو انتقائية في رجوعها إلى أطروحات هشام شرابي وأنها ـ وهذا الأهم هنا ـ تدفع بها، تأويلاً أو إخراجاً لها من سياقها، نحو القول بأن البطركية من خصوصيات المجتمع العربي. ذلك أن هناك إصراراً في هذه الكتابات على تقديم التسلط، بما فيه التسلط الأسري وما يرتبط به من أوضاع المرأة، وكأنه ظاهرة خاصة بالمجتمع العربي أو هو أكثرها ترسخاً فيه من غيره، وذلك، لإبراز خطورته، من دون تقديم أدلة علمية تقوم على المعطيات المقارنة.

---

(١١) انظر، مثلاً، لا حصراً: ناصر، المصدر نفسه. فهذا الكتاب قد يخفي عنوانه وأبوابه «السوسيولوجية» المرجعية الدينية: ففيه الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ومن الآداب والقيم الأخلاقية الإسلامية. وليس هذا مأخذاً على الكتاب بقدر ما هو توضيح لحرص الرؤية التنشيئية العربية على الترسيخ في الثوابت.

(١٢) انظر مثلاً: **تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٦). إن قراءة هذا التقرير تبين أنه باستثناء تحفظ تونس المقتصر على عدم تعارض برنامج العمل مع القوانين التونسية فإن التحفظات العربية والإسلامية الأخرى كانت، حسب كثافتها، كما يلي: التعارض مع الإسلام/الشريعة/العقيدة-العلاقات الجنسية خارج الزواج الشرعي ـ الميراث ـ الإجهاض ـ الانحراف/الشذوذ الجنسي. وفي مراتب لاحقة: الإنجاب غير الشرعي ـ التثقيف الصحي خارج العائلة-تطابق أدوار المرأة والرجل ـ حرية الأبناء التربوية والأخلاقية. انظر أيضاً عرضاً نقدياً للتحفظات العربية على اتفاقية التمييز ضد المرأة في: ندى خليفة، «واقع تحفظات البلدان العربية على تطبيق اتفاقية التمييز ضد المرأة»، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد ٧ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠).

(١٣) انظر: هشام شرابي، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧). ثم صدر مع بعض التعديلات، تحت عنوان: هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح، ط ٢(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). ومن المفيد تتبع التعديلات التي تتجاوز تقنيات الترجمة لكتاب وضعه صاحبه، أصلاً، بالإنكليزية تحت عنوان: Hisham Sharabi, Neopatriarchy: *A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988).

في حدود الموضوع المطروح هنا، ولكن مع مراعاة التماسك العام لأطروحات هشام شرابي حول «النظام الأبوي المستحدث» وصيرورته التاريخية ـ الاجتماعية، لا بد من الإشارة، أولاً، إلى أن «مفهوم النظام الأبوي المستحدث [يشير] على السواء إلى بنى كبرى: (المجتمع، الدولة، الاقتصاد) وبنى صغرى: (العائلة أو الشخصية الفردية)»[١٤]. أما من ناحية اتصالها بالعائلة، فإن الأبوية المستحدثة «تتخذ العائلة الأبوية حجر زاويتها ومحتواها الأساسي. وهذه هي تاريخياً أصل المجتمع الأبوي المستحدث ونموذجه»[١٥]. أما من وجهة نظرية وحسب السياق، فإن النظام الأبوي «مقولة تحليلية أو نموذج مثالي أو مبدأ تفسيري أو نظرية شكلية»[١٦].

وأهمية هذه الإشارات تكمن في ما أفضى إليه هذا التصور للنظام الأبوي المستحدث من «مزايدة» على صاحبه في ترسيخ صورة العائلة التي يعاد إنتاج بنيتها في كل مستويات ومجالات المجتمع باعتبارها نموذجاً أصلياً، أو من وجهة معيارية، منشأ للظواهر التي تكتسح المجتمع والتي هي سلبية أساساً. والمنشأ هنا، يُحيل إلى بعض تعاريف التنشئة الاجتماعية السائدة في الكتابات العربية والقائمة على تضخيم دور العائلة فيها، تضخيماً لا مقابل له في الواقع الاجتماعي.

من المهم إذاً معرفة أن الأبوية، عند هشام شرابي، هي «مقولة اجتماعية اقتصادية تشير إلى مجتمع تقليدي وسابق على الحداثة»[١٧] وأن «الأبوية العربية المستحدثة المعاصرة [تشير] إلى ظاهرة محلية ناتجة عن الاحتكاك بالحداثة الأوروبية خلال العصر الإمبريالي»[١٨]، لذلك فإن القراءات السريعة التي اختزلت المقولة الاجتماعية/الاقتصادية إلى علاقة حياتية بين الرجل والمرأة أو بين الأب وأبنائه تختزل هذه المقولة البنائية في تجليات الحياة الأسرية اليومية.

ومع ذلك فإن المشكلة الأساسية هي في مقولات هشام شرابي «البنائية»، تحديداً: نحن أمام جهد نظري نادر، عربياً، في بناء نموذج تحليلي/تفسيري تحمله نزعة التحرير من التسلط الأبوي، في كل مستوياته وظواهره الاجتماعية، ولكنه نموذج متصلب أو متسلط البنية يقوم على الثابت (رغم القول بالمتغير)[١٩]، وبالتالي على استمرار القديم

---

(١٤) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٢١.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٠.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(١٩) من نوع: «لم يفترض نقاشنا أبداً أن للأبوية المستحدثة طبيعة أو خاصية دائمة وشاملة، بل أشار إلى بنية دينامية يتم النظر إليها من وجهة الأنواع والمراحل، أي برهات تطورها الاجتماعي/التاريخي». هذا صحيح من وجهة تاريخية باعتبار أن هشام شرابي تتبع بعض مراحل الأبوية التاريخية، ولكن خلفية هذا التتبع ونتائجه «البنائية» هي ثبات القديم وتحكمه في الحديث، رغم كل تجليات المستحدث. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٩.

كمحدد بنيوي (رغم القول بازدواجية أو ترابط القديم والحديث وما ينتج عنه من حداثة هجينة).

يتضح هذا عند الانتقال إلى «التشكل الاجتماعي للأبوية المستحدثة» وإلى علاقة العائلة بالقبيلة فيها. وهي علاقة لم تتخلص منها الدراسات الاجتماعية العربية عن الأسرة (أو العائلة) إلا في بعض مستويات العمل الإمبريقي ذلك أن ثنائية القديم والحديث التي ما زالت تتناقلها الدراسات الاجتماعية العربية تحيل دائماً إلى أصول أو امتدادات قبلية في الأسرة العربية. وهذه الإحالة التاريخية أو البنائية مستمرة حتى في مجتمعات عربية لم تعد فيها للقبيلة، كمؤسسة، دلالة بنائية في المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي. وهي إحالة تحد من إمكانية تعميم النموذج المثالي للأبوة العربية المستحدثة لأنه لا يعود، تحليلياً وتفسيرياً، إلى واقع عربي معاصر، متنوع التشكيلات والظواهر. يرى هشام شرابي أن «البنية القبلية، وهي النوع القديم للتشكل الأبوي، [بقيت] مستمرة في كافة أنواع المجتمع الأبوي بما في ذلك «الحديث» منها. والقبيلة خصوصية أساسية يستحيل بدونها فهم الطبيعة للأبوية العربية المستحدثة»[٢٠].

> كان ولا يزال لأطروحات هشام شرابي حول "البنية البطركية" أو "النظام الأبوي" تأثير واسع في كتابات عربية تتناول بنية السلطة العربية بصورة عامة، وبنية الأسرة العربية وموقع المرأة فيها بوجه أخص.

وهكذا، ورغم إرهاصات التغير في بناء العائلة (وأبرزها ظهور الأسرة «النووية» التي يضيف البعض إليها «الديمقراطية»)، فإن العلاقة البنائية بين القبيلة والعائلة تبقى العلاقة التفسيرية أيضاً، في الاتجاهين: فكما أن بنية العائلة لا تفهم بدون البنية القبلية، كذلك «تعتبر العائلة حجر البناء في هيكل المجتمع العشائري. إن فهم البنية القبلية ـ أي بنية المجتمع الأبوي برمته ـ يفترض استيعاب الخاصية المميزة للعائلة العربية»[٢١] لذلك فإن «التحديدات» التي يميز بها هشام شرابي بين «أصناف العائلة» ما زالت هي: القبيلة والعشيرة والحمولة. هذا التمييز يتحكم أيضاً في المقارنة الإجمالية بين الحداثة والأبوية حيث تقوم على مقولات أساسية، منها أن التشريح الاجتماعي يقوم في المجتمع الحديث على الطبقة، وفي النظام الأبوي العربي على العائلة/العشيرة/الطائفة.

على أن النموذج الذي بناه هشام شرابي ـ رغم الجهد النظري المبذول فيه ـ أفضى إلى اعتبارات تغييرية متداولة، معهودة بخصوص بنية الأسرة العربية: أن الأسرة نتيجة للتحول الاقتصادي وقوة محركة له وإن الاستقلال الاقتصادي الذي قد ينتج عن هذا التحول هو الأساس لتغيير علاقة الأب بالأبناء، وللديمقراطية في الأسرة وأن المرأة هي المستفيدة

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٩.

الأولى من الانتقال إلى الأسرة الحديثة التي تتجاوز سلطة الأب وسيادة الذكر على الأنثى[٢٢].

٢ ـ ممن انعكست في تناولهم للأسرة العربية مقولات هشام شرابي الأساسية عن النظام الأبوي أو تطابقت، جوهرياً آراؤهم وآراؤه، حليم بركات في كتابه عن **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**[٢٣]. ورغم أن حليم بركات، يبدو أكثر رجوعاً مباشراً إلى معطيات الواقع المتغير من هشام شرابي، فإنه هو، أيضاً، يحاول رؤية بنيوية، للأسرة العربية ـ وعلى صعيد «المجتمع العربي» ككل ـ وإن كان ذلك، خلافاً لهشام شرابي، دون إفصاح كافٍ عن بنيوية هذه الرؤية، وبالتالي دون الإقدام على بناء النموذج النظري المناسب لذلك. ولعل اعتماد مقولات دون حصرها في نموذج تحليلي/تفسيري هو الذي أتاح له إمكانية عرض توجهات ومؤشرات متنافرة واعتماد مراجع ومعطيات تتنوع إشاراتها إلى المتغير ولكن محصلتها تؤكد الثابت لإبراز ما يتطلبه من «تغيير تجاوزي». ولعل أوضح ما يكون ذلك هو في الحديث عن العائلة/الأسرة[٢٤] كنواة للتنظيم الاجتماعي وعن الخصائص البنوية للعائلة العربية: ضمن سمات المجتمع العربي العامّة، يدرج حليم بركات اتصاف المجتمع العربي تقليدياً بالأبوية أو البطركية وبالنزوع إلى الاستبداد، مستشهداً بهشام شرابي[٢٥]. هذا بوجه عام، أما بالنسبة إلى الخصائص البنيوية للأسرة العربية المعاصرة فإنه، بعد التذكير بما اعتاد الباحثون المستشرقون والعرب من «وصف العائلة العربية التقليدية بأنها ممتدة (Extended) وأبوية (Patriarchal, Patrilineal, Patrilocal)، وبأنها تنزع نحو تفضيل الزواج من الأقارب (Endogamous)، وتسمح بتعدد الزوجات عند المسلمين»، يعتمد توصيفاً لا يختلف، في أبعاده الأساسية، عن هذه الأوصاف التي يشير إليها وإن كان يبرز ما هو ضمني فيها من اعتبار العائلة وحدة اجتماعية ويحاول، إدخال بعض النسبية على ثباتها[٢٦].

وبما أن هناك حرصاً على أن تكون الأبوية بعداً بنيوياً للمجتمع العربي، عامة، وللأسرة العربية بوجه خاص، فإن ما يمكن أن يكون تغيّراً في هذه الأبوية يبقى منظوراً إليه من زوايا نفسية أخلاقية بدرجة أولى، أي من زوايا الظواهر لا من زاوية بنيوية: «وكثيراً ما تُنسب إلى

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢٣) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) وهو أساساً، تطوير لكتاب: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، والذي اعتبره هشام شرابي كتاباً رائداً في منهجه النقدي وفي إلحاحه على الطريقة التجريبية-التطبيقية، انظر: شرابي، المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٢٤) يستعمل حليم بركات لفظتي العائلة والأسرة، دون تمييز. مثلاً يحمل عنوان الفصل الثامن لفظة العائلة ولكن نصه يحمل اللفظتين. انظر: «العائلة: نواة التنظيم الاجتماعي،» في: بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ص ٣٥٣ وما بعدها.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.

(٢٦) انظر هذه الخصائص في: المصدر نفسه، ص ٣٦٢

الأب صفات شبه متعارضة فيعتبر من ناحية رؤوفاً، محباً، عادلاً، غفوراً، رحيماً، جليلاً، كريماً، ودوداً، مانحاً، مكافحاً، من أجل خير العائلة، مضحياً بصحته وراحته؛ ويعتبر من ناحية أخرى غضوباً، متسلطاً، مهيمناً، قهاراً قاسياً، في عقابه. إن سمات هذه الصورة(...) هي أيضاً بعض أسماء الله الحسنى، ويكون علينا أن نفسر هذه الظاهرة المشتركة في النظرة إلى الأب وإلى الله»[٢٧].

٣ ـ تتجه أغلب الدراسات العربية إلى اعتبار البطركية أهم ظاهرة تعيد إنتاجها الأسرة العربية عبر مراحل تطورها، وفي مختلف المجتمعات العربية، بمختلف تشكيلاتها وفي مدنها وأريافها، وفي ما يسود فيه من خطاب قيمي تربوي أو تعليمي.

وليس من المفيد هنا، استعراض الدراسات والمقالات الكثيرة التي ركزت على تأكيد البعد البطركي للمجتمع وللأسرة العربية، بالرجوع إلى ظواهر ومؤشرات غالباً ما تكون قطاعية أو جزئية. ويمكن القول بأنه حتى أكثر الدراسات جهداً والأدبيات رواجاً ـ بما فيها الكتابات «النسوية» الشهيرة ككتابات نوال السعداوي وفاطمة المرنيسي ـ بحثت، هي ايضاً، عن تأكيد مقولات أصبحت سائدة، تتطابق أو تتداخل مع مقولات هشام شرابي عن البطركية. لهذا يكون أكثر فائدة لفت النظر إلى ما يبدو، هنا وهناك، من محاولات في إضفاء النسبية على هذه المقولات. على أن الصعوبة الأساسية في المواجهة العلمية لمقولات هشام شرابي وامتداداتها في الكتابات الأخرى، أن مقاربته بنيوية ـ كما أشرنا ـ وأنه لا بد لمواجهة «صلابتها» من اعتماد نموذج نظري/تفسيري مختلف له قدرة الربط بين مؤسسات المجتمع وظواهره ربطاً ينتج دلالة ليست دلالة الأجزاء، منفصلة أو مجتمعة، أي مضافاً بعضها إلى بعض، كما يحدث في العادة. مشروع البناء النظري مشروع غائب في البحوث العربية،عموماً. وهو غياب واضح في البحوث المتصلة بالأسرة والتي تبقى إما من قبيل العموميات النظرية أو من قبيل التوصيفات الإمبيريقية: «المنظِّر» يعتقد أن رأيه يكفي (وكأنه صاحب نظرية) والإمبيريقي يعتقد أن الميدان مرجع.

ومن بين المحاولات العربية القليلة في البناء النظري محاولة خلدون النقيب التي عرض فروضها البحثية في دراسة عن بناء المجتمع العربي[٢٨] أبرز فيها أهمية التفسير البنائي واحتياج هذا التفسير إلى نموذج نظري، وأشار إلى أن هذا ما تحتاج إليه البحوث العربية[٢٩].

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٢٨) خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» في: النقيب، **في البدء كان الصراع!: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة، عند العرب**.

(٢٩) غياب التصور البنائي هو ما يأخذه خلدون النقيب على حليم بركات في: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ١٨. هذا رغم الرجوع الضمني إلى نموذج نظري: «فالدكتور حليم بركات حين يرى أن العائلة أي الجماعات القرابية هي أساس التنظيم الاجتماعي، وهي العنصر التوحيدي، وأن القيم هي أحد شروط هذا التوحيد، فإنه ينتمي إلى المدرسة الفيبرية. ولكنه لا يذكر ذلك. ومعظم الاستعمالات الشائعة للنماذج النظرية في الكتابات الاجتماعية العربية انتقائية وضمنية، إضافة إلى كونها لا تفي بالغرض، لأخطاء في افتراضاتها الأساسية».

يقترح خلدون النقيب نموذجاً نظرياً يكشف عما هو دينامي وفاعل في المجتمع العربي يتجاوز النموذجين السائدين: «النموذج الذي يصور المجتمع العربي على أنه تجسيد للجمود الآسيوي» و«النموذج الذي يرى المجتمع العربي موزعاً بحسب التنظيم المفصلي للسلطة»[٣٠]. ليس هنا مجال لعرض هذين النموذجين السائدين ولا للنموذج البديل الذي يقترحه خلدون النقيب، ولكن من المهم التقاط الإشارة إلى أن المقاربات التي تركز على البطركية العربية متأثرة، بشكل أو بآخر، ـ رغم تنويعات «المتغيّر» ـ بأحد النموذجين أو بهما معاً، أي بما يلتقيان فيه، في نهاية الأمر، من تكريس صورة الجمود والثبات في المجتمع العربي. إن المقاربة البطركية التي تجد لها روافد في مفهوم الاستبداد الشرقي وفي عصبية ابن خلدون وجدت أيضاً، وبوجه خاص، رافداً أساسياً في نموذج التنظيم المفصلي (الانقسامي) الذي يعود إلى دوركهايم، خاصة في «تقسيم العمل الاجتماعي» الذي اعتمده، بشكل واسع، علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا العرب، خصوصاً في المغرب العربي حيث يتضح التأثر بـ«التحليل الانقسامي» كما يراه إرنست غيلنر(E. Guellner).

في دراسة عن التنشئة[٣١]، يلاحظ خلدون النقيب أن ما يتصل بممارسة القوة من قبل الآباء ليس واضحاً وأنه لم يعالج معالجة كافية من الوجهة النظرية، خصوصاً وأن هذه الممارسة تختلف حسب الطبقات الاجتماعية والجماعات الحضارية،كما يؤشر عن ذلك، مثلاً، أن «تفكك» العائلة أكثر ظهوراً في الطبقات الفقيرة. وهو يستحضر الجدال الذي أثارته دراسات أدورنو (Adorno) وجماعته عن «الشخصية التسلطية «لاكتشاف الميول المعادية للسامية لأن لهذا الجدال صلة «بالاعتقاد الشائع هذه الأيام(عام١٩٨٣)، أن بناء العائلة العربية هو بناء تسلطي، يمثل أحد أهم مصادر التسلطية في المجتمع العربي»[٣٢]. هذا قبل أن يظهر كتاب هشام شرابي عن البطركية. وأمام هذا الاعتقاد الشائع، رأى خلدون النقيب : «لنبدأ بفحص الافتراض القائل بأن العرب أكثر من غيرهم تقبّلاً للشخصية التسلطية، لأن الطابع الغالب للتنشئة في المجتمعات العربية، هو الطابع التسلطي. إذا كان المقصود أن هذا الافتراض ينطبق على الأوضاع القائمة الآن، فهو افتراض لم تثبت صحته ميدانياً، ولم يقم عليه دليل. أما إذا كان المقصود بهذا الافتراض تأثير الإرث الحضاري والسياسي في التنشئة، فإن أغلب المجتمعات التقليدية، تتصف بهذه الأعراض التي تصاحب التسلطية: الخضوع التسلطي للقيادة، عدم احتمال الغموض، التعصب الشرس للجماعة.... الخ[٣٣].

هناك إذاً اعتبارات جدية لإعادة النظر في المقاربة البطركية للمجتمع العربي، عموماً، وللأسرة العربية بوجه خاص. وليس هذا بسبب عدم مطابقة النماذج النظرية المعتمدة للواقع

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣١) خلدون حسن النقيب، «الطفولة والتنشئة في علم النفس الاجتماعي: بعض الاعتبارات النظرية،» في: النقيب، المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

المعاصر المتغيّر وإنما بسبب عدم مطابقتها، أيضاً، للتطورات التاريخية إذا نظر إليها بنائياً. وتركيزاً على المقولة البنائية الأساسية التي تقوم عليها المقاربة البطركية، كما هي عند هشام شرابي، على الأقل، نتوقف عند العلاقة بين بطركية الأسرة وبطركية المجتمع. كثيراً ما يرد الحديث عن الأسرة باعتبارها «نواة» أو «خلية» أو «أصغر تشكيلة» اجتماعية. وهي تعابير أقرب إلى الحس المشترك بين الناس أو إلى المجاز منها إلى التحليل العلمي، إذ هذه التعابير، وإن اختلفت، تبدو اعتباطية وبدون فوارق بينها في الاستعمال. كثيراً ما تستعمل تعابير من نوع: الأسرة «أساس المجتمع». وهذا مستوى آخر وأخطر، إذ في هذا الاستعمال ما يسند للأسرة أولوية اجتماعية لا تراعي كل التغيرات التي لحقت بها وبالمجتمع. وهي أولوية تقوم على تصور تقليدي للتنشئة الاجتماعية تفترض أن العائلة تلعب دوراً أساسياً وحاسماً. وإذا واصلنا البحث عن التعابير «الخطرة» ـ بالمعنيين للكلمة ـ وجدنا منها ما قد يبعث على الدهشة، ولا سيما في العلوم الاجتماعية، من نوع: العائلة «صورة مصغّرة للمجتمع». وقد استعمل حليم بركات نفسه هذا التعبير في توصيف العائلة العربية[٣٤].

> "التحديدات" التي يميز بها هشام شرابي بين "أصناف العائلة" ما زالت هي: القبيلة والعشيرة والحمولة.

هشام شرابي حصّن مقولاته عن البطركية بنماذج بنائية. لذلك فهو لا يسقط في أصولية الأسرة، وبالتالي في انتشارية تأثيرها ولا في استيعابيتها، وبالتالي في تكثف المجتمع فيها. إنه يستعمل البنى في الجمع. ورأيي أن عمله كان ينجز خطوة نظرية كبيرة لو أنه اعتمد مفهوم التجانس البنوي(Homologie Structurale) بين هذه البنى. وهو ما كان يبعده، تماماً، عن بعض التباسات علاقات التأثر والتأثير أسرة/مجتمع التي تميل إليها الدراسات العربية. أقول التباسات لأن هشام شرابي، وإن استعمل البنى، في الجمع، لم يطرح إمكانية التجانس البنوي الذي أوقفته، دونها، صورة الانعكاس المعروفة[٣٥].

٤ ـ على أن البطركية التي تبدو في بعض الكتابات ثابتة في جوهرها وتبدو شاملة في توسعها إلى حد أنها أصبحت موضوع التغير الجذري وشرطاً للحداثة، كما رأى هشام شرابي، هذه البطركية تجد ما يعرضها لنقد واحترازات متفرقة ومن زوايا مختلفة، لا تندرج، بالضرورة، في منظور بنيوي.وفي ما يلي بعض الأمثلة عنها:

---

(٣٤) حليم بركات، «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٩٣)، ص ٦٣.

(٣٥) «تكمن أهمية العائلة الأبوية لفهم البنى الأبوية المستحدثة في علاقاتها الداخلية الأساسية، وفي المقام الأول في علاقات السلطة والهيمنة والتبعية، وهذه كلها تعكس بنية العلاقات الاجتماعية وتنعكس فيها، انظر: شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٦٠.

ـ من وجهة نظر ثقافية ودينية، هناك نزعة واسعة لاعتبار البطركية ـ حتى ولو تم تأكيد بعض جوانبها كالقرابة والنسب والهرمية والجنس ـ أقلّ تسلطية مما يقال عنها وأنها سلطة «مثنوية»[٣٦] (Ambivalant) تجمع بين القساوة والعطف. وهي النزعة السائدة في الرؤية الإسلامية، التي ترى أيضاً أن البطركية لا علاقة لها بالفقه، إذ هي سمة ثقافية وليست دينية، إضافة إلى أنها ليست خاصة بالمجتمع الإسلامي[٣٧]. وقد رأت جرمين تيون (G. Tillon) في دراسة شهيرة أن الزواج الداخلي «العربي» أقدم من الإسلام وأوسع انتشاراً منه وأن تحجّب المرأة في البلدان الإسلامية يتناسب تقريباً وتطبيق تعاليم القرآن في مجال الإرث النسائي[٣٨].

ـ ومن منظور أكثر بنيوية، هناك من يميل إلى اعتبار البطركية الأسرية سلطةَ أسرةٍ لا سلطةَ فردٍ هو الرجل: «صحيح أن علاقات السلطة الداخلية في العائلة هي علاقات بطريركية؛ حيث يُعتبر الأب (البطريرك) رأسَ الهرم العائلي، لكن هذه السلطة تبقى مُستمدة من العصبية العائلية وليست نتاج فرد واحد بمفرده. فالأب أو شيخ العائلة، وهو عادة الرجل الأكبر سناً في العائلة أو الحمولة، يستمد عناصر سلطته من البناء العائلي. فهو يعكس سلطة جماعية تنتجها العائلة كوحدة قرابية كاملة. فقد كانت المشيخة تمثل مفهوماً للسلطة يجسدها الشيخ، وكان لقبه ومنصبه قابلين للانتقال إلى الورثة، ولكن ليس بالضرورة إلى الولد الأول، أو البكر، إذ كانت العائلة الحاكمة تختار في العادة من بين أعضائها الرجل الذي يُعتبر أكثر أهليةً للقيادة»[٣٩]. السلطة، إذاً، من هذا المنظور هي «متكون عصبي يجد مرتكزاته عبر العائلة كوحدة اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية، وليس عبر التوارث الرأسي فقط بين النافذين فيها»[٤٠]. وهذه الملاحظة بالذات، إضافة إلى بعض مظاهر استقلال المرأة، وخاصة في الأرياف، جعلت كثيراً من الدراسات في مناطق مختلفة من البلدان العربية تحترز في القول ببطركية الأسرة العربية، حتى ولو تعلق الأمر

---

(٣٦) انظر مداخلة حامد عمار ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: سهير لطفي، «وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية»، ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٣٧) انظر، مثلاً: أبو بكر باقادر، «الأسرة والمجتمع والدولة: دراسات في الاجتماع والفقه والانثروبولوجيا»، **الاجتهاد**، العددان ٣٩-٤٠ (١٩٩٨)، ص ١٣.

(٣٨) جرمين تيليون، **الحريم وأبناء العم: تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط**، ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠)، ص ٣٥. واعتماداً على ملاحظاتها في شمال الصحراء، رأت جرمين التسلسل الآتي:

أ ـ الورع الديني يفرض الإرث النسائي.

ب ـ الإرث النسائي يدمر القبيلة.

ج ـ القبيلة المدمّرة تقبل الأجانب.

د ـ الآباء يحجبون حينئذٍ بناتهم ليتم الاحتفاظ بهن رغم كل شيء للأولاد المنتمين إلى العائلة نفسها.

(٣٩) مسعود مراد، «العائلة وعلاقات القرابة في المجتمع العربي، مستشهداً بحثا بطاطو وإحسان محمد حسن، **الاجتهاد**، العددان ٣٩-٤٠ (١٩٩٨)، ص ٣٨.

(٤٠) المصدر نفسه.

بمرحلة تاريخية كالقرن التاسع عشر(٤١).

ـ أما الدراسات ذات التوجه الإمبيريقي الإحصائي فهي كثيرة يقدم أغلبها مؤشرات على تطور الأسرة، سواء في انتقالها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية أو في العلاقات بين أفرادها وفي تغير أوضاع وأدوار المرأة فيها. هذه الدراسات الراصدة لمؤشرات التغير تكاثرت، بالخصوص، منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات موازاة لتبلور الحركات النسوية، وإن لم تكن رؤيتها نسوية، بالضرورة. الأمثلة كثيرة، بعد أن انتشرت المؤشرات الإحصائية وغمرت الكثير من الدراسات الإمبيريقية العربية عن الأسرة. وإذا كان يصح فيها ما قاله نيتشه عن علم النفس، في عهده، من أنه «ساذج ودقيق» فإنها، مع ذلك، «تؤشر» على تغير في بنية الأسرة العربية، بما في ذلك «بطركيتها»(٤٢).

ـ والافتراض الممكن هو أن عملاً نظرياً مهماً كعمل هشام شرابي ـ وهو لا وجود فيه لمعطيات ومؤشرات إمبيريقية ـ لو انطلق من رصد الواقع المتغير لبناء نموذجه النظري لكان توصل إلى نتائج مختلفة. إنه مجرد افتراض، ولكنه يتضمن الانطباع الراسخ بأن عجز الإمبيريقية المزمن على إنتاج الدلالة يوازيه عجز البنيوية على أن تكون دينامية. ولعل السبب هو في أن المقاربة البنيوية التقليدية ما زالت تقوم على مفهوم للبنية «غير توليدي» (Non Génétique)، لا يستوعب المتغير بقدر ما يستوعب الثابت. وهو ما يجعل هذه المقاربة، أحياناً، في مفارقة مع الأيديولوجيا التغييرية التي قد تكون لصاحبها.

ثالثاً: الرؤية التطورية

أغلب الدراسات العربية عن الأسرة في المجتمع العربي ـ بما فيها ذات الاهتمام بالبعد الاجتماعي ـ تهدف بطريقة أو بأخرى، إلى إبراز التطور وإلى تحديد بعض مراحله، سواء كان ذلك على الصعيد العربي أو على الصعيد المحلي. نقول « التطور» ولا نقول «التغيّر» لأن هذا يبقى، من وجهة نظرنا، بنيوياً لا تتناوله الدراسات، رغم استعمالها المتكرر لمفهوم «البنية» الأسرية و«عوامل» التغير الاجتماعي. والرؤية التطورية هي تلك التي تركز، أساساً، على رصد «مراحل» مرت بها أو تمر بها الأسرة، في منحى خطي، بصورة تجعل هذه المراحل مرجعية ينظر منها إلى «تغيّر» هذه الأسرة، كما هو الحال، مثلاً بالنسبة إلى ممرات القبيلة/ العشيرة/الأسرة أو ممر الأسرة الممتدة/الأسرة النووية. وهي ممرات لا تكاد تستغني عنها دراسة عربية، صراحةً أو ضمناً.

هذه الرؤية يغلب فيها توجهان، **الأول** أقرب إلى التاريخ الاجتماعي، **والثاني** أقرب إلى

---

(٤١) هذا مثلاً ما رآه بول لابي (Paul Lapie) عالم الاجتماع الفرنسي الذي أقام طويلاً في تونس في أواخر القرن التاسع عشر، نقلاً عن: Lilia Ben Salem, «Structures familiales et changement social en Tunisie,» *Femmes tunisiennes et sciences sociales*, no. 100 (1990).

(٤٢) انظر، مثلاً، بخصوص المؤشرات الإمبيريقية في الأردن، مجد الدين خيري، «التغير في بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة»، **الفكر العربي المعاصر**، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٨٣).

السوسيولوجيا. وما بين هذا وذاك توجهات وتداخلات وتقاطعات كثيرة. هذا، طبعاً، بقطع النظر عن العناوين والتسميات التي تحملها الدراسات. وبما أنه ليس مطلوباً ولا ممكناً هنا، استعراض التنويعات، فلا مناص من الاكتفاء ـ لمجرد التوضيح ـ بأمثلة بارزة لا يقلّل ذكرها من أهمية غيرها:

١ـ المقاربة التاريخية الاجتماعية

من أولى الدراسات العربية في التاريخ الاجتماعي للأسرة العربية دراسة زهير حطب الصادرة سنة ١٩٧٦ [٤٣]. هذه الدراسة تحمل، بالضرورة، صعوبات المرحلة الريادية التي لم يكن لها أن تستفيد من الإسهامات النظرية والمنهجية الأساسية التي تراكمت، بعدها، منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، فبقيت فقيرة فقراً كبيراً في مراجعها السوسيولوجية[٤٤].

لا يتعلق الأمر هنا، باستعراض دراسة زهير حطب وإنما باستخراج، أي بإعادة بناء بعض الإشارات والمفاهيم الأساسية التي حملتها:

أـ القبيلة/العشيرة/الأسرة: هذا الترابط منتظر، ولا سيما في الحديث عن أصل الأسرة في الجاهلية. وقد أفضى إلى تحديد الأسرة على أنها «أصغر تشكيلة أو جماعة قبيلية وأدناها فيها حساب النسب»[٤٥].

ب ـ الأسرة ـ العشيرة/الأسرة الواسعة الممتدة/الأسرة الأرستقراطية المركبة: إذا كان التأكيد في (أ) على الترابط ـ وهو ترابط قائم في كل المراحل بين أنماط أسرها ـ فإن ما يبرز أكثر هنا، هو تصنيف الأسر كما رصدها الباحث في الفترة الممتدة من الدعوة الإسلامية إلى أواسط العهد العباسي، والتي رأى فيها جمعاً جديداً بين الولاء للإسلام والولاء للأسرة، وتحويلاً لبعض القيم، كقيمة البر، من القبيلة إلى الأسرة. وكما يلاحظ فإن الانتقال من الترابط(أ) إلى التصنيف (ب) قد أسقط القبيلة كمكوّن لبنية الأسرة وعوضها بالعشيرة. ذلك أن القبيلة «لم تعد وحدة للتنظيم السياسي والاقتصادي لحياة الجماعة، بل أصبحت أداةً عسكريةً وسنداً سياسياً[٤٦]. وهذا الإسقاط الذي قد يبدو عفوياً أو غير ذي دلالة له انعكاسات نظرية ومنهجية، إذا اعتبرنا أن بعض الدراسات العربية لا تزال، حتى اليوم، تعتبر القبيلة وحدة تحليلية للمجتمع العربي المعاصر. من الملاحظ، أيضاً، أن التصنيف يتجاوز

---

(٤٣) حطب، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**.

(٤٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٥-٢٤٦. وأحدث مرجع أجنبي في دراسة زهير حطب يعود إلى ١٩٦٧. والمرجعان السوسيولوجيان الوحيدان اللذان عاد إليهما في الفصل الأخير من دراسته هما دوركهايم (في مقالة له عن La famille conjugale باعتباره «أول من دافع عن أطروحة ومفهوم الأسرة النواتية») وبارسونز (في مقالتين عن القرابة في الولايات المتحدة وعن البنية الاجتماعية للأسرة، باعتباره أضاف إلى فرضية دوركهايم تحليلات جديدة).

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١١٨.

الثنائية المعهودة أسرة/عشيرة، أو أسرة/قبيلة والتي لا تزال، أيضاً مرجعاً نموذجياً في بعض الدراسات.

ج ـ الأسرة العشيرية/الأسرة الواسعة المتفرعة (ريفية أو حضرية)/الأسرة الزوجية الأرستقراطية: أصناف الأسر هنا امتداد للأصناف السابقة (ب)، في مرحلة تفكك السلطة العباسية إلى بداية القرن العشرين. ما يستوقف أكثر من غيره في هذا التصنيف هو الفرق بين الأسرة ـ العشيرة والأسرة العشيرية: الأسرة العشيرية «وإن لم تكن عشيرة، إلا أن أسلوب حياتها واهتماماتها ونظراتها واعتقاداتها والحلول التي التجأت إليها تجعلنا ننسبها إلى عشيرة، فنقول: «أسرة عشيرية». وهي في واقع الأمر ليست سوى مرحلة جديدة من تطور الأسرة ـ العشيرة التي انتشرت في العهد الإسلامي الأول. وكانت هذه الأخيرة بدورها مرحلة متقدمة من تطور القبيلة العربية وتفككها، وبروز العشيرة كوحدة أولية لتنظيم الحياة الاجتماعية للجماعات[٤٧].

وإذا كان لا أحد يشك في أهمية التنشئة الاجتماعية فإن ميكانيزماتها غير مدروسة بما فيه الكفاية. أما تأثيراتها فأغلبها قائم على افتراضات ومسلمات غير ثابتة علمياً . نبّه إلى ذلك، مثلاً، خلدون النقيب.

في هذه المرحلة من الدراسة رأى الباحث أنه بالإمكان عرض الظاهرات الاجتماعية التي برزت في نطاق الأسرة وأصبحت جزءاً لا يمكن فصله عن مؤسستها: التزويج ـ طاعة رب الأسرة ـ السلمية الأسرية ـ تمجيد الذكورة ـ دونية الأنثى ـ حجب النساء ـ الجنس حق للرجال وحدهم ـ تعدد الزوجات، إضافة إلى مظاهر ذهنية وسلوكية ودينية[٤٨].

د ـ الأسرة الواسعة المتحولة/الأسرة الواسعة التقليدية/الأسرة الزوجية النواتية: هذه الأصناف المرصودة في «الأوضاع الراهنة للأسرة العربية» (عام ١٩٧٦) يبرز معها مفهوم «التحول»، منظوراً إليه على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن الأسرة الواسعة التقليدية «ورثت الأسرة العشيرية» ولكنّ تطور الصنفين الآخرين يؤشر، بدرجات مختلفة، على «تعديلات حديثة طارئة»[٤٩].

٢ ـ المقاربة السوسيولوجية

قد يبدو من المفارقة بدء الحديث عن المقاربة السوسيولوجية بما هو نفي لها، لكن هناك ما يدفع إلى ذلك: بعض الأعمال الحاملة لعنوان «علم اجتماع الأسرة» هي، أبعد ما يكون عنه،

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٧ وما بعدها، حيث تُشير الدراسة إلى ما تعتبره «تعديلات حديثة طارئة».

بل وعن علم الاجتماع، أصلاً! وأكثر ما يبعث على الدهشة، أمام بعض الحالات، ليس ما يكتبه «عالم الاجتماع» العربي، وإنما أن يُنشر وأن ينتشر ما يكتبه في أوساط «علمية» عربية. لنأخذ مثلاً، كتاباً يحمل عنوان **علم اجتماع الأسرة**، الصادر في عمان سنة ١٩٩٤[٥٠]. يستعرض الكتاب خليطاً من المعلومات المأخوذة من مراجع متفرقة، يوزعها مشوهة أو مشوشة، على «وحدات»: الأسرة من المؤسسة إلى الخلية الاجتماعية والزواج والتنشئة الأسرية والقرابة ونظرية الأنوثة والطلاق والعزوبة. كل ذلك بصياغة متسيبة من كل قواعد اللغة، وبأخطاء لا نبالغ إن قلنا إنه لا تخلو منها فقرة واحدة من فقرات الكتاب. والدهشة ـ كل الدهشة ـ أن لا يكون قد صدر أمر بسحبه من التداول، تخفيفاً لضرره المعرفي!

لا يستحق الكتاب عناءَ عرضه. وبما أنه حدث لصاحبه أن «ناقش» بعض ما أدرجه فيه، فيمكن رسم فكرة عن «المناقشة» التي يقوم بها «عالم اجتماع» بالرجوع، مثلاً، إلى «مناقشة نظرية الأنوثة ومشاريعها": بعد أن أعلن صاحب الكتاب وجهة نظره المتمثلة في تثمينه لتضحية المرأة من أجل أبنائها، وفي اعتبار إشرافها على شؤون المنزل يخدمها بقدر ما يخدم الرجل. وبعد أن أشار إلى انتهازية بعض المدافعين عن المرأة، رأى ـ من وجهة أكثر «سوسيولوجية» ـ أن «الذي يدلف إلى مدار الدفاع عن حقوق المرأة لا يستطيع تجنب حالات غير المتكيفات لأدوارهم (هكذا) الجديدة، والفاشلات في حياتهم (هكذا) الأسرية والعوانس وقليلات الجمال»[٥١]. وهو يعرض هذه الحالات وما يدفع المرأة في كل واحدة منها إلى التعويض. مثلاً: العوانس «تذهب (هكذا) لتطالب بالمساواة مع الرجل في حقوقه وواجباته لا حباً ودفاعاً حقاً عن المرأة، بل إسقاطاً عمدياً عما فقدته. ولو تزوجت فإنها سوف تترك هذه المطالبات وتستنكرها وتنتقد كل من تقوم بالدفاع عن حقوق المرأة (....) أما الجميلات والواعيات والمثقفات والذكيات فإنهن يحصلن على حقوقهن بأنفسهن دون توكيل أحد ليدافع عنهن أو يسمحن لآخرين ليطالبوا بحقوقهن وتقليل واجباتهن، بل يقمن بأعمالهن المنزلية والمهنية بنجاح دون تذمر أو تهرب أو تبرير[٥٢].

أما الرجل ـ والعهدة على من قال! ـ فإنه، في صورة تعرضه لمثل هذه الحالات من الفشل، يلقي بالمسؤولية على نفسه لأنه، خلافاً للمرأة، «يواجه الواقع والحقيقة دون هروبه منها أو إلقاء سبب هروبه على عاتق الجنس الآخر»[٥٣]. وبما أن الكتاب هو في «علم اجتماع الأسرة» فإن هذا النوع من الأفكار المتكررة، بصيغ مختلفة، كان لا بد أن ينتهي بآراء في «علم الاجتماع»: من هذه الآراء أنه «لم يحدث أن بادر أحد علماء الاجتماع أو المنظرين في هذا العلم لبناء نظرية عن المرأة لتبصره ومعرفته المتخصصة بأنه لا يمكن أن يوجد علم خاص بالذكور وآخر بالإناث، وليقينه بأنه لا توجد مشكلة كانت قائمة أو حاصلة فعلاً أو

---

(٥٠) معن خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة** (عمّان: دار الشروق، ١٩٩٤).
(٥١) المصدر نفسه، ص ١٩٨.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

ستقوم مستقبلاً بين الرجل والمرأة...»[٥٤]. لا يحتاج هذا إلى تعليق. ومهما يكن فالإشارة إلى كتاب **علم اجتماع الأسرة** لا مبرر لها إلاّ من حيث إبرازها لتدني هذا التخصص في بعض الكتابات عنه، ومن حيث الدهشة التي تتضمنها أمام الوضع المعرفي العربي الذي جعل كتاباً كهذا ممكن الصدور والانتشار.

إذا مررنا إلى نماذج أكثر جدية، منظوراً إليها من وجهة العلاقة بين بنيتين متغيرتين: البنية الأسرية والبنية الاجتماعية ـ وهو من وجهة نظرنا التعريف الأدنى لعلم اجتماع الأسرة ـ فإن ما يبدو جامعاً بين أغلب الدراسات السوسيولوجية للأسرة العربية ثلاث ثنائيات أساسية: الحداثة/التقليد، والداخل/الخارج، والعام/الخاص.

> **من المحاولات العربية القليلة في البناء النظري محاولة خلدون النقيب التي عرض فروضها البحثية في دراسة عن بناء المجتمع العربي أبرز فيها أهمية التفسير البنائي واحتياج هذا التفسير إلى نموذج نظري، وأشار إلى أن هذا ما تحتاج إليه البحوث العربية.**

١ ـ ثنائية العام والخاص: كثيرة هي الدراسات التي تتناول «الأسرة العربية» (بالمفرد) وعلى صعيد «المجتمع العربي». وأغلب هذه الدراسات تفترض أن وحدات التحليل «العربي» التي تستعملها لا تثير التساؤل. صحيح أنها لم تثر التساؤل عندما كانت تحملها ايديولوجيات أو كانت مستعملة في سياقات غير تحليلية، لكن تحويلها إلى مجال السوسيولوجيا لا يمكن أن لا يثير التساؤل عن إمكانية وحدود استعمالها. وفي الحالات القليلة التي تفطن فيها الباحثون إلى وضع التساؤل من وجهة نظرية ومنهجية اختلفت الأجوبة. حليم بركات، مثلاً، دافع عن رؤيته للمجتمع العربي ككل، وعن مقاربته له على هذا الأساس. وهو ما مكنه من تناول الأسرة العربية ككل، أيضاً. لقد تساءل، في مطلع دراسته: «هل يكوّن الوطن العربي مجتمعاً ؟»[٥٥]، ولكنه لم يجب عن هذا التساؤل من وجهة إيبستيمولوجية، وإنما أجاب بمقولات عامة تجمع من حيث المبدأ، بين العام والخاص وتنطبق على أي مجتمع، بما فيه المجتمع المحلي. وقد صادف أن كانت الأسرة من بين الأمثلة التي يقترحها لهذا الجمع بين العام والخاص: « يمكن أن ندرس وضع الأسرة أو المعتقدات الدينية أو التمايز الطبقي أو دور المرأة وحقوقها أو مدى مشاركتها في الحياة العامة في قرية أو حي من أحياء المدينة في بلد عربي ما. غير أنه من ناحية أخرى، يمكننا أن نبحث في الكثير من هذه الجوانب الاجتماعية وغيرها من منظور مكبّر وشامل، فنصب اهتمامنا عليها في إطار المجتمع العربي ككل (...) لنتأمل مثلاً في التكرار المفتعل الذي سيحدث عندما يعمد عالم الاجتماع إلى تأليف كتاب حول الأسرة العربية، فيخصص فصلاً منفرداً عن الأسرة في كل من الكيانات العربية القائمة.

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٥٥) بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ص ١٧.

طبعاً هذا لا يعني أنه لا يجوز دراسة الأسرة في بلد عربي معين أو حتى في قرية ما، إنما يعني بالضرورة أنه لا بد من أن يأتي وقت نقارن فيه بين هذه الدراسات المحلية فنتعرف إلى ما هو مشترك وما هو متميّز في إطار المجتمع العربي ككل[٥٦].

لا أناقش هنا مجتمعية «المجتمع العربي» وما تثيره من إشكالات نظرية ومنهجية لا يمكن تجاوزها عند الربط التحليلي أو التفسيري بين البنى الأسرية والبنى الاجتماعية. غير أنه من السهل معاينة التفكك بين العام والخاص، لا في دراسة حليم بركات، فحسب، وإنما في أغلب الدراسات السوسيولوجية التي تتناول ظواهر «عربية»، دون بناء ـ أقول بناء ـ النموذج النظري المناسب، تحليلاً وتفسيراً.

إن محصلة التفكك بين العام والخاص في الدراسات عن «الأسرة العربية» هي إما «خصائص عامّة» تكررها دراسات كثيرة، منذ عقود، دون تقدم يذكر في تحليلها أو تفسيرها، وإما «خصوصيات» متحانية لا تربط بينها إلا اعتبارات شكلية، من نوع التوزيع الجغرافي الذي كثيراً ما يحدد ما يسمى «دراسات الحالة»! وإذا أضفنا إلى هذا الانتقائيةَ ـ ومنها ما هو مفروض بانعدام المعطيات عن هذا البلد أو ذاك ـ وتركيزَ الدراسات على مسائل متباعدة أمكن أن نعاين بسهولة أكبر صعوبات المقارنة التي أشار حليم بركات إلى ضرورتها ولكنها تبقى شبه منعدمة ـ كمقارنة ـ في الدراسات العربية المتصلة بما هو عربي. هذا مع الإشارة إلى أن الصعوبات يمكن أن تختلف حسب المسائل المطروحة. من ذلك، مثلاً، أن ما سهّل على هشام شرابي تناوله للبطركية أن هذه البطركية ـ من وجهة بنيوية ـ أيسر بناءً من ظواهر اجتماعية أخرى. فهو كمن يدرس بنيةَ شخصية في بنيةٍ روائية. وهو ما لا يتيسّر عندما يتصل الأمر، مثلاً، بالبنية الأسرية أو بتجلياتها في الواقع الاجتماعي.

ب ـ ثنائية التقليد والحداثة: يكاد يكون من المنتظر، دائماً، أن نجد المتغير مشدوداً إلى الثابت في الدراسات العربية. عندما يكون «التغيّر» هو الموضوع فإنه يكاد يكون من غير المتوقع أن لا تظهر التقاليد فيه. التقاليد في نهاية الأمر، هي التي تُقاس بها مسافات التغير والتطور والحداثة وما عادلها. كثيراً ما تكون الإشارة إلى ضرورة تجاوز الثنائية تقاليد/حداثة، ولكن قلّما يغيّر هذا من قوة استقطابها لرؤية الموضوع ومقاربته. هذه الثنائية تزداد حدّة في تناول موضوع الأسرة العربية، تحديداً، لأنه ينظر إليها على أنها «تكثيف» للعلاقات في «أصغر وحدة اجتماعية» أو في «مجتمع مصغّر»، وعلى أنها فضاء التنشئة الأولى والأساسي الذي لا ينفصل عن التقاليد.

كثيرة هي الدراسات التي تحمل «التغيير» عنواناً لها وتبرز ثقل التقاليد. وهي، عموماً، لا تختلف من حيث قيامها على ثنائية التقليد/الحداثة إلا في مستوى المؤشرات الخاصة بهذا البلد أو ذاك. وهذا يتضح، خصوصاً، في الإطار الإقليمي الذي تعودت رسمه بعض الدراسات إطاراً لها، مثلما تعودت مع المغرب العربي أو الخليج العربي. ولنأخذ الدراسات

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٣.

التونسية عن الأسرة، مثلاً لذلك: هناك دراسات كولونيالية كانت، بطبيعة الحال، مهتمة بالتقاليد الأسرية، من وجهة اثنولوجية. محصلة هذه الدراسات تنعكس، مثلاً، في كتابات الأب ديميرسمان (A. Demeerseman)، ولكن مع اعتبار أنه كان يكتب ـ كتونسي ـ من الداخل[٥٧] ومن أوائل من كتبوا عن الأسرة التونسية، بعد الاستقلال،من بين علماء الاجتماع التونسيين عبد الوهاب بوحديبة[٥٨]. وقد كانت له ملاحظات سوسيولوجية نظرية أثرت في توجيه دراسات لاحقة، لما حملته من دعوة إلى إعادة النظر في مقاربة الأسرة[٥٩]. وممن اهتموا بالأسرة التونسية، من بين علماء الاجتماع، ليليا بن سالم التي نشرت بحوثاً فيها، خلال التسعينيات. في بحثها عن «البنى الأسرية والتغير الاجتماعي في تونس»[٦٠] تعتمد ليليا بن سالم مصطلح «العائلة» في معنى الأسرة الممتدة، مشيرة إلى عوامل التغيّر خلال الفترة الاستعمارية، ولا سيما من وجهة تفكك البنية القبلية وتقسيم العمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي. على أن تناول التغير هو، أساساً، تحديد لبعض «عوامل التغير» (Facteurs de changement). وقد ذكرت العوامل التي تراها مؤثرة منذ الاستقلال، ولكن رأت، في الوقت نفسه، أنه يصعب تحديد طبيعة تأثيرها: التعليم ودخول المرأة سوق العمل وأنماط الاستهلاك الجديدة وهجرة الرجال وتحديد النسل وقانون الأحوال الشخصية. والمهم في هذه الدراسة أن فيها احترازاً تجاه الثنائية التقليد/الحداثة، لكن مع الاعتراف بامتداد التقليدي: «أعتقد أنه لم يعد بإمكاننا، اليوم، تحليل التغيرات الاجتماعية كما كنا نفعله في الستينيات، في سياق نظريات التنمية. لم يعد بإمكاننا استعادة تصنيفات من نوع ما نجده عند ديميرسمان الذي يميّز بين العائلة التقليدية والعائلة المحافظة والعائلة المتطورة، وذلك بافتراض أن العائلة من النمط المتطور كانت تتجه، تدريجياً، إلى أن تصبح النمط السائد.وهو تطور تتضمن النظرة إليه مرجعية العائلة النووية من النمط الغربي. كذلك لا يمكننا استعادة الترسمية التطورية

> ضمن سمات المجتمع العربي العامّة، يدرج حليم بركات اتصاف المجتمع العربي تقليدياً بالأبوية أو البطركية وبالنزوع إلى الاستبداد.

---

(٥٧) للأب ديميرسمان كتابات متفرقة عن الأسرة التونسية نشرتها مجلة إبلا (IBLA)، قبل الاستقلال. انظر: André Demeerseman, *La Famille tunisienne et les temps nouveaux; Essai de psychologie sociale*, préf. de Jacques Berque (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1967).

(٥٨) من أوائل غير التونسيين كاملييري في دراسة كان لها تأثيرها في توجيه البحوث التونسية: Carmel Camilleri, *Jeunesse, famille et développement: Essai sur le changement socio-culturel dans un pays du Tiers-Monde: Tunisie*, préf. d'Otto Klineberg (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1973).

(٥٩) انظر، مثلاً: A. Bouhdiba, «Point de vue sur la famille tunisienne actuelle,» *Revue tunisienne des sciences sociales*, no. 11 (1967).

أما بالنسبة إلى تواصل الدعوة لإعادة النظر في مقاربة الأسرة، فانظر بالخصوص عبد الوهاب بوحديبة في: *Refaire la famille: Rapport final du séminaire régional sur l'avenir de la famile au Moyen Orient et en Afrique du Nord* (Tunis: Cérès;UNESCO, 1989).

(٦٠) Ben Salem, «Structures familiales et changement social en Tunisie».

للمرور من العائلة الممتدة والبطركية إلى العائلة النووية والديمقراطية[٦١]. وإذا كانت الباحثة ترى أن الأسرة الممتدة والأسرة النووية وجدتا في كل تاريخ الأسرة، فإن الملاحظة السوسيولوجية المهمة هي بخصوص تغير العلاقة بين هذين النمطين: «إن مرجعية التمثلات الجماعية، هي، دائماً، على مستويين: العائلة الزواجية في ما يتصل بالحياة اليومية، والعائلة الكبيرة كإطار محتضن، مطمئِن، قادر على التدخل كلما كانت هناك ضرورة لذلك»[٦٢]. على أن خلاصة الدراسة هي أن البنى الأسرية عرفت تغيرات مهمة، تتجلى بطرق مختلفة حسب المناطق والأوساط الاجتماعية، ولكن نمط الأسرة الممتدة يبقى «المرجع الأساسي». أما «التيبولوجيا» التي يتطلبها العمل السوسيولوجي التحليلي فتبقى، باعتراف الباحثة، أمراً غير ممكن في حدود المعارف الحالية[٦٣].

إن المشكلة، إذاً، ليست في القول بوجود التقليدي والحديث في الأسرة العربية ولا في الخصائص التي تسند لكل منهما، وإنما هي في التمفصل بينهما، تمفصلاً يبرز ما يمكن أن يكون لنمطي الأسرة «التقليدية» والأسرة «الحديثة» من تفرعات لهما أو من توسطات بينهما لم تكشف الدراسات عنها حتى الآن. إن هذا التمفصل المحدد للبنية الأسرية مذكور كمبدأ في دراسات كثيرة ولكنه لم يكن موضوعاً لجهد نظري يكفي لتحديد طبيعته وأشكاله. هذا التمفصل هو الذي يحوّل «عوامل التغيّر» الاجتماعي التي تذكرها الدراسات إلى صيرورة تغير اجتماعي. وهو الذي يتيح للمعطيات الإمبيريقية الغزيرة أن تجد إطاراً تندرج فيه ويكسبها فائدة ودلالة. بدون هذا يبقى الانتقال من نمط أسري إلى آخر، عبر روابط قد تسمى «مقارنات» ولكنها جزئية، دائماً. إن الباحث أميل إلى جعل المشكل في العائلة في حين أن المشكل هو في مقاربته لها.

ج ـ **ثنائية الداخل/الخارج**: صعوبة هذه الثنائية هي في عدم قدرة الدراسات على تحديد طبيعة العلاقة ـ حسب الحالة ـ بين البنية الأسرية والبنية الاجتماعية وفي الاكتفاء بما هو سائد من علاقات سببية تصاغ في شكل «تأثر وتأثير»، مثلما رأينا في مختلف المقاربات، باستثناء المقاربة البنيوية التي تثير صعوبات من نوع آخر.

عموماً، هناك اقتراب من بنية الأسرة، خاصة عند من له اطلاع على الدراسات السوسيولوجية الغربية وعلى ما تحمله من توجهات نظرية ومنهجية ومن أجهزة مفاهيمية وله، في الوقت نفسه، حرصٌ على مراعاة خصوصيات الأسر التي يدرسها. إن من اطلع على بورديو (Bourdieu)، مثلاً، يمكنه النظر إلى العائلة على أنها «حقل» من حقول الفضاء

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٧٦. في دراسة لاحقة عن تحولات الزواج والأسرة يصبح نمط العائلة النووية هو المرجعية الأساسية في المجتمع التونسي. والواضح في هذه الدراسة استيعابها ـ خلافاً ـ للأولى ـ لمفاهيم واهتمامات سوسيولوجيا الأسرة كما تطورت في فرنسا. انظر: Lilia Ben Salem et Thérèse Locoh, «Les Transformations du mariage et de la famille,» dans: *Population et développement en Tunisie: La métamorphose*, sous la direction de Jacques Vallin et Thérèse Lococh (Tunis: Cérès, 2001).

الاجتماعي الذي يخضع لاستراتيجيات تحددها المصلحة والبحث عن شرعية الهيمنة وأن ما يستبطنه أفرادها (Habitus) يكسبها استقلالية ذاتية تؤطر العلاقات فيها، وتؤطر، بالتالي، بنيتها التي هي في علاقة تجانس بنيوي مع «حقل الحقول» الذي هو حقل الطبقات الاجتماعية.

لكن إذا كان هناك اقتراب من البنية الأسرية ـ وهو «اقتراب» منها لأنه يجمع عناصرها، دون إعادة بنائها ـ فإن هناك تباعداً متزايداً عن البنية الاجتماعية في مستوى التفسير: هناك توجه نحو تحديد بنية الأسرة (العلاقات بين أعضاء العائلة الممتدة أو النووية، التراتبية والأدوار المختلفة، الخ...) ولكن هناك تراجعاً ملحوظاً في اعتماد مكونات البنية الاجتماعية (الطبقات والفئات والحركات الاجتماعية بصورة خاصة) أفرغ هذه البنية من مضمونها الأساسي فتحولت إلى «عوامل» (Facteurs) قطاعية متفرقة. هذا التراجع جعل كثيراً من الدراسات لا تحيل إلى مكان أو زمان!

هذه الصعوبات لم تحل دون بلورة بعض الفرضيات أو الملاحظات التي تستحق التعميق في إطار نظري ومنهجي أكثر بناءً وتحديداً. من ذلك، مثلاً، العلاقة بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية: ما معنى أن تكون «الأسرة العربية المعاصرة نووية شكلاً وممتدة مضموناً»[٦٤]؟ ما معنى أن يتغير شكل الأسرة العربية مع بقاء سلطتها[٦٥]؟ هل يمكن وكيف يمكن أن تعدل الإجابة عن أسئلة من هذا النوع الرؤية البطركية للأسرة العربية وللمجتمع العربي بوجه عام، وتواجه، بالتالي، تعريف فيبر (Max Weber) الذي يبقى، ضمناً أو صراحة، مرجعاً أساسياً لهذه الرؤية؟

من ذلك أيضاً، ما يقال عن دور العمل في تغيير مكانة المرأة وأدوارها في الأسرة. هناك ما هو معروف في الدراسات العربية والأجنبية، على السواء، من أن دخول المرأة سوق العمل ليس، بالضرورة، محرراً لها من أوضاع سابقة، بل هو قد يزيد من حدتها لأنه يوسع من مهامها ومشاقها في «الداخل» و«الخارج». لكن ما معنى أن «العامل الذي يفسر مكانة المرأة الدونية في المجتمع العربي وفي علاقة الإنتاج يكمن خارج عملية الإنتاج»، وتحديداً في عملية إعادة إنتاج الجنس البشري أو الأنسال (Reproduction)[٦٦]؟ كيف نربط «النكوصية» أو «الردة» التي يبدو أن أوضاع المرأة العربية تتعرض لها، منذ منتصف الثمانينيات[٦٧]، ببنية

---

(٦٤) دلال البزري، «المرأة في العمل الأهلي العربي،» في: مريم سليم [وآخرون]، **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٣٥.

(٦٥) عبد القادر عرابي، «المرأة العربية بين التقليد والتجديد،» في: المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٦٦) انظر تعقيب مارلين نصر على بحث: بركات، «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٧٠.

(٦٧) باقر سلمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية،» في: سليم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤٢ و١٦١.

اجتماعية عربية، ربطاً يتجاوز «المؤشرات» المتفرقة وينتج تفسيراً متماسكاً؟ إن الفرضيات والملاحظات المهمة موجودة في بعض الدراسات العربية وكان بالإمكان أن تتحول إلى أطروحات لو كان هناك جهد يعمقها، وخاصة في المستوى النظري الذي بإمكانه استيعاب المعطيات الإمبيريقية.

إن ما يجمع بين كل الثنائيات ـ ولهذا سميت ثنائيات ـ هو عدم القدرة على الربط البنيوي بين أطرافها. وهذا الربط يفترض، أولاً، تحديد البنية الأسرية والبنية الاجتماعية المدروستين، وثانياً البحث في طبيعة العلاقة بينهما، مع عدم التسليم، مسبقاً، بأنها علاقة تأثير سببي، وثالثاً النظر، تحليلياً وتفسيرياً، إلى البنيتين، وبالتالي إلى العلاقة بينهما، على أنهما متغيرتان باستمرار.

إن الصعوبات التي تواجهها المقاربة السوسيولوجية العربية للأسرة لها ما يقابلها من صعوبات السوسيولوجيا الغربية، ولكن مع فرق أساسي هو أن الصعوبات ذاتها تتحول في السوسيولوجيا الغربية إلى موضوع نقاش نظري ومنهجي بين المتخصصين وأن هذا النقاش منتج للمعرفة، ومولد للأطروحات ونقائضها في إطار أنساق أو بريديغمات متماسكة، بحيث لا يعترضها ما يعترض المعرفة العربية من أوضاع قد «يتناقش» فيها منتمون إلى أنساق معرفية متباعدة وأحياناً إلى أزمنة مختلفة! هذا ما جعل من دوافع البحث السوسيولوجي الغربي، في أغلب الأحيان، التأكد من صدقية مقولات وأحكام سائدة، وجعل من محصلات البحث السوسيولوجي العربي، في أغلب الأحيان، تأكيد السائد من المقولات والأحكام، بلغة «البحث العلمي» وتناقله من دراسة إلى أخرى، مع تغيير الصياغة، دون التوقف عنده ووضعه موضع التساؤل(٦٨).

وإن ما ذهبنا إليه من أن السوسيولوجيا العربية اقتربت من البنية الأسرية وتباعدت عن البنية الاجتماعية له، أيضاً، ما يقابله في السوسيولوجيا الغربية. إن أصول سوسيولوجيا الأسرة في أمريكا ـ رغم تفرع أنساقها ومقارباتها ـ نشأت موسومةً بنزعتها الإمبيريقية أو الميكروسوسيولوجية، وبعدم اهتمام المنظرين من علماء الاجتماع الأمريكيين بالأسرة ـ باستثناء قلة من نوع بارسونز ـ «لأنه كان هناك انطباع سائد بأن بنية ووظيفة الأسرة لا

---

(٦٨) على سبيل المثال، منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات أثبتت الدراسات الأمريكية عن الأسرة عدم صحة مقولات سائدة من نوع أن علاقة الوالدين بالأبناء أقل عطفاً أو حميمية في المدينة منها في الريف أو أن شخصية الابن الوحيد أكثر سلبية من شخصية من له أخوة أو أن نشوء الأسرة النووية مرتبط بالتصنيع والتحضر، الخ.. لكن هذا الإثبات لم يكن مجرد رأي، بل كان في سياق تواجهت فيه أنساق نظرية أمكن، في ذلك الوقت، رصد خمسة منها: ١ ـ النسق التفاعلي (الأسرة هي وحدة متكونة من أفراد متأثر كل منهم بعمل الآخر)، ٢ ـ النسق البنوي ـ الوظيفي (الأسرة هي نظام فرعي للمجتمع مرتبط بالنظام الكلي)، ٣ ـ النسق الوضعي (الأسرة هي وضع اجتماعي يحدد السلوك في علاقتها بالمحيط الخارجي)، ٤ ـ النسق المؤسسي (العائلة هي مؤسسة تعبر عن الحاجات والقيم)، ٥ ـ النسق التطوري (العائلة هي حقل تتطور فيه العلاقات والأدوار). أنظر: Andrée Michel, La Sociologie de la famille; Recueil de textes présentés et commentés, les textes sociologiques; 11 (Paris: Mouton, 1970), p.19-28.

تساعدان على تفسير البنية الاجتماعية، بل عكساً لذلك تفسّر الأسرة بمؤسسات أخرى»[٦٩]. أما سوسيولوجيا الأسرة في أوروبا فإن مدّها توازى مع تراجع الرؤية الطبقية للمجتمع فركّزت على البنية الداخلية للأسرة، مع تراجع واضح في ربطها بالبنية الاجتماعية.

ومع ذلك فإن الجهد النظري للعلاقات داخل الأسرة أو لعلاقتها بالخارج ـ وخاصة بالدولة ـ ساعد كثيراً على بناء مقولات نظرية عمقت الفهم وعمقت إلى حد ما، التفسير. فالدراسات الفرنسية، مثلاً، أثارت نقاشاً طويلاً حول مسائل لا تهتم الدراسة العربية كثيراً بتدقيقها: إن تساؤلها عن موضوع علم اجتماع الأسرة ذاته ـ هل هو المجموعة الزوجية أم القرابة؟ ـ تفرع إلى تساؤلات كثيرة: ما «الأنا الزواجي»؟ أين تبدأ وتنتهي ثنائية الزوجين؟ ما أسس القرابة اليوم؟ ما العلاقة بين تذييت الحياة الفردية وجماعية الأسرة؟ ما معنى انعزالية الأسرة اليوم؟ هل فقدت صفتها المؤسسية؟ ما المعنى السوسيولوجي لأن يصبح الزواج مسألة شخصية؟ ما دلالة أن يصبح الطلاق فرقة بين الزوجين لا بين الوالدين؟ الخ...[٧٠]. أما في ما يتصل بالثنائيات التي ركزنا على صعوباتها في السوسيولوجيا العربية، فقد صاغت منها السوسيولوجيا الفرنسية ثنائية الداخل/الخارج في ثنائية الحياة الخاصة/الحياة العامة فركّزت على علاقة الأسرة بالدولة كسلطة عامة متدخّلة في الحياة الخاصة عن طريق مؤسساتها وقوانينها. إن النقاش الدائر حول هذه الثنائية مفيد للتخلص من النظرة الايديولوجية غير التحليلية للعوامل السياسية. فهي، مثلاً، قد تثير التساؤل حول إمكانية اعتبار الأسرة فضاءً اجتماعياً أو حقلاً أو مستوى من العلاقات يتوسط بين المجال الخاص والمجال العام، مثلما ذهبت إليه مارتين سيغالان (M.Segalen)[٧١]، كما قد يفيد في تحديد ميكانيزمات وآليات تدخل الدولة العربية في العلاقات الأسرية، مثلما فعل فرنسوا دي سنغلي (F. de Singly) بالنسبة إلى الدولة الفرنسية التي وسعت حرية الزوجين وقلصت حرية الأبوين[٧٢].

> **"المقارنة" بين الدراسات العربية والأجنبية ليست إلاّ من قبيل الإشارة وفي سياق المقاربة السوسيولوجية، تحديداً. إنها غير ممكنة وغير مفيدة بين رصيد نظري ومنهجي متراكم، له صيرورته وتقاليده وبين مساهمات ما زالت متفرقة...**

هذه أمثلة قليلة ليس المقصود منها المقارنة ـ فهذه غير ممكنة وغير مفيدة ـ وإنما المقصود منها نوعية التساؤلات التي قد تبدو بسيطة أو بديهية ولكن الدراسات العربية لا

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٧٠) انظر عرضاً جيداً للاتجاهات النظرية في علم اجتماع الأسرة في فرنسا، في: Jean-Hugues Déchaux, «Orientations théoriques en sociologie de la famille: Autour de cinq ouvrages récents,» *Revue française de sociologie*, vol. 36 (1995).

(٧١) Martine Segalen, *Sociologie de la famille*, collection U,série sociologique, 3ème éd. (Paris: A. Colin, 1993).

(٧٢) François de Singly, *Sociologie de la famille contemporaine* (Paris: Nathan, 1993), p. 48.

تطرح ما يعادلها ـ وأقول ما يعادلها ـ تجاوزاً لمقولات سائدة، متكررة، في اتجاه تعميق فهم البنية الأسرية ـ تفكيكاً وإعادة بناء ـ وفي اتجاه ربطها بواقع متغير.

لم نخرج بتعريف للأسرة من الدراسات العربية. والتعاريف المتنوعة في الدراسات الأجنبية تحيل إلى أنماط من الأسر والعلاقات الأسرية التي لا معادل لها في الدراسات العربية. ومهما كان تعريف الأسرة فإن الرؤى والمقاربات التي رصدناها تواجه ـ من وجهة نظرية منهجية ـ صعوبات متنوعة حالت، **أولاً**، دون تعميق البحث في البنى الأسرية وميكانيزماتها الداخلية لاكتشاف الأنماط المتفرعة عن الأسرة الممتدة والأسرة النووية أو المتوسطة بينهما ـ والفرضية الأنسب هي أن هذه الأنماط موجودة ـ، مما حال دون تيبولوجيا أقل اختزالاً لواقع الأسر في المجتمعات العربية. وقد حالت، **ثانياً**، دون تحديد بنى الواقع الاجتماعي المفترض ارتباط الأسر به. وهي، حالت، **ثالثاً**، دون تحديد طبيعة العلاقة ووسائطها بين البنى الأسرية وبنى الواقع الاجتماعي. هذه الصعوبات تعود، في نهاية الأمر، إلى خللٍ في البناء النظري أو في اعتماد نماذج نظرية تحليلية وتفسيرية متماسكة ترتبط بها مقاربات وأجهزة مفاهيمية محددة لتناول الأسر في المجتمعات العربية. والأسر والمجتمعاتُ، هنا، هي في صيغة الجمع الذي يعني التمايز والاختلاف. وبدون صيغة الجمع هذه يبقى أي مشروع سوسيولوجي، بما فيه سوسيولوجيا الأسرة، من قبيل إبداء «الرأي» أو «الكلام العام» ويبقى مشروعاً صعب الإنجاز □

صدر حديثاً

العرب والإعلام الفضائي

مجموعة من الباحثين

يضع مركز دراسات الوحدة العربية أمام القارئ هذا الكتاب الذي تحاول مادته أن تطالع هذه الثورة الإعلامية الجديدة في دلالاتها وتأثيراتها المختلفة، بما فيها تلك التي تلقي بنتائجها على الاجتماع المدني والاجتماع السياسي في الوطن العربي، مثلما تحاول وضع تجربة الفضائيات العربية وأدائها الإعلامي حيال القضايا المصيرية للأمة موضع قراءة نقدية وتقييمية بهدف ترشيد ذلك الأداء وتصويب اتجاهاته والرفع من مستواه.

العرب
والإعلام الفضائي

٢٢٠ صفحة
الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها

منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية

يعقوب قبانجي

معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية.

تتناول هذه المقالة موضوع القيم العائلية في الإطار المجتمعي العربي بالاستناد إلى عينة من الأعمال البحثية التي أجرتها باحثات وباحثون من بلدان عربية مختلفة. فنعمد في لحظة أولى إلى التعريف بالمشترك في ما بين هذه الأبحاث لجهة منطلقاتها، وكذلك لجهة تعريفها للقيم ودورها. وننتقل في لحظة ثانية إلى تقصي الخيط الرابط لكل منها وتفكيك حلقاته بغية إعادته إلى مرجعيته الموجِهة. ونعمل في ما بعد على إبراز القيود المفهومية ـ المنهجية الناشئة عن القياس على نموذج جاهز في التحليل، كما عن ضعف تحليل الديناميات الاجتماعية المصاحبة لإعادة تشكيل المجالين العائلي والقيمي في المرحلة التاريخية الراهنة. ونخلص من ثمّ إلى اقتراح فكرة أو فرضية عامة لدراسة القيم العائلية في الإطار العربي.

ينطوي عنوان هذه المقالة على التباس مفاهيمي أكيد. فالثنائي عائلة ـ عائلي/قيم لا ينتمي إلى المجال المعرفي نفسه. ففي حين أن العائلة هي تركيب اجتماعي متعين يمكن تلمسه تجريبيًا مع قليل من العناء المنهجي، من ذلك مثلاً تمييزنا بين عائلة ريفية وأخرى مدينية، متوسطة أو فقيرة ـ على أساس الدخل ـ أو بين العائلة الكبيرة العدد أو قليلته، العربية منها أو الكردية أو الأرمنية، المسلمة أو المسيحية... الخ.، فإن الأمر لا ينطبق على الطرف الآخر من المعادلة، أي القيم. فهذه تميل إلى التجريد والعمومية. وإذا كان الحديث عن العائلة على المستوى الوصفي سهلاً نسبياً، أو هكذا يفترض البعض، خاصة مع توفر المعطيات الإحصائية، فإنّ الحديث عن القيم هو أعقد وأصعب لأنه يتصل بمركّبات ثقافية ذهنية يصعب إدراكها تجريبياً.

ومن ناحية أخرى، فإذا كان كل من العائلة والقيم[1] يصدر عن معطى كوني، ويعبر،

(١) نوّد أن نحيل القارئ، في ما خص البنية القرابية ـ العائلية العربية (الأمومية) ودلالتها الكونية، إلى العمل الرائد في المعنى الأكثر دلالة للكلمة، الذي وضعه سميث (W.Robertson Smith) في العقد التاسع من القرن =

تالياً، عن مسار التجربة الإنسانية بتفاوتاتها وتعرجاتها، وكذلك بخصوصياتها، وهذا ما يبرر لنا الحديث عن قيم عائلية في الإطار العربي[٢]، فإنّ العلاقة بين هذين الطرفين ـ العائلة والقيم– بقيت تخضع لاجتهادات متعددة تبعاً للمقاربة المعتمدة. ولا شك في أنّ المقاربة الوظائفية، بعد الدوركهايمية، وبالاستناد جزئياً إليها، هي التي أعطت دوراً محورياً في بنائها النظري للقيم والعائلة من خلال إوالة التنشئة (التشريك). وكما سوف نرى في بعض من الأعمال التي سنتوقف عندها نقدياً، فإنّ زاوية الطرح، كما زاوية المعالجة، اللتين تعتمدهما الوظائفية، تتسللان بدون مصفاة نظرية أو منهجية(Filter)، إلى هذه الأعمال وتطبعان وجهتها. والأعمال المقصودة هنا هي التي تعطي نظرياً ومنهجياً أولوية حاسمة للبنية بإعتبارها نقطة الانطلاق في الوصف والتحليل. بينما تنحو أعمال أخرى، سنتوقف عندها أيضاً، إلى الانطلاق من الفاعل نفسه في تفاعله مع البنية المجتمعية في بعض مستوياتها، أو بالانطلاق من تجربته المعاشة. فترجّح بذلك اعتبار خياراته واتجاهاته ومواقفه مقياساً للتحليل والحكم. وعلى رغم هذا التفاوت الذي يطبع الأعمال المعروضة، فإنّ هذه الأخيرة تتشارك، جميعاً، في استخدامها مجموعة من المداخل المنهجية لدى دراستها العائلة والقيم. وشبكة القراءة المقترحة تجمل هذه المداخل[٣].

شبكة قراءة عينة الأعمال البحثية

١ ـ وحدة التحليل: تعتمد المقاربات التي نتابعها نقدياً، بالاستناد إلى عينة من الأعمال السوسيولوجية الموضوعة من باحثات وباحثين عرب، العائلة وحدة تحليل أساسية لدى تناولها موضوع القيم. ويعني ذلك أن العائلة، من بين كل مكوّنات البنية الاجتماعية، ما زالت تُعتبر العنصر الحاسم في عملية تشكيل القيم وتعميمها على النطاق المجتمعي الأوسع.

٢ ـ التنشئة الاجتماعية: تعتبر الأعمال جميعاً أن عملية تشكيل القيم تتم من خلال إوالة

= التاسع عشر. ويمكن العودة لمؤلف *May Douglas* من أجل تقييم سياقي ونقدي لهذا المؤلف المميز، انظر: Alain Touraine, dans: *Revue du Mauss*, no. 19 (2002).

(٢) من النافل القول إننا ندرك ليس فقط صعوبة الحديث عن القيم العائلية انطلاقاً من «نمط ـ مثال» (Idéal - type) «عربي» معطى، وإنما ندرك أيضاً المحاذير التي تنشأ عن ذلك نظرياً ومنهجياً. فالسيرورات المتفاوتة تاريخياً واقتصادياً وثقافياً وحقوقياً التي طبعت ـ وما زالت تطبع ـ البنى المجتمعية العربية أفقياً، بين بلد عربي وآخر، وعمودياً، داخل كل بلد على حدة، لا يمكن اختزالها في أي نموذج دراسي مفترض. ولكن ما يبرر محاولتنا أنها تنطلق من أعمال ميدانية أو تحليلية ـ بنائية معينة وتتعامل معها نقدياً. ولذلك فإنّ هذه المحاولة لا تهدف لإنجاز تعميمات تتجاوز حدود المتاح.

(٣) إن الأعمال التي ستشكل مادة هذه المحاولة هي التالية، وقد رتبت تبعاً لأولوية ورودها في النص: ثريا التركي وهدى زريق، «تغير القيم في العائلة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٧٦-١١٥؛ هشام شرابي: **مقدمات في دراسة المجتمع العربي**، ط٦ (بيروت: دار نلسون، ١٩٩٩)، **والنظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة محمود شريح، ط ٤ (بيروت: دار نلسون، ٢٠٠٠)؛ مي يماني، **هويات متغيرة: تحدي الجيل الجديد في السعودية**، ترجمة إبراهيم درويش (بيروت: رياض الريس، ٢٠٠١)، وسمية نعمان جسوس، **بلا حشومة: الجنسانية النسائية في المغرب**، ترجمة عبد الرحيم حزل (الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣).

حاسمة هي التنشئة التي تقوم بها العائلة. وفي ذلك، فإن باحثينا لا يبتعدون، في غالبيتهم، عن النموذج الذي ساد علم الاجتماع منذ خمسينيات القرن المنصرم على الأقل في دراسة العائلة[٤] والقيم، أي النموذج البنيوي ـ الوظائفي.

إذا كان الحديث عن العائلة على المستوى الوصفي سهلاً نسبياً، وبخاصة مع توافر المعطيات الإحصائية، فإن الحديث عن القيم هو أعقد وأصعب، لأنه يتصل بمركبات ثقافية ذهنية يصعب إدراكها تجريبياً.

٣ ـ تعتمد الأعمال جميعاً، وإن بتفاوت نسبي، تطور وضع المرأة في المجتمعات العربية، وبدرجة أقل تطور وضع الأطفال والشباب في ميادين مختلفة أبرزها التعليم، والعمل خارج المنزل، والوضع المدني، مقياساً للحكم على مدى تغير القيم، لا بل تطورها.

٤ ـ تقع التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في مختلف البلدان العربية في خلفية هذه الأعمال، إذ هي ترسم الإطار العام للتحول القيمي، لكن دائماً من خلال المصفاة العائلية. ولذلك، فهذه التحولات تبقى معطى خارجياً إلى حدّ كبير يبرز أثرها أو يضعف تبعاً لحدود تمثلها في الإطار العائلي أساساً[٥].

٥ ـ أمّا القيم نفسها، فهي:

تتمثل **أولاً** في «معتقدات» تارة، وفي «وسائل» تارة أخرى. وهي تتمتع بقدرة استمرار.

وهي، **ثانياً**، تلحم النظام الاجتماعي ككل، فـ «بواسطتها تدرج العائلة أعضاءها في الحياة الاجتماعية»[٦]. كما أنّها توجه المواقف والخيارات[٧]، ولكنها في المقاربة التي تنطلق من الفاعل الاجتماعي تتحول إلى أداة لإبراز عمق الأزمة الجيلية. وهذه الأخيرة تعبير، في أحد وجوهها، عن ضعف الدور اللاحم للقيم[٨].

---

(٤) نعتمد في هذا البحث تسمية العائلة وليس الأسرة وذلك لسببين اثنين: **أولاً**، لأن العائلة هي التسمية التي يتم استخدامها في الدراسات المتعلقة بالقيم، ونحن بذلك نحافظ على وحدة الاستخدام وإن كنا لن نحافظ على تجانسه خلال البحث. **ثانياً**، وهذا هو الأهم، إن كلمة أسرة تحمل في معناها صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في العصر الجاهلي، حينما كان الناس مرتبطين بالقبائل والعشائر والبطون... لذلك نفضل استعمال كلمة أسرة للدلالة على أصغر تشكيلة أو جماعة قبلية وأدناها في سلم حساب النسب، انظر: زهير حطب، **تطور بنى العائلة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة** (بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٤٣. والباحث نفسه يضيف «أما كلمة عائلة فمستحدثة مشتقة من الفعل «عال» وتكشف لنا عن المعنى المراد بها، وهو كونها مجموعة الأفراد الذين يعيلهم معيل أو كاسب». انظر: **الطاهر لبيب**، «الأسرة العربية: مقاربات نظرية،» ورقة قدمت إلى: **الاجتماع الإقليمي للخبراء حول تمكين الأسرة العربية** (بيروت: إسكوا، ٢٠٠١) [وهي الورقة الأولى في هذا الملف] وفي مطلق الأحوال، فإن استخدام تسمية أسرة، عندما يحصل، ستفرضه ضرورة التعامل مع الأعمال المعروضة ومنطق تحليلها.

(٥) انظر خاصة: التركي وزريق، «تغيّر القيم في العائلة العربية».

(٦) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**.

(٧) التركي وزريق، المصدر نفسه.

(٨) يماني، **هويات متغيرة: تحدي الجيل الجديد في السعودية**.

وحدها جسوس تخرج عن الإجماع المتحصل حول الدور القسري، حتى لا نقول الحتمي للقيم، فترى، إلى جانب دورها الضبطي، إمكانية التحايل عليها من قبل الفاعلين، أو بالأحرى الفاعلات (دون خرق القاعدة الاجتماعية الأساس المتعلقة بعدم التعارض مع اشتغال النظام المجتمعي). وفي ذلك، فهي تبدو، وبشكل لافت، أي بشكل غير متوقع إلى حدّ ما، الأكثر تعارضاً مع التمييز الوظائفي للقيم الذي، كما يقرر ميرتون (عام ١٩٦٨)، يؤول إلى أن أعضاء المجتمع يكافأون لالتزامهم بالقيم والمعايير، ويعاقبون لانحرافهم عنها. والقيم والمعايير تلعب هنا أيضاً دور اللاحم من أجل تأمين استمرار المجتمع.

٦ ـ تصدر المقاربات جميعها عن موقف منهجي يقرّ بوجود مستوى معين من الأزمة (أو حتى من الصراع المفتوح أحياناً) ضمن العائلة، باعتباره مظهراً ضرورياً لتبلور الأزمة القيمية العائلية، سواء كان ذلك بين الأجيال[٩]، أو حول وضع المرأة على الأخص[١٠] أو مزيجاً من الاثنين[١١]. وهذه سمة مهمة تميّز الأبحاث التي نتعرض لها عن «الرؤية التماسكية التي «تستبعد، أصلاً، الصراع وما يتضمنه من استراتيجيات داخل الأسرة. إنّ مصدر «التماسك فيها ليس الواقع الاجتماعي وإنما استقلالها عن هذا الواقع»[١٢].

هذه السمات المشتركة في التعامل السوسيو ـ أنثروبولوجي في النطاق البحثي العربي مع منظومة القيم العائلية، لا تلغي التمايزات المهمة التي تطبع كل مقاربة بمفردها في تناولها لهذه المنظومة، لا بل إنّ المشترك يُسقط الأساسي الذي تختص به كل مقاربة على حدة، عنينا بذلك زاوية طرح الموضوع، وطريقة تناوله والمدى الذي تبلغه المعالجة. وترتّب كل مقاربة على حدة نتائج نظرية وعملية معاً، تستحق عناء التوقف عندها ومحاولة استكشاف دلالتها في ما خص الموضوع المدروس.

المقاربة «التطورية» في دراسة القيم

تعتمد دراسة التركي وزريق حول «تغيّر القيم في العائلة العربية»[١٣] على «مواكبة التطور في الاقتصاد السياسي في المنطقة بداية بالقرن التاسع عشر. فمنذ ذلك الحين مرت المنطقة بتحولات اقتصادية وسياسية مهمة يتطلب الأمر النظر في تفاعلها مع القيم الاجتماعية وتأثيرها في نمط العائلة وبنائها وطبيعة العلاقات فيها». وقد اندرج هذا التطور ضمن معادلة الصراع بين «التقليد» و«التحديث» الذي تعتبره الباحثتان مدخلاً ملائماً، خاصة بعد تحليله إلى عناصره «التفصيلية»، وفي مقدمتها البنية الإنتاجية، وبنية القوى العاملة، والتعليم، والهجرة، والوضع الاجتماعي للمرأة والشباب»[١٤]. وبنتيجة ذلك، فإن الباحثتين تستنتجان أن هذا التطور الذي أدّى إلى الانتقال من العائلة الممتدة إلى تلك النواتية، قد أصبح هو القاعدة على مدى البلدان

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) جسوس، **بلا حشومة: الجنسانية النسائية في المغرب**، والتركي وزريق، المصدر نفسه.

(١١) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**.

(١٢) لبيب، «الأسرة العربية: مقاربات نظرية»، انظر الدراسة السابقة ضمن هذا الملف.

(١٣) التركي وزريق، «تغير القيم في العائلة العربية»، ص ٧٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

العربية جميعاً. ولكنهما تتحفظان، مع ذلك، لجهة شكل التنظيم الانتقالي بين الشكلين السابقين، إذ ثمة الأشكال البينية شبه الممتدة التي يعود استمرارها، كما تلك الممتدة، «إلى أسباب تقليدية مرتبطة بنظام إنتاج زراعي تقليدي لم تخترقه عوامل التحديث من تصنيع وتعليم وحراك مهني، والباقي يعزى استمراره إلى أسباب غير تقليدية تتعلق بأزمة الإسكان أو المساعدة في نفقات المعيشة في إطار الأزمة الاقتصادية الراهنة أو التنشئة الاجتماعية للأطفال، وخصوصاً في حالة عمل زوجة الابن، بالإضافة إلى الإرث القيمي المستمر مثل رعاية الوالدين»[١٥]. ولذلك، فإنّ «السيادة القيمية والثقافية للعائلة الممتدة المدعومة بهيمنة النظام الأبوي داخل النسق الثقافي العربي تهدد العائلة النووية»[١٦].

> تعتمد التركي وزريق في دراستهما على مواكبة التطور في الاقتصاد السياسي في المنطقة بداية بالقرن التاسع عشر، وتأثيره في نمط العائلة وبنائها وطبيعة العلاقات فيها.

القيم في العمل

تحدد التركي وزريق[١٧] القيم على الوجه التالي: «والقيم الاجتماعية تعرّف بأنّها معتقدات قد تشكل غاية ـ في حدّ ذاتها ـ يسعى إليها الفرد، أو تكون وسيلة، وهي تعمل على ترشيد أنماط السلوك. وتؤثر القيم في حكم الفرد على الأمور وفي اختياراته لغاياته ووسائل تحقيقها. وتتسم القيم بدرجة من الاستقرار والاستمرارية». إنّه تعريف خارجي وصفي حيث القيم تعيش في عالم منفصل عن الممارسة الاجتماعية بتجنب الصراع القيمي ونتائجه. كما أنّ وجهة فعل هذه القيم انسيابية: من فوق ـ القيم ـ إلى تحت ـ التوجيه والترشيد.

وتلجأ الباحثتان إلى رصد التغيرات في عالم المرأة (وبدرجة أقل بكثير في عالم الشباب)، وخاصة في مجالي التعليم والعمل وانعكاساتها على التغير القيمي لجهة المساواة. وتلاحظان أنّ المرأة قد تزايدت حظوظ تعليمها في كافة البلدان العربية، وإن بتفاوت. أمّا في مجال العمل، فالوضع أقل زهواً، إذ ما زالت نسبة المرأة العاملة بالقياس إلى الرجل محدودة. فهي ما تزال أقل من عشرين بالمئة في غالبية البلدان العربية. ومع ذلك، فإن عملها، كما تعليمها، يعطيانها فرصاً أكبر بالمساواة[١٨].

الانتقالات المحورية في القيم

وتخلص الباحثتان إلى أنّ «عناصر التغير الاجتماعي تلك رتبت حراكات مهنية (رأسية وأفقية) ومكانية ونوعية في المجتمع العربي». كما رتّبت «تغيراً نسبياً في أدوار النساء والرجال

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٨ - ٨٩.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٢.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٧.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٥ - ٨٦.

في العائلة العربية، وفي المكانة الاجتماعية للمرأة العربية، وفي بنية العائلة العربية نفسها، وأخيراً، في طبيعة السلطة ووظائفها التي يمارسها الرجال على النساء، والكبار على الشبان (الصغار)، أو بمعنى آخر، في طبيعة العلاقات التي تجمع بين هذه الأطراف وبعضها البعض». ولمن لم يفهم وجهة وطبيعة هذه التغيرات، تعلن الباحثتان أنّها تتصف بـ «تحرير متزايد في بعض جوانب حياة النساء والشباب». و«النتيجة المباشرة هي حدوث انتقالات محورية ملموسة تماماً في محيط القيم»[١٩]. هذا المحيط الذي تعتبر فيه «الجماعية والشرف سمات قيمية مميزة للعائلة العربية»[٢٠].

وعليه، فإنّ أبرز هذه «الانتقالات» هي:

ـ الانتقال من الجماعية إلى الفردية: «لقد آذنت كل هذه التغيرات ببداية تحول من العائلة إلى الفرد كوحدة للتفاعل الاجتماعي، ومن ثم التحول من قيم الجماعية إلى القيم الفردية». وقد عزز ذلك «القوانين المدنية التي تعاملت مع الفرد باعتباره وحدة اجتماعية قائمة بذاتها». وهذا يندرج في دور الدولة التحديثي. وهكذا، فإنّ «الفردية أصبحت خياراً متاحاً بالفعل وقيمة موجِهة، إلى حدّ ما، لأنماط التفضيلات الاجتماعية، حتى في ما يخص علاقة المرأة بالرجل»[٢١]. وعلى رغم أنّ «حداثة ظاهرة الفردية وعدم اكتمال نتائجها»، يجعلان «التعبير عنها إلى الآن متناقضاً ومتفاوتاً من مجال إلى آخر، ومتكيفاً إلى حدّ كبير مع هيمنة الخطاب الجماعي الموروث والمألوف أكثر بالمقارنة بالخطاب الفردي»، فإنّ التغيرات الاجتماعية «المرصودة سابقاً تقدم أساساً موضوعياً ملائماً لنمو متزايد للفردية كقيمة وكمعيار للتفاعل الاجتماعي بين أفراد العائلة»[٢٢].

ـ أمّا بالنسبة إلى الشرف والاحتشام، فإنّ موقف الباحثتين لا يختلف عما سبق، إذ إنّ الوجهة العامة التي تحكم تطور هاتين القيمتين هي وجهة انفتاحية بالنسبة إلى الشرط النسائي، خاصة عندما تترافق مع انخراط الفتاة في التعليم والعمل غير المنزلي، أي في المجالات التي تستدعي الاختلاط بين الذكور والإناث، وفي المدن الكبرى نسبياً، ولدى الفئات «الأكثر تعرضاً لقيم الثقافة الأوروبية». ومن ثمّ فهما تخلصان إلى القول: «وإذا كانت قيمة الشرف ما زالت تمثل قيمة مركزية في التنشئة الاجتماعية للمرأة، فإنّ الاحتشام، بمعنى إجراءات حماية الشرف، قد طاله بعض التعديلات»[٢٣].

ـ تبقى الطاعة، وهي لن تشذّ، بالنسبة إلى الباحثتين، عن مصير ما سلف عرضه من القيم. «فالتغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية في العقود الأربعة الأخيرة [...] أدت إلى أشكال أقل وطأة من طاعة المرأة للرجل ومن طاعة الصغار للكبار».

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠١.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢ و١٠٧.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ و١٠٧.

تناقضات الخطاب «التطوري» حول القيم وحدوده

السؤال الذي نطرحه على المقاربة «التطورية» هو: ما هي الفردية التي تتحدث عنها الباحثتان والتي «أصبحت خياراً متاحاً» من جهة، و«قيمة موجِهة» من جهة ثانية، والتي هي، على رغم الصعوبات، تشير إلى نمّو متزايد؟

تبدو «الفردية» في عرض الباحثتين وكأنّها صفة تنشأ عن معطيات تجريبية محددة مثل بعض التعديلات التشريعية في الوضع المدني، أو بمجرد بداية الانتقال من العائلة الممتدة إلى عائلة نووية مفترضة. ويعني ذلك أن الفردية ليست أحد المكونات الحاسمة لتشكل الحداثة كما تبلورت تاريخياً، في السياق الأوروبي، اعتباراً من القرن الخامس عشر نتيجة انفكاك العلم عن الكنيسة، ونتيجة تشكل نظام سياسي تمثيلي في إطار الدولة ـ الأمة، وفصل الدين عن الدولة، وتبلور مقولة المواطن حقوقياً ومدنياً، والتجديد في أشكال التعبير الشعري والأدبي والفني، وذلك في إطار الثورة الصناعية الرأسمالية. إنّ الفردية بالنسبة إليهما ليست أكثر من تعديلات في شروط العمل والتعليم، بالإضافة إلى المزيد من الحراك الاجتماعي في إطار «دور الدولة التحديثي».

إنّ الفصل بين البنية الاجتماعية والبنية الذهنية السائدة كما تفعل الباحثتان، يجعل من الفردية مجرد حاصل جمع التغيرات في «أسفل» البناء. كما ينشأ عن فهم ضمني يعتبر البنية الذهنية مجرد صدى لما يجري في القاع الاجتماعي. إنّه فهم خطّي تطوري بامتياز، لكنه، مع ذلك، لا يعفي التحليل من تناقضاته الذاتية. فإذا حافظ هذا الخطاب التحليلي على اتساقه بردّ صعوبات التغيير القيمي إلى تعثر التطور التحديثي، كالقول بـ «النقص الكمي لمجالات التغير الاجتماعي التحديثي ومعدلاته»، أو بـ «التضارب الكيفي للتحديث»، فإنّه لا يلبث أن يقع في مأزق تفسيري يضع نتائج تحليله على المحك. فلنقرأ: «ففي الوقت الذي تمّ فيه تعميم مجانية التعليم، وعقد العمل الفردي، والأجر المتساوي للعمل المتساوي للرجال والنساء على السواء، تم تقنين قوانين الأحوال الشخصية بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية. وبهذه الطريقة، تم تحقيق المساواة النسبية بين الرجل والمرأة خارج المنزل بفعل قوانين العمل، بينما أعيد إنتاج عدم المساواة داخل المنزل بفعل قوانين الأحوال الشخصية والعرف العام خصوصاً»[٢٤]. هذا عن الانتقال من الجماعية إلى الفردية!!

وعلى مستوى مفردات الخطاب الشائع، لنا أن نتساءل عن موقع «الذات الفاعلة» (Le Sujet) أو تعبير الفردية الأساس، أي تعبير الإحساس بوجود الأنا الفعّال، من النحن؟ فهل تغير محمول اللغة ودلالته كي يمكن الحديث عن الانتقال من الجماعية إلى الفردية؟ إنّ فهماً وصفياً خارجياً فقط بإمكانه أن يبقى عند حدود التضاريس الاجتماعية ولا ينفذ إلى مضمونها الرمزي والمادي. فكما يلاحظ مالك شبل[٢٥] «إنّ «الفرد» الأوروبي لم يعد فقط «شخصاً» أو «مؤمناً»، بل إنّه الآن كيان واعٍ لذاته يؤشر على ذروته الفلسفية والإنسانية

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٢٥) Malek Chebel, *Le Sujet en Islam* (Paris: Seuil, 2002).

بتوقيع حاسم، وإن لم يكن بدون مخاطرة، إنّه توقيع الفصل بين الكنيسة والدولة». وعدة هذا الفصل هي العقلانية المتنورة، أي العلم، ولعبة الممارسة العفوية للعقل، وهي جميعاً تتمرد على الرقابة الدينية.

ومن ناحية أخرى، تذكر الباحثتان أنّ «مع تراجع خطط التنمية في أواسط السبعينيات والثمانينيات ومع ارتفاع معدلات البطالة» في مصر، «لم يكن غريباً أيضاً أن تتجاوب المرأة مع الدعوات» الذكورية إلى ترك العمل والعودة إلى البيت، «لأن عملها خارج المنزل يشكل عبئاً إضافياً إلى جانب عملها «الرئيسي» داخل المنزل، وليس بديلاً منه». كما ساهمت الصعوبات الحياتية «في ضرورة طلب العون والدعم من العائلة الممتدة، سواء بالسكنى معها أو لرعاية الأطفال في وقت العمل أو المساعدة في ميزانية العائلة. ومن ثم أصبح البيت والشكل التقليدي للعائلة [...] يمثلان مهرباً ـ مجرباً ومأموناً ـ من أعباء العمل خارج المنزل»[٢٦].

وفي مقابل ما يعتبر «نكوصاً» اجتماعياً ـ قيمياً في الوطن العربي ثمة في الغرب، النموذج الذي يتعين أن نحذو حذوه تبعاً للنموذج التطوري، ظاهرة تتمثل في إطالة أمد إقامة الشباب لدى الأهل بالقياس إلى ما كان عليه الوضع في السبعينيات من القرن الماضي، وخاصة الذكور منهم[٢٧]. فهل يعتبر ذلك تراجعاً، بالمعنى القيمي، من الفردية إلى الجماعية؟

وتطيح الخلاصة الخاصة بتقدير حدود استفادة المرأة العربية من التغير الاجتماعي ـ القيمي بكل المقدمات التي أوردتها الباحثتان. فتبعاً لما تستنتجان، فإنّ السؤال المهم هو «ما إذا كان نظام التعليم قد استطاع أن يغير ذات المرأة أو أن يدفعها إلى الخروج من دائرة قيم الرجل وأعرافه؟». أمّا إجابتهما التي تستند إلى مساهمة باقر سلمان النجار (عام ١٩٨٩)، فتؤكد أن التعليم ساعد «الرجل كما المرأة في ولوج سوق العمل الحديث، إلا أنّه فشل في إحداث تغيير نوعي في ذات المرأة، كما الرجل، فما زال الاثنان، وربما المرأة بصورة أكبر، مشدودين إلى «الذات التقليدية» والمحافظة على توزيع القوة بينهما»[٢٨].

أولاً: المقاربة البنيوية ـ الوظائفية في دراسة المجتمع العربي وقيمه

١ ـ السلطة والنظام الأبوي المستحدث

إنّ المسألة التي يعتبرها شرابي في كتابه: **مقدمات في دراسة المجتمع العربي: مفتاح فهم البنية الاجتماعية**، بكامل مكّوناتها، هي مسألة السلطة. فهو يقرر: «لقد وجدنا أنّ الطابع الذي يطبع جميع هذه العلاقات هو طابع السلطة الفوقية». «فصاحب السلطة في المجتمع... هو الذي يملك ويستفيد. و«الكبير» في مجتمعنا هو دوماً الذي يتسلّط ويحكم ويسيطر... [و] ليس

---

(٢٦) التركي وزريق، المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢٧) Thierry Bloss, *Les Liens de famille: Sociologie des rapports entre générations* (Paris: Presses universitaires de France, 1997).

(٢٨) باقر سلمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢٠ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٨٧ ـ ١٠٣.

الكبير صاحب السلطة والمركز في المجتمع إلّا صورة مكبرة للأب في العائلة»[٢٩]. وهكذا فالطابع الهرمي يسمح بعلاقات انعكاسية مباشرة: الجزء (الأب في العائلة) يعكس الكل (صاحب السلطة في المجتمع)، والعكس صحيح.

لكن ما هي العائلة؟ عن هذا السؤال يجيب شرابي: «إنّ منطلقنا الأساسي في هذا البحث هو أنّ العائلة، كمؤسسة اجتماعية، هي الوسيط الرئيسي في شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي اليها، وأنّ شخصية الفرد تتكوّن ضمن العائلة، وأنّ قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل، إلى حدّ كبير، من خلال العائلة وتتقوّى بواسطتها»[٣٠]. والعائلة «النموذجية» التي يدرسها شرابي هي «عائلة عربية تجسّد القيم والمواقف السائدة في وسط إسلامي مدني، وفي طبقة اجتماعية وسطى أو أقرب إلى الوسطى»، وإن كانت بعض التعميمات «تنطبق على المجتمع العربي ككلّ، بما فيه البدو والفلاحون»[٣١].

العائلة كمؤسسة اجتماعية عند شرابي هي الوسيط الرئيسي في شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها. أما "الأسرة" الناجمة عن البرجوازية الصغيرة فتشكل أخطر تهديد للنظام الأبوي المستحدث.

ولا يغيّر من ذلك اعتبار «أنّ الروابط العشائرية هي أقلّ تماسكاً في الطبقات الفقيرة، خاصّة بين فقراء المدن من جهة، وأوساط الطبقة الوسطى ذات الثقافة الغربية من جهة أخرى»[٣٢]، إذ إنّ العائلة، في مطلق الأحوال، هي صورة مصغّرة عن المجتمع. «ومن حيث هي نظام، تقوم العائلة في آن واحد بتجسيد ودعم النظام الاجتماعي الأكبر».

ويستعيد هشام شرابي في كتابه المعنون: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، مقولاته السابقة، ولكن بعد أن يعيد صياغتها مفاهيمياً في ضوء نظريته حول «النظام الأبوي والنظام الأبوي المستحدث». و«مفهوم النظام الأبوي المستحدث» يشير «على السواء إلى بنى كبرى (المجتمع، الدولة، الاقتصاد)، وبنى صغرى (العائلة أو الشخصية الفرديّة)»[٣٣]. يحدث شرابي تحولاً مهماً، لكن ليس حاسماً في استبداله مفهوم العائلة ـ النظام إلى مفهوم العائلة ـ البنية الصغرى. وتتمثل أهمية هذا الانتقال المفاهيمي في أنّ العائلة ـ النظام هي انعكاس للنظام الاجتماعي بقدر ما هو صورة عنها. وهذه مقاربة شمولية (Hollistic)، حيث تكفي معرفة الجزء لفهم البنية بكاملها، بينما العائلة ـ البنية هي أحد مستويات البنى الكبرى. ومع أهميته، فإنّ هذا الانتقال لا يغير من الطابع الوظائفي الحاسم لتحليله. فسواء أكانت

---

(٢٩) التركي وزريق، «تغيّر القيم في العائلة العربية»، ص ١١٠.
(٣٠) شرابي، **مقدمات في دراسة المجتمع العربي**، ص ٢٧.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.
(٣٣) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٣٠.

العائلة نظاماً أم بنية صغرى، فإنّها تبقى جزءاً من جسم اجتماعي أكبر يحدد لها وظيفتها، كما يعيّن لها حدود هذه الوظيفة. فهي الوسيط الرئيسي من جهة، كما أنّها تقوم،على غرار «جميع المؤسسات التي تمثّل دور الوسيط، بما في ذلك المؤسسات التربوية والدينية [...]، هي أيضاً بتعزيز القيم والمواقف التي بواسطتها تدرج العائلة أعضاءها في الحياة الاجتماعية»(٣٤).

٢ ـ الأسرة تواجه العائلة

لكنّ التحليل عند شرابي لا يلبث أن يأخذ اتجاهاً مغايراً عندما يضع الأسرة مقابل العائلة. فها هو يلاحظ أنّه على رغم أن الأسرة انحصرت «في معظم الحالات في الطبقتين العليا والوسطى في المدينة»، فإنّ انتشارها «وشيوع القيم التي تنهض عليها، يشكّل أخطر تهديد بنيوي للتشكل الأبوي المستحدث القائم»(٣٥).

هذا ما كان قد اقترحه منذ خمسينيات القرن الماضي تالكوت بارسونز(٣٦) عند ملاحظته أنّ نظام العائلة النووية المعزولة والمكوّنة من زوج وزوجة وذريتهما، المقيمين باستقلال عن عائلاتهم القرابية، هو النموذج الأمثل لملاقاة الطلب على العمل والحراك الجغرافي في المجتمع الصناعي الحديث. وفي هذا النظام، فإنّ الالتزامات المتبادلة والتفاعل وتربية الأطفال تتمّ داخل العائلة النووية نفسها، بينما تفقد الروابط مع جماعة القرابة دلالتها في صيانة العائلة الزواجية المفردة. وقد تعرض نموذج الوظائفية هذا لنقد ثاقب على يدّ سوسمان وبيركينال(٣٧).

أمّا الأسباب الكامنة وراء ذلك «التهديد» فيمكن إجمالها، تبعاً لشرابي، على الوجه التالي:

ـ السبب **الأول** هو أن الأسرة هي نتيجة للتحول الإقتصادي وقوة محركة له. وفيها تقهقر العلاقات الرأسية التقليدية بسبب تحصيل الأبناء العلمي واكتسابهم لمهارات محددة، فيحققون بذلك استقلالية وحرية، فما عادوا يعتمدون على آبائهم، «وهنا يجد الأب نفسه مجبراً على الدخول في علاقة جديدة في منزله ومع كل فرد من أفراد أسرته».

ـ السبب **الثاني** يتمثل في العلاقات الديمقراطية، فمقابل علاقة الخضوع (الأبوية)، ثمة مساواة في الأسرة، وأساس ذلك يكمن في الاستقلال الاقتصادي.

ـ أمّا السبب **الأخير**، فيكمن في «تحرير المرأة»، «من حيث بنيتها، فإنّ العائلة الحديثة توفّر الخلفية الضرورية (ولكن غير الكافية) لتحرير المرأة»(٣٨).

لا تصمد هذه الأسباب المفسرة لانتشار الأسرة أمام أي امتحان مدقق. فإذا كان النظام الأبوي يتخذ صفة التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تعتمد «على نمط تنظيم اقتصادي

---

(٣٤) شرابي، **مقدمات في دراسة المجتمع العربي**، ص ٤١.

(٣٥) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٧٢.

(٣٦) Talcott Parsons, «The Social Structure of the Family,» in: Ruth Nanda Anshen, ed., *The Family: Its Function and Destiny*, Her Science of Culture Series; v. 5, rev. ed. (New York: Harper, 1959).

(٣٧) M. B. Sussman and I.G. Burchinal, «The Kin Family Network in Urban-Industrial America,» *Marriage and Family Living*, vol. 24 (1962), pp. 231-240.

(٣٨) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٧٢-٧٣.

مُميز»، وإذا كانت «الأبوية هي سمة العلاقة الاجتماعية المركزية للتشكل الاجتماعي السابق على الرأسمالية، كما يقرر شرابي في المرجع نفسه، فإنّ التحول الاقتصادي الذي تكون نتيجته الأسرة، كما يشير في السبب الأول، يعني الانتقال غير الملتبس إلى رأسمالية عقلانية و«ناضجة». والحال، فإنّ شرابي نفسه يقرر أنّ سمة الأبوية المستحدثة في ظل الرأسمالية هي التبعية. فهذه تمثّل «الشكل الوحيد للرأسمالية الممكن نشوؤها تاريخياً إثر تنامي الرأسمالية الأوروبية، وفي سوق عالمية يهيمن عليها الغرب». وفي ظل هذه الرأسمالية «لم يكن من المعقول أبدًا ظهور طبقة برجوازية ناضجة وطبقة عمالية أصيلة». والطبقة البديلة التي نشأت كانت البرجوازية الصغيرة المستحدثة، وأطلق على وعيها صفة الأبوية المستحدثة. «وكما أنّ التشكّل الاجتماعي الأبوي المستحدث يمتاز بنمط إنتاج معين للرأسمالية التبعية، فإنّه يمكن تعريف البرجوازية الصغيرة على أنها الطبقة الهجينة السائدة في المجتمع المستحدث»[٣٩]. والحال، فمن رحم هذه الطبقة تحديدًا تنبثق «الأسرة» التي ستشكل، كما يقرر شرابي نفسه، بسبب قيمها، أخطر تهديد للنظام الأبوي المستحدث. فكيف لهذا الخطر أن يتحقّق والانفصام ما بين الحديث والأبوي، المتعايشان في إطار وحدة متناقضة، جليّ في الطبقة البرجوازية الصغيرة؟ «فهذه أكثر الطبقات الاجتماعية تمثيلاً للمجتمع الأبوي المستحدث وثقافته. كما «يمكن الوقوع في هذه الطبقة على أكثر القيم والاتجاهات تناقضاً تتعايش دون توصّلها إلى حسم واعٍ أو تأليف متصالح. ولذا يتولّد عن هذه الطبقة بنى متفسخة وممارسات متناقضة تشكّل مجتمعة السمات الأكثر تمثيلاً للمجتمع الأبوي المستحدث»[٤٠].

وفي ما يتصل بالعلاقات الديمقراطية التي أساسها الاستقلال الاقتصادي، فالسؤال هو: هل يمكن إرجاع ظهور الديمقراطية الأسرية إلى مجرد حصول أفراد الأسرة على مداخيل مستقلة افتراضاً عن الأب ضمن علاقة سببية؟ لماذا إذاً لا تتمثل هذه الديمقراطية في انفصال إقامة الأبناء والبنات عن الأسرة على رغم استقلالية مدخولهم؟ ولماذا تبقى الإناث بالأخص ضمن دائرة الرقابة الأسرية ـ العائلية الضيقة على رغم تعلمهن وعملهن؟ ولماذا لا يتمكن الشباب والشابات من التصرف بمدخولهم ومسار حياتهم في حضن العلاقات الديمقراطية الأسرية المفترضة؟ وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نسأل بالاستناد إلى عمل رائد في هذا المجال[٤١]، لماذا لا يتمتع الشباب في إطار الديمقراطية الأسرية المفترضة، بحق اختيار شكل الزواج الذي يرغبون فيه، وهو، في الحالة الراهنة، الزواج المدني، ولا بحق ممارسة الجنس قبل الزواج؟

إنّ إزاحة ثقل الثقافة السائدة ومنظومة قيمها من حيّز التحليل، يدفع، في الحالة المدروسة، إلى تفسير تطوري على قاعدة محددات سوسيولوجية كبرى. وهذا ما يفسر الطابع الانعكاسي المباشر للسبب (التطور الاقتصادي، استقلالية المداخيل، انتشار التعليم) على النتيجة (الأسرة «الحديثة»، العلاقات الديمقراطية الأسرية، توفر شرط تحرير المرأة).

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٧.

(٤١) زهير حطب وعباس مكي، **السطلة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها**، الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨).

في خلاصة تحليله للمجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، يحذر خلدون حسن النقيب من الوقوع في خطأ الاعتقاد «أن انتشار التعليم ووسائل الإعلام يضعف على المدى البعيد الانتماءات القبلية والطائفية والجهوية [...]، فانتشار التعليم في بلدان الخليج والجزيرة العربية [مثلاً] يؤدي إلى ترسيخ هذه الانتماءات وتعميقها في ما يمكن تسميته بالوعي القبلي، كما تقدم وسائل الإعلام إمكانات تواصل أفضل بين أبناء القبائل والطوائف»(٤٢).

ثانياً: المقاربة الفيبرية في التجربة السعودية

١ ـ العائلة نموذجاً مثالياً

تفترض مي يماني أنّ «الطريقة المثلى التي يتمّ فيها تصوير المدى الذي تحول فيه المجتمع السعودي والمرجعيات الثقافية إلى حياة السعوديّين العاديّين، هي أن نأخذ «نموذجاً مثالياً»، وفي هذه الحالة حياة عائلية سعودية نموذجية»(٤٣).

وتحدد الباحثة من ثمّ السياق الذي حكم تطور نموذجها العائلي المختار من خلال التدرج من المحلي (العائلي، القبلي، الجهوي) الموازي لجيل الجدّ ـ الجدة، حيث الولاء لم يتعد هذا الإطار إلى الوطني (في إطار الدولة، حيث تمّ توحيد اللباس ومنهج التعليم، وتوفرت نظم الاتصالات الحديثة، وإمكانية التنقل، بالإضافة إلى توحيد الممارسات الدينية) المقابل لجيل الأب ـ الأم، حيث أتاحت الطفرة النفطية ضمان العمل والدخل و«حصلت الدولة على الشرعية والولاء عبر توزيعها لثروة الله». والنتيجة كانت تحصيناً مزدوجاً: للعائلة الأبوية، حيث حافظت الأم، على رغم بعض التعليم، على «دورها التقليدي»، من جهة، ولسلطان الدولة من جهة أخرى، لتصل، أخيراً إلى العالمي المتقاطع مع جيل الشباب الحالي الذي واجه مفاعيل التغير السريع ـ تعليم في الخارج، زي وطعام غربيان، موسيقى «ممنوعة من العلماء»... الخ ـ أي الشباب الذين يفتقدون إلى «مصطلحات للمرجعية الثقافية من أجل تشكيل المجتمع الجديد ودورهم فيه. وهو جيل يفتقد، على عكس الجيل الذي سبقه، إلى «الأمان الاقتصادي»، كما أن ولاءه ملتبس(٤٤).

والخلاصة التي تنتهي إليها يماني، في ما خص العائلة السعودية، هي: «ويبدو أن دور العائلات أصبح وبشكل تدريجي مهمشاً، فتمجيد العائلة ما هو إلاّ اعتراف بتراجع دورها في الحياة، وشيء مشابه لهذا يمكن القول إنّه ينطبق على الدين، فهناك تحول في العلاقة بين الدين والحياة الاجتماعية التي يتزايد اتكالها على السوق. ومن هنا، فإنّ الدين إمّا أنّ يتكيّف مع هذا التطور لكي يصبح أقل تزمتاً وأكثر تساهلاً، أو أن يتبنى موقفاً صلباً تجاه تعزيز بعض

---

(٤٢) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٤٣) يماني، **هويات متغيرة: تحدي الجيل الجديد في السعودية**، ص ٢٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٧-٣٥.

الممارسات الاجتماعية»[٤٥]. وعليه، تدرج الكاتبة الموقف من الهوية الثقافية إلى نوعين: مواقف «محافظة»، وأخرى ليبرالية[٤٦].

٢ ـ الحداثة تهدد القيم

تورد الباحثة أنّ الصلة بالعالم الخارجي عن طريق الإعلام والإنترنت تمثل، من وجهة نظر المحافظين، تهديداً أكيداً للقيم، إذ إنّ الحداثة المكتسبة من الصلة بالخارج تحمل معها القيم الغربية التي تهدد التقاليد السعودية[٤٧]. والفضائيات تفوق مساوئها محاسنها: «في الحقيقة، فإنّ الهدف الرئيسي لهذه القنوات هو التأثير على قيمنا». وبالإضافة إلى ذلك، يجب السماح باستخدام الإنترنت بشكل انتقائي، «مثلاً يجب أن لا يسمح باستخدام أشياء تتعارض مع الإسلام». وغني عن القول إن هذه الصلة تتمّ، أساساً، في المنزل، أي ضمن العائلة ـ الأسرة.

وما تقدم يسمح للكاتبة بأن تجمل اتجاهات «المحافظين» على الشكل التالي:

«أمّا بالنسبة إلى المحافظين، فإنّ الممارسات الاجتماعية الحديثة تبدو على تعارض مع القيم، فمصطلح «عقل منفتح» مثلاً يبدو أنّه يمس ذلك الحس الذي يشير إلى شخصية متهتكة، أو أشخاص غير منضبطين، أو بلا سيطرة عملية على أنفسهم وعلى علاقاتهم مع العالم»[٤٨]. وبسبب ذلك، فإنّهم يعطون الأولوية للمحافظة على التقاليد، كما يؤكدون على المرجعية الدينية ـ العائلية للنشاطات الجديدة، على أن تشرف الدولة، كضابط أعلى، على هذه النشاطات.

وهم «يميلون إلى رؤية نمط من الانحلال الأخلاقي يتواصل انتشاره في المجتمع، وغالباً ما يحملون رؤية متشائمة حول آثار توسع فرص السوق».

وفي المقلب الآخر، ثمة «المنظور الليبرالي» الذي تعتمده، كما يبدو، النخبة المتكوّنة في مؤسسات الغرب. وينحو حاملو هذا المنظور إلى «تهميش فضاء التقاليد»، بالإضافة إلى أنهم «منفتحون أكثر على التغيير ولديهم رغبة كبيرة في الانخراط ضمن الاقتصاد العالمي».

في فضاء التعارض هذا تقع، حسب الكاتبة، إمكانية لتجديد الهوية. فهي تخلص إلى القول: «ولكن المعايير التي يتمّ بها الحكم على الوضع الأخلاقي، دخلت بشكل واضح في مرحلة نقاش مكثف. والخلاف حولها هو الحقل الذي يتمّ فيه إعادة خلق وتشكيل أو التفاوض حول هويات الجيل الجديد من السعوديين»[٤٩].

٣ ـ السوق ضد العائلة

إنّ السوق التي تتحول إلى إطار مرجعي أكثر فأكثر للحياة الاجتماعية تعرّفها الباحثة بتعابير فيبرية. فهذه السوق هي إطار للاقتصاد التعاقدي وللحصول على المزايا والخدمات.

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥٥.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٥-٥٩.
(٤٨) المصدر نفسه، ٥١-٥٣.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٧.

وفي هذا السياق، فهي تستخدم السوق باعتبارها نقطة ارتكاز، ليس فقط في التحليل، وإنمّا أيضاً باعتبارها إطاراً له. فهي تلاحظ «وهناك نوع من الإجماع الافتراضي بين أعضاء هذا الجيل حول توصيف السوق العالمي كحامل للحداثة، وللمجتمعات التي ينتمون اليها، على أنّها مجتمعات تقليدية. فالحياة الحديثة ترتبط، خيراً أكانت أم شراً، بالغرب، وبشكل محدد بالولايات المتحدة الأمريكية». وتضيف «لقد أصبح السوق كنقيض للعائلة والمجتمع، أصبح أكثر تحديداً للشباب، والمصطلحات التي تستخدم للتقييم، تمّ تكييفها تجاه عقلية ذلك السوق بدلاً من المجتمع»(٥٠).

وهكذا ـ ترى جسوس ـ فالقيم ليست مجرد عناصر متراصفة، وإنما هي حلقات مرصوفة في سلسلة من الدلالات الموجهة إلى حيازة تقسيم محدد للعمل والسلطة على أساس السيادة الذكورية.

في تحليل يماني الطولي (Longitudinal) للتطور الجيلي ضمن البنية العائلية السعودية، يتمّ الانتقال من محددات البنيوية (نموذج شرابي) إلى حضور الفاعل المباشر. المنهجية هي تتبعية من خلال عينة من الشابات والشباب السعوديين في تمثلهم لعالمهم العائلي ـ القيمي ـ الديني. منهجياً أيضاً، تستمد يماني من طريقة ماكس فيبر في بناء النمط ـ المثال، المقابل الملائم لبناء العائلة ـ النموذجية بأجيالها الثلاثة، مع المفاعيل النظرية المترتبة على ذلك، فيصبح الفاعل هو مركز العملية الاجتماعية: هو الذي يتلقى الدلالات المادية والرمزية للتحول الاجتماعي ـ الاقتصادي الحادث، وهو الذي يدرج ذلك في سجل اجتماعي ـ قيمي ـ ديني يحدد نفسه، كما الآخرين، بالعودة الدؤوبة إليه. وأدوات التحليل يحكمها استخدام مقتصد للمفاهيم والأطر: فثمة من جهة أولى **العائلة**، التي يقابلها من جهة ثانية **السوق**، وتحتل **الدولة** دور الضابط والراعي أحياناً، ودور المحفّز للتحوّل السوقي في كل الأحيان.

تستخدم الكاتبة مفهوم السوق باعتباره يشير إلى معطى ميتافيزيقي، حتى لا نقول سحري. فهو يؤخذ بصورة إجمالية، فلا يتعيّن إلا سلباً أو ضدياً (ضد العائلة والمجتمع والدين). وفي الحالة اليتيمة التي يتحدد فيها إيجاباً، فإنّه يشير إلى أنّ محمول هذه السوق، هو رافعة لـ «الحداثة» ومشروعها. وهكذا، فنحن لا نعرف، تالياً، ما الذي يميّز بنية هذه السوق ـ أي مكوناتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، وفروعها، وتفاوتاتها، ومداخلها المميزة... الخ ـ ولا إوالاتها ـ أي كيف تعمل تحديداً في الحالة السعودية، وما هي الأقنية الأكثر فعالية فيها، وخاصة على صعيد توزيع المداخيل، وعناصر الجذب التي تعتمدها... الخ. والسوق، والحالة هذه، تبدو ذريعة لتظهير ما تعتبره يماني تراجعاً للعائلة، ولأطرها المرجعية، ولدورها ليس إلّا. وفي الإجمال، فإن السوق في فهم الباحثة لها، تبدو وكأنّها معطى خارجي بالنسبة إلى العائلة. فنحن في واقع الأمر أمام بنية اجتماعية ـ اقتصادية ـ ثقافية مخلّعة، حيث لا رابط بنيوياً بين هذه المستويات، إذ إنّ الرابط الأساس يكمن في وعي الفاعلين، وليس في تفاعل هذه المستويات،

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٤ و٥٤.

وخاصة على مستوى إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي السعودي. هنا يبدو ضعفها بالنسبة إلى شرابي الذي يقترح إطاراً تحليلياً كلياً مع أدوات مفاهيمية محددة. وسوف يؤدي بها ذلك إلى احتساب القيم تعبيراً عن أزمة جيلية، يعيشها أفراد موزعون ما بين انتماء اجتماعي ـ ثقافي تقليدي من جهة، وجاذبية حداثية تمثلها السوق من جهة ثانية.

ثالثاً : المقاربة النسوية والقيم الذكورية

١ ـ النظام الأسري: الفتاة/المرأة في نهاية السلسلة السلطوية الأبوية

ما يهمّ جسوس هو أولاً تعيين موضع الفتاة و/أو المرأة في الإطار العلائقي العائلي. فهذا التعيين يسمح لها بتحديد الهيكل التراتبي الأسري الذي يحكم وضع المؤنث في نهاية السلسلة السلطوية الأبوية –الذكرية. فهي تلاحظ أن الفتاة في الأسرة «التقليدية» لا تقترب من والدها إلّا بالتحية، أو لتلقي الأوامر. وبموجب الاحترام لا تشارك الفتاة، كذلك، أباها الأكل، فيكون الأب هو ذلك «الغريب الخيّر». «أمّا الأخ، فكثيراً ما يكون صورة مشوّهة للأب... لي سبعة إخوة، ولكل واحد طريقته في توجيه الأوامر إليّ، فمنهم الذي لا يحب أنّ أتجمل، ومنهم الذي يمنعني من أن أطلق شعري، ومنهم الذي يتعقبني في الشارع، ومنهم الذي يريد منعي من الخروج من البيت في غير مواعيد الثانوية، ومنهم الذي يرفض أن تزورني صديقاتي في البيت، ومنهم الذي يمنعني من الاستماع إلى أغاني البوب»[٥١]. تضعنا هذه الصورة الأولية أمام بنية علاقات متراتبة عمودياً، حيث الأب في رأس هرم السلطة المنزلية، في حين أنّ الفتاة هي في أسفله، ومتفاوتة أفقياً، حيث تبرز أرجحية الذكور بالنسبة إلى الإناث بشكل كاسح.

٢ ـ الرقابة العائلية

يؤدي هذا الوضع الذي تجسده الأوامر والتوجيهات الذكورية إلى نمط متشدد من الرقابة الاجتماعية، والعائلية منها بالأخص. فهي تدفع المراقبة الواقعة على الفتيات لتكون غاية في الشدة والإحكام، وهي تبرر نفسها بضرورة درء ما يمكن أن يؤوله المارة تأويلاً سيئاً، وهي أشد على الأكبر سناً من النساء قياساً بالفتيات الصغيرات[٥٢]. وهكذا يصبح إطار الحياة المتروك لهن ضيقاً بالمقارنة مع ذلك المحجوز للرجال: المنزل، وأعمال في المنزل بالأخص موجهة إلى السوق، وتردد على ذوي القربى، أو زيارة قبور الأولياء. وتكتسب الحياة في هذه الأطر طابعاً حميماً. ولا يفوت جسوس أن تلاحظ، في هذا السياق، أن الأمّ هي حارسة التقاليد[٥٣]، وهو الأمر نفسه الذي اشتكت منه التركي وزريق[٥٤].

لكن الكاتبة تلاحظ أن «الضغط الأسري بات يسير إلى تقلص، بالنظر إلى أن حق الرقابة

---

(٥١) جسوس، **بلا حشومة: الجنسانية النسائية في المغرب**، ص ٣٥.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٨–٣٩ و٥٣.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤١–٤٢ و٥٤.
(٥٤) التركي وزريق، «تغيّر القيم في العائلة العربية».

والتوجيه الذي كان يمارسه، من قبل، الجد، والأعمام، والأخوال، وأبناء الأعمام وأبناء الأخوال، على التربية، قد صار اليوم، مقصوراً على الأبوين والإخوة وحدهم؛ بما يعني أن مفهوم الأسرة يسير إلى انحسار، وتستفيد الفتيات الشابات من ذلك». كما أن الفتيات لا تُعيبهن الحيلة دائماً لخرق الموانع بالحيلة والكذب»(٥٥).

٣ ـ الخروج على الدور الضابط للقيم: التحايل

يعتبر هذا البحث ممثلاً للمقاربة النسوية، مفهومياً ومنهجياً، بقدر ما يقدم الفرصة لمتابعة فعالية القيم في تشكيل موقف النساء من موقعهن ودورهن ضمن المنظومة الأسرية وعلى هامشها المباشر، ودائماً من زاوية تجربتهن المباشرة وبالانطلاق من فهمهن لها. أمّا تدخل الباحثة، فيكمن في التأويل وفي ربط الجزئي بالكلي، في حدود معينة، بهدف معرفة التحولات في الوضع النسائي في حالة المغرب. فالبحث يستند إلى مقابلات مع مائة وخمس وعشرين فتاة وامرأة. ويلج إلى موضوعه ولوج العارف والسلس، ويظهر تفاصيل تفضي إلى معرفة متأنية لموقع النساء، في منظومة قيمية، ولتكّيفهن معها أو رفضهن لها. والأهم أنّه يظهر أن القيم السائدة، عندما تصطدم بجدار ممانع، لا تتمكن من كبح السلوك الموارب لتجاوزها، أو بالأحرى، لتجاوز مفاعيلها ضمن حدود بالتأكيد. لكن الثمن في الحالة هذه سيكون مكلفاً للمرأة. فمثلاً، إنّ الفتيات اللواتي فقدن عذريتهن خارج الزواج «يعشن هذا الوضع في صورة ازدواج في الهوية، وازدواج في الحياة الجنسية والاجتماعية... [فثمة] شخصيتها الأولى، المطابقة لمتطلبات الوسط، والحشومة ... و[ثمة] شخصيتها المتحررة من كل خوف، تتصرف بصورة تلقائية، ووفقاً لما تمليه عليها غرائزها»(٥٦).

ولنلاحظ، في هذا السياق، أن التحايل على القيم في النطاق الذكوري لا يستند أساساً إلى استدخال القيم العامة السائدة، مثل السعي إلى الثروة، وإنما يعمل على تحقيقها بطرق غير قانونية، وهذا ما لاحظه وينتون (Winton)(٥٧) بقوله.: «إنّ قيمة ما هي سمة أو شيء يعتبر مرغوباً في المجتمع». فالتعليم العالي والمال واقتناء صنف معيّن من السيارات والشرف والرأسمالية والديمقراطية هي قيم. والسلوك المنحرف يملك عادة القيم نفسها، لكنه يعتمد وسائل غير قانونية وغير شرعية للوصول اليها. بينما تلجأ النساء إلى التحايل على القيم، لا بل خرقها أحياناً، في مجال الحقوق والحريات الشخصية أساساً. ففي حين ينطلق الذكر، وإن بتفاوت تبعاً لموقعه في شبكة العلاقات الطبقية أساساً، من موقع صلب في علاقات السيطرة المادية والثقافية بما فيها القيمية، فيستخدم هذا الموقع، حتى بصورة غير مشروعة عند الحاجة، لتحسين موارده وتعزيز فرصه المجتمعية العامة، تسلك المرأة، وأيضاً بتفاوت تبعاً لموقعها في شبكة العلاقات الطبقية نفسها، وبموارد محدودة، مسلك المواربة والتحايل

---

(٥٥) جسوس، المصدر نفسه، ص ٤٥ و٣٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٥٧) Chester A. Winton, *Frame Works for Studying Families* (Guilford, CO: Dushkin pub. Group, 1995), p. 46.

لاكتشاف موقعها في عالم أوسع من العائلة من خلال الاحتكاك المباشر بالخارج، ومن خلال توسيع دائرة الحقوق والحريات وتعديل الصورة عن الذات، بدءاً بمحاولة السيطرة على جسدها. إنّه طريق التغيير المساوم[٥٨]؛ فالتحايل، بتجنبه المواجهة، ليس إلّا شكلاً من أشكال المساومة. والخطاب القيمي، عندما يتوجه إلى النساء بالتخصيص، هو خطاب أخلاقي بامتياز، أي أنّه خطاب يهدف إلى تأكيد المواقع التي يشغلها الرجال والنساء في نواحي الحياة المختلفة. ويذهب إلى استخدام لغة مادية ورمزية مشحونة بثقل التقاليد والدين معاً لتكريس سيادة الرجال من جهة، والإكراهات الخاصة بالمرأة من جهة ثانية. وبهذا المعنى، فهو لا يهدف أساساً إلى حماية تقسيم العمل الجنسي القائم فقط، وإنما يعمل على إعادة إنتاجه بالشروط والقواعد نفسها إذا أمكن. وهكذا نفهم مثلاً لماذا تستمر قيمة «الشرف» في احتلال موقع مركزي في منظومة القيم في الثقافة السائدة في الوطن العربي. فهي، من خلال الإكراهات التي ترتّبها على المرأة، تذكّر بأنّ حماية المرأة هي حماية لصفاء النسب الأبوي ولصفاء السيطرة الذكرية. وهي، إلى ذلك، تنتج حامياً، هو الفاعل الذكر، ومحمية، هي الأنثى المعرضة دائماً لأن تكون المفعول بها. ولذلك، تتناسل من الشرف مجموعة قيم تعززه كقيمة مركزية وتجعله دائماً حاضراً في دائرة الانتباه: ثمة مثلاً القيمة الموسومة بالحشمة والحشومة والخفر، وثمة أيضاً الطاعة التي تتشارك فيها مع الأطفال، بالإضافة إلى قيمة إنكار الذات لصالح الأب، والزوج، والأخ، والأولاد... الخ. وهكذا، فالقيم ليست مجرد عناصر متراصفة، وإنما هي حلقات مرصوفة في سلسلة من الدلالات الموجهة إلى صيانة تقسيم محدد للعمل والسلطة على أساس السيادة الذكورية.

رابعاً: الأعمال المعروضة ومنهجية القياس على النموذج «الناضج والعقلاني»

عندما يتحدث الخطاب «التطوري» عن دور الاقتصاد السوقي، كرافعة للتحديث والتغيّر، يتجاهل أن تركيب هذه السوق، كما اشتغالها، لا يتعارضان مع نظام القيم السائد (الطاعة، احترام السلطة، تفوق موقع الرجل بالنسبة إلى المرأة ... الخ)، لا بل إنهما يستخدمان منظومة القيم نفسها على نطاق موسع لإضفاء مشروعية اجتماعية، بالإضافة إلى تلك الاقتصادية والحقوقية، على نشاط السوق والقوى السائدة فيها، كما لتعظيم هامش الربح (خاصة على حساب قوة العمل النسائية).

والخطاب «التطوري» لا يسأل نفسه حول من يستفيد من الضعف النسبي في بنية العائلة. فالأمر محسوم بالنسبة إليه: إنّها الأسرة أو العائلة النووية. وهذه تشكل الخطر الأكبر بالنسبة إلى النظام الأبوي بكامله تبعاً له. ولكن الأمر ينطوي هنا على تبسيط كبير، إذ إنّ العائلة ليست مجرد وعاء أوسع من الأسرة المصغرة، بل إنّها الحلقة الأقوى في نظام القرابة

---

(٥٨) جاك قبانجي وأسعد الأتات، **المرأة العاملة في لبنان: نتائج ميدانية وتحليلية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧).

وإلزاماته المتبادلة. وضعفها هو ضعف هذا الأخير بالتحديد. ولما كانت الأسرة، في مفردات هذا الخطاب نفسه، تمثل لحظة «تجاوز»، اجتماعياً وقيمياً، للعائلة، فلا يمكنها والحالة هذه أن ترث عناصر القوة والفعالية في البناء الذي يكاد يتهاوى. ولذلك، علينا أن نوجه النظر شطر مستويات أخرى في البنية الاجتماعية (المستوى الاقتصادي، أو كما تطلق عليه المقاربة الفيبرية في التطبيق السعودي: السوق)، كما شطر أجهزة أيديولوجية أخرى (مثل المدرسة، ومنظومة الاتصالات، والدين بصورة أعم، بالإضافة إلى منظمات المجتمع «المدني»، وإن بصورة أكثر تواضعاً... الخ). هذا يعني أن في اللحظة التي يميل فيها النظام العائلي، أو بالأحرى نظام القرابة، إلى الضعف، فإنّ ذلك يشكل حافزاً لإعادة اصطفاف البنية الاجتماعية، وبالتالي إعادة توزيع للفعالية الاجتماعية ـ القيمية على المستوى المجتمعي ككل.

إنّ ما تقدم يسمح لنا بتجاوز العلاقة الميكروية ـ عائلة/قيم، أو عائلة مقابل قيم ـ نحو رؤيوية بنيوية أعم تعطي لما يحدث، سواء على صعيد العائلة/الأسرة أو على صعيد القيم، معنى محدداً يكشف الكيفية التي تعمل بها البنية الاجتماعية ككل من خلال علاقات صراعية صريحة أو ضمنية.

كما أن الانتقال من المستوى الميكروي إلى المستوى الماكروي يسمح لنا بتجنب اعتماد المنحى الخطّي في فهم دلالة ما يجري من تحولات اجتماعية ـ قيمية. ففي المقاربة «التطورية»، كما في تلك البنيوية ـ الوظائفية، ثمة حركة متصاعدة تاريخياً تتمثل في الضعف النسبي للعائلة لصالح الأسرة من جهة، كما تتمثل أيضاً في تراجع قيم الضبط والرقابة والانغلاق لصالح قيم فردية منفتحة. هذه الحركة المتصاعدة هي حركة التطور. ولذلك، قد يفاجأ من يعتمد هذا النمط من المقاربات لرصد الاجتماعي وفهمه[٥٩]، كيف أن ما أعتُبِر لوهلة أولى مؤشراً على اتجاه متصاعد، لم يمنع «الانكفاء» نتيجة الإرادة الواعية للفاعلين/الفاعلات أنفسهم. فهل يعني «الانكفاء» هذا أنّ ثمة صلابة لـ «القديم»، اجتماعياً وقيمياً، تمنع التغيير؟ أم أن «الانكفاء» المفترض هو تعبير عن تمثل الفاعلين/الفاعلات للتحول الحادث في واقعهم الحياتي والعائلي، والاجتماعي عموماً ـ وهو تحوّل فعلي وملموس، ويمكن قياسه بشكل شبه دقيق ـ ضمن شروط اجتماعية ـ ثقافية معطاة، وضمن سياق تاريخي محدد؟

إنّ العيب المنهجي الرئيسي في المقاربات «التطورية» والبنيوية ـ الوظائفية والفيبرية واحد: فهي تنطلق من نموذج تقيس عليه. يكفي أن نعود إلى مقاربة شرابي[٦٠] «الطبقية» للتأكد من ذلك. ولنستعد أولاً استنتاجه القائل إنّه، في الوطن العربي، «لم يكن من المعقول أبداً ظهور طبقة برجوازية ناضجة وطبقة عمالية أصيلة» في ظل الرأسمالية العالمية. والطبقة البديلة التي نشأت كانت البرجوازية الصغيرة المستحدثة، وأطلق على وعيها صفة الأبوية المستحدثة. وهي طبقة هجينة تتعايش ضمنها ذهنية الحديث والأبوي المتناقضة.

أن تكون الرأسمالية العالمية هي العامل المحدد في التحليل الأخير للتكوين الطبقي في

---

(٥٩) انظر الخلاصة والتعقيب في: التركي وزريق، «تغيّر القيم في العائلة العربية»، ص ١٠٧-١١١.

(٦٠) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**.

عصرنا، فهذه واقعة تاريخية ما زالت تؤكد نفسها في أيامنا الراهنة من خلال ما يطلق عليه «العولمة». أمّا أن يكون «من غير المعقول أبداً ظهور» برجوازية «ناضجة» أو «طبقة عمالية أصيلة» في هذه البلدان عينها، فهذا استنتاج لا تسعفه منطقياً ولا تاريخياً الأدلة. **منطقياً**، لأن الرأسمالية مدفوعة دائماً بمنطق البحث عن مراكمة الأرباح وتعظيمها، ولذلك فهي تعدّل من قواعد التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل تبعاً لحاجات هذا التراكم. ويمكن لهذا التعديل في القواعد أن يستدعي تحقق رأسمالية «ناضجة» خارج المركز. أمّا **تاريخياً**، فإنّ البلدان التي تطلق عليها تسمية «البلدان الصاعدة» (Emerging Countries) قد حققت، ودائماً ضمن التقسيم الرأسمالي للعمل، برجوازيتها «الناضجة» وطبقتها العمالية «الأصيلة». لنوجه النظر نحو كوريا الجنوبية ولنحكم.

إن وضع المسألة على النحو الذي تمّ به من قبل هشام شرابي ليس غريباً على العديد من المعالجات السوسيولوجية في الوطن العربي. وقد أجمل علي الكنز[٦١] القول بدقة عندما تحدث عن «الفرضية السوسيولوجية». فهو يقول إنّ «الفكرة العامة القائلة بأن المجتمعات العربية هي من حيث تركيبتها الحالية غير «مكتملة» التكوين، وأن الطبقات الاجتماعية التي تكونها وتشكلها هي أيضاً غير «ناضجة»، وبالتالي فهي لا تفرز أيديولوجيات علمانية وعقلانية». وهذا ما يؤدي إلى فراغ تبرز معه «أسس الأيديولوجية الدينية».

وبالاستناد إلى ملاحظة الكنز هذه، يمكن الاستنتاج بإنّ ثمة منزلقاً «منطقياً» مزدوجاً، يكمن في المماثلة والقياس بالغرب، بحيث إنّ الفئات الاجتماعية الموجودة في المجتمعات العربية المعاصرة تؤخذ على قاعدة الـ «مماثلة للفاعلين الاجتماعيين الذين ظهروا وتصارعوا قديماً في أوروبا... وبما أن الطبقتين الرئيسيتين في المجتمعات العربية تختلفان من حيث السلوك عن النموذج الأصلي، فإن [الباحثين] العرب ينعتون الطبقات الرئيسية في مجتمعاتنا العربية بعدم النضج، وبأنها في حالة تبلور...». وينشأ عن ذلك أن «العقلاني» هو نعت «الطبقات المكتملة والناضجة والمنسجمة»، في حين أن «الديني» والغيبي هو صفة «الطبقات غير المكتملة والمتنبذة»[٦٢].

١ ـ العائلة الانتقالية وقيمها

تعتمد المقاربات التي توقفنا عندها أعلاه، ومن دون استثناء، مقولة العائلة الانتقالية لتفسير الالتباس القيمي المشاهد بنيوياً وجيلياً وأنثوياً. وقد بدت هذه المقولة وكأنّها تشكل مخرجاً، أو قل مهرباً، ملائماً من الصعوبات النظرية والمنهجية المصادفة. ونفترض أن هذه الصعوبات ناشئة بالأحرى عن عدم تمييز التحليل بين مستويين بنيويين: القرابة، كنظام سياسي وكإطار لإعادة توزيع الدخل من جهة[٦٣]، والعائلة كوحدة منزلية (Household)

---

(٦١) علي الكنز، «الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث»، ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الجمعية العربية لعلم الإجتماع، ١٩٩٠).

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٦٣) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**.

إنتاجية أحياناً، واستهلاكية في كل الأحوال من ناحية ثانية. وإن الأسرة أو العائلة النووية تقع أساساً، ولكن ليس بشكل حتمي، في الدائرة الأخيرة، أي الدائرة الاستهلاكية.

إنّ النتيجة العامة لهذه التبدلات تكمن في تراجع الأهمية النسبية للعائلة ـ الأسرة باعتبارها في الآن معاً أحد مستويات البنية الاجتماعية وأحد الأجهزة الأيديولوجية الرئيسة. ويترتب على ذلك ضعف تدريجي في مساهمة العائلة في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي الموسعة بسبب من:

١ ـ تراجع دور العائلة الإنتاجي، إلّا في أنشطة محددة في الريف وفي المناطق الملحقة بالمدن.

٢ ـ إنابة العائلة كلياً أو جزئياً لأجهزة اجتماعية ـ أيديولوجية أخرى مهامها التي كانت تقوم بها تاريخياً باستثناء الإنسال أو التوالد؛ مثل المدرسة، والتدريب، والتسلية والترفيه والرياضة، وجماعات الرفقة من خارج الوسط العائلي...الخ.

٣ ـ تعديل كبير في توزيع التقسيم الجنسي للعمل داخلها، وازدياد مطرد لعمل المرأة بأجر أو ما يعادله في الحيّز المديني بالأخص.

وإذا أضفنا إلى ذلك كله انحساراً نسبياً، لكنه أكيد، في الإلزامات التي ترتبها علاقات القرابة، فإن هامش دور العائلة التنشيئي يضيق تدريجياً مخلياً المجال لتدخل مستويات بنيوية أخرى وأجهزة أيديولوجية أكثر فعالية في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي الموسعة.

وهكذا، فبعدما كان دور الضبط والرقابة الذي تمارسه العائلة على أعضائها موجهاً بالأساس إلى صيانة العائلة نفسها ولحمتها، والى إعادة إنتاج ما اصطلحت الدراسات التي عرضنا لها على نعته بالنظام العائلي الأبوي، أصبح الدور نفسه موجهاً، بالأولوية، إلى صيانة البناء الاجتماعي–الاقتصادي والثقافي عموماً الذي تتحكم به السوق المعولمة، وهذا ما سنبلوره أكثر في سياق تعرضنا للتنشئة الاجتماعية.

٢ ـ التنشئة الاجتماعية

يسمح لنا التدقيق الذي أجريناه على وضع العائلة وتعيين التحول التدريجي في أولوية دورها بإعادة الإنتاج الاجتماعي الموسع بالنظر إلى التنشئة التي تقوم بها من زاوية محددة، إذ إن العائلة تتشارك مع أجهزة عديدة في صيانة «النظام الاجتماعي». ولا تتمّ هذه الصيانة على صعيد تقسيم عمل خاص بكل جهاز اجتماعي ـ أيديولوجي فقط، بل إن المحصلة العامة يجب أن تحكمها هدفية محددة تعبّر عنها منظومة قيم تلائمها.

لنأخذ الثنائي عائلة ـ أسرة/مدرسة. ولنلاحظ أن من يضع منظومة القيم الخاصة بالعملية التدريسية ومردودها هي المدرسة، بينما تلتحق العائلة بهذه الأخيرة على هذا الصعيد. كيف؟

لنلاحظ أولاً أن القيم المدرسية السائدة تشتمل على كل ما يعزز قيم الإنجاز، والترقي الشخصي، والمنافسة، والتفوق الشخصي، والنجاح، والبروز ... الخ، أي كل ما يتعارض، وإن في حدود معينة، مع القيم التي تركّز «التربية التقليدية» عليها، أو على بعضها في الأقل، اعتيادياً:

التضامن، والتعاون، والتفاني في خدمة الجماعة، والتواضع... الخ.

فكيف اتفق أن العائلة ـ الأسرة تصاب فجأة بنكران ذات غير متوقع، فتوافق على قيم المدرسة وتستدخلها، فتجعلها قيمها هي بالذات؟

إن العيب المنهجي الرئيسي في المقاربات التطورية والبنيوية ـ الوظائفية والفيبرية واحد: فهي تنطلق من نموذج تقيس عليه!

يمكن لنا أن نقترح إجابتين: الأولى، تقع في ميدان العائلة نفسها. فهذه الأخيرة عندما تعتمد قيم أولوية الانتماء للجماعة والطاعة والشرف العائلي وغيرها، فإنما تمحورها جميعاً حول بنية هرمية تتوسل إوالة حاسمة في أدائها. إنّها إوالة اللامساواة بين الذكر والأنثى، وبين الكبير والصغير، أي الإوالة التي تسمح بإنتاج التفاوتات داخل العائلة لصالح السلطة الأبوية ـ الذكورية معاً. ولذلك، فعندما تقترح المدرسة قيمها، فتوافق العائلة عليها، صراحة أو ضمناً، فإنّ ذلك لا يشكل بالنسبة إلى العائلة مصدراً لنزاع قيمي لا حلّ له، إذ إنّ قيم المدرسة الأساسية في مرحلة «حداثة» السوق تستند إلى اللامساواة الاجتماعية الأشمل، فتكرسها في منظومة قيم ـ المنافسة، والنجاح الفردي، والثروة، وتحقيق مكانة فردية أعلى... الخ ـ لا بل ترفعها إلى مستوى أعلى وأعم. ولا تقوم العائلة هنا سوى باعتناق القيم هذه بصفتها عبّارة ضرورية للتكيّف مع القيم العمومية السائدة.

وثانياً، إن المدرسة، كما العائلة ـ الأسرة، تقعان في مدار السوق وإلزاماتها. وقيم المدرسة لا تتناسب فقط مع هذه السوق وقواها، وإنما تشكل جزءاً لا يتجزأ من احتياجاتها، فتجد المدرسة بذلك مبرراً لما تقترحه، وتجد العائلة نفسها على خط التواصل مع الفرص الموعودة في السوق. وبذلك يمكن القول إنّ علاقة التمفصل قيمياً ما بين العائلة ـ الأسرة والسوق تمر بالمدرسة التي تتعاظم أهميتها، كجهاز أيديولوجي، باستمرار.

لا يعني ما تقدم أن العائلة لا تنحكم علاقتها بالمدرسة إلا عبر السوق فقط. ففي واقع الأمر إنّ علاقة التمفصل هذه تتدخل فيها محددات واعتبارات أخرى، مثل مدى وعي الأهل أنفسهم لهذه العلاقة وحدودها، ونوع العلاقة التي يقيمونها عائلياً مع أولادهم. فكما لاحظ غانز (Gans)، ثمة أنماط ثلاثة من العائلات: العائلة المتمحورة حول الراشدين (Adult-centered Family)، أي العائلة التي توجه من الراشدين لصالح الراشدين، وحيث يعامل الطفل كراشد صغير؛ العائلة المتمحورة حول الطفل (Child-centered Family)، وهي العائلة التي يحتل فيها الطفل مركز الاهتمام، حاضراً ومستقبلاً؛ وأخيراً، ثمة العائلة الموجهة من الراشدين (Adult-directed Family)، حيث يعرف الأهل ما يريدونه للطفل، ويركزون على نمو الطفل الذاتي بما يتوافق مع فرديته[٦٤].

---

(٦٤) Frederick Elkin and Gerald Handel, *The Child and Society: The Process of Socialization*, Studies in sociology, 2nd ed. (New York: Random House, 1972).

ويسمح لنا ما تقدم بفهم ملاحظة إلكن وهاندل (Elkin and Handel) الثاقبة، والمتعلقة بتغير الأهداف التي توجه أجهزة التشريك الاجتماعي(Agencies). فهما يبرزان كيف شدّدت الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة على الفردية والخلق (الإبداع) في ستينيات القرن المنصرم، فتعممت هذه الأهداف، واتضح كيف أنّها كانت تتكيّف مع تغير القيم الموجهة. فتشاركت العائلة والمدرسة وتزايد التركيز على الإنجاز الأكاديمي. بينما في السبعينيات انتقل التشديد إلى مجموعة من الأهداف المتعلقة بإعادة النظر بأنماط مقولبة من السلوك، وبالأخص تلك المتصلة بالأدوار الجنسية أو بتصنيف الأقليات الإثنية[٦٥].

وهكذا، فإنّ التنشئة القيمية العائلية لا تتسم بالصلابة التي يفترضها البعض[٦٦]، وإنما هي تتسّم بمرونة تكيّفية صريحة. «فعلى الرغم من أنّ كل تنشئة تحدث من خلال شكل ما من التفاعل، وعلى الرغم من أنّ كل تفاعل توجهه قيم ومعايير من صنف معين، فإنّ التفاعل يتطور أيضاً في اتجاهات ليست بالضرورة محددة مسبقاً»، إذ إنّ الأشخاص المنشّئين (Socialized) ينمّون فردياتهم الخاصة، بما يعني أن المجتمع ليس نمطاً من المنظومات المتدامجة[٦٧]، كما تفترض المقاربة الوظائفية بالأخص.

٣ ـ المحمول الرمزي لمنظومة القيم العائلية

لا تفرد المقاربات التي تعرضنا لها مكاناً خاصاً للوسائل الرمزية الفاعلة في تعميم المنظومة القيمية العائلية حين دراسة منظومة القيم العائلية. ويعود ذلك إلى تعظيم دور المحددات الاقتصادية الاجتماعية، بحيث تحتل كامل مساحة المحددات البنيوية، كما في المقاربة «التطورية»، أو لأن النموذج التحليلي لا يحفل أساساً إلّا ببنية السلطة الأبوية في حلقاتها المتصاعدة: من العائلة إلى قمة النظام الأبوي، مروراً بالبنيات الوسيطة الأخرى، كما في المقاربة البنيوية ــ الوظائفية. في حين تقصر المقاربة الفيبرية في التطبيق السعودي نفسها على رصد فعالية السوق التغيرية.

والحال، فإنّ المحمول التراثي القيمي تتوفر له أقنية تعميم ذات فعالية مميزة، وهي تخترق الحيّز المنزلي العائلي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المدونة الثقافية الفعّالة. فثمة **أولاً** اللغة ذات المحمول الذكوري بكامل مضمونه القيمي، وثمة **ثانياً** الصورة الناطقة، كما تعكسها الشاشة المتلفزة والتي تبث بكثافة قيماً تشهد على تحولات الزمن الاجتماعي، وليس بالضرورة باتجاه تصاعدي، كما تفترض المقاربة التطورية، إذ يكفي في هذه الحالة أن نلاحظ كيف «ارتدّت» القيم الاجتماعية، وخاصة العائلية، في السينما والتلفزيون المصريين، بعد سياسة «الانفتاح الاقتصادي» في مصر ابتداءً من سبعينيات القرن المنصرم.

وفي مطلق الأحوال، فإنّ وسائل الاتصال المرئية تمارس تأثيراً لا تجاريها فيه وسائل

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١١٤ وما بعدها.

(٦٦) التركي وزريق، «تغيّر القيم في العائلة العربية،» ص ٧٧.

(٦٧) Elkin and Handel, Ibid., p. 117.

الاتصال الأخرى، وخاصة على مستوى «إشباع الجوانب المعرفية والترويحية لمشاهديها»[٦٨]. ويحتل التلفزيون في هذا السياق، أهمية مضاعفة مع تراجع دور المسرح والسينما، فيساهم أكثر من غيره في عملية التنشئة عن طريق تنمية المهارات اللغوية والتعليم والنمو المعرفي، كما «في اكتساب القيم الشخصية والاجتماعية والدينية والثقافية»، وإن بتفاوت من بيئة اجتماعية إلى أخرى، كما يقرر البعض. واستناداً إلى المرجع نفسه، الذي هو دراسة ميدانية أجريت على جماعة من النساء المصريات، فإنّ ٩٠ بالمئة من النساء الأميات و٦٨ بالمئة من مثيلاتهن المتعلمات يتابعن المسلسلات التلفزيونية، حتى وإن اقتضاهن ذلك التغافل عن المهام المنزلية أو تأجيلها[٦٩].

٤ ـ اللغة حامل أول للقيم والأحكام القيمية

ينقل إبراهيم الحيدري عن جميل العطية[٧٠] أنّ الشِعر العربي امتلأ منذ الجاهلية وحتى اليوم بتقريظ ومديح مذهلين لجسد المرأة ومتعها الحسيّة، بحيث تغدو هذه المرأة صورة «بلاغية أو استعارة ولوحة تجريدية، فلا تكاد تعرف ملامح المرأة التي يتغنى بها الشاعر».

كما يلاحظ الغذامي[٧١] في السياق نفسه، وبعد دراسته لعدد من الأعمال القصصية والروائية لقاصات وروائيات عربيات «أنّ ضمير المذكر يسيطر في كل حالة تجريد...وكأن المرأة لا تحسن الكلام عن ذاتها إلّا إذا فكرت في هذه الذات بوصفها ذكراً». وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على «أن اللغة تنقل إلى الإنسان نسقاً جاهزاً من القيم»[٧٢].

ولا يأتي ذلك في سياق منفصل عن الثقافة السائدة، وعن وجهها الديني بالأخص. فهذه الأخيرة لا تني تشكل مصدراً حاسماً لإعادة إنتاج الأنماط المقولبة والأحكام الجاهزة. فهذا، مثلاً، الإمام أبو حامد الغزالي يرى أنّ همّ العائلة، ومتاع الدنيا بما في ذلك الأولاد، من الممكن أن يصبح منهكاً للقلب، مثلما يلهي المرء عن ذكر الله وخدمته وعبادته. وإذا كان لا بدّ من الزواج، فيجب أن «تغلق المرأة على نفسها وأن لا تترك منزلها، وعليها أن لا تظهر كثيراً على سطح منزلها، وأن لا يراها الآخرون. وينبغي أن لا تمارس الثرثرة مع الجيران، وأن لا تزورهم إلّا في الوقت المناسب، وأن تسهر على راحة زوجها حاضراً أو غائباً، وأن تبحث عن متعته وسعادته في كل ما تفعل...»[٧٣].

---

(٦٨) نادية رضوان، **دور الدراما التلفزيونية في تشكيل وعي المرأة: دراسة اجتماعية ميدانية** ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص ٢٧٧.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٢ و ٣٠١-٣٠٢.

(٧٠) ابراهيم الحيدري، **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ١٣٤ و٢٨٨.

(٧١) عبد الله محمد الغذامي، **المرأة واللغة** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦)، في: المصدر نفسه، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٧٢) لبيب، «الأسرة العربية: مقاربات نظرية،» ورد في: الحيدري، المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٧٣) «إحياء العلوم،» في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١ وما بعدها و٢٩٢.

ومن المؤكد أن السجل التراثي، كما النصّ الديني، يعجّان بما يسند رأي الغزالي هذا. ولكننا لا نجد فائدة، في حدود هذه المحاولة، من التوسع في هذا المجال، إذ يكفينا أن نلاحظ أن مفردات هذه اللغة تخترق البنية الذهنية للناس وقولهم، كما تساهم في تشكيل مواقفهم، فتعمل على قولبتها، لكنّها في حضن العائلة تكتسب فعالية أكثر. فالعائلة مختبر حيّ لتجسدها من خلال التفاوتات التي تحكم بنيتها، واللغة الخاصة التي تحكي هذه التفاوتات. كما أن تكرار هذه المفردات في حضن العائلة ـ الأسرة يغذيها بدوره، فتكتسب بذلك صوراً نمطية تميل إلى الرسوخ. وبذلك نفهم مساهمة اللغة المتميزة والحاسمة في علاقات الضبط والرقابة، كما في إنتاج قيمهما، في الوسط العائلي ـ الأسري.

خامساً : هل من إمكانية بعد لدراسة القيم العائلية؟

هل يعني ما تقدم أن ليس ثمة إمكانية لدراسة القيم في إطارها العائلي وأن لا مجال، بالتالي، للحديث عن منظومة قيم عائلية في المجال الاجتماعي العربي؟

لا تنطوي معالجتنا النقدية لنماذج محددة في دراسة القيم العائلية من قبل باحثات وباحثين عرب على هذا الاحتمال، إذ إنّ ما حاولناه يكمن في توضيح حدود هذه المقاربات، نظرياً ومنهجياً، كما في إبراز عدم تماسك نتائجها في حالات عدة. وما نفترضه من ثمّ يتمثل في ضرورة صياغة نقطة انطلاق تحليلية تسمح بالتقاط التحولات الجارية في النطاق العائلي العربي ومنظومة قيمه، فتضعها في سياق بنيوي دينامي أشمل. كما تعّين الطريقة التي تتناقض فيها القيم العائلية «التقليدية» مع القيم التي تنشأ عن تحكم السوق الرأسمالية المعولمة، تعليمياً واقتصادياً، وحتى ثقافياً، في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، والتي تؤكد على الربح الفردي والإنفاق الاستهلاكي وتعميم أنماط سلوكية نمطية. ولا يمكن التقاط هذا التناقض من دون تمييز المستويات التي تعمل بصورة متفاوتة ضمن البنية الاجتماعية. ولكن القيم لا تعمل، سواء على المستوى العائلي أم على المستوى المجتمعي الأشمل، إلّا ضمن منطق خاص بها. فهي هادفة وعملية في آن معاً. وكونها عملية لا يعني أنّها مجرد صدى للآني، بل يعني تملك من يعتمد هذه القيم نظرة محددة للكون، وللعالم الاجتماعي، وللعلاقة بالذات وبالآخر. والنموذج الأبرز، لكن غير الوحيد، تقدمه طبقة في طور الانقراض العددي، ومع ذلك فهي تملك نظرتها الخاصة ومعاييرها الخاصة، وتحديداً في مجاليْ اللغة وطريقة العيش. إنّها الأرستقراطية[٧٤]. والمسألة بالنسبة إلى هذه الطبقة لا يحددها التملك وأرجحية التأثير، إذ أنّ البرجوازية، وخاصة برجوازية المال، هي الأقدر في هذا المجال. ومع ذلك، فهي لا تملك ما يميّزها من جهة القيم وصلابتها ودورها في تشكيل لغة خاصة بها وطريقة عيش مميزة ثقافياً، في حين أنّ الأرستقراطية، المتراجعة اقتصادياً ومالياً، تجعل من هذين العنصرين، كما من المصاهرة والحفاظ على الإرث المادي والفني، أسساً تحفظ

(٧٤) Eric Mension-Rigau, *Aristocrates et grands bourgeois: Education, traditions, valeurs* (Paris: Perrin, 1997).

صورتها عن نفسها ومرتكزاً لعالم قيمها الخاصة[٧٥].

يعني هذا الاستطراد أنّ القيم تملك، في مستوى معين، صلابة تتيحها لاتاريخيتها، كما هو أمر الأيديولوجيا عموماً. ولكّن الصلابة هنا تمثّل، في واقع الأمر، تفارقاً، بحيث تبدو الحياة المعيوشة تحت تأثير محددات ملموسة وربما قابلة للقياس، بينما تبدو القيم وكأنّها من عالم مفارق. وبمعنى آخر، فإنّ الصلابة النسبية التي تتمتع بها القيم كمنظومة تقابلها رخاوة نسبية في الشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية الحاضنة لها، والتي تتجدد بالتفاعل معها. وما يسبب هذه الرخاوة في اللحظة التاريخية الراهنة يتمثل في كثافة ضغوط ما اصطلح على تسميته «العولمة» : توسع متنام وكثيف لسيطرة الشركات العابرة أو المتعدية الجنسية، تعميم وسائل الاتصال التفاعلية، التشبيك المالي والخدمي على المستوى الكوني، تعميم أنماط ذهنية وسلوكية منمطة واستهلاكية بالدرجة الأولى، التدخل الفاعل لأجهزة القرار المالي/ الاقتصادي العالمية في تحديد السياسات والخيارات المحلية، تعميم لمعايير حقوقية وإنسانية إلزامية مبدئياً ... الخ. وهذا وضع يبرز من جديد الأهمية الكبيرة لـ «العَالَم الاقتصادي» في تشكيل هدفه الاجتماعي وقيمه، كما يلاحظ آلان تورين (Alain Touraine)، على عكس ما جرى عليه الاعتقاد خلال ردح طويل من الزمن الحديث، حين ساد الاعتقاد أنّ السياسي، (الحقوق العليا للدولة أو الأمة، هو الذي يتحكم بالاقتصادي والاجتماعي معاً[٧٦].

والمهم هنا ملاحظة الكيفية التي تتمّ فيها إعادة تشكيل المجالين العام والخاص في بلادنا في زمن «العولمة» هذا. فهذه الكيفية هي التي ستقرر، إلى حدٍّ بعيد، التحولات التي ستطال منظومة القيم العائلية في المدى المنظور. فالمجال العام الذي خضع لسيطرة الدولة شبه المطلقة، ولم يفلح في التحول إلى مساحة للتفاعل الحرّ بين المواطنين، تقوم «العولمة»، بالمعنى الوارد أعلاه، بتسريع إعادة تشكيله سياسياً وحقوقياً، بحيث يعاد تحديد دلالة مصطلحات عدة مهمة بالنسبة إلى المجال الخاص، والعائلة وقيمها فيه بشكل خاص، مثل: المواطنة، الحقوق الفردية، حق النساء بالمساواة مع الرجال، الأحوال الشخصية، وبالأخص المؤسسة الزواجية وإعادة صياغة الحقوق والإلزامات فيها، الوضع المدني... الخ. وهذا ما ذهبت اليه مشاريع حكومية «إصلاحية» عديدة في الآونة الأخيرة، في بعض البلدان العربية، مثل المغرب والأردن ومصر والبحرين.

---

(٧٥) تبرز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والنفس ـ اجتماعية التي تعتمد المدخل التبعي التأثير «الحاسم» الذي يمارسه التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل في تعميق تبعية بلدان الجنوب اقتصادياً وثقافياً، بحيث يكون ذلك إطاراً لتشكيل القيم المحفّزة لهذه السيرورة انظر: شبل بدران، «التربية والتبعية في مصر (دراسة في التعليم الأجنبي)،» **التربية المعاصرة**، العدد ٣ (١٩٨٥)، وحسام السلاموني وطارق عبد الوهاب، **التبعية الثقافية وتأثيرها على بعض الجوانب النفسية لدى الشباب المصري (دراسة نفسية)** (٢٠٠٢)، في: لويس كامل ملكية، **قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢)، مج ٧، ص ٣١٣-٣٤٦.

(٧٦) يقول تورين، في سياق دحضه دعوى أيديولوجيي العولمة القائلة بأن التقدم يتوقف، حصراً ربما، على تحرير التبادل الاقتصادي العالمي: «يبدو لي من غير الممكن التشكيك بالاستقلالية (Autonomie) الواسعة للعالم الاقتصادي، التي لا تنفي تدخل الحق [القانون] والسلطات العامة، ولكن التي تؤكد هيمنة المحكات الاقتصادية في إدارة العالم الاقتصادي نفسه،» انظر: *Touraine*, «Ya-t-il des valeurs naturelles?,» pp. 68-70.

في ضوء ما تقدم، يمكننا أن نقترح فكرة عامة أو فرضية توجيهية، نعتبرها الأكثر ملاءمة في دراسة منظومة القيم العائلية في الوطن العربي، إذا ما أخذت بالاعتبار، لحظة اعتمادها بحثياً، التفاوتات العائدة إلى موقع العائلة الطبقي ـ المهني والمجالي، وانتماءها «الإثني» ومرجعيتها الدينية، وإذا ما أخذ بالاعتبار أيضاً أنّ هذه الفكرة أو الفرضية، باعتبارها إطاراً توجيهياً عاماً، لا تنطوي على أي ادعاء يجعلها حصرية صالحة لكل زمان ومكان. وعلى العكس من ذلك، فإنّها تهدف إلى إبراز المنطق الداخلي الذي يتحكم بمنظومة القيم في إطار عائلي مخصص، كما يمكن استخدامها للكشف عن علاقات التأثر والتأثير ضمن سياق بنيوي محدد، هو سياق التحول الناشىء عن تراجع أهمية العائلة كوحدة إنتاجية، وتراجع دورها التنشيئي من جهة أولى، وفي ازدياد أهمية مستويات وأجهزة اجتماعية ـ أيديولوجية أخرى في العملية التنشيئية في الزمن الاجتماعي الراهن من جهة ثانية. وهكذا يمكننا صياغة هذه الفكرة أو الفرضية على الوجه التالي: إن منظومة القيم العائلية في الوطن العربي، كما تبرز من خلال الأعمال البحثية المختلفة، يتقنع خلفها نظام تقسيم عمل وسلطة مجتمعي، فتعمل على «عقلنته» من خلال تأمين الشروط الثقافية ـ الرمزية الضرورية لتسييره ولإعادة إنتاجه. وعندما يصطدم تماسك نظام العمل والسلطة هذا وفعاليته بديناميات «الحداثة» والسوق المعولمة، تتدخل أجهزة أيديولوجية أخرى، أهمّها المدرسة ووسائل الاتصالات المرئية والتفاعلية، فتلطّف بذلك مفاعيل الاصطدام من خلال تكييف العائلة ومنظومتها القيمية مع الشروط المستجدة □

العولمة ومستقبل الأسرة في الخليج العربي(*)

باقر النجار

جامعة البحرين.

درج الكثير من الباحثين العرب والمحليين على وصف حالة التحوّل التي تخضع لها منطقة الخليج العربي، أو ما يعرف حديثاً بدول مجلس التعاون الخليجي، على أنها مرحلة انتقالية أو وسيطة... وهم في ذلك يقتبسون من النظرية الاجتماعية ما قد يعينهم على تفسير ظاهرة محلية بدت معارفهم عاجزة عن فهمها. وعلى رغم ما قد تحمل هذه التسمية/المصطلح من قدرة على تعايش القديم مع الحديث، أو ما أسميته في دراسات أخرى بتعايش وتساكن قيم ورموز مجتمع ما قبل النفط (المجتمع التقليدي) في مجتمع النفط الحداثي، إلا أنه يبقى عاجزاً عن تفسير الحالة الحقيقية لمجتمع الخليج العربي في حالة تحوّله المتسارع...

— ١ —

لقد دفعت الثورة المعلوماتية كنتيجة للتطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال، والتكنولوجيا بشكل عام، إلى انهيار حدود الزمان والمكان، فالتعريف الإصطلاحي للزمان والمكان لم يعد كما كان عليه لعقدين ونيّف من الزمان. فتجاور وتزامن الأنماط والقيم والأمزجة والأشكال والمباني والثقافات قد شكّل حالة اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة لم يعهد مثلها المجتمع البشري من قبل. لقد أدت هذه التحوّلات الكونية إلى الانتقال والتحوّل من الثقافات والأنماط المعيشية المحلية أو بعضها، المحكومة بعناصر ومتغيّرات مغرقة في المحلية والقطرية، إلى

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى «ندوة التحولات الدولية الراهنة وتأثيراتها على مستقبل الخليج،» الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٥-٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ونشرت هذه الدراسة في: سمير أمين [وآخرون]، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

ثقافات كونية أو بعض عناصرها، تستمد الكثير من عناصرها ومتغيراتها من الخارج أو بالأحرى من أنماط ورموز وأشكال رغم أساسها القطري، إلا أنها في شكلها الأخير قد أصبحت أنماطاً ورموزاً وأشكالاً عبر قطرية أو عبر قومية[١]. فتقنيات الاتصال، المتسارعة في التطور، هي آليات ووسائط لتجاوز الزمان والمكان.. وهي في الوقت الذي تدمّر فيه المسافات وتقرب الأبعاد والسير الذاتية عبر الحدود، فإنها تعولم الحياة الخاصة وتكسر خصوصية الأفراد وتنمّط السلوك والاهتمامات وربما التوقعات[٢]، أي بمعنى آخر إن منظّري العولمة يتحدثون عن عمليات للتقارب المكاني والزماني والإثني بين مجتمعات المعمورة، الذي من الممكن أن يحدث قدراً من التغير والمرونة بين الثقافات البشرية، كما أن هذا قد يساعد على تشكيل ثقافات أو فضاءات ثقافية متجاوزة في مكوّناتها الرئيسية، الفضاء الثقافي المحلي، وإن ارتبطت بعض عناصرها بمكوّنات الثقافة المحلية[٣]. وبالمقابل فإننا يجب ألا نأخذ القول بالعولمة، أو بالأحرى بحتمية عولمة الفعل الثقافي المحلي وتنميط رموزه وسلوكه، على أنه قول أو بالأحرى مقولة مطلقة الحدوث... فالنسق القيمي والثقافي المحلي، وفي كثير من مجتمعات العالمثالثية، لم يفقد خصوصيته النسبية لصالح مقولة مطلقية وحتمية العولمة. فالعالم رغم أخذنا وقبولنا بمقولة العولمة وحتميتها النسبية، إلا أنه يمر باعتقادي بمرحلة تاريخية جديدة، أقرب إلى الحالة الانتقالية، يشوبها قدر غير عادي من اللامعيارية والفوضى، على رغم ما يلحظه البعض من مؤشرات وشواهد للتوحد والتداخل الثقافي العالمي. وإن المرحلة تحتاج في ذلك لبعض الزمن لتستقر سماتها وتنضج، أو بالأحرى لتستوي معالمها الجوهرية.

> ساهمت عمليات العولمة بآلياتها المختلفة في خلق حالة اجتماعية جديدة يتساكن فيها القديم مع الجديد.

من هنا جاء قول روبرتسون وابادوري أن عمليات العولمة تعمل بعيداً عن التفاعلات والعمليات المحلية، بل إنهما يؤكدان على أن عمليات العولمة، أو ما أسمياه بالتفاعلات العالمية يعاد امتصاصها في الحياة الثقافية والاجتماعية وربما السياسية المحلية. ومن ثم يعاد إنتاجها كأشكال متنوعة للخطاب المتصل بالنشاط الاقتصادي الحر أو الأصولية، إلا أن إعادة الإنتاج هذه، أو توطين العولمة، لها قدر من الحساسية في صراع المجتمع بين نمطي أو نموذجي التماثل والتمايز. فثقافة العولمة على رغم اجتياحها كل ركن من أركان المعمورة، إلا أنها في تأثيرها في القطاعات الأوسع من المجتمع تبقى محدودة المدى، ويكاد يكون تأثيرها في بعض الحالات مقتصراً على بعض القطاعات أو الجيوب الاجتماعية أو الإثنية، وتتفاوت هي الأخرى في عملية

---

(١) باقر سلمان النجار، **المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، ص ١١١-١١٢.

(٢) انظر: أولريش بك، **ما هي العولمة؟**، ترجمة أبو العيد دودو (كولونيا: منشورات الجمل، ١٩٩٩).

(٣) Malcolm Waters, *Globalization*, Key Ideas (London; New York: Routledge, 1995), p. 12, and Manuel Castells, *End of Millennium*, Information Age; v. 3, 2nd ed. (Oxford; Malden, MA: Blackwell Publishers, 2000).

تطبعت بثقافة العولمة، بين الأخذ بنتاجها التقني والثقافي أو بأحدهما أو ببعض منهما[٤].

فمكوّنات النسق الثقافي المحلي على رغم حالات/حالة الاهتزاز والاختلال التي يمر بها، فإنه قد يكون قادراً على إعادة توازن مركباته الثقافية الداخلية، أو قادراً على إعادة إنتاجها ـ أي المركبات الثقافية ـ أو إنتاج نفسه، بأشكال ونماذج تعيد إليها قدراً من التماسك والصمود والاستمرار في مواجهة الآخر الغريب. بل إنه في بعض حالاته قد يكون قادراً على إعادة إنتاج المركبات والعناصر والمنظومات والرموز الكونية، كمدخلات أساسية في خطابها الثقافي المحلي، بل المغرق في المحلية، والمعادي لأي شكل من أشكال التصالح مع الثقافة الكونية.

وهنا فإنه من المتعذر الحديث عن ثقافة كونية على الصعد المحلية في العالم الثالث، وإن الأمر يحتاج إلى كثير من الزمن رغم المؤشرات التي تدفع بالاعتقاد بوجود ثقافة كونية... ومع ذلك فإن هذا القول لا ينفي حقيقة الاعتقاد أن عمليات العولمة، قد خلقت حالة ثقافية جديدة وإن تكن محدودة المدى وحاضرة في كثير من الحالات، في الجيوب والمراكز عنها في الأطراف. فهي ـ أي عملية العولمة ـ قد تفرض شروطاً تكيفية على بعض قطاعات وشرائح المجتمع... إلا أنها بالمقابل قد تفرض العزلة والتمرد على البعض الآخر، أي أنها في الوقت الذي تطبع البعض بطباعها، إلا أنها قد تكون مرفوضة من البعض الآخر. وإن هذا الرفض قد يأخذ في بعض حالاته أشكالاً من التطرف والعنف. إنها حالة تتساكن فيها أنماط ورموز ونماذج ما بعد حداثية وكونية معولمة مع أنماط ورموز ونماذج ما قبل حداثية تقليدية أو مغرقة في التقليدية... فالقول عن تأثيرات أحادية للعولمة في الثقافة والمجتمع هو قول أحادي الجانب، إن لم يتبعه تأكيد من أنها ـ أي عملية العولمة ـ لم تخلق عملية التغيير والتحديث، بل إنها قد فاقمت وضخمت من حضورها... فالتحولات الكبرى التي بدأت تعصف بنا هي تحولات قد جذّرت من فعاليتها عمليات العولمة، وهي في هذا تخلق، كما أشرت، ظروفاً تكيفية عند البعض وانعزالية عند البعض الآخر. إلا أنها دون شك ظروف/معطيات تفرض نفسها على سياقنا الاجتماعي والثقافي والسياسي، وتطبع به نتاجاته ومصاحباته.. فظواهر ومشكلات الجريمة والطلاق والعنف وتعاطي المخدرات والفساد، وأطفال الشوارع، قد تكون ظواهر/مشكلات قائمة من قبل، إلا أن آليات العولمة وعملياتها قد أدت إلى تفاقمها وبدرجة كبيرة، كما هي قد ساهمت في عولمتها وإخراجها في أشكالها وأنماطها من حيزها وفضائها المحلي.

ـ ٢ ـ

قد تجد الحكومات الخليجية أو بالأحرى المجتمعات الخليجية نفسها في حيرة ولربما في قدر من الارتباك بين واقع اجتماعي وثقافي واقتصادي وربما سياسي فرضته عمليات العولمة، وبين فضاءات اجتماعية وثقافية ترفض أن تتماثل مع المعطيات الدولية.. فعمليات العولمة فرضت على مجتمعات الخليج العربي، واقعاً اقتصادياً جديداً، تتحرك في إطاره، إلا أنها وفي الوقت ذاته قد عمّقت بهذا الواقع الاقتصادي الجديد وفضائه الثقافي والسياسي وربما

---

(٤) سليمان نجم خلف، «العولمة والهوية الثقافية: تصور نظري لدراسة نموذج مجتمع الخليج والجزيرة العربية،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، السنة ١٦، العدد ٦١ (١٩٩٨)، ص ٦١، و Waters, Ibid.

الاجتماعي من مآزق المجتمع ومشكلاته، إن لم يكن أنها قد ساهمت في خلق الجديد من المشكلات والمعضلات.

فالمشكلات الاجتماعية الكثيرة قد كانت قائمة قبل ذلك بالفعل. إلا أنها قد جلبت معها، وفي الكثير من الحالات، مشكلات وظواهر أخرى جديدة، فرضتها الحالة الكونية المعاصرة، كالسياحة الجنسية والعزلة والعنف الجنسي والتطرف... الخ، أو أنها، أي عمليات العولمة أو آلياتها، قد وظفت لإعادة إحياء، أشكال جديدة لعلاقات إنسانية قديمة أو ما قبل حداثية... فانتشار الفضائيات العربية ومنها الفضائيات الخليجية، كما أن سهولة ورخص امتلاك الأطباق الفضائية اللاقطة (الديشات) بالإضافة الى المشاهدة اليومية للبرامج الدينية وجلسات الوعظ في تلفزيونات المنطقة، فضلاً عن جلسات الوعظ الرسمية في المساجد والبيوت وغيرها، وكذا انتشار وسائط الاتصال الحديثة، قد جددت الرغبة عند بعض الرجال كما هو عند بعض النساء في إحياء أو إعادة إحياء زواج المسيار والعرفي والمتعة[٥]، أي أن عمليات العولمة بآلياتها المختلفة قد ساهمت في خلق حالة اجتماعية جديدة يتساكن فيها القديم مع الجديد، وتتعمق من خلالها مشكلات اجتماعية قائمة، كما أنها قد ساهمت في بروز مشكلات اجتماعية جديدة وأخرى طارئة... وأحدثت نتيجة لذلك خللاً عميقاً في بنية ووظائف المؤسسات الاجتماعية القائمة. أبرزها تلك التحولات التي أصابت بنية الأسرة ووظائفها، كما أنها قد عدّلت من بنية ووظيفة ودور مؤسسة الزواج في المجتمع بالعلاقة بين الزواج من ناحية و الأبناء وآبائهم من ناحية أخرى... ورغم أننا لا نستطيع هنا التحدث عن انتهاء العائلة الأبوية في المجتمع الخليجي، من حيث استمرارية سلطة وهيمنة الذكورة على أمور وشؤون العائلة الخليجية والمجتمع، إلا أننا مع ذلك، بإمكاننا تتبع بعض المؤشرات الدالة على أفول أو بداية أفول العائلة الأبوية. ومن المهم التأكيد هنا على حقيقة سبق وأن أشرنا إليها، وهي أن التغيرات التي أصابت الأسرة في الخليج أو تلك التي تحدث، لا يمكن عزوها الى قوى وعمليات العولمة فحسب، وإنما فهمنا لذلك يقوم على حقيقة أن العائلة الخليجية تتعرض لضغوط تكيفية كانت قائمة بالفعل في السابق، إلا أن قوى وعمليات العولمة قد دفعت نحو تفاقمها بدرجة كبيرة[٦]. ومن هذه الضغوط، الدخول الكبير للمرأة الخليجية الى سوق العمل، بل في ولوجها مجالات عدة وعديدة لم يكن بالإمكان في السابق دخولها إليها. والتغيرات الحاصلة في علاقة الزوج (الرجل) بالزوجة (المرأة) وعلاقة الوالدين بالأبناء وعلاقة الأبناء بالمجتمع، وتزايد الأعباء الاقتصادية والتربوية والاجتماعية للأبناء والتي لم تعد الطرق

إن ظواهر الجريمة والطلاق والعنف وتعاطي المخدرات والفساد وأطفال الشوارع قد تكون ظواهر قائمة من قبل إلا أن آليات العولمة قد أدت إلى تفاقمها.

---

(٥) خلدون النقيب، «واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية الخليجية،» في: جميل مطر [وآخرون]، **الخليج العربي: رؤى للمستقبل** (الشارقة: دار الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠١)، ص ١١٨.

(٦) المصدر نفسه.

التقليدية للتنشئة الاجتماعية المستوحاة أو المنقولة من المستودع التقليدي للقيم الاجتماعية مصدراً أو ملهماً لها... بل إن وسائط الاتصال المعولمة أصبح لها الشأن الكبير والمؤثر في ذلك. فلم تعد الأم أو الجدة مصدراً رئيسياً لتربية الأطفال وطرق التعامل معهم، بل أصبحت كتب علماء النفس من أمثال سبوك وغيره أحد أهم مصادر معلومات الأم في تنشئة الأطفال وتربيتهم... فقضايا التنشئة لم تعد قيماً وعادات تتوارث من الكبار ومستودع خبراتهم، بل أنها معارف وقيم تُحصل من خلال الكتب والتلفاز والراديو، إنها، وإن لم نعِ، أحد مداخل عملية التنميط الثقافي... العولمة التي ننكر ولوجنا فيها.

— ٣ —

يجب النظر إلى مسألة الزواج وتأسيس الأسرة على أنها عملية أو نظام معقد من الروابط والعلاقات التي تتأسس أو تقوم على عدة عوامل، قد يكون منها الدين والقرابة والجيرة والعمل والمؤسسة التعليمية. وتعكس هذه المتغيرات/المؤثرات حالة التجانس الطبقي أو المهني أو الثقافي، وربما الإثني كذلك. فالتجاور المكاني (Neighbourhood) يعكس تجاوراً في الدخل والثقافة والمكانة الاجتماعية، وربما المزاج. وهي كلها عوامل مساعدة على التقارب الزواجي... إلا أن تطور وسائل الاتصال، كأحد نتاجات وآليات عملية العولمة، دفع نحو بروز متغيرات ومعايير جديدة تحددها ثقافة العولمة الجديدة.

وعلى رغم أننا لا نملك بيانات دقيقة وواضحة مثلاً عن حالات الزواج التي تمّت عن طريق تشابك خطوط الإنترنت والهواتف الثابتة والمحمولة، إلا أننا بالمقابل نعرف أن كثيراً من حالات الزواج في المنطقة، قد تمت عن طريق غرف «الدردشة الأنترنتية» كما هي عن طريق تشابك خطوط الهاتف التقليدي وكذلك المحمول... فسهولة ورخص حصول الفرد على التلفون المحمول، بالنسبة الى الرجال كما للنساء، حتى في أكثر الجماعات أو التجمعات الخليجية محافظة، قد ساعدا على تجاوز حواجز العزلة والفصل التي يفرضها المجتمع والأسرة على علاقة الرجل بالمرأة في بعض مجتمعاتنا.

وعلى رغم أننا لا نحمل بيانات علمية دقيقة مؤكدة لدور الإنترنت والتلفون المحمول في زيادة معدلات الزواج، إلا أن بعض التقارير الصحافية قد أشارت إلى حقيقة أن ذلك قد سهل اتصال الشباب من الجنسين بعضهم ببعضهم الآخر بعيداً عن رقابة الأسرة والمجتمع، حيث تشير جريدة الحياة اللبنانية (٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) في تحقيق لها الى أن الشباب السعودي بدأ يبتكر أساليب متعددة للاتصال بالجنس الآخر، سواء أكان ذلك عن طريق الإنترنت أم عن طريق الهواتف النقالة. وتضيف على لسان أحدهم بالقول «إن دخول الإنترنت نفَّس كثيراً وقلّص أكثر من مضايقات المراهقين أو الشباب الصغار في السن للفتيات في الشارع، إذ أصبح على من يريد اصطياد فتاة أو التعرف على إحداهن أن يدخل في مواقع الحب والدردشة ليجد ضالته حيناً أو يستمر في البحث حتى الملل».. كما أن انتشار المجمَّعات التجارية الجديدة (المول (Malls) قد خلق فرصاً لالتقاء الجنسين ولو من بعيد أحياناً. فالكثير من اللقاءات يتم في المقاهي أو في المحلات التجارية الكبرى للمجمعات التجارية الحديثة، حتى في بعض من مجتمعاتنا أو في أوساط بعض من جماعاتنا الاجتماعية المحافظة التي تفرض قدراً

كبيراً من الفصل على علاقة الرجل بالمرأة. من ناحية أخرى، فإن دخول عامل السفر والرحلات السياحية قد أدى إلى بروز ظاهرة السياحة الجنسية والسفر إلى بعض دول شرق آسيا وغيرها، بل إن بعضاً من مجتمعاتنا قد أصبح طريق عبور أو محطة مهمة في ما يسمى بـ «التجارة الدولية للجنس»... كما أدى ذلك الى بروز حالات لأشكال من الزواج المثلي، يكون أطرافها إناثاً أو ذكوراً من أبناء المنطقة، أي بمعنى آخر، إن سكوت الزوجة وقبولها الضمني لهذه العلاقة هو نتيجة الخوف من مجيء الزوجة الثانية، بالإضافة الى أن توافر القدرة المالية قد شجع بعض الأزواج على الدخول في علاقات جنسية خارج إطار مؤسسة العائلة في الداخل أو الخارج.

من ناحية أخرى، فإن أشكال الزواج الداخلي التقليدية، المنغلقة على الوحدات القرابية والمذهبية والقبلية، بدأت تتخلخل لصالح حالات بدأت تتسع من الزواج الخارجي والمختلط. كما أن الانتشار الكبير للبرامج الدينية المعدة والمقدمة من قبل كبار الدعاة والوعاظ العرب والمحليين، والتي تبث من خلال القنوات الفضائية العربية والمحلية بشكل خاص، قد شجّع الاتجاه نحو تعدد الزوجات أو على الأقل قد شجّع اتجاه الحديث فيه، كما أنه ساعد على إعادة الحديث عنه كذلك، أو إعادة إحياء، لأشكال الزواج العرفي والمسيار والمتعة.. ومن المهم الإشارة الى أن أشكال الزواج هذه، وإن لم يكتب لها الانتشار في مجتمعات الخليج العربي بالشكل الذي انتشرت فيه في بعض الأقطار العربية وإيران، إلا أن القبول بها بالنسبة الى الرجال والنساء على حد سواء أو البعض منهم، قد يدفع نحو انتشارها ولو بشكل نسبي. ومن الصعب التحقق من حجم حالات هذه الأشكال من الزواج إحصائياً. فالظاهرة يحوطها قدر غير عادي من السرية، ولا يتم التعرف إليها إلا في الحالات التي تصل إلى المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية[٧].

> إن ازدياد مؤشرات نسب الطلاق وسهولة الحصول على المتعة الجنسية خارج مؤسسة الزواج قد ساهما في إعادة التشكّل الاجتماعي داخل نواة الأسرة الخليجية.

وخلاصة القول، إن التغيرات التي أصابت بنية وشبكة العلاقات القائمة في مجتمعات/مجتمع الخليج العربي، بالإضافة الى تأثيرات العولمة، لم تقلّص من حجم وعلاقات الزواج في هذه المجتمعات، إلا أنها ساهمت وبشكل كبير في تعديل المتغيرات الفاعلة في تشكيل مؤسسة الزواج. كما أنها من ناحية أخرى قد دفعت نحو بروز أو إعادة إحياء أشكال قديمة من الزواج، والى القبول الضمني وليس العلني بعلاقات البعض من الرجال خارج إطار مؤسسة الزواج الرسمي، والى التأثر بالقيم والمعايير التي تحكم علاقة الرجل بالمرأة في المجتمعات الكوسموبوليتية في البلدان الصناعية.

---

(٧) انظر: أمينة جابر، «ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١٩، العدد ٧٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، و**قضايا الزواج في المجتمع الكويتي** (الكويت: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إدارة البحوث والإحصاء، ٢٠٠١).

وكما يبدو، فإن مجتمعات المنطقة بدأت تشهد، أو على الأقل بدأنا نسمع عن، حالات من العلاقات الزوجية التي نشاهد بعضها في المسلسلات المكسيكية التي تزخر بها تلفزيونات المنطقة. تلك العلاقات التي في واقعها هي أقرب إلى حالة قول القائل «تجمعهم السقوف وتفرقهم القلوب»، وهي أشبه بالعلاقات الزوجية ذات المصلحة، والتي إما أن تتم بين أبناء بعض العائلات التجارية أو فروعها، أو عائلات كبيرة ما زال مبدأ الزواج الداخلي محدداً رئيسياً في نسج علاقاتها الزوجية. وتتسم هذه العلاقات بفتور العلاقة الزوجية وباتجاهها نحو الخارج... فالزوج لا يعرف شيئاً عن أبنائه، ولربما كذلك الزوجة. فقد أتاحت لهما قدراتهما المالية أن يشتروا لأبنائهم أبوة المربين والخدم والحشم. فالأبناء لا يرون آباءهم إلا قليلاً، كما أنهم لا يعرفون عن آبائهم إلا النزر القليل. إنها حالة من حالات الضياع التي بدأت تتسع دائرتها في مجتمعاتنا. فحياة الطفرة والبذخ التي يعيشها البعض منا، وحمى البحث عن الثروة أو تعظيمها، قد أطاحا ببيوت وأتاها بالكثير من الأبناء... وتتيح القدرات المالية الضخمة للبعض من هؤلاء نسج شبكة من العلاقات الاجتماعية مع رموز ثقافية أو سياسية معروفة على المستوى المحلي أو العربي.. كما تتيح لها هذه العلاقات تحصيل المتعة بمسمياتها المختلفة في الداخل والخارج.. إن حياة البعض من هؤلاء أقرب إلى حياة نجوم السينما الذين نسمع أو نقرأ عنهم، أو تلك القصص التي نشاهدها من خلال المسلسلات المحلية والأجنبية.. إن ما نلحظه حقاً هو أحد نتاجات عملية العولمة التي كما يبدو لم نع بعد أهدافها أو أننا لا نريد إدراكها، وفي كلتا الحالتين فإننا سنكون حتماً من الخاسرين.

— ٤ —

ويقابل الزواج على النقيض الطلاق، فالطلاق قبل أن يكون أحد أهم مصاحبات عمليات التحديث والعولمة، فإنه يمثل في تصاعد أرقامه، عدم قدرة الأفراد الداخلين في مؤسسة الزواج على التكيّف مع شروطها... وتشير الأرقام المتوفرة عن دول الخليج العربي إلى تنامي هذه الظاهرة خلال العقود الثلاثة الماضية. فالأرقام المتوفرة عن الكويت تشير إلى تضاعف حالات الطلاق في المجتمع الكويتي خلال ربع القرن الأخير، حيث ارتفعت حالات الطلاق من ١٠٨٨ حالة عام ١٩٧٥ إلى ١٦٧٣ حالة عام ١٩٨٥، ثم إلى ١٨٦٢ حالة عام ١٩٩٥ و٢٠١٤ حالة عام ١٩٩٩. بمعنى آخر، إن حالات الطلاق في المجتمع الكويتي قد تضاعفت خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة... كما أن حالات الزواج قد تضاعفت خلال الفترة ذاتها من ٣٦٣٨ حالة عام ١٩٧٥ إلى ٦١٣٧ عام ١٩٩٩. وتمثل حالات الطلاق في المجتمع الكويتي ما نسبته ٢٥ بالمئة عام ١٩٨٠ و٣١ بالمئة عام ١٩٩٥، ثم ما نسبته ٣٢,٨ بالمئة عام ١٩٩٩.

أما في البحرين، فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن حالات الطلاق قد ارتفعت من ٣٣١ حالة طلاق (٢٨,٤ بالمئة) عام ١٩٧٧ إلى ٤٦٤ حالة طلاق (١٧,٤ بالمئة) عام ١٩٨٥، ثم إلى ٦٩١ حالة طلاق (٢٠,٨ بالمئة) عام ١٩٩٥، ثم إلى ٨٠١ حالة طلاق (١٧,٧ بالمئة) عام ٢٠٠١. وعلى رغم أن حالات الطلاق في المجتمع البحريني قد ارتفعت بما نسبته ٤١,٣ بالمئة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠٠١، إلا أنه بالمقابل نجد أن حالات الزواج هي

الأخرى تضاعفت، حيث ارتفعت من ٢١٨١ إلى ٤,٥٠٤ حالة للفترة ذاتها، أي بزيادة قدرها ٤٨,٤ بالمئة.

وفي قطر، فإن حالات الطلاق قد ارتفعت من ٣٧٦ حالة عام ١٩٩٥ إلى ٣٩١ حالة عام ١٩٩٧، ثم عاودت النزول الطفيف لتصل إلى ٣٧٩ حالة عام ١٩٩٩ ، أي ما يمثل ٣٦,٥ بالمئة و٣١,٤ بالمئة و٢٩,٢ بالمئة من حالات الزواج في المجتمع القطري على التوالي. وقدِّرت حالات الطلاق في المجتمع السعودي بحوالى ٢٩ بالمئة من حالات الزواج في مطلع التسعينيات. وكما يلاحظ عند مقارنة معدلات الطلاق بحالات الزواج، نجد أنها تصل في أدناها في حالة البحرين إلى ما نسبته ١٧,٧ بالمئة في عام ٢٠٠١، في حين أنها وصلت إلى أعلاها في قطر، حيث مثلت ما نسبته ٣٦,٥ بالمئة عام ١٩٩٧، وفي الكويت ٣٢,٨ بالمئة عام ١٩٩٩.

خروج المرأة للعمل والكثير من التغيرات البنيوية داخل الأسرة سيشكلان دون شك تحدياً لتركيبة الأسرة الأبوية القادمة.

وعلى رغم الاختلافات النسبية بين دول الخليج العربي في ما يتعلق بالطلاق، إلا أن الدراسات المحلية تكاد تتفق على حقيقة أن محدودية إتاحة المجتمع لفرص الاختلاط بين الجنسين في المرحلة السابقة على عقد القران، وربما بعده، يعتبر أحد أهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق. فانعدام أو محدودية المعرفة المسبقة بين الزوجين يقود إلى محدودية التفاعل بينهما... ونتيجة للطبيعة المحافظة لمجتمعات الخليج، فإن جل حالات الزواج تتم في الغالب بترتيب مسبق من الوالدين أو الأخوات أو الأخوة أو الأقارب أو الأصدقاء. وقد تنخفض نسبة المتزوجين بالطرق التقليدية في البحرين والكويت، إلا أنها تبقى مع ذلك أحد أهم طرائق الزواج في المنطقة. وعلى رغم أن العديد من الدراسات قد رصدت أسباباً أخرى لارتفاع معدلات الطلاق، كسوء المعاملة وعدم مبالاة الأزواج أو تدخل الأهل والأقارب أو الغيرة والشك... الخ. إلا أن إحدى الدراسات الكويتية الحديثة تؤكد على أن محدودية التعارف تعتبر أحد أهم هذه الأسباب، حيث وجدت هذه الدراسة أن ٢٨ بالمئة من عينة المطلقات قد أتيحت لهن فرصة التعارف قبل الخطبة، حيث ارتبطت هذه الفئة بمجالات العمل والدراسة الجامعية والسكن[٨]. بمعنى آخر، إن فضاءات العمل والسكن والدراسة في المجتمع الحضري تتيح فرصاً أكبر لأفرادها للتعارف منها في المجتمعات أو التجمعات غير الحضرية، حيث تتقلص فترة التعارف لديها لتصل في أدناها إلى أيام معدودات وفي أقصاها لبضعة أشهر، قد لا تتجاوز الثلاثة في الكثير من الحالات. كما تمنع القيود الاجتماعية والعادات والتقاليد، الخطيب من الاختلاء بخطيبته أثناء فترة الخطوبة، بل إن بعض العائلات تحد من حرية حركة بناتها، بمجرد الحديث عن مشروع زواجي قادم... بل إن الحواجز والموانع تزداد مع دخولها فترة الخطوبة. وقد يتقلص ذلك مع دخولها الزواج وقد يزداد، إذ إن ذلك يخضع لرؤية المواقف الاجتماعية للزوج أو أسرته أو جماعته القرابية.

---

(٨) فهد الثاقب، «الخطوبة والتفاعل الزواجي والطلاق في المجتمع الكويتي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٦، العدد ١ (١٩٩٨)، ص ١٠٥-١٢٠.

ويشير فهد الثاقب إلى اختلافات في الحالة الكويتية مبنية على الأساس المذهبي. «فهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المذهب الديني للمطلق وبين التعارف بعد عقد القران..»[٩]، إلا أننا مع ذلك نجد أن الاختلاف ما هو إلا انعكاس للحالة الاجتماعية والاقتصادية والفضاء الثقافي الذي يتحرك فيه الزوجان اللذان نشأ من خلاله. بمعنى آخر، إن التجمعات الحضرية في البحرين والكويت أو جيوبها في قطر ودبي... الخ قد تكون أكثر قبولاً وربما إتاحة لفرص الالتقاء بين الجنسين قبل وأثناء فترة الخطوبة منها لدى الجماعات أو التجمعات الحديثة الاستقرار والتحضر، إلا أنه مع ذلك لا بد لنا من تأكيد حقيقة أن دخول فتيان وفتيات المجتمع الخليجي بشقيه المحدث والتقليدي في مجالات العمل الحديثة والتعليم الجامعي الحديث والمختلط أو شبه المختلط، بالإضافة الى تعرضهم لقيم المجتمعات الكوسموبوليتية بحكم السفر أو غيره، فضلاً عن تأثيرات وثقافة العولمة ووسائط الاتصال المعاصرة من هواتف محمولة وإنترنت وفضاءات مختلفة الثقافة واللغات، سيكون لها تأثيرها العميق، ليس فحسب في علاقة النساء والرجال من أفراد المجتمع، وإنما سيشمل ذلك بنية المجتمع وشبكة علاقاته الاجتماعية والثقافية، وربما السياسية.

من ناحية أخرى، فإن تصاعد معدلات الطلاق سترفع بالطبع من عدد الأسر التي تعتمد في معيشتها على أحد الوالدين: المطلق أو المطلقة (Single Household)، إلا أننا لن نلحظ بروز أسر أساسها الأم وقد يكون الأب (Single Parent Household) على المدى القريب، وربما البعيد. إلا أن الازدياد المطرد في معدلات الطلاق قد يقود في أوساط الأسر المُنجبة نحو بروز أسر تعتمد على الأم عوضاً من الأب، وإلى إنهاء أو إضعاف كبير لمحتوى السلطة الأبوية في الأسرة الخليجية رغم عمليات إعادة إنتاج بناء السيطرة فيها على المستوى الذهني في الأسر النووية الحديثة التكوين والجديدة. ويذهب كستلز (Castells) إلى أن قدرة الفرد في أوروبا على إشباع حاجاته الجنسية خارج إطار مؤسسة الزواج الشرعية، بالإضافة إلى بروز أشكال جديدة من الارتباط بين الرجل والمرأة خارج إطار مؤسسة الأسرة التقليدية، وتحديداً بروز ما يسمى (Common Law Wife) ، قد ساهم في إضعاف السلطة الأبوية في الأسرة، مؤسساتياً، وكذلك سيكولوجياً[١٠].

— ٥ —

من ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدلات الطلاق، والتي هي الأخرى مرجحة للارتفاع، بالإضافة الى صعوبة تحقيق الزواج بالنسبة الى البعض من الفتيان والفتيات، لأسباب مادية في جلها، وأخرى ذات علاقة بمتغيري التعليم والعمل والعوائق الاجتماعية، بالإضافة الى سهولة إشباع الحاجة الجنسية خارج إطار مؤسسة العائلة الشرعية في الداخل والخارج، هي أسباب ومتغيرات تدفع نحو تأخير سن الزواج بالنسبة الى الفتيان، كما الى الفتيات، ولربما إلى تقلّص

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٠) Manuel Castells, *The Power of Identity*, Information Age; v. 2 (Malden, MA: Blackwell Publishers, 1997), p. 138.

في حجم الأسرة وتغير في أدوار أفرادها... وتشير الأرقام المتوفرة إلى ارتفاع سن الزواج في مجتمعات الخليج العربي، حيث ارتفع سن المتزوجين من الفتيان والفتيات في المجتمع القطري من الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة إلى ٢٠-٢٤ سنة، حيث تمثل هذه الفئة ما نسبته ٤٣,٩ بالمئة من حالات الزواج في المجتمع القطري في عام ١٩٩٩، يلي ذلك من يقع في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة بما نسبته ٢٢,٦ بالمئة. أي أن جل المقبلين على الزواج في المجتمع القطري يقعون في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة، بما نسبته ٦٦,٥ بالمئة من إجمالي حالات الزواج في المجتمع القطري عام ١٩٩٩. أما من ينتمون الى الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، فإن نسبهم لم تتجاوز ١٩,٥ بالمئة. كما تشير الأرقام المتوفرة إلى أن ٢١,٣ بالمئة من الذين يقعون في الفئة العمرية ١٥-٢٩ لم يسبق لهم الزواج. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٢٨,٦ بالمئة ممن يقعون في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، وفق إحصاءات عام ١٩٩٧. أما بيانات الكويت فتشير إلى تناقص عدد المقبلات (الإناث) على الزواج ممن يقعن في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة من ٨٢,٣ بالمئة عام ١٩٧٥، إلى ٧٩,٨ بالمئة عام ١٩٨٥ ، ثم إلى ٧٧,٩ بالمئة عام ١٩٩٥، وأخيراً سجلت ما نسبته ٧٦,٤ بالمئة عام ١٩٩٩. وبالمقابل ارتفعت نسبة المقبلات على الزواج ممن ينتمين الى الفئة العمرية ٢٥- ٣٤ سنة من ١١,٨ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ١٧,١ بالمئة عام ١٩٨٥ ، و١٨,٣ بالمئة عام ١٩٩٥ ، وأخيراً ١٩,٥ بالمئة عام ١٩٩٩، أي أن عددهن قد ارتفع من ٤٢٨ عام ١٩٧٥ إلى ١١٩٩ عام ١٩٩٩. وعلى العكس من ذلك، فإن نسب المقبلين على الزواج من الذكور ممن ينتمون الى الفئة العمرية ١٥-٢٤، قد ارتفعت من ٤٦,٣ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٥٤ بالمئة عام ١٩٨٥ ، ثم إلى ٥٤,٦ بالمئة عام ١٩٩٥، إلا أنها عاودت الهبوط لتصل إلى ما نسبته ٥٠,٤ بالمئة عام ١٩٩٩. أما من يقع منهم في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ ، فإن نسبتهم قد ارتفعت من ٣٨,٥ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٤٠,٩ بالمئة عام ١٩٩٩. ويلاحظ أنه في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الإناث المقبلات على الزواج ممن يقعن في الفئة العمرية ٣٥-٤٤ من ١,٧ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٣,٦ بالمئة عام ١٩٩٩ تنخفض نسبة الذكور من ٧,٣ بالمئة إلى ٦,٣ بالمئة في الفئة نفسها وللسنوات ذاتها.

وتمثل البحرين حالة مختلفة عن الأقطار الخليجية الأخرى، حيث انخفضت نسبة المتزوجين من الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة من ٧٦,٣ بالمئة عام ١٩٨٨، أي ما يمثل ٣٧,٣ بالمئة للفئة العمرية ٢٠-٢٤ و٣٨,٦ بالمئة للفئة ٢٥-٢٩، إلى ٥٦ بالمئة في عام ١٩٩٨، أي ما يمثل ٤١,٥ بالمئة للفئة العمرية ٢٠-٢٤ و١٤,٥ للفئة العمرية ٢٥-٢٦، كما انخفضت نسبة المتزوجين من أصحاب الفئة العمرية ٣٠-٣٤ من ١٢,٢ بالمئة عام ١٩٨٨ إلى ٨,٧ بالمئة عام ١٩٩٨. كما انخفضت للسنوات ذاتها نسبة المتزوجين للفئة العمرية ٣٠-٤٤ من ١٩,٣ بالمئة إلى ١٧,٤ بالمئة. ويلاحظ أن أغلب المتزوجات (الإناث) في البحرين ينتمين الى الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بما نسبته ٧٣,٨ بالمئة في عام ١٩٩٨ ، في حين أن أغلب المتزوجين (الذكور) ينتمون إلى الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة بما نسبته ٦٩,٣ بالمئة من عدد المتزوجين في العام نفسه[١١].

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

أما في العربية السعودية، فتشير إحدى الدراسات إلى أن ٧١,٣ بالمئة ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ سنة لم يسبق لهن الزواج، أي أن نسبة المتزوجات في هذه الفئة العمرية لا يتجاوز ٢٨,٦ بالمئة، في حين أنها تصل في حالة الفئة العمرية ٢٠-٢٤ إلى حوالى ٧٥,٥ بالمئة، كما أنها تصل إلى أقصاها في حالة الفئة العمرية ٢٥-٢٩، بما نسبته ٩٠,٤ بالمئة. وترتفع النسبة كلما ارتفعت الفئة العمرية. بمعنى آخر، إن الفئة العمرية الأكثر قبولاً للزواج، كما هي في الأقطار الخليجية الأخرى، تقع في ما بين ٢٠-٢٤ بالنسبة الى الإناث، في حين أنها تقع بالنسبة الى الذكور في ما بين الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة. وقد بلغ العمر الوسيط للزوج من الذكور ٢٣,٨ سنة، في حين أنه كان بالنسبة الى الإناث ١٩,٣ سنة في عام ١٩٨٢[١٢]. ورغم عدم توفر إحصاءات حديثة عن ذلك في العربية السعودية، إلا أننا نتوقع ارتفاع الفئة العمرية للذكور كما هي عند الإناث، وكما هي في الحالات الخليجية الأخرى، إلى الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة.. مع تفضيل النصف الأول لزواج الإناث مقابل تفضيل واضح للنصف الثاني للذكور.

إن زيادة معدلات الطلاق، بالإضافة إلى تأخير سن الزواج، قد ترافق وبشكل واضح مع/ أو ساهم في تقلص عدد أعضاء الأسرة الخليجية، حيث انخفضت مثلاً معدلات الإنجاب والخصوبة لدى الكويتيات من ٧,١ بالمئة عام ١٩٧٥ الى ٦,٤ بالمئة عام ١٩٨٥، ثم الى ٥,٢ بالمئة عام ١٩٩٥، وأخيراً وصلت الى ما معدله ٤,٢ بالمئة عام ١٩٩٩، في حين أنها قد انخفضت بالنسبة الى غير الكويتيات من ٥,٢ بالمئة عام ١٩٧٥ الى ما يقارب ١,٥ بالمئة عام ١٩٩٩، كما انخفض معدل الخصوبة للبحرينيات من ٣,٨ بالمئة عام ١٩٩٠ الى ٣,٢ بالمئة عام ١٩٩٨، ولغير البحرينيات، فقد انخفض هو الآخر للفترة ذاتها من ٥,٦ بالمئة الى ٢,٠ بالمئة.

إن هذه المؤشرات، بالإضافة الى العوامل المتعلقة بسهولة الحصول على المتعة الجنسية خارج إطار مؤسسة الزواج في الخارج والداخل، وبالإضافة كذلك الى إعادة إحياء أشكال ما قبل حداثية للزواج، كلها أمور لا تهدد فقط السلطة الأبوية للأسرة التقليدية وربما الأخرى المحدثة، وإنما تهدد كذلك أداءها لوظيفتها في إعادة الإنتاج الاجتماعي، وتدفع نحو بروز مفاهيم ووظائف جديدة للأسرة، أو أنها قد تدفع ولو بحدود ضيقة نحو تشكل أشكال وأنماط جديدة لعلاقة الرجل بالمرأة قد تبشّر بها الكثير من المسلسلات الأجنبية التي تبث من خلال الفضائيات المحلية والعربية، هذه المسلسلات التي تلاقي القبول الجماهيري[١٣] والتي يتأثر بها سلوكنا ومستودعنا القيمي.

— ٦ —

يعتبر متغير دخول المرأة للعمل أحد الأسباب كذلك في تلك التغيرات التي أصابت وتصيب الأسرة الخليجية، حيث ارتفعت وبشكل كبير مساهمة المرأة في سوق العمل في الخليج منذ

---

(١٢) ابراهيم العبيدي وعبد الله الخليفة، «بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخّر زواج الفتيات: دراسة ميدانية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٠، العددان ١-٢ (ربيع - صيف ١٩٩٢)، ص ١٥.

(١٣) انظر: «حواء تفضل العشيقة على الخسرة،» **زهرة الخليج** (١١ آب/أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٣٨-٤١.

السبعينيات حتى الآن. وبعد أن كانت الظاهرة واضحة على بعض المجتمعات الخليجية كالبحرين والكويت، أصبحت الآن تمثل ظاهرة جماعية عامة. بل إن قدرة النظام التعليمي المحلي على تخريج أعداد متزايدة من الداخلين فيه من النساء، بالإضافة لإنتاجيتهن العالية، على مستوى التعليم العام والعالي، كلها أمور ساعدت، بل دفعت نحو تزايد دخول النساء الى سوق العمل في المجتمعات الخليجية. وإذا كانت القيود الاجتماعية قد سمحت للبعض من المجتمعات الخليجية كالبحرين والكويت، ولربما الإمارات العربية وعمان، بتجاوز معضل توظيف النساء خارج إطار مجالات العمل التقليدية كالتعليم والصحة، فإن فرص المرأة في المجتمعات الأخرى من الخليج كقطر والعربية السعودية ما زالت محصورة في المجالات التي تعارف المجتمع على أن تكون أقرب إلى طبيعة المرأة كأنثى، كالتعليم والعمل الاجتماعي والصحة... الخ. الأمر الذي ضاعف من مشكلة البطالة في أوساط النساء كما الرجال.

> التحولات التي تعصف بالعالم بفعل عمليات العولمة ليس لها إلا أن تطبع بصماتها على مجتمعاتنا، وأن يكون التعامل معها بعقلها لا بعقل غيرها أو بعقل من الماضي.

وتشير الأرقام المتعلقة بعمالة المرأة في الخليج إلى أن حجم مشاركة المرأة في الكويت في سوق العمل قد ارتفع من ١٤,٤٥٨ (٦ بالمئة) عام ١٩٧١ إلى ٦٣,٢٧٧ (١٢,٨ بالمئة) عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ١٣٢,١٢٨ (١٩,١ بالمئة) عام ١٩٨٨ ، وأخيراً ١٩٤,٥١٠ (٢٦ بالمئة) عام ١٩٩٥. كما ارتفع حجم مساهمة المرأة الكويتية في سوق العمل خلال العقدين ونيف الماضيين من ١٣,١٥٧ (١٧,٧ بالمئة) عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٦٤٥ (٢٥,٧ بالمئة) عام ١٩٨٥ ، ثم إلى ٥٠,٧٨٣ (٣١,٧ بالمئة) عام ١٩٩٥[١٤].

كما ارتفعت كذلك مساهمة المرأة في البحرين في سوق العمل من ٣,٢٤٣ (٥,٤ بالمئة) عام ١٩٧١ إلى ١٦,٢٠٥ (١١,٨ بالمئة) عام ١٩٨١ ، ثم إلى ٣٩,٥٩١ (١٧,٤ بالمئة) عام ١٩٩١ ، وأخيراً إلى ٦٦,٨٦٥ (٢١,٦ بالمئة) عام ٢٠٠١. أما مساهمة البحرينيات أنفسهن، فقد ارتفعت هي الأخرى من ١٨٤٣ (٤,٨ بالمئة) إلى ٩٢٥٠ (١٥,١ بالمئة) ، ثم إلى ١٧,٥٤٤ (١٩,٣ بالمئة) و٣٢,٧٦٨ (٢٥,٧ بالمئة) للسنوات ذاتها على التوالي[١٥]. وقد دفعت الظروف الاقتصادية المرأة البحرينية نحو دخول مجالات عمل جديدة، وكذلك البحث عنه ـ أي العمل ـ ولو كان بأجور متدنية... فهن يعملن في معامل صناعة الملابس والأغذية... الخ بأجور شهرية قد لا تتجاوز ٣٠٠ دولار في الشهر..

وبالمثل نجد في الأقطار الخليجية الأخرى، حيث ارتفع حجم القطريات العاملات من ٢٥٦٨ عام ١٩٨٣ إلى ٣٧٦٢ عام ١٩٨٧ ، ثم إلى ١٠,٤٨١ عام ١٩٩٩ ، أي ما يمثل ٣٨,٩

(١٤) نسب الكويتيات محسوبة من إجمالي قوة العمل الكويتية.
(١٥) نسب البحرينيات محسوبة من إجمالي قوة العمل البحرينية.

بالمئة من إجمالي قوة العمل القطرية. وتواجه قطر كما هي بعض الأقطار الخليجية الأخرى، مشكلة ارتفاع نسب البطالة في أوساط نسائها، كما في أوساط رجالها، وذلك بفعل القيود الاجتماعية الشديدة التي يفرضها المجتمع على عمل المرأة خارج إطار قطاعات العمل التقليدية، وتحديداً في مجالات العمل المختلطة، مما دفع بالدولة نحو إنشاء إدارات في الوزارات والمؤسسات الحكومية يكون العمل فيها مقتصراً على المرأة. إلا أن تسارع وتيرة التحولات التي تحدث في المجتمع ستفرض قدراً من المرونة في علاقة المجتمع بالمرأة، ليس على صعيد العمل فحسب، وإنما في المجالات المتعلقة بحقوقها السياسية والاجتماعية الأخرى كذلك.

ودون شك، فإن خروج المرأة الى العمل مهما كانت مجالاته وأسبابه، بالإضافة الى تلك التغيرات البنيوية التي أصابت وتصيب الأسرة الخليجية، سيؤدي إلى تكوّن وعي لدى المرأة بدورها وبمكانتها في المجتمع، مما سيدفع نحو تكوين أطر تنظيمية نسوية تؤطّر العمل المطالبي للمرأة بحقوقها السياسية والاجتماعية، وقد لا تصل هذه المطالب إلى حد الدعوة أو المطالبة بالحرية الجنسية[١٦]، حيث إن ذلك لن يكون ممكناً، ليس فقط لأسباب متعلقة بدور الدين ومكانته المفصلية في المجتمعات الإسلامية، وإنما لأسباب أخرى اجتماعية وثقافية ضاربة الجذور في بنية المجتمع وشبكة علاقاته الاجتماعية. وإن كل ذلك سيشكّل دون شك تحدياً لتركيبة الأسرة الأبوية القائمة، على رغم ما قد نلحظه من محاولات لإعادة الاعتبار لها ولدورها في المجتمع، فهي محاولات ذات مفعول مؤقت لا يقوى على قوى عولمية جامحة ومكتسحة.

– ٧ –

خلاصة القول إن الندب والصراخ ورجم الآخر بالكفر والانحلال، لن يغيّر من حقيقة أن الغرب قد استوى على المعرفة والاقتصاد، وبالتالي فهو قد استوى على العالم... وأن مقارعته لا تتم بالهرب للماضي القريب منه أو البعيد، كما أنها لا تتم بالدعوة الى الخروج من التاريخ، وإنما مواجهة كل ذلك تتم بالقبول بالتحدي والقبول بحتمية التغيير الذي أصاب غيرنا، وهو في ذلك مصيب لنا بقدر ما نكون نحن لا بقدر ما نكون الآخرين.

ومع ذلك، فإنه من المهم القول إن التغيّرات والتحوّلات العظيمة التي تحدث في العالم على مختلف الصعد ليست بالضرورة بالطبيعة والقدر ذاتهما حادثة هنا.. فالتغيّرات والتحوّلات هي في حدوثها نتاج تفاعل أسباب داخلية وأخرى خارجية.. وإننا، أو البعض منا، قد يستطيع أن يؤجل أو ربما يحدّ من مصاحباتها، إلا أننا جميعاً لا نستطيع حتماً درء حدوثها. إن القبول بحقيقة حتمية التغيير والاستعداد له أفضل بكثير من الجري، في ما بعد، وراء معالجة مصاحباته واقتراح المعالجات الترقيعية هنا أو هناك، أي بمعنى آخر، إن التحولات التي تعصف بالعالم بفعل عمليات العولمة ليس لها إلا أن تطبع بصماتها على مجتمعاتنا، وإن التعامل معها يكون بعقلها لا بعقل غيرها أو بعقل من الماضي..

---

(١٦) النقيب، «واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية الخليجية،» ص ١١٨.

فليست الغرابة في أن نرى أو نسمع عن عنف موجه نحو الأطفال، أو أن نشاهد ونسمع ونقرأ عن عنف موجه نحو المرأة بمسمياته ومستوياته المختلفة، أو أن نثير الاستغراب من ارتفاع معدلات الاعتداءات الجنسية على الأطفال والنساء، أو أن نعتقد أن ما يحدث في الخفاء من السلوك هو وشاية بنا أو أنها ليست حقيقة فينا، وأن ذلك كله ليس منا، وأننا لم نجبل عليه، وليس من شيمنا وأخلاقنا. إلا أن الغرابة ألا نستعد في معالجة كل ذلك إلا بكلمات الوعظ وحدها. إن العمل بالعقل والعلم والحكمة، والاستفادة من خبرات الآخرين، والقبول به ـ أي العقل ـ كما هو القبول بحقيقة التحوّل والتكيّف هي أولى خطوات العلاج.. بل إنها أولى خطوات الدخول في حركة التاريخ وجدليته. ويستغرق البعض في الحديث والكلام حول السبل الكفيلة باستيراد التكنولوجيا والنظم الاقتصادية الغربية دون استيراد ما يسميه البعض مساوئها الاجتماعية والثقافية... وهل تكنولوجيا النظم الاقتصادية الغربية منفصلة انفصالاً كاملاً عن تلك المساوئ أم أنها تحوي في داخلها فيروس هذه المساوئ، وأن استيرادها العشوائي يعني استيراد المساوئ الاجتماعية والثقافية معها.. إنها حقاً معضلة البحث عن الذات المأزومة في مجتمع كوني تتلاطم فيه الثقافات وتتصارع □

صدر حديثاً

احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً

ندوة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الأعمال الكاملة لندوة «احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ما بين ٨ و١١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

تعالج أعمال الندوة مختلف تداعيات الغزو والاحتلال بشكلٍ شمولي يحيط بأبعاد القضية العراقية من مختلف الجوانب وفي المنظورات القريبة والاستراتيجية المستقبلية المتوسطة والبعيدة، وهي في سبعة محاور: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة العربية والعالم، ونتائج الاحتلال وتداعياته عراقياً وعربياً واقليمياً ودولياً، وقضايا الدستور ونظام الحكم وإعادة بناء الجيش العراقي، والوحدة الوطنية، ومستقبل العروبة، والوضع الكردي في العراق، والمقاومة العراقية والشعبية العالمية للحرب والاحتلال، وقضايا التنمية والنفط والتعويضات، والمشاهد المستقبلية المحتملة للقضية العراقية.

١٠٨٨ صفحة

الثمن: ٢٠ دولاراً

أو ما يعادلها

المعلوماتية وانعكاساتها السلبية على الطفل العربي(*)

صبري مصطفى البياتي(**)

أستاذ مساعد، كلية الآداب، جامعة بغداد.

عربياً، تم إخراج مجموعة كبيرة من التعريفات والتحديدات لمفهوم العولمة؛ حيث شهدت المنطقة العربية خلال العقد الأخير من القرن العشرين عدداً مهماً من المؤتمرات والندوات التي تناولت هذه المستجدات والتحديدات التي سنضعها أمام أبناء الأمة.

ولكن، وعلى الرغم من تباين عناصر مجموعة التعريفات هذه بتباين المرجعيات وزوايا النظر التي انطلقت منها، إلا أن معظمها وقع أسير الخلط الواضح بين الطبيعة الأيديولوجية للعولمة والتغييرات الجديدة التي تحدث في عالم اليوم، بل إن بعضها راح يصفها كمرحلة تأريخية يحتم على البشرية اجتيازها!!

حقيقة العولمة أنها؛ أيديولوجية تسعى إلى إسقاط الارتباطات العائلية والوطنية والدينية والقومية والثقافية والطبقية للإنسان بغية ربطه بالتكنولوجيا والحياة الجديدة التي تصنعها الأجيال المتعاقبة من منتجاتها، ولغرض تحقيق هذا الهدف فإن العولمة تستند إلى التغييرات الجديدة التي يشهدها عالم اليوم والتي طالت الجوانب المتعددة في حياة الشعوب، أبرزها؛ انهيار الإتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة السياسية والأيديولوجية والثقافية على شعوب العالم ومنظماته الدولية، وارتفاع أهمية وحجم مشاركة الشركات المتعدية في الاقتصاد العالمي، فيما مثّلت التكنولوجيا العنصر الأهم من بين هذه التغييرات، فقد تداخلت التكنولوجيا في العقود الأخيرة وبشكل لم تشهده الفترات السابقة، بشكل واضح في صناعة ثقافة الشعوب، وقد أشار جلال أمين[1] بوضوح شديد إلى أهمية عامل التطور

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب، بغداد، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(**) اغتيل الدكتور صبري البياتي في بغداد في تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(١) جلال أمين، «العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٤ (آب/أغسطس ١٩٩٨) ص ٦١.

التكنولوجي في تشكيل ثقافة الشعوب، مفسراً ذلك باستقلالية هذا العامل واعتماده على الميل الطبيعي لدى الإنسان لتخفيف ما يبذله من جهد وما يتحمله من مشقة في سبيل البقاء على قيد الحياة أو من أجل الإنتاج والاستهلاك.

ـ المعلوماتية، واحدة من هذه المستجدات التي أنتجتها الوتيرة المتسارعة لتطور التكنولوجيا وبشكل خاص تكنولوجيا الاتصال، وفرضتها حاجة الإنسان الغربي بشكل خاص الذي تجاوز أزمته في قبول الإنسان لهذا الإيقاع المتسارع.

وقد تكون المعلوماتية العنصر الأهم والسلاح الأمضى من أسلحة العولمة إذا نجح أيديولوجيو العولمة في توظيف معطياته لصالحهم، فالمعلوماتية تمتلك خاصية تنفرد بها عن باقي التغييرات الجديدة؛ تلك هي إمكاناتها في التأثير وتجاوز الثقافات وحتى الاشتراك في صناعتها.

أولاً: في المنهج

الدراسة التي بين أيدينا تتناول بالتحليل المعلوماتية وآليات عملها والتغييرات التي أحدثتها وستحدثها في العالم، والكيفية التي ستؤثر بها في الطفل العربي، وتستخدم لهذا الغرض المنهج الاستنباطي (Deductive Method) في تحليل معطيات عصر المعلوماتية، والمنهج الاستقرائي (Inductive Method) في تركيب طبيعة تأثيراته السلبية في الطفل العربي.

ثانياً: المعلوماتية ومعطياتها

التعريفات التي أعطيت للمعلوماتية تعددت هي الأخرى، ولكن ليس بسبب تعدد المرجعيات وإنما بسبب الخلط الواضح بين أدوات جمع ومناقلة المعلومات وبين الحالة الجديدة التي أوجدتها وفرة هذه الأدوات، فهذا ماثيليو (Matheloi) يعرّف المعلوماتية، بأنها «علم معالجة الأخبار في إطار من المنطق، وتلقائية المعلوماتية والاتصالات البشرية، والمعرفة والإعلام. وهذا يعني أن الإعلامي يحمل، بصورة لا تحتمل التفكك، على وسائل المعالجة ووظائفها»[٢] وكما نلاحظ فإن هذا التعريف يساوي بين المعلوماتية كظاهرة شمولية وبين الأجهزة والآليات المستخدمة في مناقلة المعلوماتية، ويتجاهل الأوضاع التي أوجدتها هذه الأجهزة والمعدات في عالم اليوم.

إلى ذلك، فإننا نعرّف المعلوماتية بأنها حالة من تسامي قيمة المعلومات إلى المستوى الذي يجعلها واحدة من عناصر الإنتاج وأحياناً أهمها، وواحدة من عناصر القوة المعاصرة، حالة تحققت بفعل التقدّم التكنولوجي الهائل في مجال إنتاج وإيصال وتوزيع المعلومات، فانتقال النشاطات البشرية من حالة التصرّف السلوكي إلى حالة التصرّف الإجرائي. ويعني هذا أننا أمام حالة أوجدها الارتفاع في درجة تفاعل التطورات الهائلة في حقل التكنولوجيا مع تغيّر في

---

(٢) بيار ماثيليو، **الاعلاميا**، ترجمة نسيم نصر، ط٢ (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٤)، ص ٩.

شكل وطبيعة النشاط الإنساني دفع المعلومات إلى المستوى الذي وصلت إليه.

هذا التغير في شكل النشاط الإنساني لاحظه مطاع صفدي وحدده بأنه التحوّل من سيميولوجيا المفاهيم والتصورات إلى سيميولوجيا الأشياء، ويشرح هذا التحوّل من خلال تحديد مستلزمات الاستفادة من منتجات التكنولوجيا فيقول بأن «المشروع التقنوي في أساسه كان محاولة لاستبدال فعاليات الإنسان الأصلية، من فيزيولوجية ونفسية وعقلية، بأنشطة ومنظومات آلية، أُريد لها أساساً حسب خطاب التقدم بالعلم، أن تزيد من قدرة الإنسان على تكييف الطبيعة وصنع طبيعة أُخرى فوقها، تلائم رغباته وتحقق سعادته ورفاهه، وكانت النتيجة أن التراكم اللانهائي للأدوات والمصنوعات فرضت شبكة علاقات وأنماطاً سلوكية، وعادات جماعية، وبالتالي كوّنت مفاهيم وتصورات وقيماً، مرتبطة جميعها بسيميولوجيا صور ورموز لعالم جديد مستقل تماماً عن إرادة الإنسان وتصوراته الثقافية السابقة»[٣].

الخطاب المعلوماتي يعطي لعنتقيه هوية كونية بغير رقيب ونقاط جمارك وتفتيش.

ولهذا السبب ارتفعت أهمية المعلومات عند الإنسان لأنه الآن لا يتصرف وفقاً للمفاهيم والتصورات التي يمتلكها من منظومة القيم الجمعية، وإنما وفقاً للمعلومات التي يمتلكها عن الأشياء.

ارتفاع عنصر المعلومات بأهميته إلى مستوى العنصر الأهم من عناصر الإنتاج، أحدث وسيحدث جملة من التغييرات المهمة في نطاق الحياة البشرية، نصفها بما يلي:

١ ـ إعادة تشكيل نماذج الإنتاج، فدخول المعلومة كعنصر من عناصر الإنتاج سيعيد تشكيل نماذج الإنتاج، وتالياً تشكيلات المجتمع وتكويناته، فكما لاحظ سمير أمين فإن «الأشكال الاجتماعية المرتبطة بنماذج الانتاج الناتجة من الثورات التكنولوجية السابقة، لا بد من أن تهجر المسرح هي الأخرى. على سبيل المثال فإن التكوين الطبقي «الكلاسيكي» الذي اعتمد على طبقة عمال صناعيين من النوعية التي عرفناها منذ القرن التاسع عشر، ونظم إدارة المؤسسة الإنتاجية (المصنع) وهرم الكفاءات والمسؤوليات الخاصة بهذا النظام الإنتاجي، ونظم ومضمون التعليم والتدريب المطلوبة من أجل إضفاء فعالية على الإنتاج، كل ذلك محكوم بأن يتحوّل جذرياً فيتخذ أشكالاً مختلفة من حيث الكيف عما كانت عليه في الماضي البعيد القريب»[٤].

فتكنولوجيا المعلومات تختلف في جوهرها عما سبقها من تكنولوجيات، ذلك أنها تتعامل مع جميع عناصر التكوين الإنساني؛ المادية وغير المادية. على ذلك فقد أصبحت قاسماً مشتركاً بين جميع الأنشطة الإنسانية: السياسية، الصناعية، الإقتصادية، العسكرية، الثقافية وحتى الترفيهية.

---

(٣) مطاع صفدي، «ميتافيزيا الشبه والهوية»، **الفكر العربي المعاصر**، العدد ١٧ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ – كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٦.

(٤) سمير أمين، **نقد روح العصر** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨)، ص ١٥٣.

٢ – التقاء تكنولوجيا المعلومات مع تكنولوجيا الأجهزة الأخرى، قاد إلى ظهور منتجات جديدة مختلفة وأكثر قوة، ولها من القدرات ما هو أكثر من أي وقت مضى. وهنا نود التوقّف قليلاً للخروج عن النص، فعندما نقول تكنولوجيا المعلومات فإننا لا نحصر هذه التكنولوجيا بالحسابات الإلكترونية، فتكنولوجيا المعلومات تشمل جميع الأجهزة والمعدات التي يمكن استخدامها في خزن ونقل المعلومات، ومحطات التلفزة الفضائية واحدة منها، غير أن الشائع إبعاد أجهزة الإعلام عن دائرة تكنولوجيا المعلومات بسبب من طبيعتها الترفيهية في الأساس، وابتعادها عن صفة التفاعل التي تمتلكها الحسابات الالكترونية مع المستفيد منها.

نعود إلى الموضوع، فنقول بأن الحسابات الإلكترونية تلعب اليوم دور القوة المحركة وراء ذلك التقارب الذي نجد نتائجه في منتجات كثيرة بدأت بغزو الأسواق، وعندما تصبح تكنولوجيا الحسابات جزءاً من منتج ما، سرعان ما تحول الطبيعة الأساسية للمنتج حتى يصبح مختلفاً تماماً.

و«تكمن قوة تكنولوجيا الحوسبة ببساطة في كونها تمكننا من إعادة اختراع الأشياء. كما تتيح لنا إمكان تغيير الطريقة التي تصنع بها الأشياء»(٥).

وإذا ما أضفنا هذه إلى الحقيقة التي ذكرناها عن ارتفاع أهمية المعلومات إلى مستوى العنصر الأهم من عناصر الإنتاج، فسنصبح في هذه الحالة أمام اقتصاد جديد، هو اقتصاد المعلوماتية الذي يصفه بيل جيتس (Bill Gates) بـ «الرأسمالية المتحررة من الاحتكاك»(٦)؛ اقتصاد تسيطر عليه السوق الإلكترونية؛ سوق لا يعيق حركة انتقال البضائع والأموال فيه أي عائق، وتتنافس فيه جميع المؤسسات في عرض سلعها وخدماتها بالأرجحية نفسها بعيداً عن الاعتبارات القومية أو الوطنية؛ اقتصاد يسهل فيه التسعير التنافسي ويتيح للسلع الإنتقال من البائع إلى المشتري بكفاءة وبدرجة احتكاك محدودة، وترتفع فيه أهمية تبادل العملات وشراء أسهم الشركات وتعاملاتها، إلى إضعاف التعاملات اليومية بالسلع والخدمات، وتفقد العملة الورقية مكانتها لصالح بطاقات الائتمان وأشكال نقدية أخرى غير معهودة في الوقت الحاضر.

٣ ـ اللقاء بين تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية، حيث يتضافر «الرمزي» مع «البيولوجي» في مزيج علمي تكنولوجي لا يمكن لأحد الإلمام بجوانبه أو توقع احتمالاته(٧).

وكان الاستنساخ البشري أولى نتائج هذا اللقاء، العمل الذي طرح أسئلة مخيفة عن مستقبل الإنسان ومستقبل وجوده بشكل عام. ولقد أظهر هذا اللقاء الجوانب اللاأخلاقية في خطاب العلم والتكنولوجيا، وفرض على العالم ضرورة الانتباه إلى المسالك الخطرة التي يمكن

---

(٥) فرانك كيلش، **ثورة الأنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك**، ترجمة حسام الدين زكريا؛ عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٥٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ١٠٠.

(٦) بيل جيتس، **المعلوماتية بعد الإنترنيت (طريق المستقبل)**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٣١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٥٧.

(٧) نبيل علي، «الإنترنيت، حديث النعم والنقم»، **العربي**، العدد ٤٩٦ (آذار/مارس ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

أن ينحدر إليها الإنسان إذا بقي على وضعه الحالي من التسليم الكامل للأجيال المتعاقبة من التكنولوجيا، بغير عودة إلى السؤال الأساسي الذي اعتمده في تبرير استخدامه التكنولوجيا، والمحدد جوابه بالحاجة إلى إيجاد بيئة أكثر رفاهاً، تضمن للإنسان الاستفادة القصوى من موارد الطبيعة لقهر الصعوبات التي خلقتها الطبيعة نفسها أمام الحياة اليومية للإنسان، فإذا بالسحر ينقلب على الساحر، فتنقلب التكنولوجيا على الإنسان توظفه لخدماتها ومتطلباتها ومتطلبات التهيؤ للتعامل مع الأجيال المتلاحقة من منتجاتها، لتنتقل تالياً إلى الإنسان تغيره وتصنع أشباهه وربما غداً بدائله.

٤ ـ التفاعل والتكامل المتزايد بين الحاسبات الإلكترونية وأجهزة الاتصال، جعل من عملية السيطرة على العقول وإدارتها عملاً ممكناً وقابلاً للتنفيذ عبر الحدود السياسية والثقافات والقوميات والأيديولوجيات والإدارات الحكومية المختلفة، وكما يقول ريستون فإن «الأقمار الصناعية لا تحترم الأيديولوجيا»[٨]، النتائج المترتبة على هذا الموضوع عديدة أهمها وأخطرها أن فلسفة الاتصال قد تغيرت ولم تتغير عاداته، ويمكن أن نضع أبرز سمات فلسفة الإتصال الجديدة في النقاط التالية:

أ ـ الاتصالات بهذا الشكل لا تسمح للفرد بكشف النيات الحقيقية للطرف الآخر، ولا حتى هويته، وقد نشر بيل جيتس في كتابه **المعلوماتية بعد الأنترنيت**، صورة ذات مغزى في هذا السياق لحديث بين كلبين يقول أحدهما للآخر: «على الأنترنت لا أحد يعرف انك كلب»[٩].

ب ـ حوار الهوية، ونقصد به الحوار بين أشخاص معروفي الهوية لمجريه، سيلاقي هو الآخر صعوبات كثيرة في الاتصالات الجديدة؛ فالعلاقات التجارية والثقافية والإنسانية التقليدية والقائمة بشكل عام على حوار الهوية المعروفة، ستلاقي صعوبات عديدة في ظل الواقع الجديد للاتصالات.

ج ـ الضوابط التي حاول البعض وضعها للتحكم بطبيعة الاتصالات الجديدة، ومحاولة وضع قواعد لها ما زالت دون المستوى المطلوب، فما زال بروتوكول الأنترنت على سبيل المثال عاجزاً عن وضع حدٍ للخروقات اللاأخلاقية التي تغرق بها هذه الشبكة.

بكلام آخر، فإن الوقت القادم سيشهد استمراراً للفوضى والخروقات اللاأخلاقية التي تنتاب الاتصال باستخدام الحاسوب.

د ـ ارتفاع شأن الخطاب المعلوماتي على بقية الخطابات، فبعد النجاحات التي حققها هذا الخطاب في موضوع تكنولوجيا المعلومات، ونجاحه في امتصاص وعكس الآثار السلبية التي خلفتها سابقاتها من تكنولوجيات؛ بدأ هذا الخطاب بطرح فكرة التصور المخروطي للزمن قيد النقاش وموضع التنفيذ، فوفقاً لهذا الخطاب فإن الزمن لا يسير على شكل خط مستقيم، ليس بين أي جزأين متساويين من أجزائه فرق جوهري، إذ لا فرق بين طول مقدار سنتيمتر واحد في

---

(٨) التر ريستون، **أفول السيادة... كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا**، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري (١٩٩٥)، ص ٢٦.

(٩) جيتس، **المعلوماتية بعد الإنترنيت (طريق المستقبل)**، ص ١٥٥.

أول الخط وطول آخر بالمقدار نفسه في آخر الخط، وإنما يسير على شكل مخروطي تتسع قاعدته مع الزمن بفعل التقدّم التقني، فالعام في القرن الواحد والعشرين لا يساوي عاماً في القرن العشرين. ووفقاً لهذا الخطاب فإن هذا يفرض على الإنسان تقديم تاريخه السابق أمام زمنه القادم، وتالياً نبذ ما فرضته الأعوام السابقة من أوهام ومعتقدات وعادات وتقاليد، فهذه جاءت من أزمان سابقة لا تساوي مجموع أطوالها لحظة في عصر المعلوماتية[١٠].

وقد ساعد على رسوخ الفهم المخروطي للزمن في الخطاب المعلوماتي السرعة التي تنامت بها أجهزة المعلوماتية، فقد تطورت الحاسبات الإلكترونية تطوراً مذهلاً من حيث قدراتها وسعتها وأسعارها وحجم الطاقة التي تستهلكها، فبعد عشر سنوات من ولادة الحاسبة الإلكترونية المعروفة باسم (مارك ١) وكان ذلك في عام ١٩٤٢، تطورت الحاسبات لتصل إلى خمسة آلاف ضعف قدرة الحاسبة الأولى، وبعد ثلاثين عاماً تطورت لتصبح بقدرة مائة مليون ضعف قدرة الحاسبة الأولى، ولتصبح بعد عشرين عاماً بقدرة خمسمائة مليون ضعف.

> ليست سلبيات عصر المعلوماتية هي الداء الوحيد الذي يهدد أطفالنا. فأمراض الطفولة في الوطن العربي عديدة ومتنوعة.

هذا التطور هو الذي سمح لفرانك كيلش بالقول بأن «فهم تضاغط الزمن هذا عامل أساسي لإدراك آلية التقدّم من مرحلة إلى أخرى، فنحن لا يمكننا التخطيط للمستقبل على أساس أنه خط مستقيم يمتد من الماضي. فالماضي نفسه كان منحنياً، يتزايد انحداره الشديد باستمرار مع تطور متزايد السرعة هو الآخر. فنحن أمام دالة غير خطية»[١١].

٦ ـ توافر البعد الأيديولوجي في الخطاب المعلوماتي، ففي خطاب التكنولوجيا كانت الأجهزة تقدم نفسها على أنها آلات جامدة صنعت لخدمة الإنسان، أما في الخطاب المعلوماتي، فإن الحاسبات الإلكترونية تقدم نفسها على أنها كائنات مفكرة جاءت لمشاركة الإنسان حياته، يساعدها في ذلك قدراتها العالية في خزن المعلومات واسترجاعها، وفي قدرات البرمجيات الحديثة في التعرّف على أخطائها ومعالجتها وكذلك تحسين أدائها.

خطورة هذا الموضوع تكمن في الإحساس غير المتوازن الذي ينتاب الإنسان، وتحديداً غير المتخصص أمام هذه الآلات، فالانبهار بقدرات هذه الآلة، قد يدفع الإنسان إلى التسليم الكامل لمعطياتها والانصياع التام لها.

٧ ـ كذلك، فإن أبرز ما يميز عصر المعلوماتية، أن داخليه يمتلكون هوية غير هويتهم الوطنية، فالخطاب المعلوماتي يعطي لمعتنقيه هوية كونية، تسمح لحاملها بتجاوز الحدود السياسية وحاجز اللغة والثقافة للاتصال بأي مواطن آخر يمتلك هذه الهوية في أي جزء من

---

(١٠) للمزيد من التفاصيل انظر: صبري مصطفى البياتي، «العرب وقرن بدأ - أيديولوجية الخطاب الغربي المعاصر،» **الثورة** (بغداد)، ٢٧/٢/٢٠٠٠.

(١١) كيلش، **ثورة الأنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك**، ص ٨٤.

العالم، بغير رقيب ونقاط جمارك وتفتيش.

هذه الهوية الكونية لا تمنح لغير الذين آمنوا بالتغير وكفروا بالثبات؛ ففي الخطاب المعلوماتي هنالك رفض قاطع لأي جوهر تتحدث عنه معتقدات الشعوب، والجوهر الوحيد المقبول في هذا الخطاب هو أرجحية «المعلومات» و«الاتصال بهدف المزيد من المعلومات»، على كل ما عداه من قيم وفعاليات إنسانية، وهذا لا يتحقق بغير المزيد من الاتصال والمزيد من التشبث بالتغير والتصوّر المخروطي للزمن.

بقي أن نسأل عما ستحدثه هذه التغيرات من تأثيرات سلبية في الطفل العربي. ونكتفي بالسلبية من التأثيرات، لأن ما كتب عن إيجابيات عصر المعلوماتية كان أكبر بكثير مما كتب في أي من الموضوعات – حتى تلك الحيوية بالنسبة إلى المصير العربي!

ثالثاً: الأعراض والمعالجة

نكون مخطئين إذا اعتبرنا أن «الداء» الوحيد الذي يهدد أطفالنا هو سلبيات عصر المعلوماتية، فأمراض الطفولة في الوطن العربي عديدة، بعضها فيروسي ومعظمها مجتمعي بيئي، فمن بين كل ألف طفل في الوطن العربي، يموت خمسة وخمسون منهم قبل إكمالهم السنة الأولى من عمرهم وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨[١٢]، فيما يحصل الواحد منهم على سعرات حرارية يومية أقل بـ ٧٥٠ سعرة عن المتوسط العالمي وفقاً لاحصاءات عام ١٩٩٧[١٣]. إضافة إلى ما ذكر فإن الطفل العربي يعاني بشكل عام تبعات أساليب القمع النفسي والجسدي التي تفرضها نظم التربية العربية في نطاق الأسرة أو المدرسة[١٤].

ونكون مخطئين كذلك إذا عممنا أعراض المعلوماتية التي سنتحدث عنها، فأظهرناها وكأنها ستصيب كل الأطفال في الوطن العربي، فحقيقة الأمر أن نسبة الذين تتوفر لهم حاسبات شخصية في الوطن العربي لا تتعدى الخمسة عشر من كل ألف نسمة وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨. وإذا ما اعتبرنا نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً والذين اشتركوا في استفتاء مجلة **انترنت العالم العربي** والذي أجري عام ١٩٩٩[١٥] والبالغة ٠,٩ بالمئة، أي اعتبرناها ممثلة لنسبة الأطفال ممتلكي الحاسبات الشخصية في الوطن العربي من مجموع المالكين، فإن حديثنا سيتحدد بشكل خاص بما يقرب من خمسين ألف طفل في الوطن العربي، يمتلكون الحاسبات الشخصية ويرتبطون بشبكة الانترنت، وأضعاف العدد من الذين يمتلكون الحاسبات الشخصية ولا يرتبطون بالانترنت، وأضعاف العدد الأخير من الذين يستخدمون الحاسبات الشخصية أو الأنترنت من خلال مراكز ومقاهي الأنترنت وصالات الألعاب

---

(١٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٠).

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) انظر: علي وطفة، «مظاهر التسلط في الثقافة والتربية العربية المعاصرة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٥٤ - ٧١.

(١٥) **مجلة إنترنت العالم العربي** (آب/اغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٤.

الالكترونية المتاحة في الوطن العربي بكثرة ولا يمتلكون الحاسبات.

أضف إلى ذلك، الأهمية النوعية المضافة إلى أهمية الكم والمتمثلة في الوزن النوعي الذي يحتله الأطفال العرب من مستخدمي الحاسبات الإلكترونية من المجموع الكلي للأطفال في الوطن العربي، فهذه الشريحة من الأطفال هم من سكنة المدن بشكل عام، ومن المقيدين في التعليم الابتدائي والثانوي والبالغ نسبتهم الإجمالية في الوطن العربي مع التعليم العالي ٦٠ بالمئة. إلى ذلك فإن هؤلاء سيشكلون في المستقبل القريب، الجيل المثقف والتكنوقراطي الذي سيمسك بالمراكز الحيوية في جميع المرافق الحياتية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي.

أخطر ما في عصر المعلوماتية أن هذه المفاهيم مصنوعة في كنف الثقافة والحضارة الغربيتين.

هؤلاء هم الذي سيواجهون وبشكل مباشر عدداً من الآثار السلبية للمعلوماتية، والتي تم استخلاصها من معايشة الباحث لعدد من الأطفال مستخدمي الحاسبات الإلكترونية والعاب الكومبيوتر، نضع أهمها في ما يلي:

١ـ الشرخ الثقافي الذي سيحصل بين الطفل العربي مستخدم معطيات المعلوماتية وباقي شرائح المجتمع، فالتجارب المتراكمة والتي كانت تنقل إلى الطفل من خلال محيط العائلة بشكل خاص، والمدرسة والمجتمع بشكل عام، والتي تشكل أساسيات منظومة القيم المعتمدة في المجتمع العربي، هذه التجارب سيجد الطفل نفسه في غير حاجة ماسة إليها، بسبب ارتباطه بمنظومات قيم جديدة توفرها له مجمل الاستخدامات والاتصالات التي يجريها باستخدام الحاسبة وشبكة الأنترنت، سواء كانت هذه الاتصالات مباشرة أو عن طريق البرمجيات المتداولة في الوطن العربي والمصنّع معظمها في العالم الغربي.

٢ ـ الشرخ الثقافي من هذا النوع سيدفع بالطفل العربي إلى حالة من الاغتراب، و«الاغتراب، خلق هوة بين المرء وواقعه، حين تغلف الذات بمشاعر الغربة والوحشة والانخلاع والانسلاخ، واللاإنتماء بعد ذلك»(١٦).

وستتعاظم خطورة التغريب مع الأطفال العرب بسبب غياب وضعف وجبة الثقافة القومية المقدمة لهم عن طريق الوسائل المتعددة التي يستخدمها مروجو عصر المعلوماتية والتي تلقى قبولاً أفضل عند الطفل بسبب من اعتمادها على الصورة الشيقة والحركة السريعة.

٣ ـ الشرخ السابق سيتوسع ليكون موضعياً أيضاً، حيث سيفصل بين الأطفال مستخدمي معطيات المعلوماتية وأقرانهم من غير مستخدميها، وهذا يعني نوعاً جديداً من التنشئة يمكن أن يكون دعامة لتكوين طبقي جديد بدأت معالمه تظهر في بعض أقطار الوطن العربي، يشكل فيه أطفال اليوم من مستخدمي معطيات المعلوماتية طبقة جديدة تحمل قيماً

---

(١٦) عبد الله أبو هيف، «الغزو الثقافي ومخاطره على الهوية القومية في أدب الأطفال،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الحادي والعشرين للإتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، بغداد، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ص ٣.

تبتعد إلى حد كبير عن تلك التي يحملها مجموع أبناء الأمة، معيدة إلى الوجود التكوينات الطبقية التي كانت سائدة في الوطن العربي في نهائيات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وفيها ارتبطت «الطبقة العليا» ارتباطاً مصيرياً بالغرب ونمط حياته وتقاليده، والتي زالت بفعل الثورات التحررية الاجتماعية التي شهدتها الأقطار في منتصف القرن الأخير.

وهذا يعني أن الصراعات الطبقية في الوطن العربي، ستتحول في المستقبل القريب إلى صراعات طبقية – قيمية، تلجأ الأطراف فيها إلى نوع من التقوقع، وأحياناً الانعزال داخل المنظومة القيمية الطبقية، وهو ما سيكون سبباً مضافاً لمزيد من أعمال العنف والإرهاب التي يشهدها المجتمع العربي.

٤ ـ وسيتوسع كذلك وباتجاه آخر، ليكون قطعاً بين الأطفال من مستخدمي معطيات المعلوماتية والمؤسسات التربوية في الوطن العربي، فيما إذا تباطأت هذه المؤسسات في التكيف مع المنظومات القيمية الجديدة التي ستفرضها المعلوماتية، وبشكل خاص مؤسسة الأسرة، حيث يشكل الذين لا يجيدون القراءة والكتابة بين البالغين في الوطن العربي وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨ ما نسبته ٤٠ بالمئة من مجموع هذه الشريحة، ولا تمتلك نسبة مهمة منها جهاز تلفاز أو أية وسيلة اتصال وتدفق معلومات من خارج إطار العائلة أو القبيلة؛ تعتمد التسلط التربوي أسلوباً متوارثاً في التربية.

٥ ـ من التقاء تكنولوجيا المعلومات مع تكنولوجيا الأجهزة الأخرى، يشهد الوطن العربي غزواً شاملاً لأجهزة الألعاب الأكترونية والتي تعمل وفقاً لمفاهيم جديدة للمتعة غير تلك التي اعتاد المجتمع العربي توفيرها لأبنائه في السابق. أخطر ما في هذا التحول أن هذه المفاهيم مصنوعة في كنف الثقافة والحضارة الغربيتين، وهذه الثقافة تحمل الكثير من المفاهيم التي يمكن أن تعمل على:

أ ـ تشويه التاريخ الحضاري العربي، وذلك بإغفال الإسهام العربي الحضاري في تراث الإنسانية، وإظهار العرب بمظهر الإرهابيين المعتدين على الصهاينة.

ب ـ تشويه صورة الإسلام، عن طريق الترويج للأفكار الاستشراقية الموبوءة عن التاريخ الإسلامي، واتهام الإسلام بالخروج على قيم التحضر وقوانينه ولجوئه إلى العنف في التبشير لمبادئه.

ج ـ تشويه العروبة والرابطة القومية، عن طريق ترديد الأراجيف عن فقدان الرابطة القومية أو قواسم العروبة المشتركة بين أقطار الوطن العربي.

د ـ الترويج للعنف والإباحية الجنسية.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك الحقيقة السيكولوجية التي تؤشر إلى خطورة اللعب القائم على المحاكاة وحجم تأثيره في تشكيل شخصية الطفل[١٧]، سنجد أن الشخصية العربية المستقبلية

---

(١٧) انظر: سوزانا ميلر، **سيكولوجيا اللعب**، ترجمة حسن عيسى، عالم المعرفة؛ ١٢٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، الفصل ٦.

ستتشكل من المعطيات التي تصنعها ألعاب الكومبيوتر هذه والقائمة على نقل الطفل إلى عامل تخيلي بأسلوب المحاكاة.

٦ ـ الاتصال بالأطفال سيواجه مشكلة أخرى، تتمثل في أن أطفال المعلوماتية سيفشلون في تلقي وقبول الاتصال المباشر مع الآخرين، فكما هو معلوم فإن الاتصال هو فن نقل المعاني من طرف إلى طرف آخر، وهذا النقل ليس أمراً يسيراً، بل يؤلف كمية اجتماعية معقدة تنطوي على عملية أخرى هي التفاعل الاجتماعي؛ حيث يعتمد التفاعل الاجتماعي على الاتصال ومن دون الإتصال لا يحصل تفاعل اجتماعي»[١٨].

الإنقاذ يكون بالدعوة إلى التعاون بين المنظمات الحكومية والمؤسسات العلمية والثقافية العربية...

وهذا يعني أن عملية الاتصال بأطفال المعلوماتية في الوطن العربي ستواجه بمشكلة مزدوجة: **أولاهما** رفض أطفال المعلوماتية التعامل مع كل حقيقة تأتيهم من خارج شبكة الحاسوب، **وثانيتهما** رفضهم التفاعل الاجتماعي مع غير المشتركين في الشبكة.

بكلام آخر، فإن هؤلاء الأطفال سيفشلون تماماً في الاتصال المباشر بالآخرين من دون وسيط، والوسيط الوحيد هو الحاسوب والأقراص المكتنزة (CD-ROM).

هذه المشكلة يمكن أن تتعاظم عند هؤلاء عندما يقفون خارج كل الحقائق التاريخية والمجتمعية التي لا تجد مكاناً لها في شبكات الحاسوب.

كل هذه الآثار السلبية وغيرها يمكن أن تترك مشكلات كبيرة في النسيج الاجتماعي العربي وفي منظومة القيم التي شاركت رسالات السماء أبناء الأمة في تشييدها عبر آلاف السنين.

إلى ذلك فإننا ندعو إلى:

١ ـ التعاون بين المنظمات الحكومية والمؤسسات العلمية والثقافية العربية في صياغة تصور مشترك للكيفية التي يجب التعامل بها مع معطيات عصر المعلوماتية، كحصيلة لدراسات مشتركة وفردية جدية وبعيدة عن «هوس الكومبيوتر» الذي يجتاح العالم حالياً.

٢ ـ خلق وتنمية مفاهيم جديدة لثقافة اللعب والمتعة وتوظيف المعدات التي وفرتها المعلوماتية لبناء شخصية الطفل العربي، بناءً عربياً محصناً بالثقافة والروح العربية والقيم الإسلامية والسماوية.

٣ ـ تطوير أنظمة التعليم والتربية بتوظيف معطيات عصر المعلوماتية توظيفاً إيجابياً، فهنالك الكثير من البرمجيات التي يمكن أن توظف في تعليم اللغات وفي تدريس العلوم بالصور المرئية، كما هي الحال على سبيل المثال مع برامج **موسوعة الأحياء الثديية** التي أنتجتها

---

(١٨) هادي نعمان الهيتي، **ثقافة الأطفال**، عالم المعرفة؛ ١٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨)، ص ٥٣.

شركة ماك غروهيل، والتي تحتوي على موسوعة متكاملة من الصور والأصوات لكل أنواع الحيوانات الموجودة والمنقرضة.

الاستفادة من هذه البرامج لا تكون ممكنة بغير ربط المدارس بشبكات حاسوب وطنية أو قومية متخصصة في تربية وتعليم الأطفال يكون الاشراف عليها مشتركاً بين الجهات الحكومية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤ – دعم شركات إنتاج برمجيات عربية، تستلهم معطيات برامجها من الروح الأصيلة للأمة ورسالاتها، موظفة متغيرات عصر المعلوماتية باتجاه دعم منظومة القيم العربية وإبراز عناصرها الأساسية، مع ترك النهايات سائبة أمام هذه الشركات لفتح مجالات الإبداع أمامها بغير إغلاق خارج دائرة القسر والإجبار □

صدر حديثاً

الديمقراطية

داخل الأحزاب في البلدان العربية

تحرير علي خليفة الكواري

يضم هذا الكتاب الدراسات والتعقيبات والمداخلات الخاصة باللقاء السنوي الثالث عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وفيه تركيز على موضوع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، وعلاقتها بالأطراف المجتمعية الأخرى، والأحزاب الأخرى بنظرةٍ نقدية مركّزة ومكثّفة تجلّت في خمس عشرة دراسة، بالإضافة إلى التعقيبات والمداخلات، ساهَمَ فيها الحضور والمشاركون عن بعد، والذين يشكّلون اليوم طيفاً ديمقراطياً داخل مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية، بهدف التوصل إلى فهم مشترك أفضل لمفهوم الديمقراطية، وتحديد عقبات الانتقال إليها، ومقاربة إشكاليات توطينها في الحياة السياسية العربية.

٤٨٠ صفحة

الثمن: ١٤ دولاراً

أو ما يعادلها

■ **كتب وقراءات:** تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن

تحرير محمد جمال باروت
(بيروت: المركز، ٢٠٠٤). ٧٥٥ ص.

أحمد محفوظ بيه
باحث موريتاني مقيم في مصر.

ـ ١ ـ

صدر مؤخراً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب يضمّ بين دفتيه مخرجات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بالتعاون مع «المؤتمر الشعبي العام» في اليمن. ويقع الكتاب في ٧٥٥ صفحة من الحجم العادي مشتملاً على مساهمات ٥٣ مفكراً وباحثاً عربياً حول إصلاح جامعة الدول العربية. وهو يتألف من مقدمة وثلاثة محاور رئيسية فيها ثماني أوراق بحثية، إضافة إلى الخاتمة والملاحق.

عرض **المحور الأول** لتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في جهود إصلاح جامعة الدول العربية، في حين ركز **المحور الثاني** على إصلاح النظام المؤسسي للجامعة العربية، أما **المحور الثالث**، فقد سعى لاستخلاص الدروس من خبرة المنظمات الإقليمية والدولية على المستوى الهيكلي.

وعليه، فقد اشتمل **المحور الأول** على ورقتين: أعد أولاهما **أحمد يوسف أحمد**، وحلل فيها أهم المتغيرات العربية ذات التأثير في جامعة الدول العربية، وتطرّق **أحمد إبراهيم محمود** في ثانيتهما الى المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها في المنطقة.

استهل أحمد يوسف أحمد ورقته بالتساؤل: أيهما أجدى الإصلاح أم التغيير؟ وفي رأيه أن النهج القانوني على الرغم من أهميته غير كافٍ لتحقيق الإصلاح المنشود، ودلّل على ذلك بالمبادرات ذات الصلة المقدمة منذ عام ١٩٤٨ وحتى مطلع الألفية الحالية. وفي المقابل، اعتبر أن المتغيّر الأصيل في تعثر عمليات الإصلاح هو العامل القطري لدوره في تجزئة الأمة، وإضعاف فاعلية جامعة الدول العربية، ولا سيما مع ضعف البنى المؤسسية أو حتى غيابها في أغلب النظم السياسية العربية.

وحول الخصائص البنيوية للنظام العربي التي تحدّ من فرص الإصلاح، ارتأى المؤلف أن تفاوت مكانة الأقطار العربية في عناصر القوة، أثّر في هذا الإصلاح لكون

أغلب محاولاته سعت لتجاوز المساواة في السيادة، وهو ما رفضته معظم الدول بحجج وأسانيد ناقشها يوسف معتبراً أن تعدد المبادرات في حدّ ذاته هو مؤشر على تعدّد الأدوار القيادية داخل النظام العربي. بقول آخر، ساهم غياب الدولة القائدة وتشتت المراكز في إعاقة الطموح لتحقيق الإصلاح المنشود، خاصة مع ظهور التجمعات الفرعية وعجزها عن تحقيق نقلة نوعية في العلاقة بين أعضائها، إضافة إلى صراعاتهم البينية التي شتتت الصف العربي وشلّت العمل العربي المشترك. وترافق ذلك مع ظروف انتهاء الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية بما رتبته من انحياز أمريكي كامل لإسرائيل.

وفي الورقة التالية، تعرض أحمد إبراهيم محمود للمتغيرات الإقليمية والدولية ذات التأثير في العمل العربي المشترك من خلال **أربعة أبعاد**: في **البعد الأول** تعرّض للاتجاهات الرئيسية الحاكمة للتعامل الخارجي مع المنطقة الممثلة في تجاهل جامعة الدول العربية والتعامل مع أعضائها بشكل منفرد، معتبراً أن الجامعة نجحت في ظروف محدّدة سادها التضامن العربي بإدارة حوار مع أوروبا، وبعقد قمة عربية أفريقية. وذهب محمود إلى أن المتغيّرات الرئيسية على الساحة الإقليمية تتمثل في تدويل أمن الخليج، وازدياد التدخل العسكري الدولي في شؤون المنطقة، وتعثر عملية التسوية السلمية مع إسرائيل، والمشروع الشرق الأوسطي الذي يهدف بالأساس إلى تحويل المنطقة الى منظومة استراتيجية واحدة يتمّ من خلالها الربط بين كل من الأمن والسلام والتعاون الاقتصادي، مع تمكين إسرائيل من الهيمنة عليها تحت العباءة الأمريكية. وفي **البعد الثاني** انتقد المؤلف النهج الثنائي في التعامل الإقليمي والدولي مع الوحدات العربية، على نحو ينعكس سلباً بوضوح على حجم قدراتها التفاوضية.

ترتيباً على ما سبق، جاء **البعد الثالث** مؤكداً على أهمية الإسراع بتنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ففي رأي إبراهيم أن المدخل الاقتصادي هو المدخل الأكثر ملاءمة لتطوير النظام العربي، وذلك جنباً إلى جنب مع المدخل الثقافي، بوصفه المسؤول عن تجفيف منابع العنف السياسي والاجتماعي، وإقامة حوار مع الآخر في الداخل والخارج معاً. ويختلف إبراهيم مع مقولة أن انتهاء الحرب الباردة أثر سلباً في الدول العربية، ويرى على العكس أنه زاد من الأهمية الاستراتيجية للعديد منها. أما الأثر الأهم من وجهة نظره والمرتبط بانتهاء الحرب الباردة، فكان توطيد التعاون العسكري الأمريكي ـ الخليجي، وإضعاف الجهود الرامية الى تطوير جامعة الدول العربية وتعزيز العمل العربي المشترك.

ونناقش **المحور الثاني** ثلاثة موضوعات تدور حول إصلاح جامعة الدول العربية، وصنع القرار وتنفيذه فيها، وإصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة.

ـ ٢ ـ

في الجزء المتعلق بكيفية إصلاح الخلل في النظام المؤسسي لجامعة الدول العربية، تناول **عبد الحليم المحجوب** مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح، متعرضاً للإجراءات المؤسسية ذات الصلة، والمتمثلة في اعتماد

دورية القمة، مما يسمح في القليل ببلورة رؤية موضح اتفاق عام حول أولويات العمل العربي المشترك وأدوات إنجازها.

وبعدما استعرض المحجوب مختلف المبادرات المقدمة لإصلاح جامعة الدول العربية، دعا إلى استخلاص مشروع متكامل يجمع المشترك بين أغلب المبادرات في ما يتعلق بتطوير الجوانب الخاصة بنظام تسوية المنازعات، ونظام التصويت، وضمان الأمن الإقليمي، وتحقيق التكامل الاقتصادي. وأضاف أن هذا المنحى ينطلق من قدرة الجامعة العربية على التكيّف مع مستجدات البيئتين الإقليمية والدولية، وذلك على حين يتّجه منحنى آخر إلى استحداث كيان جديد يرث الجامعة العربية، ويواجه المستجدات المذكورة بذهنية مختلفة وبصفحة لم تلوثها إحباطات الماضي القريب.

وتطرق **ناصيف حتي** الى صنع القرار وتنفيذه داخل مؤسسات جامعة الدول العربية، معتبراً قاعدة الإجماع بمثابة الحاجز الأساسي أمام أي قرار فاعل وفعال، إلى جانب تقييد سلطات الأمين العام للجامعة العربية، والتباين السياسي بين القرار العربي المشترك والسياسات المتبعة من مختلف الدول العربية، علاوة على عوار هذا القرار نفسه نتيجة اتصافه بالعمومية والمناشدة والتسرع وغياب أية آلية للتنفيذ والمتابعة. وينتهي حتي إلى نقد دبلوماسية التعاون الإقليمي العربي المتعدد الأطراف داعياً إلى مراجعتها ووضع أجندة مستقبلية تتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، وتعطي دوراً أكبر للمجتمع المدني.

وحول وسائل إصلاح هيكل العلاقات بين جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة، تعرض **سليمان المنذري** لنشأة هذه الأخيرة وطبيعة علاقاتها بجامعة الدول العربية، مطالباً بمنحها استقلالاً مؤسسياً لتتمكن من إنماء العمل العربي المشترك، ومقاومة التأثر بالتقلبات السياسية. ودعا المنذري إلى معالجة الازدواجية الوظيفية بين مختلف مؤسسات الجامعة وتطوير هياكلها التنظيمية، وعَرَّج على أهم التطورات التي مرت بها علاقتها بالمنظمات المتخصصة التابعة لها التي وصل عددها إلى نحو ٢٠ منظمة، آخرها المنظمة العربية للمرأة التي تمّ إنشاؤها في ١٢/٩/٢٠٠١، والمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أنشئت في العام نفسه، وهذه وتلك ترتبطان بلجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، والمعنية بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات لزيادة فاعلية العمل العربي المشترك وتلافي الازدواجية بين وحداتها.

- ٣ -

المحور الثالث اشتمل على معالجتين: **أولاهما** لسبل الاستفادة من التنظيم الهيكلي للمنظمات الإقليمية الدولية، أما **الثانية**، فللعلاقة بين جامعة الدول العربية والمجتمع المدني العربي. في الورقة **الأولى** انطلق **حسن نافعة** من أن النظام الدولي قد بلور صيغاً مؤسسية متعددة تتدرج من التنظيم البسيط الذي قد يأخذ صيغة آلية التشاور أو التعاون ما بين دول مستقلة، إلى صيغة التنظيم المعقّد الذي تصل حدوده القصوى إلى الاندماج الكامل عبر الآلية الفدرالية أو الكونفدرالية. ولاحظ الباحث أن الجامعة العربية لا تهدف الى تحقيق النوع الثاني من التفاعل، إنما تقتصر مهمتها على تحقيق الصيغة المؤسسية غير الاندماجية، بحيث تظل الدول

محافظة على سيادتها الكاملة. ومن تلك الزاوية، ميّز نافعة بين أربعة أنواع من المنظمات، هي المنظمات ذات الطابع المعياري كـ «اليونسكو» و«اليونيسيف» التي يقتصر دورها على وضع نصوص الاتفاقيات، وتظل للدول الأعضاء فيها حرية التصويت مع تساوي أوزان أصواتها، والمنظمات ذات الطابع التنفيذي، كمؤسسات التمويل الدولية التي تتميز بوجود أصوات ترجيحية ومزايا تصويتية لبعض أعضائها، والمنظمات المعنية بقضايا الدفاع، كمجلس الأمن الدولي الذي يتمتع بسلطة تقديرية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في المنتظم الأممي، وأخيراً المنظمات التكاملية أو الاندماجية كالاتحاد الأوروبي.

وانتهى الباحث إلى أن عملية إصلاح جامعة الدول العربية تتطلب استحداث آليات مؤسسية سواء لتسوية المنازعات أو لتحقيق التكامل الاقتصادي، وإن كان مثل هذا التطور من شأنه أن يصطدم بغياب الإرادة السياسية الساعية إلى التكامل والاتحاد، وذلك في تعبير عن خلل هيكلي بنيوي يتمثل في عجز النظام عن بناء المؤسسات، أكثر منه عن قصور في السلوك أو ضعف في ربط الإرادة الجماعية الفاعلة. وعلى العكس من الداعين إلى إصلاح العلاقات الاقتصادية أولاً، ربط نافعة بين تطوير آليات التكامل على المستويين الاقتصادي والسياسي على أساس أن الخلافات السياسية يمكن أن تعصف بأي اتفاق مهما كان محدوداً، كما أن أي عمل عربي مشترك يستدعي سلطة مشتركة لإنجازه وهياكل تنظيمية تحتويه، وآليات محدّدة لصنع القرار تكون ملزمة لأعضائه.

وتحت عنوان «نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي»، تناول **عبد الله ساعف** ما أسماه ضرورة توسيع مجال التفكير والبحث عن وسائل فاعلة لإعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك، وتفعيل دور الجامعة العربية، وإعطاء دور أكبر للمنظمات الإقليمية العربية، ومن ذلك تنشيط دور المجتمع المدني في مجالات حقوقية ونسائية وشبابية وثقافية وإعلامية وبيئية شتى. ونوّه في هذا الخصوص بسعي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتعيين مفوض لشؤون المجتمع المدني، وإنشاء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية لتعزيز علاقات التعاون بين أطرافها في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ودعا إلى المزيد على ضوء تجربة منظمات المجتمع المدني الأوروبي، بمعنى آخر، إدماج الجامعة في المجتمع المدني كفاعل أساسي في نشاطها، بحيث تتجاوز مصادر شرعيتها الدول المؤسسة إلى الشعوب العربية، وبالتالي تتعزز قدرتها على الضغط على القرار الرسمي العربي، وتعبّر عن اتجاهات الرأي العام، وليس مجرد اتجاهات النخب الحاكمة.

— ٤ —

لخصت **نيفين مسعد** محاور النقاش التي توزعت عليها أوراق الندوة والتعقيبات عليها ومداخلات المشاركين في محاور أساسية: **أولها** أن الإصلاح العربي على الرغم مما أُثير حول ضرورة القيام به، إلا أن القلة القليلة هي الساعية إليه والمهمومة به. **وثانيها** حول المنهج الإصلاحي، حيث تمّ في الندوة طرح المنهج السياسي كمكمل للمنهج القانوني، وهو ما يستدعي تعزيز الديمقراطية في دول وتبنّيها في أخرى، وتفعيل العلاقات العربية البينية مع دول الجوار، وتقليص التبعية للخارج، وتوسيع هامش المناورة. أما الإصلاح القانوني،

فيقوم على مراجعة المبادرات المطروحة لتساير التطورات، بحيث يترسّخ الاهتمام بدور الشعوب والمجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان. **وثالثها** يخصّ التجارب الإقليمية والدولية، حيث تبدّت المفارقة في تطور انتقال التجارب غير العربية من المحدود إلى الممدود، وتطور نظيراتها العربية من الممدود إلى المحدود، كما تكرر التأكيد على أهمية الاستفادة من تلك التجارب في مقاربة علاقة السياسي بالاقتصادي، وحل إشكالية التوفيق بين اعتبارات السيادة القطرية ودواعي العمل الإقليمي. **ورابعها** عن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، حيث لوحظ تنامي الاهتمام الرسمي المفاجئ بمختلف مكوّنات المجتمع وقضاياه، وفي مقدمتها حقوق الإنسان.

وختم **خير الدين حسيب** بكلمة عن التغيّرات الإقليمية والدولية المتتالية بعد انتهاء الحرب الباردة والغزو العراقي للكويت، وانعكاسات هذه التغيّرات على المنطقة العربية ونظامها الإقليمي، ملاحظاً أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في الواقع عضواً فاعلاً في جامعة الدول العربية، مشيراً إلى أن انتهاك ميثاق الجامعة لم يعد مقتصراً على عراق صدام، بل تجاوزه إلى الدول التي يسّرت الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي ما كان ليتمّ لولا مساعدتها على الرغم مما ينصّ عليه ميثاق الجامعة العربية من أن الاعتداء على دولة عربية يمثل اعتداء على جميع الدول العربية. وعليه فمستقبل جامعة الدول العربية، حسب وجهة نظر حسيب، يتوقف على ما سيحدث في العراق، فانتصار الغزو سيترتب عليه تحويل جامعة الدول العربية إلى جامعة شرق أوسطية تضمّ إسرائيل وتركيا وإيران. من جانب آخر، فإنه دعا إلى إعادة النظر في آلية التصويت داخل الجامعة، مستشهداً بالتجربة الأوروبية، حيث تملك أربع دول سبعة أصوات، فيما تملك دول أخرى صوتاً واحداً. أما في جامعة الدول العربية، فإن دولاً لا يتجاوز عدد سكانها ٢٥٠ ألف نسمة تتمتع بالصوت نفسه الذي تتمتع به دولة يصل عدد سكانها إلى ٧٠ مليون نسمة، مما يتسبب، في رأيه، في تشوّه جسم جامعة الدول العربية. هذا إلى تحذيره من إجبار الدول العربية عبر الضغط السياسي على الدخول في عضوية جميع المنظمات المتخصصة للعمل العربي المشترك. واقترح بديلاً لذلك أن يكون التعاون على مستويات مختلفة، مع ترك لكل دولة حرية اختيار التعاون في المستوى الذي تراه مناسباً لها، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، حيث لا تتعاون بريطانيا مثلاً على جميع المستويات مع الاتحاد الأوروبي. وآية ذلك أنها ليست عضواً في كتلة اليورو.

* * *

وخلاصة القول، يعدّ الكتاب الذي بين أيدينا شاملاً في مادته، عميقاً في تحليله، موضوعياً في استنتاجاته، على منوال الكتب التي عودنا مركز دراسات الوحدة العربية على إصدارها، والتي تتميّز بكونها تلامس الشأن العربي، وتتلمس الحلول لمشاكل الأمة العربية، وهو مجهود يستحق التنويه به □

الإصلاح البرلماني

تحرير علي الصاوي
([القاهرة]: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).

ولاء علي البحيري
باحثة من مصر.

ـ ١ ـ

على مدى إحدى عشرة جلسة، ناقش مؤتمر الإصلاح البرلماني ٢٦ بحثاً وورقة عمل قدمها برلمانيون وخبراء سياسيون من أكثر من ١٢ دولة ومنظمة دولية (الاتحاد البرلماني الدولي، فرنسا، الاتحاد الأوروبي، بلجيكا، ألمانيا، سويسرا، السويد، البحرين، اليمن، لبنان، سوريا، الإمارات، الأردن، مصر). وعلى امتداد تلك الجلسات، طرحت القضايا الخاصة بالإصلاح من زوايا مختلفة، وبرؤى سياسية متنوعة، وانصب الاهتمام على استخلاص الدروس المستفادة، أو على الأقل الجديرة بالتأمل في ما يفيد تطوير البرلمانات العربية.

تقدم **مازن شونغونغ** بورقة بعنوان «رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لعملية الإصلاح البرلماني» بيّن فيها أن الديمقراطية، وفقاً للاتحاد البرلماني الدولي، تقوم على حق الجميع في المشاركة في إدارة الشؤون العامة. وهذا يتطلب وجود «برلمانات» تتمثل فيها جميع فئات المجتمع. وأشار من تلك الزاوية إلى أن المجالات ذات الصلة بدعم التطور الديمقراطي، والتي يمكن أن تسهم فيها المعونة الدولية من أطراف معنية بقضية الحكم الصالح، تشمل المساعدة في تعديل التشريعات وتطويرها، والتدريب في مجال العلاقة مع وسائل الإعلام، ومساعدة البرلمان في أداء وظيفته الإشرافية، ولا سيما في مجال الموازنة، وتوفير الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتقديم التسهيلات الفنية والمادية.

أما **روبرت ميتنارا**، فكانت ورقته بعنوان «نحو مفهوم جديد للعمل البرلماني يناسب الديمقراطيات الحديثة»، أكد فيها على أن فاعلية العمل البرلماني لا تتوقف على مجرد تطبيق الإجراءات الداخلية، بل ترتبط كذلك بالتفاعل البنّاء مع العالم الخارجي. وأضاف أن استقلال المجالس النيابية يعتمد على الفصل بين السلطات، بل إن هذه الاستقلالية تعدّ بمثابة حجر الزاوية في التنظيم المؤسسي لأي دولة تتبع نظاماً ديمقراطياً.

وتناولت دراسة **أحمد فرج** «عولمة النظام الاقتصادي العالمي والعمل البرلماني»، وقارب فيها عدداً من المواضيع الاقتصادية التي كان لها أثر في عولمة النظام الاقتصادي العالمي، وأشار إلى مجوعة من الوسائل التي يتعيّن على البرلمانيين التوسل بها لمعالجة آثار العولمة في بلدانهم، والخروج باقتراحات عملية لتخفيف الأضرار الناجمة عن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي.

وتساءل **علي الصاوي** في ورقته «لماذا الإصلاح البرلماني؟»، وأجاب بأن البيئة العربية تطورت على نحو ملحوظ يجعلها مهيأة للتفاعل مع المبادرة بهذا الإصلاح، خصوصاً أن ثمة اهتماماً عاماً بالعوامل الداخلية (السياسية والاقتصادية والثقافية)، والخارجية (الضغوط الدولية) للإصلاح دون إيلاء العوامل المؤسسية (وجوهرها دور البرلمان) الاهتمام الكافي.

ومضى **كريم عبد الرازق** خطوة أبعد بطرح الاستفهام التالي: «إصلاح ماذا في الحياة البرلمانية؟ خطة مقترحة للإصلاح»، وذكر أن المرء لا يستطيع أن يحلل الحياة البرلمانية بمعزل عن طبيعة الثقافة السياسية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والظروف الدولية السائدة، فكما أن الحياة البرلمانية مدخل لتطوير الثقافة، والنظام السياسي، فإن البرلمان، أيضاً، تعبير عن طبيعة هذه الثقافة وسمات النظام السياسي. فتقويم الحياة البرلمانية يقتضي الانطلاق من مجموعة من القيم السياسية المتبلورة حول معنى المشاركة.

وجاءت ورقة **سباستيان دوبان** حول «نظام المجلسين في الديمقراطيات الحديثة»، وأشار فيها إلى نشأة نظام المجلسين (مجلسا النواب والشيوخ)، وفترة ولاية غرفتيه، واختصاصات مجلس الشيوخ التي تشمل إقرار الدستور، وترشيح كبار مسؤولي الدولة. ثم استعرض مزايا نظام المجلسين وعيوبه، واعتبره الأكثر ملاءمة للديمقراطيات الحديثة.

واستعرضت **رولا القدسي** «مبادرة الأمم المتحدة في الإصلاح البرلماني في سوريا»، وذكرت أن مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشروع لدعم البرلمان السوري، تهدف إلى تعزيز دور البرلمان في صناعة القرار والرقابة والعمليات التشريعية، مما يؤدي إلى التنمية البشرية، وإلى تخفيف وطأة الفقر. واستعرضت استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة وانعكاساتها المستقبلية على الواقع السوري.

ومن البحرين، قدم **يوسف زين العابدين زينل** تجربة دولية في «إصلاح المؤسسة البرلمانية وأثره على أداء النواب»، واتفق مع سباستيان في أن الديمقراطية ترتبط الى حدّ بعيد بنظام المجلسين كونه يضمن المواءمة بين اعتبارات احترام الإرادة الشعبية من جهة، واعتبارات الاستفادة من بعض الخبرات الفردية من جهة أخرى.

أما بحث **زياد بارود** عن «الإصلاح البرلماني وحقوق الإنسان: آليات تشريعية ورقابية لتفعيل حقوق الإنسان وحمايتها»، فقد أوضح فيه أن دور البرلمان مرهون بعاملين: **الأول** دستوري ــ مبدئي ــ هيكلي، ويرتبط بموقع البرلمان في النظام السياسي وصلاحياته في مواجهة السلطتين التنفيذية والقضائية. **والثاني** عملي ــ سياسي ــ ظرفي، ويتعلق باللحظة السياسية وبالرغبة في الاضطلاع بدور فعال. وأكد على دور البرلمان في الدفاع عن حقوق الإنسان من

خلال الآليتين التشريعية والرقابية.

وتناول **أحمد حجاج** موضوع «الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في أفريقيا»، مشيراً إلى أن قارة أفريقيا لم تشهد جهوداً حقيقية بعد الاستقلال لتغيير نظم الحكم في أغلب دولها، فالحكام كانوا يرفضون التنازل عن الحكم، واستخدموا الجيش في توطيد مراكزهم. ومن تلك الزاوية، يمكن اعتبار أن الديمقراطية في أفريقيا ما زالت في طورها الأول، فالجزء الأعظم من الدول الأفريقية لم يمرّ على استقلاله أكثر من أربعين عاماً. وتحاول تلك الدول الأفريقية أن تنتهج النهج الديمقراطي، لكن من خلال تقليد ظاهر الأسلوب الغربي، وليس جوهره.

واتصالاً بالنقطة السابقة، حلّل **بيير غرانشدت** «مبادرة نيباد لتفعيل البرلمانات»، منوّهاً بدور المجتمع المدني في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا منذ عام ١٩٨٤ من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والكفاح ضد سياسة الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، وبمساعي البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا، تلك المساعي التي خلقت نوعاً من الحوار وتبادل الخبرات من أجل تدعيم الديمقراطية والتنمية في أفريقيا.

ـ ٢ ـ

وركزت **أماني مسعود** على «البرلمان واستراتيجية اختزال الفقر»، مشيرة إلى أن الأطراف المانحة للمعونات شدّدت عبر السنوات القليلة الماضية على زيادة مشاركة المجتمع المدني في استراتيجية مكافحة الفقر، وتناسب دور المؤسسات التمثيلية المنتخبة داخل تلك الدول. هذا في الوقت الذي يعد فيه المجلس التشريعي الطرف المنوط به تحمل مسؤولية تمرير التشريعات والميزانيات اللازمة لتنفيذ وثيقة البنك الدولي لاختزال الفقر.

واشتركت **نهى المكاوي** مع **رينهارت هونرت** في ورقة بعنوان «تجربة البرلمان الأوروبي: النشأة والإصلاح»، إذ بدأت الورقة بالتعريف بالبرلمان الأوروبي من حيث النشأة والتكوين، وبيّنت أن هذا البرلمان يستمد قوته من قدرته على التأثير من خلال مجموعة من الاتفاقيات التي حولته من مجرد مجلس استشاري إلى برلمان يمارس سلطات مماثلة لتلك التي تمارسها البرلمانات الوطنية، وإن أضافت أن مستقبل هذه المؤسسة يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

واستعرض **سعد الدين علي طالب** خواص «عقد من التعددية الديمقراطية في اليمن: البرلمان اليمني بعد الوحدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣)». وفي رأيه أنه لم يتم التوصل بعد إلى الديمقراطية، وذلك لعدة أسباب: اجتماعية وثقافية وسياسية وتاريخية واقتصادية، إلى جانب غياب الإرادة والرؤية السياسية. فلم يستطع برلمان ١٩٩٣ ممارسة حقه الدستوري كسلطة عليا تراقب السلطة التنفيذية وتحمي الشعب من الفساد الاقتصادي، وهو ما أدى إلى فقدان البرلمان صدقيته كمؤسسة معبّرة عن المصلحة العامة. ومؤدى هذا ضعف الثقة الشعبية في العملية الديمقراطية بعامة، وفي دور مجلس النواب فيها بشكل خاص.

وإذا كان **محمد المصالحة** قد قدم رؤية مستقبلية لإحكام صياغة مشروعات القوانين من خلال ورقته المعنونة «نحو إجراءات فاعلة وتشاركية في وضع مشاريع القوانين» التي استهدفت تطوير البعد

التشريعي من أبعاد الأداء البرلماني من وحي الخبرة الأردنية، وهو ما كان تناوله تفصيلاً **عبد المهدي الودي** في دراسته، فإن ورقة أخرى عنيت بالانتقال من داخل البرلمان إلى خارجه، إذ بحثت في علاقة البرلمان بالإعلام المتخصص في قضاياه، ومدى تأثير الانتماء الحزبي للإعلاميين في موضوعيتهم المهنية.

وتناول **فيرنر باتسلت** موضوع «الحكم الرشيد والعلاقة بين النواب والدوائر الانتخابية»، فأكد فيه أن ثمة خصوصية للعوامل المؤثرة في علاقة النائب بدائرته، إلا أن هذا لا يعني بقاء النظام أسير خصوصيته، بل يتعيّن عليه الانفتاح على تجارب الديمقراطيات الأخرى، والاستفادة منها لجعل علاقة النائب ودائرته أبعد هدفاً من إيصال النائب الى البرلمان.

وتطرّق **عدنان ضاهر** إلى «مأسسة واستمرارية عملية الإصلاح» عبر وسائل عدة، من أهمها دعم المنظمات الدولية والوكالات الخارجية للبرلمانات، وتطوير قواعد البيانات البرلمانية، وبرامج المعلوماتية، وتصميم قواعد مشاريع القوانين وتحديثها.

وحول «ماذا يريد الشباب من الإصلاح البرلماني؟» كتب **جمعة حجازي** أن الشباب يلتقط من كل جهود الإصلاح معنى التقريب بين الاتجاهات والآراء المختلفة، ويشاركها في عملية إحلال الحكم الرشيد محل الحكم الفاسد.

وخصصت **إيمان عبد الرحمن** ورقتها لـ «موقع المرأة على خريطة الإصلاح البرلماني»، وأشارت فيها إلى تلازم إصلاح وضع المرأة مع الإصلاح السياسي، ومنه البرلماني، إذ لا يمكن إنصاف شريحة من المجتمع، فيما تعاني مختلف شرائحه حيفاً واضحاً.

وعالج **ياسر فتحي** في دراسته «الإصلاح الانتخابي كمدخل للإصلاح البرلماني»، وأكد فيها أن فاعلية النظام السياسي ترتكز على فاعلية النظام الانتخابي الذي يرتكز بدوره على الثقافة العامة والثقافة الانتخابية، فلا ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ولا نظام سياسياً ذا كفاءة من دون إعمال آلية الانتخابات. وهي النتيجة نفسها التي كان قد خلص إليها الباحث **راضي حسانين** في ورقته الخاصة بالتجربة الكويتية، والتي تعرض **رامي محسن** لبعض جوانبها التفصيلية من خلال تبنّي قضية القيد في الجداول الانتخابية قيداً سليماً مصححاً وشاملاً.

* * *

وكما هو واضح، فإن الندوة موضوع الكتاب تخيّرت البعد البرلماني من بين سائر أبعاد الإصلاح الأخرى واختصته باهتمامها. وهي رؤية تنبع من تقدير أهمية العملية الانتخابية في إرساء الأسس الديمقراطية. ومن تلك الزاوية يمكن اعتبارها ضرورية وليست كافية. وتظل أهمية هذا الكتاب كامنة في كمّ الحالات موضع الدراسة التي تضمنها، وعدد الخبرات التي وضعها تحت بصر المعنيين بقضايا الإصلاح البرلماني، أكانت تلك الخبرات إيجابية أم سلبية □

Francis Fukuyama
La Fin de l'homme: Les Conséquences de la révolution biotechnologique
(Paris: Table ronde, 2002). 366 p.

نهاية الإنسان: نتائج الثورة البيوتقنية

محمد سعدي
أستاذ القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة ـ المغرب.

بعد أن كانت أطروحته حول «نهاية التاريخ» محل نقاش فكري واسع، يعود فرنسيس فوكوياما من جديد ليثير جدلاً كبيراً بكتابه **نهاية الإنسان: نتائج الثورة البيوتقنية** الذي هو استكمال وتعميق للمواضيع التي تمّ التطرق إليها في مقالة نشرت في المجلة الأمريكية الشهيرة **المصلحة القومية** في عام ١٩٩٩ تحت عنوان «الإنسان الأخير في أنبوب الاختبار؟». والفكرة الموجهة لهذا الكتاب هي أننا دخلنا مرحلة تطور ثوري لعلوم الحياة، خصوصاً البيوتكنولوجيا، مما سينتج منه تحولات جذرية في حياة الإنسان تتيح في الأساس إمكانية تغيير الطبيعة الإنسانية (La nature humaine) ليدخل بذلك التاريخ مرحلة ما بعد الإنسانية (La post- humanité)، وهذا ما سيفرض الحاجة الى حقوق الإنسان للحفاظ على الكرامة الإنسانية في وجه التطور البيوتكنولوجي السريع. وقد يبدو غريباً أن يقتحم مفكر متخصص في العلوم السياسية والفلسفة والاستراتيجيا، ومهتم بقضايا الاقتصاد والثقافة، مجالاً علمياً كالبيوتكنولوجيا يحتاج الى معرفة دقيقة ومتخصصة، لكن فوكوياما من خلال مختلف كتاباته عوّدنا على رؤية موسوعية شمولية تستشرف رهانات المستقبل بناءً على تحليل إمكانيات الحاضر.

في **القسم الأول** من الكتاب يعرض الكاتب للتطورات العلمية المحتملة في مجال علوم الدماغ، وعلم أدوية الأعصاب (Neuropharmacologie)، والهندسة الوراثية، وعلى مستوى تمديد الحياة، وكذا لدواعي القلق والتهديدات المحتملة لهذه التطورات. وفي **القسم الثاني** يناقش مفهوم الإنسان من خلال التركيز على مفاهيم حقوق الإنسان، والطبيعة الإنسانية، وكرامة الإنسان، كمفاهيم رئيسية ستتأثر وستؤثر في التطورات البيوتكنولوجية على المدى المتوسط والبعيد. و**القسم الثالث والأخير** بعنوان «ما العمل؟»، ويحاول فيه فوكوياما اقتراح حلول سياسية لضبط تطور البيوتكنولوجيا والتحكم في آثارها السلبية في الإنسان.

ـ ١ ـ

يعتقد فوكوياما أننا دخلنا إحدى المراحل الحاسمة في تاريخ التطور التقني، والعلم الذي كان مصدراً لنشوء العالم الحديث يشكل أيضاً النقطة الأكثر هشاشة للحضارة الإنسانية. والإنسانية تعيش اليوم تطوراً تاريخياً لعلوم الحياة التي ستوفر إمكانيات واسعة، سيكون لها تأثيرات اجتماعية، أخلاقية وسياسية جذرية. وثمة ثلاثة سيناريوهات تجسد عمق التحولات التي يمكن أن تحدث في المستقبل القريب: ففي مجال علم دواء الأعصاب، توصّل علماء النفس إلى أن الشخصية الإنسانية جدّ هشة ومرنة أكثر مما كانوا يتصورون من قبل، وفي المستقبل، فإن تطور المعارف حول الجينوم ستسمح لشركات الأدوية بأن تعدّ على المقاس مخدرات مناسبة للوضعية الجينومية لكل مريض من خلال تقليص المضاعفات الثانوية غير المرغوب فيها، بحيث يمكن للشخص أن يختار شخصيته ويغيّرها حسب رغبته دون التخوف من إمكانية التعوّد أو من مضاعفات عصبية مستديمة. وتطور الأبحاث حول الخلايا الأصلية Cellules (souches) سيسمح للعلماء بإعادة خلق وتوليد أية خلية من جسم الإنسان، وذلك بشكل يمكننا من تمديد العمر إلى ما يفوق مائة سنة. وسيكون من السهولة الحصول على أعضاء بشرية تمّ زرعها في أجسام الخنازير والأبقار، لكن المشكلة تكمن في أن شيخوخة الإنسان تطرح مشاكل حساسة لم تستطع الى حدّ اليوم البيوتكنولوجيا حلها: الأفراد يصبحون أكثر صرامة على المستوى النفسي مع تقدم العمر، ويؤمنون بأفكار ثابتة، ويرفضون ترك مكانهم لأبنائهم وحفدتهم. وتمديد الحياة سيطرح مخاطر تتجاوز الجانب الاقتصادي، فرفض الشيوخ ترك مكانهم سيحبط الشباب وسيزعجهم بخصوص وضعيتهم على مستوى الارتقاء الاجتماعي، مما سيشكل مصدراً لعدة توترات وصراعات اجتماعية.

والسيناريو الثالث هو أن يقوم الأغنياء بانتقاء مواصفات محدّدة لأبنائهم، بحيث يمكن تحديد الأصل الاجتماعي للفرد من خلال مظهره وذكائه وصفاته التي هي مجرد اختيار جيني لوالديه. وآخر ما بدأ التفكير به في مجال الهندسة الوراثية هو الجنين المركب (Le bébé de synthèse)، حيث سيقوم علماء الوراثة بتحديد المورثات المسؤولة عن خصائص كل إنسان، كالذكاء، والطول، ولون العينين، وسيوظفون ذلك لتحسين خصائص الطفل المبرمج. والتساؤل المطروح هنا هو: ماذا سيكون مصير المساواة والحقوق السياسية إذا أمكن صنع كائنات على المقاس ووفق مواصفات محدّدة؟

إن المنع النهائي لكل ما يمكن أن يحدث تغييراً للطبيعة الإنسانية هي مسألة تهمّ ساكني العالم كلهم، وحتى لو نجحت الهندسة الوراثية بإنتاج طفل مركب كامل، فإن الطبيعة الإنسانية لن تتحول قبل أن تمسّ هذه التطورات بشكل واسع عدداً كبيراً من الأفراد، لكن هل هذا معناه أن تعديل الطبيعة الإنسانية للكائن البشري أمر مستبعد في المستقبل القريب؟ إن السرعة الكبيرة والطابع غير المفاجئ للتطورات العلمية والتكنولوجية في ميدان علوم الحياة يفرض ضرورة التسلح بالحيطة والحذر. ففي أواخر الثمانينيات كان علماء الوراثة يعتقدون بأنه من المستحيل استنساخ الثدييات انطلاقاً من خلايا عضوية كاملة (Cellules somatiques adultes.) وهذا ما تمّ

تفنيده عام ١٩٩٧ مع استنساخ النعجة «دوللي». وفي أواسط التسعينيات، تنبأ العديد من علماء الوراثة بأن اكتشاف الأطلس الوراثي لن يتمّ بشكل نهائي إلا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠، لكن ذلك تحقق في تموز/يوليو ٢٠٠٠. وهذا ما يؤكد أن لا شيء يسمح بالتنبؤ بما سيحدث في السنوات المقبلة من تطورات تقلص من حجم العوائق أمام الباحثين والعلماء لتحقيق مزيد من الاكتشافات والإنجازات.

إن نتائج التطورات البيوتكنولوجية هي محل معارضة حادة لاعتبارات دينية أو نفعية أو فلسفية، فالديانات التوحيدية تعارض العديد من التقنيات البيوتكنولوجية، وخصوصاً الأبحاث على الخلايا الأصلية، كالاستنساخ وغيرها من مشاريع الهندسة الوراثية، وهي تفرّق بين الخلق الإنساني والخلق غير الإنساني. وهنا يكمن دور الكرامة الإنسانية، فالبشر فقط لهم القدرة على الاختيار الأخلاقي والحكم على الأشياء. ويرى فوكوياما أن اعتبار العقلانية العلمية والتحديث سيساهمان في تقويض الديانات، هي فكرة ساذجة وغير واقعية، فليس ثمة أي تراجع للمعتقدات الدينية، بل هناك نهوض وانبعاث للديانات التقليدية. وعلى اعتبار أن البعد الديني سيبقى حاضراً في الساحة السياسة في الديمقراطيات الحديثة، فإنه لا بد من قبول إكراهات التعددية الديمقراطية وإبداء أكبر قدر من التسامح إزاء المعتقدات الدينية، بشرط أن لا يفرض أصحابها مواقفهم بالقوة والإكراه. كما أن التقدم البيوتكنولوجي يمكن أن تترتب عنه نتائج سلبية على المدى البعيد تتجاوز بكثير المنافع المرجوة منه، وخصوصاً على المستوى الصحي، وينبغي انتظار عدة سنوات لمعرفة المضاعفات الصحية الحقيقية لعملية واحدة تهمّ التصرف في المورثات.

وفي المستقبل القريب، علينا أن نواجه خيارات أخلاقية في مجال الهندسة الوراثية، واستخدام المخدّرات الطبية، والأبحاث حول الجنين والاستنساخ البشري، وستكون إحدى الأسئلة المستعصية هي: إلى أي حدّ يمكن استعمال التقنيات الطبية لتحسين الخصائص الوراثية؟. إن الهدف النهائي للهندسة الوراثية هو إتاحة إمكانية تغيير الطبيعة الإنسانية، لكن التطورات البيوتكنولوجية تثير تساؤلات حول العديد من المفاهيم الأساسية، كالمساواة بين البشر والقدرة على الاختيار الأخلاقي، وحول منح المجتمعات المنظمة تقنيات جديدة للتحكم في سلوك مواطنيها، وتغيير إدراكنا وفهمنا للشخصية والهوية الإنسانية، وللتراتبيات الاجتماعية الموجودة، وكذلك التأثير في وتيرة التطور الفكري والمادي، وفي السياسة العالمية بصفة عامة.

ـ ٢ ـ

إن الرهان الحقيقي أمام البيوتكنولوجيا، يتيح إمكانية فقدان طبيعتنا الإنسانية التي هي الخاصية الجوهرية التي تجعلنا على ما نحن عليه اليوم، على الرغم من كل التحوّلات التي عرفها التاريخ، ويقصد فوكوياما بالطبيعة الإنسانية مجموع السلوكيات والخصائص الخاصة بالجنس البشري والمرتبطة بالعوامل الوراثية، وليس البيئية. ويوجد ترابط متين بين الطبيعة الإنسانية ومفاهيم الحق والعدل والأخلاق، وذلك انطلاقاً من فكرة وجود حقوق طبيعية مرتبطة بطبيعة الإنسان ذاته، وإذا كان جميع البشر مختلفين على المستوى الفردي

والثقافي، فهم متساوون ويشتركون في جوهر إنساني واحد.

ويتأسس مفهوم حقوق الإنسان على تحقيق غايات الإنسان التي تنبني بدورها على مفهوم الطبيعة الإنسانية، وإذا كان عدة فلاسفة نفوا وجود ترابط بين الطبيعة الإنسانية وحقوق الإنسان، فإن فوكوياما يؤكد أن استبعاد الطبيعة الإنسانية كأساس للحقوق هو خطأ فادح، لأن الطبيعة الإنسانية هي ما يمنحنا المعنى الأخلاقي والخصائص اللازمة للعيش داخل المجتمع، ولذلك فإن منطق البيوتكنولوجيا يهدّد أساس المعنى الأخلاقي للإنسان. والاكتشافات البيوتكنولوجية توحي بأن المؤسسات العصرية للرأسمالية الليبرالية والديمقراطية نجحت لأنها تأسست على مفاهيم للطبيعة الإنسانية أكثر واقعية من غيرها من المذاهب الفكرية. وواقع النسبية الثقافية يدعونا إلى ربط حقوق الإنسان بالطبيعة الإنسانية التي تشكل أساساً مفاهيمياً متيناً لقيمنا وتجاربنا، ووجود طبيعة إنسانية واحدة مشتركة بين جميع شعوب العالم يمكن نظرياً أن يشكل القاعدة المشتركة لتكريس حقوق الإنسان التي أصبحت في الوقت الراهن اللغة الوحيدة المشتركة والمفهومة على نطاق واسع لتكريس الغايات النهائية للإنسانية.

ـ ٣ ـ

أمام التحدي الذي تطرحه التكنولوجيا البيولوجية، حيث المنافع والمخاطر، والإيجابيات والسلبيات تتداخل بشكل وثيق، يدعو فوكوياما إلى ضرورة قيام الدول بمراقبة تطور واستخدام البيوتكنولوجيا من خلال تشكيل مؤسسات قادرة على التمييز بين الاستخدام الصالح والسيىء وفرض قواعد تحكم تطورها على المستوى الوطني والدولي. ووضع نظام للضبط والمراقبة ليس أمراً سهلاً، فهو يتطلب مشرّعين قادرين على معالجة المشاكل العلمية واتخاذ القرارات المناسبة، والتحدّي الأكبر هو وضع ضوابط مشتركة على المستوى الدولي، وخلق توافق بين الدول التي قد تكون ثقافاتها وأخلاقياتها مختلفة بعضها عن بعض.

وضبط البيوتكنولوجيا يستقطبه اليوم تياران: تيار ليبرالي يدافع عن فكرة أن المجتمع لا يمكنه أن يضع حدّاً لتطور التقنيات البيولوجية الجديدة، وهو يشمل العلماء والباحثين الذين يريدون التوسيع من حدود وإمكانيات العلم والصناعات البيوتكنولوجية، كما يضمّ هذا التيار مجموعات سياسية مرتبطة بأيديولوجية تجمع بين حرية السوق وتقليص دور الدولة إلى الحدّ الأدنى في مجال التكنولوجيا. التيار الآخر غير منسجم في تكوينه، ويبدي قلقه من تهديدات البيوتكنولوجيا على الإنسان وكرامته، ويجمع رجال الدين، والمدافعين عن البيئة، واليساريين، والمعارضين للتقنيات الجديدة.

ويجب تجاوز هذا الاستقطاب، فكلا التيارين غير واقعي، ويأخذ موقفاً قيمياً ضد أو لصالح هذه التقنيات، ولكن لا أحد تقريباً اهتم بطبيعة ونوع المؤسسات التي ستكون مناسبة لتمكين المجتمعات من مراقبة وتيرة وأهداف التكنولوجيات البيولوجية. واليوم، مع تشابك المصالح التجارية والمالية مع الاعتبارات العلمية، أصبح من اللازم على الدولة أن تتدخل. فهذه التقنيات تطرح مشاكل سياسية لا يمكن للتقنوقراط أن يقرروا طريقة حلّها، ويجب أن تقرر المؤسسات السياسية الديمقراطية المنتخبة

من طرف المواطنين، فهي التي تمتلك السلطة والصدقية للبث في مشروعية استخدام مختلف التكنولوجيات البيولوجية. وهناك من يعتقد أنه لا يمكن ضبط البيوتكنولوجيا، فبفعل ديناميات العولمة ليس بإمكان أية دولة أن تمنع أو تقيّد من الاكتشافات البيوتكنولوجية التي يمكن تطويرها بعيداً عن مراقبة الدول، أو في دول لا تقيّد تشريعاتها، أو لا تهتم أصلاً بالتطور البيوتكنولوجي. ويعتبر فوكوياما ذلك نوعاً من التشاؤم الذي يمكن أن يتحول إلى نبوءة تتحقق بشكل ذاتي إذا كان الكثير من الأفراد يؤمنون بها. والواقع ليس صحيحاً أن وتيرة تطور التكنولوجيات البيولوجية لا يمكن تقييدها، فعدّة تكنولوجيات خطيرة أو غير أخلاقية تمّ وضعها تحت الرقابة السياسية، وهي محل ضوابط على المستوى الدولي: الأسلحة، والطاقة النووية، والصواريخ الباليستية، والأسلحة البيولوجية والكيميائية، والاستنساخ البشري، وأدوية الأعصاب المخدّرة .... الخ. وبالنسبة الى الاستنساخ البشري لأهداف التوالد، فدول عدّة قامت بمنعه. وفي عام ١٩٩٨، قام المجلس الأوروبي باعتماد بروتوكول إضافي يهمّ الطب الحيوي (Biomédecine) يمنع الاستنساخ البشري التوالدي، واقترحت فرنسا وألمانيا اعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية دولية تحصر الاستنساخ البشري على المستوى الدولي. ويبدو اليوم أن هناك توجهاً نحو توافق عالمي حول منع الاستنساخ البشري التوالدي (Le clonage reproductif humain)، كما أن تحقيق اتفاق دولي حول مراقبة التكنولوجيات الطبية الحيوية، يتطلب مجهوداً مكثفاً من قبل المجموعة الدولية والدول الرائدة في مجال التطور العلمي.

ونظام المراقبة هو أقل تطوراً في مجال البيوتكنولوجيا البشرية بالمقارنة مع البيوتكنولوجيا الغذائية، وذلك راجع إلى أن التعديلات الجينية للكائنات البشرية لم تتطور بعد بالشكل الذي حدث مع النباتات والحيوانات، وأنظمة الرقابة على المواد المعدلة جينياً هي جدّ مرنة في الولايات المتحدة، عكس أوروبا التي ما زالت تعارض بشدة هذه المواد وتفرض عليها رقابة صارمة. كما أن المجموعة الدولية ضبطت بشكل فعّال وطوال عدة سنوات مجال التجارب العلمية الممارسة ضد الإنسان، وهذا مثال مهمّ على الضوابط الأخلاقية المطبقة في مجال البحث العلمي.

ـ ٤ ـ

ينبّه فوكوياما إلى أن المرحلة التي كانت فيها الدول تحاول معالجة المشاكل البيوتكنولوجية عبر إنشاء لجان وطنية تجمع العلماء، والفلاسفة، والمختصين في البيوأخلاقية، هي في طور الانتهاء. لقد حان الوقت لقدوم عصر جديد يهتم بوضع قوانين للحدّ من مخاطر استخدام البيوتكنولوجيا. والأسلوب الأولّي لوضع حدود للتقدم البيوتكنولوجي هو التمييز بين الاستخدام العلاجي، وبين الاستخدام لأغراض تكميلية، وينبغي تشجيع البحث العلمي في **الحالة الأولى**، ووضع تقييدات عليه في **الحالة الثانية**.

ويخلص فوكوياما إلى أن الإنسان على وشك الدخول في عصر ما بعد الإنسانية الذي ستكون فيه للبيوتكنولوجيا القدرة على تغيير الطبيعة الإنسانية، والكثيرون هم من سيستقبلون بلهفة كبيرة هذا العصر باسم تدعيم الحرية الإنسانية، من خلال توفير

أقصى حدّ من الحرية للوالدين في اختيار نوع الطفل الذي يريدانه، وللعلماء للاستمرار في أبحاثهم من دون أي عائق، وللمقاولين استثمار هذه التقنيات لتحقيق أقصى الأرباح. وسيكون على الإنسان أن يتحمل تبعات هذه الحرية، فقد تكون المرحلة المقبلة للتطور هي تلك التي سيتحكّم فيها الإنسان في تكوينه البيولوجي، بدل أن يبقى مرتبطاً بقوى الانتقاء الطبيعي. ولكن لا بد من اليقظة والحذر، فعلى الرغم من أن هناك من يزعم أن عالم ما بعد الإنسانية سيكون مثالياً يتحقق فيه مزيد من الحرية والمساواة والرفاهية، إلا أنه قد يكون في الواقع أكثر تراتبية، ومليئاً بالصراعات الاجتماعية، ولا مكان داخله لأي مفهوم حول «الإنسانية المشتركة»، إذ سيتمّ فيه تركيب جينات بشرية مع جينات الأنواع الأخرى بشكل يجعلنا لا نعلم ما معنى الكائن الإنساني.

ويعتقد فوكوياما أن على الإنسانية أن لا تقبل مثل هذه العوالم باسم حرية البحث العلمي وحرية التوالد غير المحدود، فلا ينبغي أن نصبح عبيداً للتطور التكنولوجي إذا لم يكن في خدمة الغايات الإنسانية.

ـ ٥ ـ

على الرغم من الصعوبة التي قد يجدها القارئ والباحث للإحاطة بكل المواضيع التي يتطرق إليها الكتاب، وخصوصاً أنه زاخر بالمعطيات والمعلومات العلمية الدقيقة، إلا أن هذا الكتاب مهمّ ومتميز يطرح تفكيراً فلسفياً وأخلاقياً عميقاً حول النتائج المستقبلية للبيوتكنولوجيا، وهو ينبّه إلى التحولات الجذرية التي ستقبل عليها الإنسانية بفعل ثورة علوم الحياة والبيوتكنولوجيا التي قد تجعلنا نمتلك أساليب تحويل الطبيعة البشرية ليبدأ نمط جديد من التاريخ هو تاريخ «ما بعد الإنسانية». ويركز فوكوياما على الحاجة الملحة الى استدعاء مفاهيم: الطبيعة الإنسانية، والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، للحفاظ على إنسانية الإنسان وفرديته وحريته، ومن أجل ذلك لا بد من مراقبة سياسية ومؤسساتية للتطورات البيوتكنولوجية للتحكم في مسارها وتحقيق التوازن بين الآمال التي يعد بها عصر الجينات، وبين المخاطر التي قد تنجم عن الاستخدامات السيّئة للتكنولوجيات البيولوجية.

وحتى وإن كان فوكوياما يتوجّه بخطابه الى الإنسانية كلها، إلا أن الواقع يؤكد أن الانشغالات التي يطرحها الكتاب تهمّ فقط «عالم ما بعد التاريخ»، أي العالم المتقدم، وبالخصوص كبار الأثرياء الذين ربما سوف يكون بإمكانهم توظيف ثرواتهم للتحكم في الجينات وإعادة هندسة التركيبة البيولوجية لهم ولأولادهم. أما الدول النامية، فهي في الوقت الراهن بعيدة كل البعد عن هذه القضايا، إلا أن ذلك لا يمنع أن الصراعات الاجتماعية التي ستنتج من التحولات البيوتكنولوجية قد تزيد من حدّة اللامساواة بين الشمال والجنوب، بحيث ستنضاف الى الهوة الاجتماعية، والاقتصادية، والمعرفية، والرقمية، هوة بيولوجية ستكرّس اللامساواة حتى على مستوى تكويننا البيولوجي.

إن هذا الكتاب هو دعوة صريحة الى إدماج بُعد حقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان في مختلف الخيارات العلمية المستقبلية، وإنذار بضرورة التحكم في المخاطر الممكنة للبيوتكنولوجيا على مستقبل ومصير الإنسانية كلها □

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية

(١)

أحمد يونس. **المسلمون الأمريكيون**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣. ٦١ ص.

يشخّص هذا الكتاب أزمة مسلمي الولايات المتحدة باعتبارها نتاج مجموعة من الاعتبارات السياسية والاجتماعية، إلا أن هذا لم يحل دون إلحاح المؤلف على فكرة إيجاد موضع قدم للمسلمين في المجتمع الأمريكي، وذلك بالتساوي مع مختلف عناصر الفسيفسائية الأمريكية. بقول آخر، فإنه يدعو مسلمي الولايات المتحدة إلى أن يبادروا بالفعل بدلاً من أن يقتصر دورهم على الردّ على السياسات الرسمية والمواقف الشعبية إزاءهم.

(٢)

برهان غليون ومحمد سليم العوا. **النظام السياسي في الإسلام**. بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٤. ٣١٢ ص. (حوارات لقرن جديد)

يمثل الكتاب موضع العرض اتجاهين فكريين مختلفين إزاء واحدة من أهم القضايا موضع التجاذب على الساحتين العربية والإسلامية، وتلك هي قضية النظام السياسي الإسلامي. فسواء ذهبنا مذهب غليون في أن الدولة في الإسلام صنيعة البشر لا الدين، أو ذهبنا مذهب العوا القائل بتعدد المرجعيات الإسلامية الخاصة بشكل الدولة، فالمحصلة هي أن لا شكل محدداً أو واحداً للدولة في الإسلام، وأن إعمال الفكر في كيفية التوفيق بين المبادئ الإسلامية من جهة، وأسس الدولة الديمقراطية الحديثة من جهة أخرى، كفيل بوقف مظاهر الفوضى السياسية في العديد من البلدان العربية والإسلامية، والحيلولة دون توظيف الدين للتدخل في شؤون تلك البلدان. والكتاب حافل بالعديد من القضايا الفرعية التي تتفاعل بخصوصها وجهتا نظر المؤلفين.

(٣)

حسن قايالي. **الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨ ـ ١٩١٨)**. ترجمة فاضل جتكر؛ مراجعة وإعداد زياد منى. دمشق: دار قدمس للنشر، ٢٠٠٤. ٣٧٠ ص.

يتضمن الكتاب موضع العرض عدداً من الوثائق التاريخية الخاصة بالدولة العثمانية في الطور الأخير من أطوار تطورها، وذلك عندما وهنت وانتهى بها الحال إلى التفكك وفقدان ولاياتها العربية لحساب كل من القوتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية. كما يحتوي الكتاب على بعض شهادات تاريخية على تلك المرحلة تتعلق بأصول نشأة حركة القومية العربية، وأسباب تسيّس النزعة إلى العروبة والانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. وفي التحليل الأخير، فإن الكتاب يعتبر أن سقوط الخلافة العثمانية نتاج تحالف القوى العروبية مع القوى الأوروبية، وهي رؤية تركية يسهل دحضها.

(٤)

حسن نافعة. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. ٦٢٦ ص.

تحتل تجربة الوحدة الأوروبية موقعاً متميزاً بين سائر تجارب التكامل والاندماج الإقليمي في مختلف مناطق العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. ومبعث التميّز هو حجم الإنجازات التي تحققت على مستوى تحقيق الوحدة بين الدول الأوروبية من جهة، وطبيعة المنهج الموظف في إقامة البناء التكاملي من جهة أخرى. ومن تلك الزاوية، يفتح الكتاب موضع العرض باب المقارنة بين هذه التجربة وتجربة التكامل العربية من حيث اختلاف التجربتين على الرغم من انطلاقهما في النقطة الزمنية نفسها. يتضمن الكتاب خمسة أقسام رئيسية تحمل العناوين التالية بالترتيب: الجذور والآفاق، المؤسسات والآليات، السياسات، العلاقة مع العالم الخارجي، التجربة الأوروبية في مرآة التجربة العربية.

(٥)

طارق علي. **بوش في بابل: إعادة استعمار العراق**. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: إصدارات سطور، ٢٠٠٣. ٢٧٥ ص.

يعيد الكتاب موضع العرض إثارة السؤال الذي تردّد كثيراً أثناء إعداد العدوان العسكري الأمريكي على العراق، والسؤال هو التالي: هل كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أحداثاً كاشفة لنيات الإدارة اليمينية المحافظة، أم أنها كانت أحداثاً فارقة بين سياسة الإدارة قبل وقوعها وسياستها بعد ذلك؟ ويجيب الكتاب بأن أجندة الإدارة اليمينية المحافظة كانت محدّدة سلفاً، وكان في صميمها احتلال العراق لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والجيواستراتيجية، كما يقترح الكتاب بعض التوصيات التي من شأنها كبح جماح العدوانية الأمريكية التي بدأت بالعراق ولن تنتهي عند حدوده.

(٦)

علي حسن كمارا. **مشكلات الغزو الفكري في غرب أفريقيا**. القاهرة: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

يسعى هذا الكتاب إلى تحليل مشكلات الغزو الفكري لست عشرة دولة هي مجموع

الدول المكوّنة لإقليم غرب أفريقيا، وذلك من حيث مبررات هذا الغزو، والأساليب والوسائل التي استخدمها وتوسّل بها، والنتائج المترتبة عليه، هذا فضلاً عن سبل احتواء تلك النتائج المدمرة.

(٧)

سمير أمين [وآخرون]. **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. ١٨٤ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٣)

يشارك الكتاب موضع العرض في النقاش المستمر حول العولمة. ويركّز على زاوية معينة هي ارتباط العولمة بسياسات الهيمنة الدولية، ويحلل الأزمات التي تتولد من جرائها على مستوى الوطن العربي، سواء اقتصادياً أو سياسياً أو أسرياً. ولما كانت بلدان الخليج هي الأكثر اندماجاً في الشبكات الاقتصادية للعولمة، فلقد احتلت موضعاً متميزاً من تحليلات المؤلفين. والكتاب يضم ثمانية أجزاء تتوزع على أقسام ثلاثة رئيسية: **الأول** عن العولمة والنظامين العالمي والعربي، **والثاني** عن العولمة واقتصادات البلدان العربية: اقتصادات بلدان الخليج العربي مثالاً، **والثالث** عن ضغوط العولمة على النسيج الاجتماعي العربي: الأسرة والجماعة الوطنية. والكتاب مزوّد بعدد من الجداول خاصة بالاستثمارات في دول الخليج، واحتياطياتها النفطية، وأصولها السائلة، ونسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية... إلخ.

(٨)

محمد جابر الأنصاري. **مراجعات في الفكر القومي**. الكويت: وزارة الإعلام، ٢٠٠٤. ١٩١ ص. (الكتاب العربي؛ العدد ٥٧)

يضمّ هذا الكتاب بين دفتيه عدداً من المقالات التي نشرها الأنصاري في مجلة **العربي**، والتي يمكن اعتبارها بمثابة قراءة في تطور الفكر القومي. وعلى امتداد صفحات الكتاب، يقدم الأنصاري تنويعات وتفاصيل مختلفة لفكرتيه الرئيسيتين، وهما ارتباط أزمة الفكر القومي العربي بدخول مرحلة الثنائيات الحادّة التي استقطبت المثقفين العرب وجعلتهم للبعض أضداداً، وغموض النتاج السياسي للحضارة العربية الإسلامية في ما يخصّ شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم على خلاف تبلور نتاجها الفكري والثقافي.

(٩)

محمد عبد الحميد أبو زيد. **قصة تطور العقل البشري: العقل هو مفتاحك للعالم والكون**. القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٣. ٢٥٥ ص.

ينطلق الكتاب موضع العرض من دراسته لمسار تطور العقل البشري ليخلص إلى مجموعة من النتائج، منها تواصل عطاء البشرية على اختلاف مصادره، وأن تطور القانون الأخلاقي بالتوازي مع تطور الحضارة هو الكفيل بجني ثمار الأخيرة والحيلولة دون توظيف العلم لصالح قلة من البشر على حساب السواد الأعظم.

(١٠)

نعوم تشومسكي. **أوهام الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠٤. ١١٠ ص.

ينطلق تشومسكي من مقولة أن مسيرة أوسلو كانت في جوهرها تكريساً لواقع اختلال القوة بين العرب وإسرائيل، وهو ما يؤكده عبر مراجعة بنود الاتفاقية ذات الصلة. ويربط تشومسكي الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق بفكاك الأخير من القبضة الأمريكية في منتصف القرن الماضي، على نحو أدى إلى استدراج العراق في سلسلة من المغامرات الخارجية، وتوظيف نظامه الحاكم لتدبير مؤامرة الغزو تحت دعاوى إحلال الديمقراطية وإنجاز التنمية. والكتاب في محصلته يكشف عن التلاعب الأمريكي بمصائر الشعوب خدمة للمصالح العليا للولايات المتحدة.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Anthony H. Cordesman. *The War after the War: Strategic Lessons of Iraq and Afghanistan*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004. 96 p. (Significant Issues; v. 26, no. 4)

يأتي هذا الكتاب ليشير بشكل غير مباشر إلى بعض أبعاد الأزمة التي تواجهها الإدارة الأمريكية في تعاملها مع القضيتين الأفغانية والعراقية. وعلى الرغم من تبنّي كوردسمان المنطق الرسمي الأمريكي في الخلط بين المقاومة الوطنية المشروعة والإرهاب غير المحدد الهدف، إلا أنه يؤكد أن على الولايات المتحدة أن تعي دلالات الدروس الاستراتيجية التي استخلصتها من حربها في هاتين الدولتين، وتعيد صوغ سياساتها الخارجية والدفاعية بما يتلاءم معها، وذلك أخذاً في الاعتبار عدم تقليدية «العدو» الذي تواجهه الولايات المتحدة في الحالتين، وعدم الخبرة الأمريكية الكافية بوسائل «هجومه».

(٢)

Daniel Bergner. *In The Land of Magic Soldiers: A Story of White and Black in West Africa*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2003. 216 p.

مؤلف هذا الكتاب هو أحد الصحفيين العالمين ببواطن الحرب الأهلية التي اجتاحت سيراليون على مدار عقد التسعينيات، وبالذات في الفترة التي ارتبطت بالتدخل العسكري البريطاني في مطلع الألفية الثالثة وامتدت حتى إعادة انتخاب الرئيس أحمد تيجان في عام ٢٠٠٢. ومن خلال تسليط الضوء على حياة مجموعة من أبناء سيراليون الذين عاصروا تلك الحرب، فإنه يكشف حجم المعاناة التي تعرضوا لها والتي كان شاهد عيان لها.

(٣)

Global Monitoring Report 2004: Policies and Actions for Achieving the Millenium Development Goals and Related Outcomes. Washington, DC: World Bank Publications, 2004. 224 p.

يقدم التقرير موضع العرض تقييماً شاملاً لتحرك المجتمع الدولي على طريق تحقيق أهداف وثيقة الألفية. وكانت هذه الوثيقة قد وقّعت من طرف ١٨٩ دولة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وتضمنت مجموعة محددة من الأهداف تدور حول تجفيف منابع الفقر والحرمان البشري، كما اقترحت عدداً من الاستراتيجيات الكفيلة بإنجازها. وفي هذا الإطار، يأتي هذا التقرير الذي صدر بالتعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من الأطراف الدولية الأخرى، ليرصد التقدم الذي قطعته الدول النامية ومؤسسات التمويل الدولية في إنجاز أهداف

الألفية، ويحدد المجالات المطلوب إيلاؤها مزيداً من الاهتمام من جانبها.

(٤)

Humayun Ansari. *The Infidel Within: Muslims in Britain Since 1800.* London: C. Hurst, 2004. xiv, 438 p.

يعنى الكتاب موضع العرض بمتابعة التطور التاريخي للمسلمين في المملكة المتحدة اعتباراً من مطلع القرن التاسع عشر، ويرسم خريطة هذا الوجود التي تتضمن مصادر الهجرة وعواملها، وخلفية المهاجرين الاجتماعية والتعليمية، ويسلط الضوء على دورهم في المجتمع المدني البريطاني ووضعهم الاقتصادي، وبداية تبلور بعض أبعاد نشاطهم السياسي اعتباراً من السبعينيات، ثم بشكل خاص في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك في إطار الحرص على تغيير الصورة السلبية التي انطبعت عنهم في الذهنية الغربية من جهة، والاحتجاج على أعمال العنف والتعديات التي استهدفتهم تأثراً بتلك الصورة من جهة أخرى.

(٥)

Elections in the Middle East: What do They Mean?. Edited by Iman Hamdy. Cairo: American University in Cairo Press, 2004. 175 p. (Cairo Papers in Social Science; v. 25, no. ½)

يأتي صدور هذا الكتاب ليركّز على العملية الانتخابية من حيث آلياتها وقضاياها ونتائجها في عدد من بلدان الوطن العربي، ومنها مصر ولبنان والجزائر، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل، وذلك تأسيساً على الأهمية المحورية التي توليها برامج الإصلاح، من المنظور الأمريكي، للبعد السياسي للإصلاح، وفي إطار هذا البعد للعملية الانتخابية التي تعدّ ركيزة من ركائز الديمقراطية كونها تضمن تداول السلطة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

(٦)

Jonathan Schanzer. *Al-Qaeda's Armies: Middle East Affiliate Groups, Ungoverned Territories and the Next Generation of Terror.* Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2004. 224 p.

يصدر هذا الكتاب عن أحد المؤسسات المعروفة بخضوعها لهيمنة اللوبي الصهيوني الأمريكي عليها. ومن تلك الزاوية، فإنه ينفخ في فكرة الصراع الحضاري التي أنتجها صموئيل هانتنغتون، وطبقها على المستوى الدولي قبل أن ينتقل بها في أحدث كتبه إلى الداخل الأمريكي نفسه. فالكتاب موضع العرض يحاول أن يرسم ما يصفه بشبكة التنظيمات والأفراد ذات الصلة بتنظيم القاعدة، من حيث تاريخ نشاط كل منها، والأيديولوجية التي يتبناها، والعلاقة التي يحتفظ بها مع زعيم القاعدة، ويحلل التداعيات الحالية والمستقبلية لدور تلك الشبكة في التأثير في الاستقرار السياسي لعموم الدول الغربية.

(٧)

Michael Eisenstadt and Eric Mathewson (eds.). *U.S. Policy in Post-Saddam Iraq: Lessons from the British Experience.* Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2004. 84 p.

المؤلفان هما من أعمدة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ويدينان بتوجهاته التي تعبر بدقة عن السياسة الخارجية الاسرائيلية أساساً وهما يؤكدان على أهمية قراءة التاريخ السياسي للعراق في تعامل

الولايات المتحدة مع النموذج العراقي «كنموذج أرادته مشعاً للحرية والرفاهية في المنطقة العربية» وفقاً لمزاعم الإدارة الأمريكية عن أهدافها في العراق. فمن وجهة نظر مؤلفيه، فإن الولايات المتحدة تواجه التحديات نفسها التي واجهتها القوات البريطانية بعدما غزت العراق إبان الحرب العالمية الأولى وهي أهداف لا تتعارض مع أهداف اسرائيل وبالتالي لا يعارضها المعهد الذي أصدر الكتاب.

(٨)

Richard Ben Cramer. *How Israel Handled the four Questions?*. New York: Simon and Schuster, 2004. 307 p.

يتضمن الكتاب موضع العرض رؤية موضوعية للصراع العربي – الإسرائيلي، يلقي فيها كريمر باللائمة على إسرائيل في تعثر عملية التسوية بعد اتفاقيات أوسلو كونها ترفض الانسحاب إلى حدود ما قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧. ويدافع كريمر عن منطق حركات المقاومة الإسلامية، ويعزو تنامي نشاطها إلى احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ وتوسعها في العمليات الاستيطانية. والكتاب يعتمد في مصادره على العديد من اللقاءات التي أجراها المؤلف مع شخصيات فلسطينية وإسرائيلية، كما أنه يستعين بالتاريخ بشكل مكثّف.

(٩)

Victor Israelyan. *On the Battlefields of the Cold War: A Soviet Ambassador's Confession*. Foreward by Melvin A. Goodman ; Translation edited and revised by Stephen Pearl. University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 2003. xvii, 414 p.

صاحب هذه المذكرات أحد رجال الدبلوماسية السوفياتية في مرحلة الحرب الباردة، ومن بين المناصب التي تقلب بينها إسرائيليان عمله كنائب للممثلين الدائمين للاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة على مدار الفترة من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٣، وبالتالي فإنه كان شاهداً على العديد من السجالات ذات الصلة التي شهدها مجلس الأمن. ومن ذلك قضية عضوية الصين في الأمم المتحدة عام ١٩٧١، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والحرب الهندية – الباكستانية الثالثة. كما سمح له تمثيل دولته في لجنة جنيف لنزع السلاح بالتعرف على دقائق السياسة السوفياتية في ما يتعلق بقضية ضبط التسلح. بهذا المعنى، فإن شهادته تعد واحدة من أهم الشهادات على فترة الاستقطاب السياسي الحادّ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي طيلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

(١٠)

Wang Hui. *China's New Order: Society, Politics, and Economy in Transition*. Edited by Theodore Huters. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003.

يقدم هذا الكتاب تقويماً لعملية الإصلاح الاقتصادي في الصين، ويرصد إرهاصاتها منذ نهاية السبعينيات، وتطورها لاحقاً. ويدعو إلى أن تشمل العملية الإصلاحية الجوانب السياسية والثقافية، وذلك أن حرية السوق يمكن أن تساعد على تدعيم الليبرالية الاقتصادية، وإن كان من غير المؤكد أن تشجع الانفتاح المجتمعي. وفي كل الأحوال، فإنه يعتبر أن ترويج الإصلاح السياسي والاجتماعي هو صمام الأمان لاستمرار عملية الإصلاح الاقتصادي واتصال وتيرتها □

تقرير عن:

ندوة «أزمة المشتقات النفطية في العراق وسبل معالجتها»

عمّان، ٢٨ ــ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

لمى مضر الأمارة

قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة ـ بغداد.

ـ ١ ـ

عقد مركز الزمان للدراسات الاستراتيجية الذي يرأس أمانته العامة **عبد الوهاب القصّاب** ندوته الرابعة الموسومة «أزمة المشتقات النفطية وسبل معالجتها» تحت شعار «ثمة أمل». وقد بدأت **الجلسة الأولى بـ المحور الاقتصادي**، قدم فيها د. **همام الشماع** بحثه الموسوم «شحة المنتجات النفطية في العراق ـ الأسباب والمعالجات: رؤية اقتصادية»، أشار فيه إلى أن الاقتصاد العراقي يمر بتحولات جذرية نحو الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، بعد سنوات طويلة من الاقتصاد المدار بجانبه الكلي بشكل مركزي. وعلى الرغم من وجود السوق والقطاع الخاص خلال تلك الحقبة، إلا أن آلياتها كانت غير مكتملة، الأمر الذي جعل دور القطاع الخاص ثانوياً وتابعاً للقرارات المركزية. كما أن التحولات الاقتصادية التي تجري في العراق تتم في ظل ظروف سياسية وأمنية معقدة ومتردية، بحيث يصعب التحكم بالآليات الاقتصادية القديمة، كما يصعب إحلال آليات السوق محلها بشكل سريع وفوري، الأمر الذي يربك الحياة الاقتصادية، ويشلها أحياناً كثيرة. وكانت آليات عمل القطاع العام القسرية تنجز وظائفها الاقتصادية بفعل قوة مؤسسات الدولة. وفي المقابل، فإن غياب سلطة قوية تمثل الإرادة الوطنية، جعل من غير الممكن تطبيق تلك الآليات أو خصخصة القطاع العام للتخلص من تردّي كفاءة أدائه الاقتصادي. وقد شهدت المرحلة الانتقالية، وستشهد، المزيد من تردّي كفاءة الأداء الاقتصادي، وهي تنعكس بدورها على الأوضاع الأمنية والسياسية. غير أن العراق الذي يمتلك مصادر هائلة للثروة، متمثلة بالنفط والغاز والفوسفات والكبريت والزئبق وغيرها، يمكن أن يسد ويعالج ثغرات المرحلة الانتقالية، ولكن بثمن هدر جزء من هذه الموارد. فهو الآن يدفع رواتب حوالى مائتي ألف من منتسبي القطاع العام الخاسر مالياً من موارد النفط، ويوفر عن طريق الاستيراد المشتقات النفطية التي يعجز القطاع العام

النفطي عن توفير ما يستهلكه العراق منها.

وقد ذكر الباحث أن العراق استورد، خلال السبعة أشهر الأخيرة من العام الماضي، مشتقات نفطية لأغراض سدّ حاجة الاستهلاك المحلي، بقيمة ١٠٢١,٧ (مليار وواحد وعشرين مليوناً وسبعمائة ألف دولار). ويتوقع أن يستورد العراق خلال عام ٢٠٠٤ من هذه المشتقات التي تشمل البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض (السولار) والغاز السائل، ما قيمته ١٨٢٦,٨ مليون دولار (مليار وثمانمائة وستة وعشرين مليوناً وثمانمائة ألف دولار).

وأشار الباحث إلى أنه قبل سقوط النظام السابق كان من المعروف أن هناك تجارة غير مشروعة، وتصديراً لبعض المشتقات النفطية، ومنها زيت الغاز. ومعلوم أيضاً أن طاقات المصافي العراقية قد انحدرت بشكل كبير بعد الأحداث بسبب أعمال التخريب والفوضى الإدارية التي سادت وحالت دون استعادة مستويات الإنتاج السابقة.

وعلى الرغم من أن الجانب المالي من المشكل سوف يخف بحلول عام ٢٠٠٥، حيث ستنخفض قيمة المستوردات من المشتقات إلى ٤٢٢ مليون دولار، بسبب ارتفاع الإنتاج المحلي منها، إلا أن المشكلة الاقتصادية ستبقى قائمة. فالتوقعات المتاحة لدى الجهات المسؤولة عن توزيع المشتقات النفطية تشير إلى أن استهلاك مادة البنزين خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ سيكون بحدود ١٩ مليون ليتر يومياً، وبافتراض أن عدد المركبات التي تعمل محركاتها بالبنزين قد ازداد، بعد فتح الاستيراد إلى مليون سيارة، وهذا رقم مبالغ فيه، فإن معدل استهلاك السيارة الواحدة في اليوم سيكون ١٩ ليتراً، وهو معدل غير معقول بالقياس إلى كل بلدان العالم، والذي لا يزيد على ثماني ليترات يومياً، الأمر الذي يشير إلى حالتين متزامنتين:

الحالة الأولى هي الهدر في استخدام بنزين السيارات، بسبب رخص سعره الذي يباع به الآن في العراق، وهو عشرون ديناراً لليتر الواحد، أي ما يعادل ١,٤ سنت، في حين أن كلفة استيراد الليتر الواحد تساوي ٠,٣٧٥ دولار، وهو ما يعادل ٥٣٢ ديناراً، أي ٢٦,٦ ضعف السعر الذي يباع فيه حالياً.

أما **الحالة الثانية**، فهي تهريب البنزين ومشتقاته إلى خارج العراق بطرق عديدة ومختلفة نحن في صدد تناولها، وهذا الأمر يحقق أرباحاً هائلة للمهربين، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات منظمة. ومن الواضح أن التهريب أو الهدر في استهلاك المشتقات النفطية يرجع سببه إلى الفارق الكبير بين ثمن بيعه في العراق وأسعاره في الدول المجاورة.

لقد انحدرت أسعار هذه المشتقات بسبب التضخم النقدي الذي شهده العراق خلال العقدين الماضيين. فقد كان سعر ليتر البنزين في مطلع الثمانينيات حوالى مائة فلس عندما كان الدينار يعادل في السوق الرسمية والموازية ٣,٢ دولار، أي أن سعر الليتر كان ٠,٣٢ دولار، وهو سعر مقارب لسعر كلفة الاستيراد الحالية لهذه المادة. غير أن مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد الذي كان بحدود ٢٦٠٠ دولار، ومستويات الأجور والرواتب، كانت بمستوى يتناسب وتلك الأسعار، ومع تدهور مستوى معيشة الفرد تدريجياً، حاولت الجهات الحكومية التخفيف منه من خلال عدم تغيير القيمة النقدية للعديد من السلع والخدمات التي

ينتجها القطاع العام، ومنها المشتقات النفطية التي عدلت أسعارها بالكاد لتصل إلى عشرين ديناراً للبنزين، وعشرة دنانير لزيت الغاز، وخمسة دنانير للنفط الأبيض، ومائتين وخمسين ديناراً لأسطوانة الغاز السائل سعة ١٥ كيلوغراماً.

وأشار إلى أن معالجة المشكلة المزمنة التي ازدادت حدتها في ظل حالة الفوضى، وغياب سلطة القانون، وانفلات الحدود، والتي أدت إلى تفاقم التهريب، تواجه عقدة كبيرة. فمن السهولة اقتراح رفع أسعار المشتقات النفطية إلى مستوى كلفة الاستيراد، لمعالجة التهريب والهدر في استخدامها، ولكن من الصعوبة على أي نظام سياسي مقبل أن يواجه السخط الشعبي لمثل هذا الإجراء. فلقد اعتاد الشعب العراقي عبر الثلاث عشرة سنة الماضية على الحصول على احتياجاته الأساسية من الغذاء مجاناً أو بسعر رمزي، ولا يمكن بالتالي تصور الحالة التي قد تنجم من مضاعفة أسعار المشتقات النفطية بحدود ٢٧ مرة للبنزين و٣١ مرة لزيت الغاز و٦٨ مرة للنفط الأبيض، وثلاثين مرة للغاز السائل. وقال: صحيح أن بعض شرائح المجتمع قد حصلت على زيادات كبيرة في مداخيلها، وبالذات فئة الموظفين الحكوميين، لكن لنأخذ حالة واقعية لمواطن أصبح راتبه الشهري ستمائة ألف دينار، أي ما يعادل ٧,٢ مليون دينار سنوياً. فهو يمتلك سيارة، ومشترك في مولد كهرباء في الحي، ويحتاج لأغراض الاستخدام المنزلي أسطوانة غاز واحدة في الأسبوع، وعشر ليترات من النفط الأبيض يومياً خلال أشهر الشتاء الأربعة. هذا الموظف عليه أن يدفع ثلاثة ملايين ومائة وعشرة آلاف دينار سنوياً لتغطية كلفة المشتقات النفطية التي يستهلكها ذاتياً، إذا ما عدلت الأسعار إلى مستوى الكلفة الاستيرادية، دون احتساب الآثار غير المباشرة لارتفاع الرقم القياسي لفقرة الوقود على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. وهذا سيكون كبيراً جداً، وقد يتضاعف ثلاث مرات. وهكذا، فإن المتبقي من دخل الموظف المفترض، وهو ٤,١ مليون دينار، ستنخفض قوته الشرائية إلى ١,٣ مليون دينار فقط، بمعدل شهري لا يزيد على ١١٣ ألف دينار، وبما يعادل ٨٠ دولاراً شهرياً، بافتراض ثبات سعر الصرف الحالي. ولقد انصب المثال السابق على موظف في أعلى درجات السلم الوظيفي، والحال سيكون صعباً للمتوسط العام لرواتب الموظفين الذي هو بحدود ٣,٦ مليون دينار سنوياً.

لقد برزت أزمة السوق السوداء للمشتقات النفطية خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حيث كانت تباع فيهما بأسعار مرتفعة قاربت مستويات كلفة الاستيراد، وكانت هناك شريحة من المجتمع تشتري المشتقات من السوق السوداء تجنباً للازدحام الهائل على محطات بيعها بالسعر الرسمي. هذه الظاهرة يمكن التوقف عندها عند التفكير بإيجاد حلول للمشكلة التي لا يمكن معالجتها بإجراء واحد، وإنما بإجراءات متعددة.

وأشار إلى أن الأولوية يجب أن تعطى لوقف نزيف العملة الصعبة التي تدفع مقابل استيراد المشتقات التي ستصل إلى حوالى ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. فليس مهماً في هذه المرحلة أن تباع المشتقات النفطية المنتجة محلياً بأقل من كلفة استيرادها، ولكن المهم هو أن يتمّ تخفيض كلفة الاستيراد

وتقليل الكميات المهربة. ولا شك في أن التخفيض من كلف الاستيراد من خلال رفع جزئي وتدريجي لأسعار المشتقات، يتطلب معرفة أثر ذلك في عملية التهريب وهامش الأرباح التي يحصل عليها المهربون، وهذه تتناقص مع تزايد الرقابة والمخاطر التي يتعرض لها المهربون. ومعلوم أن حالة الفوضى التي يعيشها العراق تلقي بمسؤولية الرقابة على محاولات التهريب ووضع عقوبات صارمة، على عاتق دول الجوار التي ترغب بالتأكيد في مساعدة الشعب العراقي على تجاوز محنته. فالفارق السعري للبنزين مثلاً بين ١,٤ سنت وبين ٠,٣٧٥ دولار لليتر الواحد يجعل من ربح المهرب الإجمالي لصهريج بنزين بسعة ٣٣ ألف ليتر يصل إلى حوالى ١١٩٠٠ دولار للمرة الواحدة. ووفقاً للمعلومات الخاصة، فإن الربح الصافي حالياً يصل إلى ٧٧٠٠ دولار بعد تنزيل رشى وتكاليف أخرى تصل قيمتها إلى ٣٧٠٠ دولار للصهريج الواحد، وحسم نسبة ٣٠ بالمئة من قيمة حمولة السيارة، وثمن البنزين بالسعر الرسمي، وهو ٢٠ ديناراً لليتر، والبالغ ٤٦٤ دولاراً، ومع ذلك يبقى مبلغ الربح الصافي مغرياً على الاستمرار في عمليات التهريب. ولكن إذا ما تمّ اتباع إجراءات صارمة وعقوبات مشدّدة على التهريب، بحيث تزداد معه المخاطر، فإن هامش الرشى والكلف الأخرى قد يرتفع إلى ٦٠ بالمئة ليصل إلى ٧٤٠٠ دولار. وإذا ما تزامن ذلك مع رفع أسعار البنزين الرسمية في العراق إلى خمسة أضعاف سعرها الحالي، أي إلى مائة دينار، فإن كلفة الصهريج ستصل إلى ٢٣٢٠ دولاراً، حيث سيتناقص هامش الربح الصافي إلى ٢١٠٠ دولار. وهذا الهامش الربحي قد يقلل بالتأكيد حجم البنزين والمشتقات الأخرى المهربة. ومع ذلك، فلا بد من الانتباه وحلّ مشكل مئات الصهاريج العراقية والسورية والأردنية التي كانت تعمل على نقل النفط الخام بين العراق والأردن، في ظل الاتفاق الذي كان مبرماً بين البلدين، والذي توقف حالياً. لذلك لا بد من تشجيع مالكي هذه الصهاريج على تحويل هياكلها لتصبح شاحنات لنقل البضائع، بعد أن ينخفض هامش الربح إلى مستوى معقول للعائد المتحقق في نقل البضائع الاعتيادية.

وأشار الباحث إلى أنه لا توجد معلومات عن الكميات المهربة من المشتقات، باستثناء مؤشرات ارتفاع معدل استهلاك البنزين للسيارة الواحدة الذي يبلغ ١٩ ليتراً يومياً وبما يزيد تقريباً على ضعف المعدل العالمي. وعلى الرغم من أن سبب ارتفاع هذا المعدل قد لا يعود كله إلى التهريب، وإنما إلى الاستخدام المفرط للسيارات في النقل الفردي، وهذا يعود بدوره إلى رخص الوقود الذي من غير المتوقع أن يتأثر في المدى القريب بالرفع الجزئي لأسعار البنزين، إلا أن الكميات المهربة من البنزين وزيت الغاز لا تقل عن ١٠ بالمئة من مجموع استهلاك العراق المتوقع للعامين القادمين.

وعليه، فقد توقع أن تنخفض الكميات المهربة بنسبة ١٠ بالمئة في حال تطبيق هذين الإجراءين، وهما تشديد القيود على التهريب ورفع أسعار البنزين وزيت الغاز بشكل متفاوت في نوعين من محطات التعبئة: نوع عام يبيع المشتقات بأسعار جديدة معدلة جزئياً، ونوع خاص لمن يريد تجنب الازدحام وتوفير الوقت، وبسعر يقارب من سعر تغطية كلفة الاستيراد.

وإذا كان لكل دراسة أن تخرج بتوصيات، فقد أوصى الباحث بما يلي:

١ ـ الطلب من الأشقاء من الدول الجوار، وخصوصاً سوريا والأردن، ما يلي:

أ ـ تشديد إجراءات الرقابة الصارمة والعقوبات على المهربين.

ب ـ اتخاذ الإجراءات لتشجيع أصحاب الصهاريج المتخصصة بنقل النفط على تحويلها إلى شاحنات بالقدر الذي يتناسب مع الحاجة إليها حالياً.

٢ ـ اتخاذ الإجراءات التالية بشأن تحديد أسعار المشتقات الأكثر عرضة للتهريب:

(١) تعديل أسعار البنزين كما يلي:

بنزين من محطات تعبئة للعامة من المواطنين: مائة دينار.

بنزين من محطات تعبئة خاصة للميسورين: ٣٠٠ دينار.

زيت الغاز من محطات التعبئة العامة: ١٥ ديناراً.

زيت الغاز من محطات التعبئة الخاصة: مائة دينار.

(٢) تخصيص ٩٠ بالمئة من حاجة الاستهلاك لمادتي البنزين وزيت الغاز للمحطات العامة و١٠ بالمئة للمحطات الخاصة.

(٣) السماح لباعة المشتقات النفطية في السوق السوداء ببناء محطات صغيرة لهم تكون محطات تعبئة خاصة، وتزويدهم بحصة من المشتقات للبيع بالسعر المحدد.

٣ ـ ترك أسعار النفط الأبيض والغاز السائل على وضعها الراهن لكون عملية توزيعها المنزلي تتمّ بواسطة وسطاء ناقلين، وحسب العرض والطلب.

ـ ٢ ـ

اما **البحث الثاني** الموسوم «أزمة المشتقات النفطية...نظرة مختصرة على عنصر الاستهلاك» للدكتور **فالح حسن الخياط** (وهو محلل واستشاري في مجال الطاقة) فقد جاء فيه أن توفير المشتقات النفطية لأي مجتمع يتأثر بصورة جذرية بحالة وأسلوب ومدى تغيّر كل عنصر من عناصرها الأساسية المكونة لها، وهي: العرض ـ ويشمل الإنتاج المحلي والاستيراد؛ والطلب ـ ويشمل الاستهلاك المحلي والتصدير؛ ومنظومة التوزيع والإدارة والسيطرة التي تربط ما بين مصادر العرض ومنافذ تلبية الطلب.

وأكد الباحث أن الطلب على المشتقات النفطية الرئيسية (البنزين، المشتقات الوسطية بفرعيها: زيت الغاز والنفط الأبيض، والغاز السائل) قد تزايد بصورة كبيرة جداً، وبأنماط عالية ومتسارعة، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، أي ما قبل الحرب الأخيرة، على الرغم من حالة الحصار الشامل التي كانت مفروضة على القطر، إذ تجاوزت معدلات الاستهلاك للبنزين مستويات قبل الحصار (أي عام ١٩٨٩) في سنة ١٩٩٧، وزادت عنها بحوالى ٢٥ بالمئة خلال عام ٢٠٠٢. وبالنسبة إلى زيت الغاز، فقد تجاوزت معدلات عام ١٩٨٩ خلال عام ٢٠٠٠، وزادت عنها بحوالى ٣٠ بالمئة خلال عام ٢٠٠٢. وقد أدرك كل من كان يعمل في مجال التخطيط والمتابعة في القطاع النفطي العراقي بأن هنالك بوادر أزمة حقيقية ستحلّ في المستقبل القريب في نطاق توفير المشتقات النفطية للمجتمع العراقي بالاعتماد الكلي على الإمكانيات

المحلية الذاتية، إذ أصبحت مستويات الاستهلاك لهذه المشتقات الرئيسية مقاربة بصورة مقلقة مع مستويات الطاقات الإنتاجية، لأن مجابهة هذه الأزمات عن طريق الاستيراد لم تكن متوفرة لمخططي القطاع النفطي، بسبب الحصار وشروطه ومحدداته، إن كان ذلك عن طريق الدفع النقدي أو المقايضة. يضاف إلى ذلك، عدم إمكانية إضافة طاقات إنتاجية، ونصب معدات تحويلية تكميلية، لاستحالة التعاقد عليها وشرائها عن طريق مذكرة التفاهم بسبب موقف المندوبين الأمريكي والبريطاني في لجنة المقاطعة في حينها، أو عن طريق شرائها خارج المذكرة بأساليب غير نمطية وغير تقليدية، لاستحالة شرائها بهذه الطريقة بسبب حجمها وكلفتها وتقنياتها المتطورة ومصادر تصنيعها.

لذا كان الموقف حرجاً جداً عند نشوب الحرب، ولكن القطاع النفطي استطاع أن يلبّي كافة احتياجات المستهلكين بمستوى مقبول وبانسيابية جيدة، قبل الحرب وأثناءها حتى أن محطات التعبئة في مدينة بغداد، استمرت بتجهيز المواطنين بصورة اعتيادية لغاية ١٠/٤/٢٠٠٣ أي بعد يوم واحد من احتلال بغداد.

وأشار إلى أنه على الرغم من أن ظاهرة التهريب مرتبطة ارتباطاً مباشراً بانهيار النظام الأمني الجمركي الواقي في فترة ما بعد الحرب، وفتح الحدود على مصراعيها، وانعدام السيطرة على مياه شط العرب، وسواحل الخليج العربي المتاخمة للعراق، إلا أن العامل الرئيسي في استمرار واستفحال هذه الظاهرة هو الفارق السعري الكبير لهذه المشتقات ما بين السوق العراقي وأسواق الدول المجاورة ... وأنه ما دامت هذه الفجوة السعرية موجودة، فإن عمليات التهريب ستستمر بوتائرها العالية لسنين وعقود قادمة.

وأشار إلى أن القضاء على ظاهرة التهريب التي تشكل استنزافاً كبيراً وتسبب خللاً كبيراً في موازنة المشتقات النفطية داخل القطر، يستوجب اتخاذ خطوات إبداعية ومبتكرة في رفع أسعارها إلى المستويات المطلوبة من دون التأثير في المواطن العراقي المستهلك والمؤسسات العراقية، وإحدى هذه الوسائل المقترحة هي اتباع طريقة تزويد المستهلكين بطوابع أو كوبونات خاصة تمكنهم من شراء كميات محددة مسبقاً من منافذ التوزيع بسعرها الحالي، وإذا أرادوا شراء كميات أكبر من ذلك، فإن عليهم دفع السعر الجديد المقترح، وبذلك نضمن بأن ما يتم شراؤه بالسعر المدعوم هو لأغراض الاستهلاك المحلي الداخلي حصراً.

أما المهندس **سعدالله الفتحي**، الخبير في الشؤون النفطية، فقد ذكر في بحثه الموسوم «أزمة المنتجات النفطية في العراق» أن من مفارقات غزو واحتلال العراق، الكثير مما تشهده الساحة العراقية من أزمة في تجهيز الطاقة، وخاصة المنتجات النفطية للمستهلكين، ملقياً الضوء على معالم هذه الأزمة وأسبابها ومستلزمات إنهائها، ومتعرضاً للاحتمالات الممكنة لما تبقى من عام ٢٠٠٤، إضافة إلى أوضاع المنشآت التصديرية والاستيرادية والجهات القائمة على الاستيراد والتصدير.

وأشار إلى أنه على الرغم من حدوث أزمات سابقة في تجهيز المنتجات النفطية في العراق، إلا أن الأزمة الحالية الممتدة منذ بدء الغزو واحتلال العراق والى حد الآن، لم يسبق لها مثيل على الإطلاق. فقد تميزت

بوسعها من حيث الامتداد الجغرافي في اغلب الأحيان، وشموليتها لجميع المشتقات النفطية، باستثناء زيت الوقود. وبالنظر إلى غياب القانون والنظام بصورة عامة، فقد أدت الأزمة إلى استشراء السوق السوداء بصورة علنية، بحيث وصلت أسعار المنتجات في هذه السوق إلى مستويات مرتفعة جداً بالقياس مع الأسعار الرسمية، وخاصة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ .

فقد بلغت أسعار الغازولين في تلك الفترة أو ما يقرب منها ٧٥٠ ديناراً/ليتر في البصرة وكركوك، و٦٠٠ دينار/ليتر في بغداد، وبين ١٠٠–٣٠٠ دينار/ليتر في أماكن أخرى، مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ٢٠ ديناراً/ليتر. وبالنسبة إلى زيت الغاز، فقد بلغ سعره في السوق السوداء ٣٠٠–٤٠٠ دينار/ليتر في كل من بغداد والحلة، و٢٠٠ دينار/ليتر في البصرة، وبين ١٠٠–٢٥٠ دينار/ليتر في أماكن أخرى مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ١٠ دنانير/ليتر. ولم تختلف أسعار النفط الأبيض عن هذا المسار، فقد بلغت ٤٠٠ دينار/ليتر في بغداد، و ٢٥٠ ديناراً/ليتر في معظم مناطق العراق مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ١٠ دنانير/ليتر. أما أسعار الغاز السائل، فقد بلغ سعر قنينة الغاز كحد أقصى ٦٠٠٠ دينار في بغداد، و ٤٠٠٠ دينار في الحلة، و٣٠٠٠ دينار في المناطق الأخرى مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ٢٥٠ ديناراً.

وإذا كانت أسعار السوق السوداء مؤشراً على مستوى الشحّ في السوق، فإن اختلافها بين منطقة وأخرى بهذا الشكل الحاد، يؤشر أيضاً إلى ضعف في الجانب التوزيعي من العملية، بسبب توقف خطوط الأنابيب أو قلة وسائط النقل، إضافة إلى إشكالات إدارية أخرى ناتجة من فقدان الأمن.

ونذكر أخيراً، من معالم هذه الأزمة قيام سلطة الاحتلال من جهة، وشركة تسويق النفط العراقية من جهة أخرى، باستيراد كميات كبيرة من جميع المنتجات النفطية، باستثناء زيت الوقود. وفي المقابل، فقد انخفضت صادرات زيت الوقود من العراق بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبل الحرب، وأدى ذلك إلى تكدس هذا المنتوج في المصافي وانخفاض في إنتاج المشتقات الخفيفة وتفاقم الأزمة تبعاً لذلك.

وأشار إلى أنه تاريخياً، كانت وزارة النفط تعتبر استيراد المنتجات النفطية عملاً غير مستحب، حتى ولو كان بكميات محدودة لموازنة العرض والطلب على منتجات معينة، ولم يسبق لها أن استوردت إلا كميات محدودة من الريفورميت في نهاية السبعينيات، وكميات محدودة أيضاً من الغاز الشائل وزيت الغاز بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ إبان الحرب مع إيران. ولكن يبدو أن تفاقم الأزمة وفقدان السيطرة قد أديا إلى كسر حاجز الخوف من الاستيراد، وخاصة في ضوء سيطرة سلطة الاحتلال بشكل أو بآخر على هذه العملية لأسباب تتعلق بمجمل سياستها في العراق.

وقال إنه لا بد من الجزم بأن الاحتلال وتداعياته هو السبب الحقيقي لهذه الأزمة. فقد سمعنا الكثير عن حماية الأمريكان للصناعة النفطية في مقابل إطلاق يد التخريب ـ أو عدم منعها على الأقل ـ في كل مرافق الحياة الأخرى. ويبدو أن مجرد حماية بناية مركز وزارة النفط ـ مقابل تخريب كل الوزارات الأخرى ـ لم يعد كافياً للقول بأن الأمريكان قد قاموا بحماية

المنشآت النفطية التي طال الكثير منها الكثير من أعمال النهب والسلب وتخريب خطوط أنابيب المنتجات النفطية في المراحل الأولية من الاحتلال، واستنفاد المخزونات الكبيرة التي كانت موجودة فعلاً. كما أن فقدان الأمن والسيطرة قد أدى، وما يزال، إلى تهريب كميات من المنتجات النفطية إلى البحر أو إلى الدول المجاورة، نظراً لفرق الأسعار الكبير بين العراق وهذه الدول أو السوق النفطية.

ولكي نفهم خلفية الأزمة الحالية، لا بد أيضاً من أن نعود إلى فترة الحصار على العراق التي أدت بدورها إلى توقف الاستثمار في قطاعي تكرير وتوزيع المنتجات النفطية منذ عام ١٩٩٠، بحيث فقد هذان القطاعان معظم المرونات والطاقات الفائضة التي كانت متوفرة. فقد توقف العمل في إنشاء مصفى الوسط (١٤٠ ألف برميل/اليوم) وبقيت خطط تطوير المصافي القائمة بهدف زيادة المنتجات الخفيفة على الرف. أضف إلى ذلك أن شحة الأدوات الاحتياطية والمواد التشغيلية، قد أدت إلى تدهور ملحوظ في اعتمادية المصافي وخطوط أنابيب نقل المنتجات وغيرها من المنشآت المتعلقة بالخزن والتوزيع، ناهيك عن تدهور مواصفات زيت الغاز من حيث المحتوى الكبريتي، والغازولين من حيث العدد الأوكتاني، والضغط البخاري أحياناً.

كما أن حرب عام ١٩٩١ استهدفت المصافي بشكل عنيف اقتضى في ما بعد تصليحات جذرية تمت في زمن يصعب فيه الحصول على المواد والمعدات المطلوبة. لذا اقتصرت التصليحات على ما يمكن بهدف استعادة الطاقة الإنتاجية حتى لو كان ذلك على حساب بعض المواصفات. وقد نجح العراقيون بذلك على الرغم من الصعوبات. ومع ذلك، فقد بقيت وحدة التكسير بالهيدروجين في بيجي متوقفة حتى أواخر عام ٢٠٠١ بسبب حاجتها إلى صيانة خاصة، لم تكن ممكنة سابقاً، وهي الوحدة المهمة التي تؤدي إلى زيادة إنتاج زيت الغاز. والواقع أن هناك وحدات كثيرة، وخاصة تلك التي تؤدي إلى تحسين المواصفات، ما زالت بحاجة إلى إعمار أو صيانات جذرية، وخاصة وحدات إزالة الكبريت من زيت الغاز في بيجي والبصرة، وبعض وحدات تحسين البنزين في الموقعين المذكورين.

ولم يفعل برنامج «النفط مقابل الغذاء» مع الأمم المتحدة الكثير لعموم القطاع النفطي، وخاصة للمصافي وخطوط الأنابيب والمرافق التوزيعية الأخرى. فمن مجموع العقود الموقعة والبالغ عددها ٦٨٤٥ عقداً، وبقيمة إجمالية مقدارها ٥ مليارات دولار تقريباً، فإن المواد الواصلة إلى المواقع بنهاية عام ٢٠٠٢، لم تتجاوز ١,٦ مليار دولار. وعلى الأغلب، فإن حصة قطاع التكرير والتوزيع والخدمات الأخرى، لم تتجاوز ٦٠٠ مليون دولار من المواد الواصلة، أي بمعدل ١٠٠ مليون دولار/السنة على مدى استمرار البرنامج الذي يعادل ما يقرب من ٠,٥ دولار/البرميل، تكريراً وتحسيناً ونقلاً وتوزيعاً، لا بل أقل من ذلك بعد طرح حصة معامل معالجة الغاز. ولم يكن هذا المبلغ كافياً حتى في الظروف الاعتيادية، فكيف إذا جاء بعد سنوات القحط بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧؟

وأشار إلى أنه بالنسبة إلى خطوط الأنابيب ومستودعات الخزن ومحطات التعبئة، فقد عانت المشاكل ذاتها، ولم تتمكن شركاتها من الاستثمار بقصد الحفاظ على

الطاقة التشغيلية أو زيادتها وتحسين الخدمات فيها. وقال إن خط نقل المنتجات النفطية بين البصرة وبغداد، قد شخص منذ فترة طويلة على عدم كفايته وضرورة بناء خط موازٍ له أكبر حجماً. ولم تتمكن شركة خطوط الأنابيب وشركة المشاريع النفطية إلا من إنجاز الجزء الواقع بين البصرة والناصرية قبل بضعة أشهر فقط. كما أن قيام الأمريكيين بقصف جسر الفتحة، قد أفقد خطوط الأنابيب والمصافي مرونة كانت بأشد الحاجة إليها. ولم تتمكن الشركة من إنجاز خط الأنابيب إلى العمارة أو التوسع في أي مكان آخر.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه المعوقات، فإن أزمة محروقات بالمعنى الصحيح لم تحدث طيلة سنوات الحصار، ماعدا بعض الإخفاقات البسيطة في الغاز السائل في بعض المواسم، لا بل كانت المصافي تعمل بطاقة عالية جداً عشية الغزو والاحتلال كما سنرى لاحقاً.

وعلى هذه الخلفية، جاء الغزو والاحتلال وفقدان الأمن والسيطرة وسيادة القانون، وضياع الخزين الذي لا يستهان به، والذي كان موجوداً في المستودعات أو خطوط الأنابيب. وأدى إلى توقف كبير في توليد ونقل الطاقة الكهربائية، مما يجعل عملية إعادة تشغيل المصافي ومعامل معالجة الغاز بصورة مستقرة، أمراً صعباً جداً.

إن مستلزمات إنهاء أزمة المحروقات في العراق ليست سوى إعادة مستلزمات الاستقرار لأي نظام تجهيزي من حيث الإنتاج والنقل والخزن ومنافذ التجهيز وتوفير الحماية وتطبيق أنظمة السلامة بصرامة.

وأكد الباحث في نهاية بحثه أنه من الواضح أن هذه الازمة، وإن كانت قد خفت حدتها، إلا أن كل مسبباتها ما زالت قائمة، ويمكن أن تؤدي إلى تفاقمها مجدداً. إن سلطة الاحتلال قد ركزت بالدرجة الأولى على إنتاج النفط الخام لتمويل احتلالها، ولم تكترث لما تعانيه المنشآت الإنتاجية والتوزيعية إلا بالحد الأدنى. وما لم تحل هذه المشكلة بتفعيل الدور الإنتاجي، فإن الأزمة سوف تستمر بشكل أو بآخر. إن سيطرة شركة التسويق الكاملة على هذه العملية، سوف يجعلها عملية مركزية يمكن تنسيقها على مستوى القطر بعيداً عما يتم حالياً من توازٍ أو تنافس في أعمال «KBR» وشركة التسويق. والمؤسف أن نحذر من تقليل الاستيراد حتى ولو تحسن الإنتاج إلا بعد بناء الخزين إلى ما كان عليه في السابق، لا بل زيادته بموجب تنامي الاستهلاك. وأشار إلى أن القاعدة الذهبية تكمن في معالجة وتكامل كل سلسلة التجهيز من الإنتاج إلى الاستهلاك، لذا يجب تعزيز كل حلقات هذه السلسلة. وخلص إلى أن أزمة المشتقات النفطية ليست فنية فقط، وإنما هي جزء من أزمة العراق الأكبر التي ولدها الغزو والاحتلال. وفي غياب تحرر العراق واستقلاله وبناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية على أساس صحيح، فإن أزمة المشتقات ـ على كبرها ـ ليست إلا جزءاً صغيراً من أزمة أعمق وأكبر.

التوصيات

انتهت الندوة بجملة من التوصيات نذكر منها:

١ ـ إجراء مسح شامل للمصافي ولمعامل معالجة الغاز من قبل جهات

هندسية وفنية رصينة واتخاذ أسرع الإجراءات لتنفيذ توصياتها من قبل الأجندة العراقية المتخصصة، وذلك لتحسين أدائها ورفع كفاءتها وإزالة الاختناقات التي تعانيها.

٢ ـ معالجة مسألة تجهيز المصافي ومعامل معالجة الغاز بالطاقة الكهربائية وإعطائها الأسبقية الممكنة. والتوجه نحو الاستقلال الذاتي بتوليد الكهرباء لهذه المنشآت بشكل متكامل مع عملياتها الإنتاجية.

٣ ـ إن طاقات التصفية ظلت كما هي خلال عقدين، مما أثر بشكل كبير في توفير كمية المشتقات ونوعيتها، وكان المفروض أن تنشأ مصافٍ جديدة تعتمد تكنولوجيا جديدة وحديثة للتصفية لملافاة زيادة نسبة زيت الوقود التي تعانيها المصافي القائمة، وكذلك نوعية البنزين، مع الإسراع بتطوير المصافي عمودياً لزيادة إنتاج المشتقات الحقيقية التي يتزايد عليها الطلب.

٤ ـ الاهتمام بالمنشآت التصديرية لزيت الوقود، والاستيرادية للمنتجات لتلافي الاختناقات عند حدوثها.

٥ ـ بلورة استراتيجية وقودية صارمة لتوليد الكهرباء تقوم بواسطتها بالاعتماد على استخدام الفوائض من المشتقات الثقيلة وتقليل وتحجيم استعمال المشتقات الخفيفة، والإسراع الجدّي في تطوير الحقول الغازية المكتشفة من أجل توفير الغاز الطبيعي وإيصاله كوقود أساسي إلى محطات الكهرباء، إضافة إلى إعادة تأهيل منظومة الغاز الحالية لاستخدام ما توفر من غاز طبيعي كوقود في محطات الكهرباء بدلاً من حرقه.

٦ ـ العمل على تقليص استخدام مشتقات الوقود بأنواعها، بإعادة النظر في تكنولوجيا محطات توليد الكهرباء القائمة والمشاريع الجديدة، باعتماد تكنولوجيا المحطات المترابطة (Cogeneration) التي تعتمد على المحطات الغازية والبخارية، أي أن الغازات الخارجة من الوحدات الغازية تستخدم في المحطات البخارية لإنتاج طاقات إضافية من دون استهلاك وقود جديد أو إضافي. ويمكن إعادة النظر في محطتي بيجي والقدس الغازيتين وتحويلهما إلى هذا النوع من المحطات بإضافة وحدات بخارية إليهما. كذلك اعتماد هذا الأسلوب في المشاريع الجديدة، وبذلك تزداد السعات إلى ٥٠ بالمئة إضافية من دون حاجة إلى الوقود.

٧ ـ توحيد عمليات الاستيراد والتصدير بيد وزارة النفط من خلال شركاتها المتخصصة، وعليها أن تسعى لضبط هذه العمليات من حيث الاستلام والتسليم.

٨ ـ الاهتمام ببناء خزين جيد من المنتجات النفطية على عموم القطر بقصد المحافظة على استقرار عملية التجهيز، ويدخل في هذا المجال تحسين وتطوير منظومة أنابيب النقل.

٩ ـ تفعيل دور الشركات الإنتاجية العراقية من مصافي ومعالم معالجة الغاز، وتقديم الدعم والإسناد إليها، مادياً ومالياً، لتتمكن من الوصول إلى طاقاتها الإنتاجية كاملة.

١٠ ـ إن استيراد العدد الكبير من السيارات خلال فترة زمنية قصيرة أثر في الموازنة الوقودية .

١١ ـ الطلب من دول الجوار بتشديد

إجراءات الرقابة الصارمة والعقوبات على المهربين .

١٢ ـ اتخاذ الإجراءات لتشجيع أصحاب الصهاريج المتخصصة في نقل النفط على تحويلها إلى شاحنات بالقدر الذي يتناسب مع الحاجة إليها حالياً.

١٣ ـ إعادة النظر في السياسة السعرية للمشتقات النفطية بما يتناسب والحد من الهدر في الاستخدام والتهريب من جهة، والقدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى.

١٤ ـ زيادة عنصر الأمن والحماية للمنشآت النفطية بما يضمن إيقاف عمليات التخريب وأية تبعات لذلك .

١٥ ـ لمواجهة التحديات البيئية القادمة، يجب العمل على الوقف الفوري لاستيراد المركبات غير الإنتاجية .

١٦ ـ تشديد الرقابة على حركة المشتقات من نقاط الإنتاج والاستيراد إلى المستودعات والى محطات التعبئة في كافة محافظات العراق.

١٧ ـ استمرار الوضع الحالي من حيث صعوبة انسيابية المرور، وتعدد نقاط الاختناق والغلق العشوائي للطرق، وشحة مركبات النقل العام وضرورة تحديثها، وتشجيع القطاع الخاص، لما لهذا القطاع من الأمور الواجبة للمعالجة الفورية.

١٨ ـ قيام وزارة النفط، وبالتعاون مع القطاعات الأخرى ذات العلاقة، وفي الوقت المناسب، بمسح ميداني إحصائي بهدف إيجاد قاعدة بيانات تفصيلية دقيقة لجانبي الطلب والعرض تكون صالحة في المستقبل.

١٩ ـ مناشدة المواطنين العراقيين الحفاظ على الثروة الوطنية النفطية الممثلة بموانىء التصدير وخطوط الأنابيب ومحطات الوقود والمصافي والكهرباء والتسهيلات الأخرى، واتباع كافة الوسائل المتاحة لهذا الغرض □

تقرير عن:

الندوة الدولية حول «مستقبل القانون الدولي»

مراكش، ١١ ـ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤

ادريس لكريني
وسعيد أغريب

أستاذان باحثان بكلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

شكل انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، محطة تحول حاسم في مسار العلاقات الدولية والقانون الدولي. فبعد سيادة نظام دولي عكس موازين القوى السائد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، وترجمت ضوابطه في ميثاق الأمم المتحدة، جاءت التحولات المتسارعة لتكشف قصور وعجز مبادئ القانون الدولي عن مقاربة الأوضاع الدولية الجديدة، وهو الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام بروز عدة ممارسات انفرادية، تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة (أزمة لوكربي، التدخل في الصومال، كوسوفو، أزمة الخليج الثانية، العدوان الأخير على العراق...)، هذه الوضعية المرتبطة بأزمة القانون الدولي دشنت لواقع دولي جديد طرح فيه بإلحاح مآل هذا القانون الدولي.

في هذا الإطار نظم مركز الأبحاث والتعاون الدولي من أجل التنمية، التابع لجامعة القاضي عياض بمراكش، بتعاون مع معهد «والتر شوكينغ» التابع لجامعة كيل بألمانيا، ندوة دولية في موضوع: مستقبل القانون الدولي، من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، وذلك بمشاركة العديد من الأساتذة الباحثين والخبراء والقضاة الدوليين والمهتمين من مختلف الدول: محمد بدجاوي الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية والرئيس الحالي للمجلس الدستوري الجزائري، وغاوتي مكماشة وزير العدل الجزائري السابق وأستاذ بجامعة تلمسان، وسليم لغماني وأحمد إدريس من جامعة تونس، وأوغو فيلاني ولويجي سيكو من جامعة نابولي، وكلوديو زانغي من جامعة روما بإيطاليا.

ومن ألمانيا شارك راينر هوفمان وأندرياس زيميرمان من جامعة كيل، وفرانك هوفمايستر عن الجماعة الأوروبية، ومارسيلو كوهين ولورانس بواسون دو شازور من جامعة جنيف، وحسن نافعة من جامعة القاهرة بمصر، ومن فرنسا مونيك شوميلي جاندرو (ممثلة فلسطين أمام محكمة العدل الدولية في قضية الجدار

العازل) عن جامعة باريس، وجاو فيروفين من بلجيكا، ومحمد أمين الميداني رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في ستراسبورغ، ووالف غانغ بينيديك من جامعة غراس في النمسا، وبسام بركي من الجامعة اللبنانية، وبيتر جان كويبير عن المنظمة العالمية للتجارة، ومن المغرب شارك كل من محمد البزاز من جامعة المولى إسماعيل في مكناس، وفتيحة سهلي وسعيد أغريب و إدريس لكريني من جامعة القاضي عياض في مراكش.

وقد تفرعت أشغال هذه الندوة إلى أربعة محاور تمت على الشكل التالي:

المحور الأول: القانون الدولي والتحولات الدولية

تميزت أشغال هذه الجلسة التي ترأسها **عبد المالك الوزاني**، بالورقة التقديمية التي ألقاها القاضي الدولي **محمد بدجاوي**، والتي تركزت بالأساس حول المعضلة الكبرى التي يواجهها القانون الدولي والمتمثلة في الهوة الصارخة بين الأهداف التي يفترض من القانون الدولي تحقيقها والأزمة التي يعيشها هذا الأخير في ظل التحولات الدولية الأخيرة (انهيار جدار برلين، أزمة الخليج الثانية، أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال العراق...)، فهذه الأخيرة أكدت الأزمة التي يعيشها القانون الدولي، وطرحت بحدة إشكالية مصادر خلق القاعدة القانونية الدولية، في ظل ظرفية دولية تتسم بالتدبير الأحادي (Unilateralisme) للقضايا والمنازعات الدولية. وهو الأمر الذي أوصل القانون الدولي إلى مأزق أضحت معه المبادئ والمرجعيات الأساسية التي قام عليها محل تساؤل.

فالجماعة الدولية كمفهوم أساسي للقانون الدولي أصبحت مفهوماً إشكالياً في ظل موازين القوى المختلة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مما ترتب عنه هيمنة المقاربات السياسية على مثيلاتها القانونية، وفرض وجهات نظر القوى المهيمنة في العلاقات الدولية.

إن عدم التعبئة الشاملة لإنقاذ القانون الدولي لن يترتب عنه سوى انتعاش صدام الحضارات ومزيد من التهميش والإرهاب ـ يقول محمد بدجاوي ـ ... وتضافر هذه المكونات سيشكل العمود الفقري لتكريس نظام دولي للفقر، فيما تركزت باقي المداخلات حول الثابت والمتحول في القانون الدولي، فإذا كان النظام الدولي السياسي قد شهد مجموعة من التبدلات والتغيرات الجذرية، إن على مستوى القضايا والاهتمامات أو المشاكل والأزمات، فإن النظام القانوني الدولي باعتباره ضابطاً مفترضاً للعلاقات الدولية ظل ثابتاً وراكداً ولم يواكب هذه التحولات، وهو ما أفرز ممارسات وتكييفات زكت الطبيعة الهيمنية للقانون الدولي.

فهذا الوضع الذي يتم فيه تقسيم الدول إلى مارقة وصديقة وإلى محور للشر وآخر للخير، وفقاً للتصور الأمريكي، يدشن لنوع من العودة إلى نظام روما، حيث كان العالم مقسماً إلى دول حليفة وأخرى عدوة.

وقد تميزت المداخلات الأخيرة من هذا المحور بتناولها للإكراهات التي يواجهها القانون الدولي بفعل بروز ظواهر وقضايا جديدة أبانت عن فراغ قانوني على مستوى التأطير، فإذا كان تصور القانون الدولي

للحرب ينحصر في اعتبارها تتم بين دول ذات سيادة، فقد ظهرت نزاعات داخلية لا تخلو من مخاطر وتداعيات دولية (أزمة الكونغو، الصراع في الصومال، أزمة كوسوفو...)، مما أحدث تصادماً بين تحديات المحافظة على السلم والأمن الدوليين من جهة وضرورة احترام سيادة الدول من جهة أخرى، وهو الإشكال الذي طرحته أيضاً عولمة الإرهاب وضرورة مواجهته، وذلك في غياب مفهوم دقيق لهذا الأخير يحظى بموافقة جميع الدول. وهي العوامل التي أفرزت اجتهادات عدة حاولت التأسيس لنظريات للتدخل.

المحور الثاني: مستقبل نظام الأمن الجماعي

كرد فعل على الدمار الذي خلفته الحربان العالميتان الأولى والثانية، سعت الدول المنتصرة في الحرب الكونية الثانية إلى تأسيس نظام للأمن الجماعي يقضي بتكتل الدول بشكل جماعي في مواجهة حالات تهديد السلم والأمن الدوليين وأعمال العدوان، بكل السبل الإكراهية والزجرية (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

وإذا كان هذا النظام قد ظل معطلاً زهاء نصف قرن من الزمن نتيجة انعكاس الصراع الإيديولوجي على نشاط مجلس الأمن من جهة وعدم اكتمال آليته من جهة ثانية، فإن محاولات تفعيله مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، جاءت مخيبة للآمال، بعدما تمت بشكل منحرف وبعيد عن روح الميثاق الأممي ومبادئ القانون الدولي، إلى درجة أصبح معها مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية أمراً مثالياً.

وهذا المعطى شكل جوهر أغلب المداخلات ضمن هذا المحور، حيث تم التأكيد على أن استعمال القوة من طرف واحد أصبح على مستوى الواقع سلوكاً مألوفاً، بعدما ظل ذلك لسنوات عدة أمراً استثنائياً ومقيداً، بموجب مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وأكثر من ذلك أكد **راينر هوفمان** أن الحديث عن المبدأ «عدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية» في ظل الظروف الدولية الحالية يجعل من أستاذ القانون الدولي جزءاً من التاريخ.

فالولايات المتحدة وبفضل إمكانياتها الداخلية ومؤهلاتها المرتبطة بالهيمنة على المؤسسات الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية الدولية، جعلت من القانون الدولي وبخاصة مقتضيات الفصل السابع من الميثاق الأممي أداة لبسط الهيمنة على العالم وتحقيق مصالحها الخاصة، بعدما تعاملت معه خلال الفترات المنصرمة بتجاهل كبير، لتنتهي بوضعه جانباً والتصرف وفق قراءتها لهذا القانون، وهو ما برز جلياً عند إقدامها على احتلال للعراق.

وفي السياق نفسه، جاءت باقي المداخلات، لتؤكد على أن نظام الأمن الجماعي لم يطبق في يوم من الأيام، وبأن الشكل الذي تم به تدبير أزمة كوريا أو أزمة الخليج الثانية لا يعد مظهراً من مظاهر تطبيق هذا النظام.

ولقد أكدت الممارسة الدولية في مجال تطبيق مبدأ عدم التدخل عن مثالية هذا المبدأ، وكونه ناتجاً من حالة الإحباط النفسي الذي خلفته الحروب ومحاولة الحد من اللجوء إلى القوة كأداة لتسوية النزاعات باعتباره السبب الرئيسي لتهديد السلم والأمن الدوليين، ليتحول المبدأ في الممارسة

إلى مبدأ سياسي وقانوني اسمه التدخل.

وأشارت بعض المداخلات إلى أن التدخلات التي يعرفها المجتمع الدولي تحت ذرائع مختلفة (نشر الديمقراطية، الضرورات الإنسانية وحماية البيئة...) وذلك في إطار المواءمة بين مصالح الفرد من جهة ومصالح الدولة من جهة أخرى، تتم بشكل منحرف يتناقض مع المبادئ الأصلية للقانون الدولي، ويعكس خلفيات مصلحية لبعض الدول، الأمر الذي يفرض تفعيل الأمم المتحدة كآلية لفرض احترام القانون الدولي وتطبيقه، وذلك من خلال فصل السلطات بشكل صارم بين أجهزتها وخلق نوع من التوازن بينها وتأكيد اختصاص محكمة العدل الدولية في تفسير وتكييف مبادئ القانون الدولي بشكل تلقائي وملزم.

وإذا كانت بعض المداخلات قد أبرزت وجود صعوبات لتفعيل هذا النظام-الأمن الجماعي- في الظروف الحالية، فإن البعض الآخر ذهب إلى أن حل هذه المعضلة لا ينفصل عن إيجاد إجابات صارمة للإشكالات البنيوية للتنظيم الدولي بشكل عام.

المحور الثالث: القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

تناولت مداخلات هذه الجلسة التي ترأسها **محمد سحام** (كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض، مراكش)، سرداً للتطور التاريخي لفكرة العدالة الجنائية التي لم تستطع البروز بشكل جلي، إلا بعد أن أضحى للفرد أهمية في حقل العلاقات الدولية، سواء باعتباره مواطناً بحاجة إلى حقوق وحريات أو باعتباره مسؤولاً عن مؤسسات الدولة مما يحتم ضرورة الالتزام بواجبات تفرضها عليه الضوابط الداخلية والدولية.

إن المجتمع الدولي لم يعد دولاتياً خالصاً، الأمر الذي فتح المجال لتأويلات عدة نتجت منها مراكمة تدخلات عديدة في هذا الشأن، مما طرح صعوبة الموازنة بين حقوق الفرد من جهة وحقوق الدولة (السيادة) من جهة ثانية والاختصاص العالمي من جهة ثالثة.

فهذه الوضعية تصطدم بمبادئ القانون الدولي التقليدية المرتبطة بالسيادة وعدم التدخل من جهة، وبإرادة الدول وتباين مصالحها بالشكل الذي يحول دون مأسسة العدالة الدولية.

لقد أفرزت المتغيرات الدولية الأخيرة مجموعة من الصراعات والنزاعات الإثنية والعرقية والدينية خلفت جرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية، الأمر الذي فرض تأسيس عدالة جنائية دولية تهتم بمتابعة مجرمي الحرب أنى وكيفما كانوا. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية التي مارست أقسى الجرائم الإنسانية إبان تدخلاتها في مختلف أنحاء العالم، امتنعت عن الإقرار بولاية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة على متابعة رعاياها، ومارست ضغوطات لتقزيم ميثاق هذه الهيئة ودورها، وبالتالي الحؤول دون تأسيس عدالة جنائية فعالة.

وقد تم التأكيد على أهمية فكرة الاختصاص العالمي لمحاكمة مجرمي الحرب على الرغم من أن أغلب الآراء أجمعت على صعوبة إعمال بنود معاهدة جنيف في هذا المجال، إن على مستوى فعاليتها بحيث تظل مرتبطة بسيادة الدول أو على مستوى علاقتها بمبادئ القانون الدولي العام.

عرف التنظيم الإقليمي على المستوى الأوروبي تطوراً كبيراً في مجال التعاون بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية...وبموازاة مع ذلك استطاعت هذه المجموعة بلورة تصور جماعي في مجال حقوق الإنسان(التوقيع على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وإصدار الميثاق الجماعي الأوروبي) ومأسسته (اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة «ستراسبورغ» لحقوق الإنسان).

وقد كشف هذا التطور عن مدى التأخر الذي تعرفه المنطقة العربية في هذا الخصوص، إذ إن السبق التاريخي الذي عرفه تأسيس الجامعة العربية وعلى الرغم من الروابط الثقافية والدينية والعرقية واللغوية والجغرافية...لمختلف أعضاء هذه الهيئة، إلا أنها لم تؤهلها لإصدار وثيقة موحدة تؤسس لثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي، بغض النظر على مساهمتها في بلورة نصوص دولية وجهوية في هذا المجال.

وعلى مستوى آخر تناولت إحدى المداخلات في هذا المحور، التناقض الحاصل بين الشعارات التي ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية حول احترام الضوابط الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين ممارساتها على المستوى الواقعي بهذا الخصوص، فهي تسعى حيناً إلى اعتبار نفسها وصية على حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، بالحث على احترامها، ثم اتخاذها من حماية هذه الحقوق ذريعة لتبرير مختلف تدخلاتها ووسيلة لشرعنة ضغوطاتها وتصفية حساباتها في مواجهة الدول المعارضة لمصالحها حيناً آخر.

هذا في الوقت الذي ظل فيه تطبيق عقوبة الإعدام ساري المفعول داخل منظومتها القانونية، وأكثر من ذلك ازداد تضييق الخناق على الحريات والإجهاز على الحقوق عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بمنطق «حريات أقل من أجل أمن أكثر»، فيما أكدت إحدى المداخلات على ضرورة الاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي كركيزة أساسية لمواجهة عولمة الاقتصاد والثقافة والقيم، على اعتبار أن هذه العملية ستخفف من الآثار السلبية لظاهرة العولمة.

المحور الرابع: القانون الدولي الاقتصادي والبيئي

لقد أسهمت ظروف الحرب الباردة لمدة قاربت على النصف قرن من الزمن، في حجب الاهتمام الدولي عن أمور ذات أهمية وخطورة قصوى في الوقت نفسه، من قبيل تلوث البيئة وخرق حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتطوير القانون الدولي الاقتصادي...، على حساب التركيز على الصراع الإيديولوجي والمخاطر العسكرية.

جاء في إحدى المداخلات أن إشكالية حماية البيئة الدولية بواسطة قواعد قانونية على المستوى الدولي، وعلى الرغم من أهميتها، فما زال التعامل معها أمراً هامشياً وثانوياً، ويتضح ذلك في النقص الملحوظ على مستوى التشريعات الدولية في هذا الصدد من جهة، وغياب مقلق لمؤسسات متخصصة من شأنها تأطير هذا المجال الدولي الحيوي.

لقد ساد شعور جماعي بضرورة مواجهة مخاطر تدهور البيئة، وقد تبلور هذا الشعور منذ مؤتمر ريو دي جانيرو الذي شكل مناسبة لإبراز مدى حدة المخاطر التي تتهدد البيئة عالمياً، وضرورة البحث وتنسيق

الجهود لمواجهتها بشكل جماعي، وقد خلصت المداخلة إلى أن طبيعة مجال حماية البيئة يفرض ضرورة وجود مؤسسات تصدر جزاءات وتقر بمسؤولية الدول في هذا المجال، لأن الأمر يتعلق بشأن إنساني مشترك.

* * *

وتم تخصيص المداخلات الأخيرة لمجال يطرح أكثر الإشكالات حدة، ويتعلق الأمر بالقانون الدولي الاقتصادي، هذا القانون الأخير الذي أصبح يكتسي أهمية خاصة في تأطير العلاقات الاقتصادية الدولية ويعرف تطوراً سريعاً باتجاه إقامة مؤسسات مختصة تسهر على تنظيم هذه العلاقات. وقد تم التركيز أيضاً على مدى التطور القانوني داخل المنظمة العالمية للتجارة، هذا التطور الذي عكس بالملموس المكانة التي تحتلها الضوابط القانونية داخل المنظمة، سواء المرتبطة بالتجارة أو تدابير الاستثمار التي لها علاقة بالتجارة (TRIMS) أو الملكية الفكرية.

وفي السياق نفسه، تم التطرق إلى التحول الذي يعرفه مجال القانون الاقتصادي، إن على مستوى مضمونه حيث انتقل من منطق البحث عن التوافق وتقريب الرؤى بين الشمال والجنوب إلى منطق التهميش والإقصاء، بحيث أصبحت معه المبادئ التي ميزت عقد السبعينيات مبادئ عديمة الجدوى في التسعينيات، وإن على مستوى شكلها حيث انتقل الاهتمام من الإطار الثنائي إلى المتعدد الأطراف، وقد عكس مشروع الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار هذا التحول بوضوح.

وفي اتجاه آخر، طرحت إحدى المداخلات تساؤلاً عريضاً تمحور حول مدى قدرة النظام الدولي القانوني أو السياسي على تحقيق الأمن والعدالة الدولية، وخلصت إلى ضرورة إعادة النظر بشكل عميق في الأسس التي تقوم عليها العدالة الدولية، وضرورة رد الاعتبار إليها، باعتبارها الآلية الوحيدة الكفيلة بضبط الانحرافات، ووضع حد للتأويلات الأحادية الجانب في القانون الدولي في شتى تمظهراتها، وهذا يقتضي تعبئة شاملة ورؤية خلاقة قادرة على بلورة تصور جديد للعدالة الدولية □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
آب (أغسطس) ٢٠٠٤

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ دعا وزراء الخارجية العرب المجتمع الدولي إلى إتاحة «إطار زمني مناسب» لتتمكن الحكومة السودانية من تنفيذ تعهداتها والتزاماتها تجاه حل الأزمة الإنسانية في دارفور. ورفض وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الطارىء في القاهرة أي تلويح بالتدخل العسكري في إقليم دارفور أو محاولات فرض عقوبات على السودان لحل أزمته (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٨/٢٠٠٤).

ـ طالبت جامعة الدول العربية بوقف استخدام القوة العسكرية في العراق وأن يسعى الأطراف العراقيون إلى التهدئة والحوار. وقال حسام ذكي المتحدث باسم الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، أن الأمين العام «يتابع بقلق بالغ أنباء المواجهات التي تحصد يومياً حياة العشرات من أبناء العراق.. خصوصاً في مدينة النجف... ويهيب بجميع الأطراف في تلك المواجهات تغليب المصلحة الواسعة للشعب العراقي على أي مصالح أخرى» (**الحياة**، بيروت، ١٢/٨/٢٠٠٤).

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ ذكرت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) أن أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح استقبل رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي الذي يزور الكويت لمدة ثلاثة أيام هي الأولى له منذ تسلمه مهامه في ٢٨ حزيران/يونيو الماضي. وكان علاوي أجرى محادثات مع

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع إطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، العلاقات العربية ـ العربية، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

نظيره الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح تناولت «العلاقات الطيبة» بين البلدين وسبل تطويرها (**السفير**، بيروت، ٢/٨/٢٠٠٤).

ـ وقعت مصر والسودان اتفاقية الحريات الأربع التي تنص على حرية التملك والتنقل والإقامة والعمل. اعلن ذلك وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل بعد لقائه نظيره المصري أحمد أبو الغيط (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٨/٢٠٠٤).

ـ كشف وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل أنه أبلغ إلى الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي رسالة شفوية من الرئيس السوداني عمر البشير يناشده فيها «التدخل شخصياً» من أجل حل الأزمة في إقليم دارفور. وقال إن القذافي «بعث برسالة شفوية إلى البشير يؤكد فيها تقديم الدعم والمساعدة بما يوفر الأمن والاستقرار في السودان (**النهار**، بيروت، ١٨/٨/٢٠٠٤).

٣ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب ١٧ آخرون بجروح إثر انفجار وقع في مخيم رفح للاجئين في جنوب قطاع غزة، وتزامن مع قيام جيش الاحتلال بعملية توغل في المخيم. وأوضحت مصادر طبية أن ١٧ فلسطينياً آخرين بينهم سبعة تقل أعمارهم عن ١٨ وثلاثة أطفال دون العاشرة من العمر، أصيبوا بجروح، موضحاً أن بين الجرحى ثلاثة إصاباتهم خطيرة (**الحياة**، بيروت، ٤/٨/٢٠٠٤).

ـ أعادت اسرائيل فتح معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، الأمر الذي أتاح لنحو ١٥٠٠ فلسطيني تقطعت بهم السبل في حر الصحراء والظروف غير الصحية على الجانب المصري من المعبر، العودة إلى ديارهم بعد انتظار دام ثلاثة أسابيع. وكان بين هؤلاء أطفال ومسنون (**النهار**، بيروت، ٧/٨/٢٠٠٤).

ـ كشف وزير الإعلام الفلسطيني السابق ياسر عبد ربه في ختام اجتماعات لعشرات الشخصيات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية في الأردن على مدى اليومين الماضيين، أن واضعي مبادرة جنيف اتفقوا على وضع وثيقة سياسية تفصيلية مبنية على «الوثائق المتفق عليها خصوصاً خريطة الطريق». وأوضح عبد ربه في مؤتمر صحافي عقده مع وزير العدل الإسرائيلي السابق يوسي بيلين في منطقة البحر الميت أن الاجتماعات توصلت إلى نتيجة مهمة وجدية» تتمثل في اتفاقنا على العمل خلال الأيام والأسابيع المقبلة على (وضع) وثيقة سياسية تكون أكثر تفصيلاً من مبادرة جنيف (**الحياة**، بيروت، ٨/٨/٢٠٠٤).

ـ أعلنت «كتائب أبو علي مصطفى» ـ الجناح العسكري لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» مسؤوليتها عن إصابة ٣ جنود إسرائيليين وذلك في اشتباك مسلح قرب كيسوفيم (شمال مدينة خان يونس بجنوب قطاع غزة). وقد اعترف الجيش الإسرائيلي بإصابة جنوده الثلاثة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٨/٢٠٠٤).

ـ جرح ١٥ فلسطينياً ودمرت عشرات المنازل في توغل للجيش الإسرائيلي في مخيم خان يونس للاجئين جنوب قطاع غزة، في ما أسفر تفجير سيارة مفخخة على حاجز قلندية في الضفة الغربية عن استشهاد فلسطيني وجرح ١٣ شخصاً بينهم سبعة جنود إسرائيليين في عملية تبنتها «كتائب شهداء الأقصى» الجناح العسكري لحركة «فتح» (**الحياة**، بيروت، ١٢/٨/٢٠٠٤).

ـ بدأ نحو ١٧٠٠ أسير فلسطيني في سجون الاحتلال إضراباً مفتوحاً عن الطعام وذلك بهدف تحسين ظروف اعتقالهم

اللاإنسانية، وهو ما ردت عليه قوات الاحتلال بإجراءات قمعية، لوحت بتصعيدها، مؤكدة أنها لن تلبي مطالب الأسرى حتى ولو أدت خطوتهم هذه إلى الموت (السفير، بيروت، ١٦/٨/ ٢٠٠٤). وواصل الأسرى إضرابهم، في ما انضم إليهم أمين سر حركة «فتح» في الضفة مروان البرغوثي والأمين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أحمد سعدات المعتقل في سجن أريحا التابع للسلطة الفلسطينية (النهار، بيروت، ١٨/٨/٢٠٠٤).

ـ في اليوم التاسع لإضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية عن الطعام تعاظمت حركة التضامن مع الإضراب فامتدت التظاهرات والاعتصامات الى مختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ودعا مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش إلى أوسع حركة تضامن لنصرة الأسرى (السفير، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٤).

ـ أقرت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بناء ٥٣٣ وحدة سكنية جنوب القدس وشرقها وفي أنحاء مختلفة من الضفة الغربية تضاف الى ١٠٠١ وحدة سكنية نشرت وزارة الإسكان عروضاً لإقامتها، و٦٦٣ وحدة أخرى تعتزم الإعلان قريباً عن بنائها ليبلغ عددها الإجمالي ٢١٩٧ وحدة. ويشكل هذا الرقم حملة استيطانية جديدة غير مسبوقة تفوق مجمل ما أقيم خلال الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٤ (الحياة، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٤).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ أعلن الاتحاد الأوروبي أن بعثة تقصي الحقائق التابعة له في السودان لم تجد دليلاً على حدوث إبادة جماعية في إقليم دارفور، ولو أن هناك عنفاً واسع النطاق، في ما قال وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل أن الأزمة في الإقليم لم تؤد سوى إلى مقتل خمسة آلاف شخص بينهم ٤٨٦ شرطياً سودانياً منذ نشوبها قبل ١٨ شهراً (السفير، بيروت، ١٠/٨/٢٠٠٤).

ـ جدد السودان رفضه بشدة استقبال أية قوات أجنبية لحفظ السلام في دارفور مع وصول أول فوج من طلائع الجنود الروانديين من قوة حماية مراقبي الاتحاد الأفريقي إلى مدينة الفاشر كبرى مدن إقليم دارفور. وتقوم القوة الرواندية بمهمة حماية ١٢٠ مراقباً أفريقياً لاتفاق وقف إطلاق النار الموقّع بين الحكومة السودانية وحركتين مسلحتين في دارفور في العاصمة التشادية أنجمينا في نيسان/أبريل الماضي (الشرق الأوسط، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٤).

ـ اختتم الرئيس العراقي غازي الياور زيارته لتركيا والتي استغرقت يومين، حيث ناشد المستثمرين الأتراك المساهمة في إعادة بناء بلاده، آملاً في أن يعزز معبر حدودي ثانٍ مع تركيا التجارة بين البلدين. وتعهد منع الانفصاليين الأكراد من استخدام قواعد في شمال العراق لشن هجمات على تركيا، مع إقراره بأن التحرك المباشر ضد «حزب العمال الكردستاني» سيكون صعباً في الوقت الحاضر (النهار، بيروت، ١٨/٨/٢٠٠٤).

ـ اتفقت سوريا وتركيا بشكل مبدئي على بناء سد مشترك على نهر العاصي بين البلدين يقام في الأراضي السورية ويروي أراضي لواء إسكندرون. ونهر العاصي ينبع في لبنان ويصب في تركيا بعد مروره في الأراضي السورية، وهذا السد هو الأول من نوعه على نهر العاصي (السفير، بيروت، ٢٧/٨/٢٠٠٤).

ـ أبلغ الرئيس السوري بشار الأسد رئيسي الحكومة والمجلس النيابي اللبناني رفيق الحريري ونبيه بري أن دمشق تدعم خيار بقاء

الرئيس إميل لحود في رئاسة الجمهورية (**السفير**، بيروت، ٢٧/٨/٢٠٠٤). من جهة أخرى أعلن وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر من دمشق بعد لقائه الرئيس الأسد أنه نقل رسالة من الاتحاد الأوروبي إلى سوريا تدعو إلى ضرورة أن تكون الانتخابات الرئاسية اللبنانية على أساس الدستور اللبناني. كذلك انتقد نائب وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج في مقابلة صحافية الموقف السوري من الاستحقاق الرئاسي اللبناني وحذر «حزب الله» من «اللعب بالنار» (**النهار**، بيروت، ٢٩/٨/٢٠٠٤). وفي تطور لافت ضغطت الولايات المتحدة وفرنسا على مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار خاص يدعو سوريا إلى الانسحاب من لبنان ووقف التدخل في الانتخابات الرئاسية ووقف دعم «المنظمات الراديكالية»، فيما باشر لبنان حملة مضادة لمنع صدور القرار (**السفير**، بيروت، ٣١/٨/٢٠٠٤).

الوضع في العراق

ـ أعلن الجيش الأمريكي أن اثنين من جنوده قتلا وأصيب اثنان آخران في انفجار عبوة ناسفة في بغداد، في حين قتل عنصر من مشاة البحرية (المارينز) خلال عمليات قتالية في محافظة الأنبار. وبمقتل الجنود الأربعة يرتفع عدد الأمريكيين القتلى منذ غزو العراق في آذار/مارس من العام الماضي إلى ٦٨١ عسكرياً. من جهة أخرى فجر مجهولون عبوة ناسفة في خط أنابيب النفط الذي يربط بين كركوك وميناء جيحان التركي. وفي كربلاء تظاهر نحو ألف من أنصار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر احتجاجاً على اعتقال مساعده الشيخ مثال الحسناوي، في ما اعتبر أحد المقربين من الصدر قيام القوات الأمريكية بمحاصرة منزله لفترة وجيزة «عملاً استفزازياً» (**الحياة**، بيروت، ٤/٨/٢٠٠٤).

ـ أعلن متحدث باسم مجلس المحافظة في الموصل أن شقيق الملا كريكار زعيم جماعة «أنصار الإسلام» خالد سيدو قتل في الموصل في اشتباك بين مسلحين وعناصر الأمن العراقي والجيش الأمريكي في المدينة. من جهة أخرى أسفرت مواجهات دامية بين مسلحين مجهولين وقوات الشرطة في المدينة عن مقتل ١٢ عراقياً بينهم امرأتان وجرح ٤٦، في ما قتل شخصان أحدهما امرأة وجرح اثنان آخران جراء انفجار عبوة ناسفة في المدينة (**الشرق الأوسط**، بيروت، ٥/٨/٢٠٠٤).

ـ جددت قوات الاحتلال الأمريكية اعتداءاتها على المقدسات الشيعية في العراق، باستهدافها قبة ضريح الإمام علي في النجف، حيث استأنفت هجومها على أنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر في معارك سرعان ما امتدت إلى البصرة والعمارة وبغداد، موقعة أكثر من ١١٧ شهيداً وجريحاً، وكانت الأعنف منذ المواجهات التي دارت بين الجانبين في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو الماضيين (**السفير**، بيروت، ٦/٨/٢٠٠٤). كما استمرت المعارك العنيفة لليوم الثاني على التوالي وأعلن الجيش الأمريكي أنه قتل ٣٠٠ من أفراد الميليشيات في النجف وحدها، في حين اعترف «جيش المهدي» بمقتل ٣٦ فقط من أتباعه. وأمهل محافظ النجف عدنان الزرفي الميليشيات ٢٤ ساعة لمغادرة المدينة. وسجلت هذه التطورات في الوقت الذي توجه المرجع الشيعي الأعلى آية الله العظمى علي السيستاني إلى لندن لتلقي العلاج في أول خروج له من العراق منذ العام ١٩٨٨ (**النهار**، بيروت، ٧/٨/٢٠٠٤).

ـ تعهد الزعيم الشيعي مقتدى الصدر في ظهوره العلني الأول منذ بدء معارك النجف قبل خمسة أيام، بمحاربة قوات الاحتلال دفاعاً عن المدينة حتى «آخر قطرة من دمه» في ما هدد

أنصاره بانفصال الجنوب العراقي حيث أوقفت شركة النفط الوطنية تصديره استجابة لأوامر منهم (**السفير**، بيروت، ١٠/٨/٢٠٠٤).

ـ أمهلت الحكومة العراقية المؤقتة حزب «المؤتمر الوطني العراقي» ٢٤ ساعة لإخلاء مكاتبه في بغداد بعد أيام من إصدار قاضي عينته واشنطن مذكرة بتوقيف زعيمه أحمد الجلبي. وكانت قد صدرت مذكرة توقيف في حق الجلبي بتهمة التزوير وترويج عملة مزورة. كما صدرت مذكرة توقيف ثانية في حق ابن شقيقه سالم الجلبي، رئيس المحكمة العراقية الخاصة المكلفة محاكمة الرئيس العراقي السابق، بتهمة المشاركة في عملية قتل (**النهار**، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٤).

ـ قصفت القوات الأمريكية من الجو والبر مواقع قرب المقابر القديمة في النجف، وجابت دورياتها الشوارع مطالبة مسلحي «جيش المهدي» بمغادرة المدينة فوراً وإلا واجهوا الموت، وأحصت وزارة الصحة العراقية مقتل ١٥ عراقياً وجرح ١٣٦ خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة، في أعمال العنف والمعارك التي تشهدها بعض المدن الشيعية العراقية (**النهار**، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٤).

ـ هددت ميليشيا مقتدى الصدر بتفجير أنابيب النفط في جنوب العراق، بعدما أعلنت قوات «المارينز» أنها تعد للهجوم «الأخير» على النجف للسيطرة على مواقع «جيش المهدي». وحض الصدر أنصاره على مواصلة القتال. في الوقت نفسه تحدى زعيم «المؤتمر الوطني العراقي» أحمد الجلبي مذكرة بتوقيفه، وعاد إلى العراق، بعدما رفض «المؤتمر» مهلة ٢٤ ساعة لإخلاء مكاتبه. وفي ما اغتيل قائد «فيلق بدر»، شن الطيران الأمريكي غارة على الفلوجة، وتوعدت حكومة أياد علاوي بضرب الخارجين عن القانون بيد «من حديد» و«تلقينهم درساً»، ودعا إبراهيم الجعفري نائب الرئيس العراقي القوات المتعددة الجنسية إلى مغادرة مدينة النجف لوقف القتال مع أنصار الصدر (**الحياة**، بيروت، ١٢/٨/٢٠٠٤).

ـ شنّ مشاة البحرية الأمريكية «المارينز» تدعمهم مقاتلات ودبابات، هجوماً واسعاً لسحق انتفاضة بدأتها قبل أسبوع ميليشيا «جيش المهدي» في مدينة النجف، ودوت الانفجارات قرب المقبرة القديمة التي تضم ضريح الإمام علي، وروى شهود أن القوات الأمريكية سيطرت على وسط المدينة واقتحمت عصراً منزل الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي كان خالياً (**النهار**، بيروت، ١٣/٨/٢٠٠٤). وقد انفسحت هدنة بعد ثمانية أيام من المعارك الطاحنة المجال لمفاوضات أجراها وزراء في حكومة أياد علاوي ومستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي مع ممثلين للصدر، لإيجاد حل بعد ارتفاع حصيلة القتلى والجرحى. وفي حين أكدت القوات الأمريكية وقف عملياتها في النجف ضد عناصر «جيش المهدي» المحاصرين في مرقد الإمام علي بن أبي طالب، تضاربت المعلومات حول جرح الصدر بشظايا، ثم أعلن عن عشرة شروط طرحها لإيجاد حل سلمي، أبرزها سحب القوات الأمريكية وميليشياه من المدينة، على أن تتولى المرجعية الشيعية إدارتها، وكذلك حماية النجف القديمة (**الحياة**، بيروت، ١٤/٨/٢٠٠٤). غير أن المباحثات انهارت وقررت الحكومة العراقية استئناف الحملة العسكرية في النجف، في ما حمّل الصدر في المباحثات علاوي المسؤولية عن فشلها. وأعلن الصدر أن العراقيين يريدون استقالة الحكومة العراقية برئاسة علاوي، وقال: إنه يرفض أي منصب سياسي طالما استمر الاحتلال الأمريكي للعراق (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٤).

ـ بعد ساعات قليلة من إنذار شديد اللهجة

من وزير الدفاع العراقي، وتهديد قوي من رئيس الحكومة المؤقتة أياد علاوي، وافق زعيم ميليشيا «جيش المهدي» مقتدى الصدر على الخروج مع مقاتليه من مرقد الإمام علي بن أبي طالب وسائر المواقع التي لاذوا بها في مدينة النجف، وإلقاء أسلحتهم والتحوّل إلى حركة سياسية، وهي المطالب الثلاثة التي صاغها المؤتمر الوطني العراقي. وطلب الصدر وقفاً لإطلاق النار لتنفيذ مطالب المؤتمر (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/٨/٢٠٠٤).

ـ أدت سلسلة هجمات في بغداد وسامراء والحلة إلى مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وجندي بولندي وجرح آخرين، كما تسبب انفجار شاحنة صهريج محملة بالبنزين في مدينة الناصرية بمقتل أربعة عراقيين وإصابة أربعة آخرين بجروح، في ما قتل شخصان وأصيب أربعة آخرون في انفجار عبوة ناسفة خلال مرور سيارة في مدينة بعقوبة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٢/٨/٢٠٠٤).

ـ أثمرت مبادرة المرجع الشيعي آية الله السيستاني وموافقة الحكومة العراقية والقوات الأمريكية عليها، إلى تسليم الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر رسمياً مفاتيح ضريح الإمام علي إلى المرجعية الدينية في النجف التي يمثلها السيستاني، وانسحبت ميليشياته واختفت من شوارع وأزقة المدينة القديمة التي أصابها خراب كبير نتيجة للمعارك. وسيطرت الشرطة العراقية على منطقة المرقد والطرق المؤدية إليه، في ما تراجعت الدبابات الأمريكية وانسحبت إلى خارج المدينة. من جهة أخرى أطلقت الشرطة العراقية سراح الشيخ علي سميسم أحد كبار مساعدي الصدر، وفي المقابل تم الإفراج عن صهر وزير الدفاع العراقي الذي كان قد اختطف في وقت سابق. (**الحياة**، بيروت، ٢٨/٨/٢٠٠٤).

ـ أكدت مصادر رسمية أن ثمة مفاوضات تجري بين القوات الأمريكية والحكومة العراقية من جهة، وبين مكتب الصدر في بغداد من جهة أخرى لإيقاف الاشتباكات الدائرة بينهما في مدينة الصدر، في ما أعلن عن سريان هدنة لإتاحة الفرصة للتوصل إلى اتفاق. وأفادت المصادر أن القوات الأمريكية كانت قد اقتحمت مدينة الصدر للقضاء على «جيش المهدي». من جهة أخرى شهدت مدينة الموصل اشتباكات ضارية خاضها مسلحون بقذائف صاروخية ضد القوات الأمريكية أسفرت عن إصابة أكثر من ثلاثين مدنياً بجروح بينهم ٢٦ من النساء والأطفال وقعوا في مرمى النيران المتبادلة، في حين هاجمت الطائرات الأمريكية أهدافاً في مدينة الفلوجة مما تسبب بمقتل شخصين وإصابة ١٦ آخرين بجروح. من ناحية ثانية عقدت الحكومة الفرنسية اجتماع أزمة لبحث قضية خطف الصحافيين الفرنسيين في العراق، وسط مؤشرات القلق على مصيرهما (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/٨/٢٠٠٤).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ اختتمت ندوة «العرب والأمريكان وجهاً لوجه... قضايا وتحديات» أعمالها والتي استمرت على مدى يومين في أصيلة المغربية. وجدد محمد بن عيسى أمين عام مؤسسة منتدى أصيلة دعوته لإحداث مراكز للدراسات الأمريكية في الجامعات العربية على غرار مراكز البحث الموجودة في نظيراتها الأمريكية التي تهتم بقضايا العالم العربي والإسلامي، متمنياً أن تتحول المراكز المأهولة إلى مشتل لتفريخ الأفكار وإنتاجها. وأضاف بن عيسى «إن قلة من الساسة العرب يعرفون كيف يصاغ القرار السياسي في الولايات المتحدة، كما لا تدري الغالبية العظمى من الناس أن الكونغرس هو

الذي يحكم البلاد ويقرر في صرف كل دولار».

وأثار المغربي حسّان بوقنطار، استاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس في الرباط، مسألة الخصوصية والتعميم، حين اعتبر أن الدول العربية لا تواجه مشكلة الحداثة بطريقة واحدة بل بأساليب شتى حسب خصوصيات كل بلد. ولاحظ أن قضية الخصوصية تصبح أحياناً عائقاً يتعطل به خصوم التقدم لعرقلة الإصلاح. وربط أكثر من متدخل بين الإصلاح السياسي وصيرورته وتأثره بالوضعية الاقتصادية. وهكذا ذهب الوزير اللبناني الأسبق جورج قرم إلى أن البطالة هي القضية الأولى في العالم العربي. ولو أن الاقتصادات العربية دخلت فعلاً ما أسماه بمرحلة الحداثة الاقتصادية، لما وقعت أحداث أيلول/سبتمبر، مضيفاً أنه لو توفرت كذلك فرص عمل للشباب العربي، لما خرج منه انتحاريون. وفي سياق الانتقادات الحادة التي وجهت للسياسة الأمريكية ولطريقة صياغة المفاهيم والصور والوقائع في الإعلام الأمريكي، تدخل حسن عبد الرحمن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن الذي أوضح أنه في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ثار نقاش قوي بالولايات المتحدة حول كون ما جرى ناجماً عن دعم أمريكا لإسرائيل. وخلال أسبوعين برز اتجاه ثانٍ في التفكير ملخصه أن السياسة العربية ليست مسؤولة عما جرى بل السبب هو ثقافة العرب والمسلمين. لذا استنتج الأمريكيون أن على العرب أن يغيروا أنفسهم بالقيام بإصلاحات بنيوية في بلدانهم. وأضاف عبد الرحمن: «كان هذا هو التوجه الذي نجح في فرضه وصادقه اليمين المحافظ الأمريكي، الذي ركز على ضرورة تغيير الأنظمة العربية وتغيير القيادة الفلسطينية بدلاً من الحديث عن تغيير إسرائيل لسياستها العدوانية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٨/٢٠٠٤).

٦ ـ شؤون قطرية

بغداد

ـ ضربت سلسلة من الهجمات المتزامنة معظمها بسيارات مفخخة خمس كنائس، أربع منها في بغداد، وواحدة في الموصل في عملية أدت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى هي الأولى من نوعها التي تستهدف الأقلية المسيحية في العراق منذ سقوطه تحت نير الاحتلال الأمريكي قبل نحو ١٥ شهراً (**السفير**، بيروت، ٢/٨/٢٠٠٤).

ـ اختار المؤتمر الوطني العراقي أعضاء المجلس الوطني المؤقت بموافقته على قائمة مرشحين تدعمهم الأحزاب الممثلة في الحكومة. وباختيار المجلس الذي سيتولى الإشراف على عمل الحكومة والإعداد للانتخابات في كانون الثاني/يناير القادم، انتهت أعمال المؤتمر الوطني الذي استمر أربعة أيام، وشهد مناقشات حامية بين ١٣٠٠ مندوب يمثلون مختلف التيارات والمذاهب والأعراق (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/٨/٢٠٠٤).

الرباط

ـ في خطوة لافتة أحيل ١٦ جنرالاً مغربياً على الأقل إلى التقاعد. وذكرت المصادر أن الإحالة شملت ضباطاً في الجيش والدرك والحرس الملكي، ما اعتبرته مبادرة للإفساح في المجال أمام جيل جديد من العسكريين المؤهلين لتحمل المسؤولية. ويعتبر القرار إدارياً بسبب بلوغ المعنيين سن التقاعد (**الحياة**، بيروت، ٤/٨/٢٠٠٤).

بيروت

ـ أعلن النائب بطرس حرب ترشيحه رسمياً إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، وذلك في مقر المجلس النيابي، محدداً مجموعة أفكار قال

إنها قابلة للنقاش والتطوير والتصحيح (**الحياة**، بيروت، ٤/٨/٢٠٠٤).

صنعاء

ـ أكدت مصادر يمنية سقوط العشرات من القتلى والجرحى في قتال عنيف بين القوات الحكومية وأتباع رجل الدين حسين بدر الدين الحوثي في جبال مران في مديرية حيدان من محافظة صعدة شمال اليمن (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/٨/٢٠٠٤).

نواكشوط

ـ أعلنت نواكشوط أنها أحبطت محاولة انقلابية على الرئيس الموريتاني معاوية ولد الطايع، يبدو أنها الثانية خلال الأشهر الـ ١٤ الماضية، متهمة عناصر في الجيش وأخرى مدنية و«متشددين» إسلاميين في تدبيرها عبر سلسلة من التفجيرات والاغتيالات كان من المخطط لها أن تستهدف أبرز رموز الدولة حسب مصادر رسمية (**السفير**، بيروت، ١٠/٨/٢٠٠٤).

الرياض

ـ أبدت وزارة الشؤون الاجتماعية في السعودية موافقة مبدئية على اعتماد جمعية تعاونية زراعية تسويقية هي الأولى من نوعها في السعودية. وستتولى الجمعية تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين في سوق الزراعة في البلاد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٨/٢٠٠٤).

ـ أعلن وزير النفط والثروة المعدنية السعودي علي بن إبراهيم النعيمي أن السعودية بدأت زيادة إنتاجها قبل أكثر من ثلاثة شهور لتلبية الطلب المتزايد على نفطها، مؤكداً أن هذه الزيادة تجاوزت مليون برميل يومياً، وبلغ متوسط ما أنتجته المملكة خلال الشهور الثلاثة الماضية أكثر من ٩,٣ مليون برميل يومياً (**الحياة**، بيروت، ١٢/٨/٢٠٠٤).

الخرطوم

ـ أصدرت رئاسة الجمهورية في السودان قراراً بترقية الفريق عمر البشير إلى رتبة مشير، وجاء في حيثيات القرار الذي وقعه البشير بنفسه، أن الترقية تمت بتوصية من هيئة قيادة القوات المسلحة السودانية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٤).

مقديشو

ـ اتخذ البرلمان الصومالي المنتهية ولايته خطوة مفاجئة بالتصويت على سحب الثقة من الرئيس الحالي عبد القاسم صلاد حسن الموجود حالياً في العاصمة الكينية نيروبي للمشاركة في مفاوضات السلام، وقام بانتخاب رئيس صومالي جديد يحمل الجنسية الأمريكية هو عبد النور درمان (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٤).

الكويت

ـ وافق مجلس الوزراء الكويتي على إنشاء الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في خطوة وصفها مراقبون بأنها اتجاه واضح لدعم منظمات المجتمع المدني في الكويت (**السفير**، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٤).

المنامة

ـ شل الانقطاع الكامل للتيار الكهربائي الحياة العامة في البحرين وأسفر عن وفاة أحد البحرينيين لتعطل الأجهزة الطبية، وخسائر مالية تقدر بمليارات الدولارات. وجعل آلاف البحرينيين يفرون إلى مدينة الخبر هرباً من حرارة شديدة تجاوزت الخمسين درجة مئوية. وفي حين طالب أحد نواب البرلمان باستقالة وزير الكهرباء والماء وكبار مساعديه، صدر بيان رسمي عزا فيه انقطاع الكهرباء إلى خلل فني في الشبكات (**الحياة**، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٤).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ ـ الألوسي، سالم. «علم الشروط والوثائق والسجلات في الحضارة العربية الإسلامية.» **مجلة المجمع العلمي** (بغداد): مج ٥١، ج ١، ٢٠٠٤. ص ١٩١–٢١٢.

فكر قومي وسياسة

كتب

٢ ـ أبو طالب، حسن. **عروبة مصر بين التاريخ والسياسة**. القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤. ١٤٥ ص. (الأعمال الفكرية؛ ١٠)

٣ ـ الأنصاري، محمد جابر. **مراجعات في الفكر القومي**. الكويت: وزارة الإعلام، ٢٠٠٤. ١٩١ ص. (كتاب العربي؛ ٥٧)

٤ ـ بريجنسكي، زبيغنيو. **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤. ٢٥٦ ص.

٥ ـ البستكي، نصرة عبد الله. **اليابان والخليج: استراتيجية العلاقة والمشروع النهضوي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤. ٢٥٥ ص.

٦ ـ تيزيني، الطيب. **فصول في الفكر السياسي العربي**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤. ١٩٦ ص.

٧ ـ مصطفى، نصر طه. **هموم آخر القرن: اليمن والتحولات السياسية الكبرى**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤. ٢٦٢ ص.

٨ ـ هيكل، محمد حسنين. **الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣. ٤٤١ ص.

دوريات

٩ ـ أحمد، مشهور ابراهيم. «دور الأمم المتحدة في العراق (مرحلة ما قبل انتقال السلطة).» **شؤون خليجية**: السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ١٤٠–١٤٨.

١٠ ـ الأشعل، عبد الله. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: الحكومة الانتقالية وتحديات المستقبل.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١٤٥–١٤٨.

١١ ـ الجرباوي، علي. «المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ٨٤–٩٠.

١٢ ـ الجنابي، ميثم. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: العراق بين الانتماء القومي والوطني.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٤٩–٦٢.

١٣ ـ حسيب، خير الدين. «المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ٦–٣٠.

١٤ - «حماس بعد الشيخ ياسين والرنتيسي في ضوء توقعات الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (زياد أبو عمرو، صخر بسيسو، سعيد صيام).» أجرى المقابلات طلال عوكل. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ٥-٢٧.

١٥ - راشد، سامح. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: القوى العراقية.. تداخل الإقليمي والمحلي.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١٣٧-١٤٤.

١٦ - روبرتس، آدم. «نهاية الاحتلال في العراق (٢٠٠٤).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ٣١-٥٤.

١٧ - زريق، رائف. «الفلسطينيون في إسرائيل بعد أوسلو: جدلية العدل والقوة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ٩١-١٠٢.

١٨ - سويلم، حسام. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: المؤسسات الأمنية الجديدة: المهام والتكوين.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١١٩-١٢٨.

١٩ - شعبان، عبد الحسين. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: المشهد العراقي.. تشخيص للخارطة السياسية والاجتماعية.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١٠٩-١١٨.

٢٠ - العزاوي، فاضل. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: السيف والروح.. محنة نخبة.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٨١-٩٠.

٢١ - العيسوي، أشرف. «الأبعاد الأمنية والدفاعية في علاقات الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون.» **شؤون خليجية**: السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ٨٢-٩٣.

٢٢ - ـــــ. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: انتقال السلطة.. صراع القوة والنفوذ.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١٢٩-١٣٦.

٢٣ - عيسى، حسن عبيد. « «عزرا نحميا».. والحديث عن حقوق يهودية في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ٥٥-٧٥.

٢٤ - كريم، ثائر. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: الدولة الوطنية في العراق.. إطار نظري تاريخي.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٣٣-٤٨.

٢٥ - لاغركويست، بيتر. «تسييج السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد «جدار الفصل» الإسرائيلي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ٢٨-٥٨.

٢٦ - مالكي، أحمد. «تقرير عن: ندوة «الدولة التونسية في أواخر الحكم البورقيبي (١٩٨٠-١٩٨٧) والقيادات السياسية العربية: الصعود والانحدار»، زغوان، تونس، ٢٤-٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١٩٠-١٩٤.

٢٧ - مصطفى، يسري. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: توظيف الفكرة القومية.. أمة غيبها فرد.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٧٥-٨٠.

٢٨ - المقدادي، كاظم. «نقل اليورانيوم من العراق والتسمم الإشعاعي: جريمة إدارة بوش.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١٣٤-١٤٥.

٢٩ - ميعاري، محمود. «أثر الانتفاضة في الهوية الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ٥٩-٦٦.

٣٠ - الهيتي، صبري فارس. «الأهداف الجيوستراتيجية: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير أو الموسع.» **مجلة الجغرافي العربي**: العدد ١٤، ٢٠٠٤. ص ٦-٤٠.

٣١ - هيكل، فتوح أبو دهب. «العلاقات السياسية الخليجية-الأمريكية.» **شؤون خليجية**: السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ٦٨-٧٣.

انظر أيضاً: ٤٠، ٤٧، ٦٠، ٩٨

مراجعة كتب

٣٢ - «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣.» **حصاد الفكر**: العدد ١٤٨، آب/ اغسطس ٢٠٠٤. ص ٩-٢٦. (ليلى إسماعيل محمود)

٣٣ - عطية، ممدوح حامد. «أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين؟» **حصاد الفكر**: العدد ١٤٨، آب/أغسطس ٢٠٠٤. ص ٣٩-٥٠. (زينب راشد)

اقتصاد

كتب

٣٤ - داهش، محمد علي ورواء زكي يونس. **اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤. ٨٦ ص.

٣٥ - عبد الخالق، جودة. **التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع؟** ترجمة سمير كريم. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

٣٦ - ويلسون، رودني. **العلاقات التجارية بين مجلس**

التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤. ٥٦ ص. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ ٨٧)

دوريات

٣٧ ـ البراهيم، عبد الله علي. «تمويل المشروعات البترولية في الدول العربية.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٣٠، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٤. ص ٩-٢٥.

٣٨ ـ جرار، ذياب. «العلاقة بين الخيار الاستراتيجي والميزة التنافسية: دراسة تحليلية في مصانع الأدوية الفلسطينية.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣، صيف ٢٠٠٤. ص ٨٧-١٢٧.

٣٩ ـ الجميلي، عاطف. «الهيكل البنيوي لصناعة النفط: بعض الاتجاهات المؤثرة في هيكلها وتوجهاتها الاستراتيجية.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٣٠، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٤. ص ٢٧-٤٩.

٤٠ ـ حبيب، كاظم. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: البنية السياسية والأزمة الاقتصادية والاجتماعية.» **الديموقراطية:** السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٦٣-٧٤.

٤١ ـ راشد، عمر. «العلاقات المصرية-الخليجية.. دراسة في البعدين الاقتصادي والاجتماعي.» **شؤون خليجية:** السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ١٢٦-١٣٣.

٤٢ ـ الراعي، عبد العظيم. «العلاقات الاقتصادية الخليجية ـ الأمريكية: الواقع وآفاق المستقبل.» **شؤون خليجية:** السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ٧٤-٨١.

٤٣ ـ السيد، منير محمود بدوي. «خيار السوق الشرق أوسطية: رؤية تقويمية.» **دراسات مستقبلية** (جامعة أسيوط): السنة ٧، العدد ٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ص ٨٣-١٢٣.

٤٤ ـ الشافعي، محمد العربي ونبيل إبراهيم محمود. «تحليل مسار النمو الفعلي ومسار النمو السلوكي لمتغيرات قطاع الصناعة التحويلية في قطر.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣، صيف ٢٠٠٤. ص ٧-٥٩.

٤٥ ـ طاهر، جميل وعبد الفتاح نندي. «التطورات في أسعار صرف اليورو وانعكاساتها على تسعير النفط وعلى اقتصادات الأقطار الأعضاء.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٣٠، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٤. ص ٩١-١٤٢.

٤٦ ـ اللبابيدي، مختار. «صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٣٠، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٤. ص ٥١-٨٩.

٤٧ ـ مبيضين، مخلد. «النفط والأمن القومي العربي: دراسة تأثير عامل النفط على الأمن القومي العربي.» **دراسات مستقبلية** (جامعة أسيوط): السنة ٧، العدد ٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ص ٩-٥٥.

٤٨ ـ مثنى، علي محمد شاطر. «اتجاهات وخصائص سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي بما فيها اليمن وانعكاساتها تجاه الطلب على العمالة الوطنية والوافدة: رؤية مستقبلية.» **شؤون خليجية:** السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ١٠-٢٢.

٤٩ ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة العامة. الشؤون الاقتصادية. «تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون: محدداتها وآثارها الاقتصادية.» **التعاون:** السنة ١٩، العدد ٥٩، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١٣-١٤٨.

٥٠ ـ نجم، علي محمد. «أسواق المال العربية ومستقبل النمو الاقتصادي.» **اتحاد المصارف العربية:** العدد ٢٨٥، آب/أغسطس ٢٠٠٤. ص ٢٣-٢٦.

٥١ ـ النيال، عبد القادر. «القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣، صيف ٢٠٠٤. ص ١٣٠-١٤٩.

انظر أيضاً: ٦٤

مراجعة كتب

٥٢ ـ عبد الخالق، جودة. «التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع؟» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣، صيف ٢٠٠٤. ص ١٧٨-١٨٥. (محمود رضا فتح الله)

٥٣ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). «الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، ٢٠٠٣.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١٦٠-١٦٥. (بشير مصيطفى)

٥٤ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٢.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣، صيف ٢٠٠٤. ص ١٨٦-١٨٩. (محمد سمير مصطفى)

اجتماع

دوريات

٥٥ ـ الخيون، رشيد. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: المثلث السني.. هاجس العشيرة والمذهب.» **الديموقراطية:** السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١٠٣-١٠٨.

٥٦ ـ ريحان، رمزي. «فلسطين ومجتمع المعرفة: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣.» **مجلة**

الدراسات الفلسطينية: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ١٠٣-١١٠.

٥٧ - عبد الهادي، فيحاء. «نحو رؤية نسوية فلسطينية: ربط الوطني بالاجتماعي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ١١١-١١٨.

٥٨ - محمود، سعد حافظ. «مؤتمر العولمة والعمل الاجتماعي العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، القاهرة، ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٣.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٢، العددان ٣٢-٣٣، صيف ٢٠٠٤. ص ١٩٠-١٩٥.

٥٩ - المراغي، محمود. «ديمقراطية.. بلا نساء!» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ١٤٩-١٥٤.

٦٠ - منظمة العفو الدولية. «إسرائيل والأراضي المحتلة: تقطيع الأوصال: تشتيت شمل العائلات نتيجة السياسات القائمة على التمييز.» وثيقة. **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١١١-١٣٣.

انظر أيضاً: ٤٠، ٤١، ٦٦

مراجعة كتب

٦١ - فوكوياما، فرانسيس. «التصدع العظيم: الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١٧٢-١٧٦. (سندس عباس)

٦٢ - Hagopian, Elaine C. (ed.). «Civil Rights in Peril: The Targeting of Arabs and Muslims.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١٦٦-١٧١. (عبد الحسين شعبان)

٦٣ - Jabar, Faleh A. and Hosham Dawod (eds.). «Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٦، العدد ٦٧، آب/أغسطس ٢٠٠٤. ص ١٠-١٥. (مازن النجار)

تربية وتعليم

كتب

انظر أيضاً: ٨١

دوريات

٦٤ - بطرس، ماجد رضا. «الجاتس وتحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم العالي في مصر: مدى إمكانية استفادة الدول العربية من الخبرة المصرية.» **شؤون خليجية**: السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ٢٣-٥٤.

٦٥ - جريو، داخل حسن. «التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الإصلاح.» **مجلة المجمع العلمي** (بغداد): مج ٥١، ج ١، ٢٠٠٤. ص ٥-٤١.

٦٦ - الصويغ، سهام عبد الرحمن. «التنشئة الاجتماعية للطفل العربي وعلاقتها بتنمية المعرفة (دراسة تحليلية).» **مجلة الطفولة والتنمية**: السنة ٤، العدد ١٣، ربيع ٢٠٠٤. ص ٧٣-٩٩.

مراجعة كتب

٦٧ - العبد الله، يوسف ابراهيم. «تاريخ التعليم في الخليج العربي، ١٩١٣-١٩٧١ م.» **التعاون**: السنة ١٩، العدد ٥٩، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٢٦٣-٢٦٥. (هيئة التحرير)

ثقافة

كتب

٦٨ - الأسد، ناصر الدين [وآخرون]. **حوار الحضارات والمشهد الثقافي العربي**. مراجعة وتقديم خالد الكركي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٤. ٢٦٨ ص.

٦٩ - جريو، داخل حسن. **المثقف العربي والتحديات المعاصرة**. بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٤. ١٣٣ ص.

٧٠ - العايد، حسن عبد الله. **أثر العولمة في الثقافة العربية**. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤. ١٨٨ ص.

٧١ - ـــــ . **المتغيرات الدولية وسيناريوهات الثقافة العربية**. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤. ٩٢ ص.

انظر أيضاً: ٩٧

دوريات

٧٢ - جريو، داخل حسن. «الثقافة العربية في ظل متغيرات التقانة المعاصرة.» **مجلة المجمع العلمي** (بغداد): مج ٥٠، ج ١، ٢٠٠٣. ص ١٨٣-٢٢٢.

٧٣ - جعيط، هشام. «المعرفة في الوطن العربي: مشكلة التراث الفكري.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ٩٩-١١٠.

٧٤ - الحسن، عمر. «المراكز البحثية والديمقراطية

في العالم العربي.» **شؤون خليجية**: السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ٥٥-٦٤.

٧٥ - الراوي، مسارع حسن. «المثقف العربي والإلتزام.» **مجلة المجمع العلمي** (بغداد): مج ٥١، ج ١، ٢٠٠٤. ص ١٤١-١٦٣.

٧٦ - سليمان، سماء. «هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟» **شؤون خليجية**: السنة ٦، العدد ٣٨، صيف ٢٠٠٤. ص ٩٤-١٠٤.

٧٧ - غلمية، وليد. «الموسيقار الدكتور وليد غلمية: الإبداعات الموسيقية الغربية الكبرى ذات جذور شرقية عربية.» مقابلة. حاوره هاشم قاسم. **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١٤٦-١٥٩.

٧٨ - النصير، ياسين. «بناء العراق.. إشكالية الوطن والهوية: المثقفون وعنف المفاهيم والمرحلة الانتقالية.» **الديموقراطية**: السنة ٤، العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٩١-٩٦.

أدب ولغة

كتب

٧٩ - الجبوري، عبد الله. **بحوث في المعجمية العربية: المعجم اللغوي**. بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٤. ٢١٨ ص.

٨٠ - العبيدي، رشيد عبد الرحمن. **العربية والبحث اللغوي المعاصر**. بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٤. ٣٢٦ ص.

٨١ - المجمع العلمي (بغداد). **بحوث ودراسات ندوة واقع التعريب الجامعي وآفاقها المنعقدة في رحاب المجمع العلمي بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠١**. بغداد: المجمع، ٢٠٠٤. ١٤١ ص.

٨٢ - هيوود، جون أ. **المعجمية العربية: نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجميات العام**. ترجمه وقدّم له وعلّق عليه عناد غزوان. بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٤. ٢٣٤ ص.

دوريات

٨٣ - حساني، أحمد. «النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي.» **ثقافات**: العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٤. ص ٣٠-٤٤.

٨٤ - مطلوب، أحمد. «اللغة العربية وتحديات العولمة.» **مجلة المجمع العلمي** (بغداد): مج ٥٠، ج ١، ٢٠٠٣. ص ٤٠-٤٩.

علوم وتقانة

كتب

٨٥ - الراوي، ناجح محمد خليل. **آراء في العلم والتكنولوجيا**. بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٣. ٣٦٠ ص.

٨٦ - غنيمي، محمد أنيب رياض [وآخرون]. **التطور التكنولوجي في مصر: الآفاق والإمكانات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٤. ٥٣٤ ص.

دوريات

٨٧ - زحلان، انطوان. «كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ٧٦-٩٨.

٨٨ - عطا الله، سامي. «الحكومة الإلكترونية: اعتبارات للدول العربية.» ترجمة هدى يعقوب. **التقدم العلمي**: العدد ٤٦، تموز/يوليو ٢٠٠٤. ص ٥٧-٦٣.

٨٩ - علي، نبيل. «نزيف العقول العربية... رؤية معلوماتية.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٦، العدد ٦٧، آب/أغسطس ٢٠٠٤. ص ١٦-٢٠.

إعلام واتصال

كتب

٩٠ - عزي، عبد الرحمن [وآخرون]. **العرب والإعلام الفضائي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. ٢٢٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٤)

٩١ - **الفضاء العربي.. الفضائيات والإنترنت والإعلام والنشر**. إشراف فرانك مرميه؛ ترجمة فردريك معتوق. دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٤. ٥٩١ ص.

تاريخ وجغرافيا

كتب

٩٢ - أبو جابر، رؤوف سعد. **الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. ٢٩٤ ص.

٩٣ - الريس، رياض نجيب. **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤. ٤٤٣ ص.

٩٤ - صفوة، نجدة فتحي. **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز). المجلد السادس: ١٩٢١-١٩٢٢**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤. ٥٠٤ ص.

٩٥ - طه، عبد الواحد ذنون. **حركة المقاومة العربية**

الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة. بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤. ٨٧ ص.

٩٦ - ـــــ. نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤. ٨٧ ص.

٩٧ - القاسمي، علي. العراق في القلب: دراسات في حضارة العراق. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤. ٢٨٧ ص.

دوريات

٩٨ - صالح، محسن محمد. «أضواء وثائقية على جماعة الإخوان المسلمين في القدس سنة ١٩٤٦.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤. ص ٦٧-٨٣.

٩٩ - ضاهر، مسعود. «تقرير عن: ندوة «أبحاث جديدة لتاريخ بلاد الشام في العهد العثماني (١٥١٧-١٩١٨)»، بيروت؛ دمشق، ٢٨ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.» المستقبل العربي: السنة ٢٧، العدد ٣٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ص ١٨٤-١٨٩.

١٠٠ - العبيدي، ابراهيم خلف. «حركة الأحرار اليمنيين في عدن، ١٩٤٤-١٩٤٧.» مجلة المجمع العلمي (بغداد): مج ٥٠، ج ١، ٢٠٠٣. ص ٥-٣٩.

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1 - Cordesman, Anthony H. *The War after the War: Strategic Lessons of Iraq and Afghanistan*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004. (Significant Issues Series; v. 26, no. 4)

2 - Sadiki, Larbi. *The Search for Arab Democracy: Discourses and Counter-Discourses*. New York: Columbia University Press, 2004. xxii, 457 p.

Periodicals

3 - Berdal, Mats. «The UN after Iraq.» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 83-101.

4 - Boulden, Jane and Thomas G. Weiss. «Tactical Multilateralism: Coaxing America Back to the UN.» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 103-114.

5 - Calleo, David P. «The Broken West.» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 29-38.

6 - Delpech, Thérèse. «Dix questions sur l'Irak et ses armes.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 1, printemps 2004. pp. 9-24.

7 - Dodge, Toby. «A Sovereign Iraq?» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 39-58.

8 - Evans, Gareth. «When is it Right to Fight?» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 59-81.

9 - Fürtig, Henner. «GCC-EU Political Cooperation: Myth or Reality?» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, May 2004. pp. 25-39.

10 - Gormley, Dennis M. «The Limits of Intelligence: Iraq's Lessons.» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 7-28.

11 - Gunter, Michael M. «The Consequences of a Failed Iraqi State: An Independent Kurdish State in Northern Iraq?» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 27, no. 3, Spring 2004. pp. 1-12.

12 - Halkin, Hillel. «Does Sharon Have a Plan?» *Commentary*: vol. 117, no. 6, June 2004. pp. 17-22.

13 - Hanson, Victor Davis. «Do We Have Enough Troops in Iraq?» *Commentary*: vol. 117, no. 6, June 2004. pp. 28-32.

14 - Herb, Michael. «Princes and Parliaments in the Arab World.» *Middle East Journal*: vol. 58, no. 3, Summer 2004.

15 - Kaki, Maxime Ait. «Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 2, été 2004. pp. 427-439.

16 - El-Khatib, Fouad. «Irak: Les Programmes de missiles.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 1, printemps 2004. pp. 39-52.

17 - Lacroix, Stéphane. «Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New «Islamo-Liberal» Reformists.» *Middle East Journal*: vol. 58, no. 3, Summer 2004. pp. 345-365.

18 - Lewis, Patricia. «Armes biologiques irakiennes: Ce que nous savons, ce que nous ignorons et ce que nous pourrions apprendre.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 2, été 2004. pp. 401-414.

19 - Müller, Harald. «Les Armes chimiques et la crise irakienne.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 2, été 2004. pp. 415-425.

20 - Podhoretz, Norman. «World War IV: How it Started, What it Means, and Why We Have to Win.» *Commentary*: vol. 118, no. 2, September 2004. pp. 17-45.

21 - Russell, James A. «Strategic Implications of the Iraq Insurgency.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 8, no. 2, June 2004. pp. 48-55.

22 - Saint-Mleux, Michel. «Le Nucléaire en Irak.» Entretien. *Politique étrangère*: vol. 69, no. 1, printemps 2004. pp. 53-65.

23 - Satloff, Robert. «In Search of «Righteous Arabs».» *Commentary*: vol. 118, no. 1, July-August 2004. pp. 30-35.

24 - Shanahan, Rodger. «The Islamic Da'wa Party: Past Development and Future Prospects.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 8, no. 2, June 2004. pp. 16-25.

25 - Spector, Leonard S. «Les Armes de destruction massive en Irak: Evaluer l'avenir.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 1, printemps 2004. pp. 67-80.

26 - Spyer, Jonathan. «An Analytical and Historical Overview of British Policy toward Israel.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 8, no. 2, June 2004. pp. 80-101.

27 - St. John, Ronald Bruce. ««Libya is Not Iraq»: Preemptive Strikes, WMD and Diplomacy.» *Middle East Journal*: vol. 58, no. 3, Summer 2004.

28 - Trevan, Tim. «Où sont les armes biologiques et chimiques irakiennes?» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 1, printemps 2004. pp. 25-37.

29 - Watkins, Susan. «Vichy on the Tigris.» *New Left Review*: no. 28, July-August 2004. pp. 5-17.

See also: 73

Book Reviews

30 - Aruri, Naseer H. «Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, May 2004. pp. 99-100. (Khaled Hroub)

31 - Camau, Michel et Vincent Geisser. «Le Syndrome autoritaire: Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 2, été 2004. pp. 470-472. (Khadija Mohsen-Finan)

32 - Davidson, Lawrence. «America's Palestine: Popular and Official Perceptions from Balfour to Israeli Statehood.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 487-488. (Antonio Donno)

33 - Ferguson, Niall. «Colossus: The Rise and Fall of the American Empire.» *Commentary*: vol. 118, no. 2, September 2004. pp. 95-97. (Sean McMeekin)

34 - Gordon, Philip H. and Jeremy Shapiro. «Allies at War: America, Europe, and the Crisis over Iraq.» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 161-167. (Bruno Tertrais)

35 - Joffé, George (ed.). «Jordan in Transition, 1990-2000.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, May 2004. pp. 100-103. (Hisham Khatib)

36 - Kaye, Dalia Dassa. «Beyond the Handshake: Multilateral Cooperation in the Arab-Israeli Peace Process, 1991-1996.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 524-525. (Anthony F. Lang)

37 - Khashan, Hilal. «Arabs at the Crossroads: Political Identity and Nationalism.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 527-528. (Bassel F. Salloukh)

38 - Laurens, Henry. «L'Orient arabe à l'heure américaine: De la guerre du Golfe à la guerre d'Irak.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 2, été 2004. pp. 472-473. (Rémy Leveau)

39 - Murray, Williamson and Robert H. Scales, Jr. «The Iraq War: A Military History.» *Survival*: vol. 46, no. 3, Autumn 2004. pp. 188-189. (Andrew Rathmell)

40 - Pollack, Kenneth M. «Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 2, May 2004. pp. 308-309. (Eric V. Thompson)

41 - Ross, Dennis. «The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace.» *Commentary*: vol. 118, no. 2, September 2004. pp. 88-91. (Hillel Halkin)

42 - Telhami, Shibley and Michael N. Barnett (eds.). «Identity and Foreign Policy in the Middle East.» *Journal of Islamic Studies*: vol. 15, no. 3, September 2004. pp. 379-383. (Ahmad S. Moussalli)

See also: 78

Economics

Books

43 - Abdel-Rahman, A.-M. M. *The Determinants of Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia*. Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2004]. 38 p. (Working Paper; 0238)

44 - Grais, Wafik and Zeynep Kantur. *The Changing Financial Landscape: Opportunities and Challenges for the Middle East and North Africa*. Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2004]. 59 p. (Working Paper; 0208)

See also: 67

Periodicals

45 - Abou Said, Hatem. «Iraqi's Financial Future: Investigating for the Reconstruction of the Country's Financial Infrastructure.» *Union of Arab Banks*: no. 284, July 2004. pp. 97-99.

46 - Babiker, Moustafa. «The Impact of Environmental Regulations on Exports: A Case Study of Kuwait Chemical and Petrochemical Industry.» *Arab Economic Journal*: vol. 12, nos. 32-33, Summer 2004. pp. 35-70.

47 - Goueli, Ahmed A. «Economic Reform in the Arab Region and Challenges of Development.» *Union of Arab Banks*: no. 284, July 2004. pp. 106-109.

48 - Hamadé, Marwan. «Arab Economies towards Institutionalization of Economic Cooperation.» *Union of Arab Banks*: no. 284, July 2004. pp. 112-114.

49 - Maghyereh, Aktham and Mohammed Shammout. «Determinants of Commercial Banks Performance in Jordan.» *Arab Economic Journal*: vol. 12, nos. 32-33, Summer 2004. pp. 3-34.

50 - Al-Marzouq, Hamad. «Bank Consolidation within the GCC Region.» *Union of Arab Banks*: no. 284, July 2004. pp. 100-105.

51 - Moré, Inigo. «The Economic Step between Neighbours: The Case of Spain-Morocco.» *Mediterranean Politics*: vol. 9, no. 2, June 2004. pp. 165-200.

52 - Saidi, Nasser. «Corporate Governance: Proposals for a MENA Region Action Plan.» *Union of Arab Banks*: no. 285, August 2004. pp. 86-89.

53 - Al-Zadjali, Hamoud Ben Sanjour. «Globally-Based Development of the Finance Industry in the Arab Region.» *Union of Arab Banks*: no. 284, July 2004. pp. 110-111.

Book Reviews

54 - Mahdi, Kamil A. «State and Agriculture in Iraq: Modern Development, Stagnation and the Impact of Oil.» *International Journal of Middle East Stu-*

dies: vol. 36, no. 2, May 2004. pp. 318-320. (Abbas Al-Nasrawi)

See also: 60

Sociology

Books

55 - Arab Organization for Human Rights. *The Status of Human Rights in the Arab World in 2003*. Cairo: The Organization, 2004. 66 p.

56 - Boosahda, Elizabeth. *Arab-American Faces and Voices: The Origins of an Immigrant Community*. Austin: University of Texas Press, 2003. xix, 284 p.

57 - Zakaria, Nivine. *Civil Society in Bahrain 2003*. London: Gulf Centre for Strategic Studies, 2004.

Periodicals

58 - Looney, Robert. «Saudization: A Useful Tool in the Kingdom's Battle against Unemployment?» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 27, no. 3, Spring 2004. pp. 13-33.

Book Reviews

59 - Boosahda, Elizabeth. «Arab-American Faces and Voices: The Origins of an Immigrant Community.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 496-498. (Susanne Dahlgren)

60 - Doumato, Eleanor Abdella and Marsha Pripstein Posusney (eds.). «Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy, and Society.» *Journal of Islamic Studies*: vol. 15, no. 3, September 2004. pp. 401-403. (Haleh Afshar)

61 - Ma'oz, Moshe. «Middle Eastern Minorities: Between Integration and Conflict.» *Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 4, July 2004. pp. 209-215. (Uzi Rabi)

62 - Mundy, Martha and Basim Musallam (eds.). «The Transformation of Nomadic Society in the Arab East.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, May 2004. pp. 90-91. (Jefferson Gray)

63 - Rosen, Lawrence. «The Culture of Islam: Changing Aspects of Contemporary Muslim Life.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 501-503. (Aomar Boum)

64 - Sonbol, Amira El-Azhary. «Women of Jordan: Islam, Labor, and the Law.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 504-506. (Sandy Russell Jones)

65 - Yared, Nazik Saba. «Secularism and the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 1, February 2004. pp. 131-132. (John Calvert)

Philosophy & Psychology

Periodicals

66 - Reisman, David C. «Plato's Republic in Arabic: A Newly Discovered Passage.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 14, no. 2, September 2004. pp. 263-300.

Science & Technology

Books

67 - Nour, Samia Satti O. M. *The Impact of ICT on Economic Development in the Arab World: A Comparative Study of Egypt and the Gulf Countries*. Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2004]. 19 p. (Working Paper; 0237)

Periodicals

68 - Crozet, Pascal. «Thabit Ibn Qurra et la composition des rapports.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 14, no. 2, September 2004. pp. 175-211.

69 - Al-Hassan, Ahmad Y. «The Arabic Original of Liber de Compositione Alchemiae.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 14, no. 2, September 2004. pp. 213-231.

70 - Pormann, Peter E. «Yuhanna Ibn Sarabiyun: Further Studies into the Transmission of His Works.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 14, no. 2, September 2004. pp. 233-262.

History & Geography

Periodicals

71 - Abbasi, Mustafa. «The Battle for Safad in the War of 1948: A Revised Study.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 1, February 2004. pp. 21-47.

72 - Barak, Eitan. «On the Power of Tacit Understandings: Israel, Egypt and Freedom of Passage through the Suez Canal, 1957-1960.» *Middle East Journal*: vol. 58, no. 3, Summer 2004.

73 - Mejcher, Helmut. «King Faisal Ibn Abdul Aziz Al Saud in the Arena of World Politics: A Glimpse from Washington, 1950 to 1971.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, May 2004. pp. 5-23.

74 - Rodman, David. «Armored Breakthrough: The 1965 American Sale of Tanks to Israel.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 8, no. 2, June 2004. pp. 1-15.

See also: 26

Book Reviews

75 - Abu Nowar, Maan. «The Struggle for Independence, 1939-1947: A History of the Hashemite Kingdom of Jordan.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 481-483. (Joseph Nevo)

76 - Almog, Orna. «Britain, Israel and the United States, 1955-1958: Beyond Suez.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 2, May 2004. pp. 299-300. (Nathan J. Citino)

77 - Dresch, Paul. «A History of Modern Yemen.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, May 2004. pp. 89-90. (Daniel Martin Varisco)

78 - Little, Douglas. «American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945.» *Politique étrangère*: vol. 69, no. 2, été 2004. pp. 458-459. (Jean-Pierre Colin)

79 - Morris, Benny. «The Road to Jerusalem: Glubb Pasha, Palestine and the Jews.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 3, August 2004. pp. 495-496. (Kimberley Katz)

80 - Parsons, Laila. «The Druze between Palestine and Israel, 1947-49.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, May 2004. pp. 97-99. (Hisham Khatib)

81 - Rogan, Eugene L. and Avi Shlaim (eds.). «The War for Palestine: Rewriting the History of 1948.» *Journal of Islamic Studies*: vol. 15, no. 3, September 2004. pp. 369-371. (Michael Dumper)

حول الإعلان في مجلة «المستقبل العربي»

يسرُّ مركز دراسات الوحدة العربية أن يعلن بأنه قد قرّر فتح باب الإعلان على صفحات مجلته الشهرية المستقبل العربي، وتشمل هذه الإعلانات:

١ ـ إعلانات عن الكتب الجديدة العربية والأجنبية؛

٢ ـ إعلانات عن المجلات العربية؛

٣ ـ إعلانات عن الوظائف في الجامعات والمنظمات والمؤسسات العربية والدولية والشركات؛

٤ ـ إعلانات شركات الطيران والنقل البري والبحري والجوي؛

٥ ـ إعلانات المعارض العربية والدولية؛

٦ ـ إعلانات المصارف العربية وبطاقات الائتمان (Credit Cards)؛

٧ ـ إعلانات عن الحاسب الآلي (الكومبيوتر) والبرامج الخاصة به، والآلات الحاسبة للشركات المختلفة؛

٨ ـ إعلانات عن آلات الطباعة والتصوير، والأجهزة المكتبية المختلفة؛

٩ ـ إعلانات عن الاختراعات والابتكارات الجديدة؛

١٠ ـ إعلانات الجامعات العربية؛

١١ ـ إعلانات الجمعيات والنقابات والمؤسسات العربية؛

١٢ ـ إعلانات منظمات الأمم المتحدة؛

١٣ ـ أية إعلانات أخرى يتفق مع المركز عليها وتتناسب مع طبيعة المجلة.

لمزيد من التفاصيل والاستفسار يرجى الاتصال بـ:

قسم التوزيع والإعلان

مركز دراسات الوحدة العربية

ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣

هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (١ ـ ٩٦١)

e-mail: info@caus.org.lb

أسعار الإعلان في مجلة «المستقبل العربي»

(دولار أمريكي)

عدد الصفحات	١ ـ ٤	٥ ـ ٨	٨ وما فوق
أربعة ألوان			
غلاف داخلي أمامي	١١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠
غلاف داخلي خلفي	٩٥٠	٨٥٠	٧٥٠
غلاف خلفي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
صفحة داخلية كاملة	٨٥٠	٧٥٠	٦٥٠
نصف صفحة داخلية	٤٢٥	٣٧٥	٣٢٥
صفحة داخلية مزدوجة	١٧٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠
لونان			
صفحة داخلية كاملة	٧٢٥	٦٢٥	٤٧٥
نصف صفحة داخلية	٢٩٠	٢١٥	١١٥
أسود وأبيض			
صفحة داخلية كاملة	٥٠٠	٤٥٠	١٥٠
نصف صفحة داخلية	٢٥٠	٢٢٥	٧٥
صفحة داخلية مزدوجة	١٠٠٠	٩٠٠	٣٠٠

القياس : ١٧ × ٢٤ سم

من العـــالم العـــــربي... الى كـــــل العـــــــالم

اينمـــا كنـــت اطلـــب واســـتلم

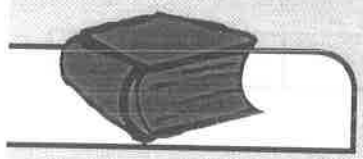

الـــــــــكتب

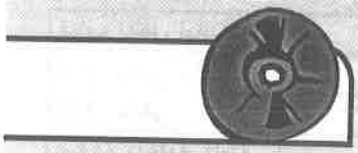

الـــــــــموسيقى

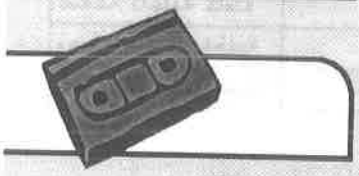

الأفـــــــــلام

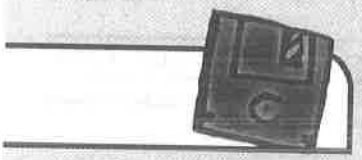

برامج الكـــمبيوتر

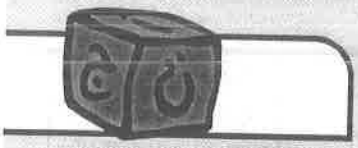

الألعاب التـــثقيفية

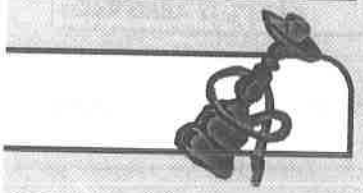

الأعمال الـــحرفية

بأفضـــل ســـعر واســـرع وقـت

ادبـــب و فـــــن • كـــوم www.adabwafan.com

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التراث والنهضة: قراءات في أعمال محمد عابد الجابري

مجموعة من الباحثين

(٢٨٧ ص – $٨)

الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً

د. حسن نافعة

(٦٢٦ ص – $١٨)

العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية

تحرير: فرانك جي. لتشنر وجون بولي

(٧٣٤ ص – $٢٠)

الفكر الاجتماعي الخلدوني: المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية

مجموعة من الباحثين

(٢٠٨ ص – $٦)

العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي

ورشة عمل

(٣٣٣ ص – $١٠)

احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل

مجموعة من الباحثين

(٣٥٨ ص – $١٠)

النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات

د. محمد بن صنيتان

(٢٢٠ ص – $٦)

من أجل إصلاح جامعة الدول العربية

ندوة فكرية

(٧٥٥ ص – $١٨)

عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ـ ١٩٣٩

خطار بوسعيد

(٢٨٦ ص – $٨)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» – شارع ليون – ص.ب: ٦٠٠١ – ١١٣
الحمراء – بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ – لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ – ٨٠١٥٨٢ – ٨٠١٥٨٧ – برقياً: مرعربي
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
انترنت: http://www.caus.org.lb

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 308 October 2004
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Hamra - Beirut 1103 2090 - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر البيع

• لبنان	٣٠٠٠ ل.ل.	• الكويت	دينار واحد	• اليمن	٢٥٠ ريالاً	• الجزائر	٢٥٠ ديناراً
• سوريا	٧٥ ل.س.	• الإمارات	١٥ درهماً	• عُمان	ريال واحد	• تونس	٢ دينار
• الأردن	١,٥ دينار	• البحرين	١,٥ دينار	• مصر	٥ جنيهات	• المغرب	١٠ دراهم
• العراق	١٠٠٠ دينار	• قطر	١٥ ريالاً	• السودان	١٥٠٠ جنيه	• موريتانيا	٢٥٠ أوقية
		• السعودية	١٥ ريالاً	• ليبيا	٣ دنانير		

Price List

• Cyprus	C£ 3.00	• Greece	6€	• Switzerland	Sfr 10
• France	6€	• Italy	3€	• U.S.A. and other Countries	$ 8
• Germany	4€	• UK	£ 3		